

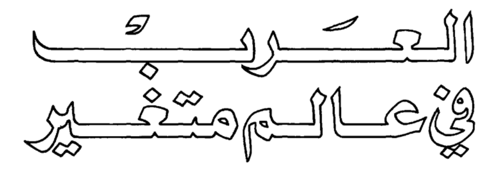
أحاديث عربيّة "١"

العَربُ في عالم متغير

دكتور محمّد الرميحي

دكتور محمّد الرميحي

أحاديث عربيّة "١"



« حصيلة عائدات هذا الكتاب
مخصصة لأسر شهداء
غزو الكويت »

الطبعة الأولى ١٩٩١ م



الشركة الكويتية للأبحاث (ليمتد)
رقم : ٢٥٢٧٤٢٣

المقر الرئيسي

٦٥ اكسبريدج رود ، ايلينغ ، لندن ، هاتف ٥٧٩٤٧٤٧ ــ ٨١ .
فاكس التحرير ٥٦٦١٠٢٦ / ٥٦٦٥٦٧٦ ــ ٠٨١

المكاتب

الكويت : ص . ب : ٢٩٢٥ الصفاه ، هاتف : ٤٨٤٤٣٤٥ ، ٤٨٤٤٣٤٦ ، ٤٨٤١٤١٥ ، ٤٨٤١٤١٣
فاكس ٤٨٤٢٠٠٠ ، ٤٨٤٢٠٠٢

المملكة العربية السعودية : جده ص . ب : ٤٥٥٦ رمز بريدى ٢١٤١٢

جمهورية مصر العربية : القاهرة ١١ شارع جمال الدين أبو المحاسن ــ جاردن سيتي تليفون ٣٥٦٢٨١١ ــ ٣٥٦٢٨٢٢ ــ فاكس ٣٥٥٧٧١١ .

الجمهورية العربية السورية : دمشق ، ص . ب : ٣٣٣٠ ، تلكس ٤١٩١٧٢ فاكس ٣٣٧٥٦٠

فرنسا : باريس 116 Ave Champs El ysees 75008 Paris-France

مقدمـــــة

على امتداد عشر سنوات تقريباً تشرفت برئاسة تحرير مجلة « العربي » ــ التي تصدرها وزارة الإعلام في الكويت ــ وقد تحملت المسئولية في أعقاب عملاقين من عمالقة العلم والثقافة والأدب والصحافة العربية هما المرحوم الدكتور أحمد زكي والأستاذ الكبير أحمد بهاء الدين ــ عجل الله شفاءه ــ ولم تكن بالمهمة السهلة أو البسيطة ، فالدكتور أحمد زكي قام بمهمة التأسيس ، والأستاذ أحمد بهاء الدين قام بمهمة التطوير ، وبالتالي فقد حملت مسئولية هذه المجلة الثقافية العملاقة ، إرثاً ثقيلاً فكان عليّ على الأقل أن أحافظ على ذلك المستوى الراقي من الخدمة الثقافية . أما من حيث الزمن ، فقد كان عقد الثمانينيات عقداً ساخناً بكل ما تعنيه الكلمة عربياً وعالمياً .

على الصعيد العربي ، كانت هناك اتفاقات مصر وإسرائيل التي مهد لها خلال النصف الثاني من السبعينيات ووصلت إلى قمتها في بداية عقد الثمانينيات وأثارت من ردود الفعل السياسية ما اضطرب فيه وحوله الفكر العربي ، وانتصف العقد ، وهذه القضية هي محور خلافات وصراعات عربية إقليمية مريرة أثرت دون شك في سير التطور الثقافي العربي . ومن جهة أخرى ، كانت هناك حرب العراق مع إيران التي أكلت الأخضر واليابس وكانت تفاعلاتها لها رجع الصدى ليس في منطقة الخليج العربي ، بل وسائر الدول العربية والعالم . فقد أفرزت تلك الحرب أسوء ما يمكن أن يتخيله المرء في إطار حرب بين دولتين جارتين في العالم الثالث حصلتا على جزء من الترسانة العالمية للسلاح وتفاعلت فيها قيم ومبادىء وتفجرت أثناءها صراعات هي كالحمم أو أشد فتكاً .

ثم جاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان في بداية الثمانينيات ، مع استمرار ضياع لبنان الدولة ولبنان المجتمع ولبنان الثقافة ، وتسرب من بين أيدي العرب ، خاصة مثقفيهم ،

لما عُرف عن لبنان من الخدمة الثقافية والحضارية العربية فزاد ذاك من مأساة العرب وتشتيتهم .

وعلى الصعيد العالمي ، سقطت مقولات كان البعض يعتقدها ثابتة ، خاصة على صعيد الاشتراكية العلمية ، وانهارت دول وضمرت أيديولوجيات ، وانتهى العقد أخيراً بكارثة سببها النظام العراقي باجتياحه للكويت ، التي أعتقد أن آثارها العميقة لم تُحسب حتى الآن،في مثل هذه الظروف التى أثرت ولا شك على الكويت ــ مرتكز انطلاق مجلة العربي ــ والتي أيضا لم توفرها نتائج التغيرات العربية والعالمية العميقة فأثرت في بنائها السياسي والاجتماعي ، بل تحملت ــ كبلد ــ أقسى أنواع التأثيرات كلها بالاجتياح الأثيم لقوات النظام العراقي لها واحتلالها لمدة سبعة أشهر .

في هذا الخضم حاولت مجلة « العربي » أن تبقي رسالتها واضحة وأهدافها ثابتة ، وأن تتابع مسيرتها كأحد الصروح الثقافية التي تربط العرب بعضهم ببعض ، تقربهم ولا تفرقهم ، وإذا كان العلم ــ كما يقال ــ ليس له وطن ، فإن العلماء لهم أوطان ، وهكذا انقطعت « العربي » عن قرائها لمدة سنة كاملة بين سبتمبر (أيلول) ١٩٩٠ إلى سبتمبر (أيلول) ١٩٩١ فكان آخر عدد صدر في أغسطس ٩٠ وأول عدد بعد تحرير الكويت في سبتمبر (أيلول) ١٩٩١ .

وكنّا في « العربي » نصدر كتاباً للعربي كل ثلاثة شهور ، نجمع فيه لكاتب واحد في موضوع واحد أو عدة موضوعات أو لعدة كُتّاب في موضوع واحد أفضل ما نشرناه في العربي ، وكان بعض الأصدقاء يلحون عليّ أن أصدر ما كتبته من « أحاديث الشهر » في كتاب ، وكنت أسوّف وأؤخر لأنني اعتقدت أن هناك كثيراً من الموضوعات التي نشرت في العربي ، وكثيراً من كتّاب العربي أحق مني بذلك ، حتى جاء الغزو الأثيم ، فقررت ، بعد التحرير ، أن أجمع كل ما كتب في « أحاديث الشهر » ليطلع عليه القراء في كتاب واحد ، إلا أنه بعد جمع كل ما كتب في أحاديث الشهر ــ التي أشكر المولى عز شأنه أنني لم أتأخر عن كتابتها في أي شهر لأي عذر كان ــ عندما جمعت تبين أن حجمها يحتاج إلى ثلاثة كتب ، لا كتاب واحد ، وهكذا ولدت هذه الثلاثية ، والتي بين يديك أيها القارىء الكريم جزؤها الأول ، ثلاثية جمعت فيها كل الموضوعات القريبة من بعضها في كتاب ، فكان الكتاب الأول

هذا بعنوان (العرب في عالم متغير) ، ويليه الكتاب الثاني (إزالة الحواجز) ، والكتاب الثالث وهو بعنوان (هموم البيت العربي) .

ليس بالضرورة أن تكون المقالات في كل كتاب من هذه الكتب الثلاثة مرتبطة بخيط واحد ، ولكنها موضوعات متقاربة كما قلت ، وعند قراءة بعضها اليوم يعجب المرء من نفسه كم كان قريباً من « التنبؤ » بالأحداث في وقت ، وكم كان بعيداً عن الواقع في وقت آخر ، ولكنها التجربة والخبرة والدراية والمتابعة التي تغني الفكر الإنساني .

وإذا كان لهذه السلسلة الثلاثية من مبرر في الصدور اليوم ، فإن مبررها الأساسي هو إطلاع الجيل العربي الجديد على معاناة جيل يستعد لتسليم الراية ، وسأكون ممتناً وسعيداً إن ساهمت بعض الأفكار المطروحة هنا أو في الثلاثية جميعاً بمنع خطأ واحد فقط لجيل عربي جديد .

وماكان لهذا الكتاب أن يظهر لولا جهد كوكبة كبيرة من الزملاء الأعزاء الذين عملوا معي في « العربي » في التحرير والتنفيذ لا أستطيع أن أسميهم جميعاً بالاسم ، ولكنني أعبِّر لهم عن خالص شكري وتقديري ، وما كان لهذا الكتاب والسلسلة (الثلاثية) أن تتم لولا صبر وجلد وحسن فهم وتسامح سيدة عظيمة رضيت أن تتوارى خلف الكواليس ، وأن تقدم أعظم أشكال نكران الذات ، بوفاء منقطع النظير ، رغم الصعوبات التي يمكن أن تواجه رجلا عاما مثلي يكتب للناس ما يعتقد أنه الحقيقة ، فبعضهم يقبلها وأخرون يصبون جام غضبهم على كاتبها ، وتلك ضريبة تحملتها زوجتي السيدة غنيمة الرميحي بشجاعة وصبر فإليها ومن خلالها إلى جيل كامل من السيدات العربيات اللاتي تحمَّلن عسر التحول الاجتماعي في منطقتنا العربية ، أقول شكراً على الدعم والمعاضدة .

وأنا أترك القراء مع محتويات هذا الكتاب لأتمنى من كل قلبي أن يجدوا فيه السلوى والفائدة والمتعة على أمل اللقاء فيما تبقى من « الثلاثية » .



العربي .. في عالم متغير

عندما صدرت « العربي » في الكويت في أواخر ١٩٥٨ كمجلة ثقافية شهرية مصورة ، كان الوطن العربي في حال ، وبعد ثلاث وعشرين سنة من صدورها أصبح الوطن العربي في حال آخر .

عندما صدرت « العربي » كانت ثورة ١٩٥٢ المصرية عمرها سبع سنوات فقط ، تلك الثورة التي أثرت تأثيرا عميقا في البنى السياسية والاجتماعية في مصر والوطن العربي ، وكانت شعاراتها تلقى الترحاب في أرجاء الوطن العربي قاطبة ..

ومنذ أسابيع قليلة ، مرت على هذه الثورة ثلاثون سنة تغيرت فيها أمور كثيرة في شئون السياسة والمجتمع والاقتصاد ، وتراجعت شعارات كي تحل محلها شعارات أخرى .

عندما صدرت مجلة « العربي » كان الاحتلال الإسرائيلى للأرض العربية بالكاد قد مضى عليه عقد واحد من السنين ، وها هي ثلاثة عقود تنصرم وتصبح الرقعة الصغيرة رقعة أكبر تحيطها بالقوة فراغات أمنية ، وتصل الدبابات الإسرائيلية منها لتدق أبواب بيروت بعد أن دقت أبواب القدس الشريف .

عندما صدرت « العربي » كان عدد من الأقطار العربية تحت النير الاستعماري المباشر ، واليوم أصبحت كل الأقطار العربية مستقلة لكل منها علم ونشيد ومقعد في الأمم المتحدة .

عندما صدرت « العربي » كان عدد المتعلمين العرب محدودا بعشرات الألوف ،

وأصبح اليوم بالملايين تخرجهم الجامعات والمعاهد العليا التي انتشرت في شرق الوطن العربي وغربه .

عندما صدرت « العربي » كانت المجلات الثقافية في الوطن العربي تعد على أصابع اليد الواحدة فأصبحت اليوم تعد بالعشرات .

عندما صدرت « العربي » كان برميل النفط يباع بدولار واحد ثم أصبح اليوم يباع بأكثر من خمسة وثلاثين دولارا للبرميل الواحد .

التغيرات التي حدثت في الوطن العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة إذن هي تغيرات عميقة وجذرية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية .

تغيرت أنظمة وسقطت أحزاب وتبدلت شعارات ، وتركت فئات اجتماعية كاملة مكانها لفئات اجتماعية جديدة ، قامت وحدات واستمرت ، وسقطت وتفتّتتْ أخرى ، قبلت أيديولوجيات وانتشرت ثم تقلصت وظهرت أيديولوجيات أخرى بدلا منها ، كل ذلك في تفاعل حيوي لم تشهده منطقة في العالم كما شهده الوطن العربي .

***

لقد كتب المرحوم الدكتور أحمد زكي في أول عدد صدر من « العربي » (ديسمبر ١٩٥٨) مقالا مطولا يشرح أهدافها لخصه بقوله :

(إن « العربي » للفكرة العربية الخالصة ، وهي كل ما يتمخض عن الفكرة العربية من معان ، فهي ضد الجهل ومع المعرفة في هذا الوطن العربي كله ، وهي ضد المرض ومع الصحة ، ومن الصحة صحة العقول ، وهي ضد الفقر ومع الغنى تطلبه للفقير فيستغني ..) .

ولا نجدنا بعد طول هذه المسيرة مختلفين مع تلك الأهداف ، لكن طرق تحقيقها هي التي تسمح بإيجاد مجال للاجتهاد والتطوير كي يتناسب مع التغيرات البنيوية الهائلة في شتى المجالات والتي ألمت بأجزاء الوطن العربي فتأثر بها .

في هذا العالم المتغير تصر « العربي » من جديد على الأهداف العامة والأساسية التي صدرت لها ومن أجلها ، تصر على أن « العربي » هي هدية الكويت العربي

الثقافية للوطن العربي من أجل تعميق الثقافة الجادة وتعريف المواطن العربي بوطنه وبالتطور الذي يطرأ على العلم والثقافة والأدب في وطنه الكبير وفي العالم . ملتزمة بمبادىء الأصالة والتجديد ــ التراث والمعاصرة .

سبيلنا إلى ذلك اتباع الطرق العلمية في التطوير والمتابعة ، فلقد صدرت في الوطن العربي فيما قبل من الزمن مجلات ثقافية وانتشرت ولكنها بعد حين خبت واضمحلت ، وبعضها فارق عالم الحياة ، ولم يكن ذلك لعدم وضوح الهدف إنما كان لقصور في التجديد والمتابعة .

وخطوات التجديد في « العربي » ــ والتي سوف تؤخذ على مهل وروية ــ هدفها تحقيق أهداف « العربي » بتقديم وجبات ثقافية وعلمية وأدبية تتناسب مع التغيرات الثقافية القائمة في وطننا العربي اليوم ، من أجل تحقيق الأهداف الواضحة في تعميق الثقافة العربية وتأصيلها والعناية بتعريف الوطن العربي وإحياء تراثه الخالد والإلمام بمظاهر الحضارة الإنسانية .

***

كل ذلك في إطار اتباع طرق علمية متطورة لتحقيق أهداف « العربي » الوطنية والقومية والإنسانية ، وتحدونا في ذلك حكمة تقول (لو دامت لغيرك ما وصلت إليك) تلك الحكمة التي يعتز بها تراثنا الحديث تؤيدها من العلم الحقائق وتؤيدها من التاريخ الوقائع ، وتضعف بعض النفوس أمامها غير مصدقة عمق هذه الحكمة لضعف فيها أو قصور ذاتي جبلت عليه النفس البشرية .

تلك الحكمة تعني في إطار عملنا أن الإنسان الفرد مهما طال بقاؤه في الحياة فهو شبح عابر ، والبقاء للأعمال ــ للأصلح من الأعمال ــ لذلك فإن « العربي » في حاضرها ومستقبلها سوف تتوجه لبناء المؤسسة العربية الثقافية التي لا يربطها بهذا أو ذاك من الناس رابط لافكاك منه . صحيح أن الفرد مؤثر في عالمنا الثالث ، إلا أنه لا يجوز في مؤسساتنا الثقافية والعلمية وحتى السياسية أن نظل مرتبطين بالأفراد حسن عملهم أو كان غير ذلك ، ولكن لا بد من التوجه لبناء المؤسسات التي تفرض علينا مواكبة التقدم وتقدم لنا إطار الاستمرار والديمومة ، والمؤسسة تعني أن

« العربي » لقرائها وكتابها ، وتعني أيضا أن ما ينشر فيها لا بد من أن يخضع لفحص علمي محايد ـــ ما أمكن للنفس البشرية ذلك ـــ حتى يحقق الهدف منه . وتعني فوق ذلك كله وقبله أن « العربي » تفسح صدرها لكل نقد بناء واقتراح تطوير ومتابعة .

***

في هذا العالم المتغير وفي إطار فلسفة المؤسسة وأمام العبء الثقيل الذي تحمله مجلة العربي لجمهرة قرائها ، بعد مسيرة طويلة ربت فيها « العربي » جيلا من المثقفين العرب ، تتضح صورة المعاناة والمسئولية التي تثقل كاهل من يتصدى لمتابعة المسيرة . مسئولية عشقت الكويت العربية أن تقوم بها لخدمة الثقافة العربية ، وأصبح قدرنا أن نحمل جزءا منها في الطريق الطويل تكاتفا مع أسرة « العربي » وقرائها لتقديم خدمة ثقافية ضمن حدود العلم والعقل والمنطق والاشتغال بالكليات لا الجزئيات ، الأساسيات لا التوافه ، في إطار وعي كامل وواضح بأهمية الدور الهائل الذي تمارسه وسائل الإعلام ـــ خاصة المكتوبة ـــ في عالم اليوم الشديد التعقيد والسريع التغير .

لقد كتب الأستاذ أحمد بهاء الدين في أول استهلال لحديث الشهر (يناير ١٩٧٦) حول هذا الموضوع يقول :

« قيمة الشعوب في هذا العصر تقاس بقوة الرأي العام فيها ، وقدرته على التأثير في أمورها ، ولكننا ـــ ككثير من الدول النامية ـــ ما زال الرأي العام دون هذا . ويؤخر قوة الرأي العام ممارستنا السياسية أحيانا وانتشار الضحالة في وسائل التثقيف العام أحيانا أخرى .. » .

فالتأثير في الرأي العام مسئولية ضخمة تعتمد على حسن استخدامها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تهدف إلى مصالح الوطن العربي والمواطن بعد فهم حقيقي لواقع هذا الوطن وذاك المواطن ، نعتزم السير ، ومن خلال غلبة لا جلبة .

ونسأل الله السداد.

العربي - العدد ٢٨٥ - أغسطس ١٩٨٢ م



نبوءة توينبي التي لم تتحقق

حديث عن المَاضى من أجل الحاضر والمستقبل

تلقى جيلنا ونحن على مقاعد الدراسة بلهفة شديدة ــ خلال الثلث الأول من الستينيات ــ كتاب المؤرخ البريطاني الذائع الصيت « ارنولد توينبي » الذي أطلق عليه « بين النيجر والنيل » ، وترجم الكتاب إلى اللغة العربية ، بعنوان : « الوحدة العربية .. آتية » ولعل موضوع الكتاب يكشف للقارىء سبب هذا الشغف في تلك الأيام .

الكتاب مجموعة من المقالات تتناول مستقبل الوحدة العربية نشرها توينبي بعد عدة جولات قام بها في بعض الأقطار العربية ، يتنبأ خلال دراسته العميقة لأوضاع العالم العربي ، ومن خلال معرفته بحركة التاريخ ، بأن الوحدة العربية في الطريق ، وبعد أن عقد مقارنة بين الأحداث التاريخية التي أدت إلى الوحدات الأوربية المختلفة خلال القرن التاسع عشر ، وبين ما يتوقعه لتحقيق الوحدة العربية ، توصل إلى نتيجة تقول : « إنه إذا أنجز العرب وحدتهم بنفس معدل الوحدات الأوربية ، فستتحقق الوحدة العربية في عام ١٩٧٤ ، ولا يمكن حتى لألد أعداء العرب أن يضمن أن وحدتهم لن تكون قد أنجزت في ذلك التاريخ .. »

وجاء تحديد هذا التاريخ قياسا على الوحدتين الإيطالية والألمانية ، اللتين تحققتا خلال ستة وخمسين عاما ، واعتبر أن نقطة البدء في العمل العربي من أجل الوحدة قد بدأت عقب الحرب العالمية الأولى .

وتمضي الأيام ويمر عام ١٩٧٤ مثل غيره من الأيام ، ونتجاوزه بسنوات

عديدة ، ويبقى موقف ووضع العرب من الوحدة أبعد مما كان عليه عند صدور هذا الكتاب .

ويكشف الواقع العربي أن العقبات التي واجهتها الوحدة العربية تفوق العقبات التي واجهت الوحدتين الألمانية والإيطالية خلال القرن الماضي ، والتي ذكرها توينبي في كتابه بالتفصيل .

ولم تعد الأوضاع في الوطن العربي اليوم بعيدة عن الوحدة فحسب ، بل بعيدة عن الحد الأدنى من التنسيق بين أقطاره ، وتكاد تقضم أطرافه أو بعضا منها قضمة وراء قضمة ، وبقية الجسم العربي يتململ ، ولكنه لا ينتفض ويدفع الخطر بعيدا عنه !

ترى ما هي الأسباب التي تجعل من الوطن العربي طعما « مستساغا » لكل طامع ؟! ولماذا أصبح الحد الأدنى من العمل العربي هو أغلى الأمنيات ؟!

لقد اختلف العرب خلال الأعوام العشرة الأخيرة ، في اجتهاداتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما لم يختلفوا من قبل ، وحتى جدول الأولويات الذي يحدد أعداءهم وأصدقاءهم على المستويين الإقليمي والدولي لم يصلوا فيه بعد إلى معيار ثابت !

ونسي الكثيرون منهم ، في خضم هذا الاختلاف ، الهدف الرئيسي والثابت لأعدائهم ، ألا وهو تفتيت وتقسيم الوطن العربي ، ليس فقط من خلال الحدود والحواجز ، بل من خلال اختلاف عميق في الاجتهادات السياسية والاجتماعية ، تمهيدا لإغراق الوطن العربي في تقسيمات أخرى عديدة !

وضمن أعداء العرب ــ بعكس ما توقعه العلامة الكبير توينبي ــ أن الوحدة العربية لم تنجز ، لا في عام ١٩٧٤ ، ولا في الأعوام التي تلته ، بل وضمن أعداء العرب عدم إنجاز الحد الأدنى من وحدة العمل العربي !

فإلى أين المصير ؟!

إن المطلوب اليوم عمل سريع حاسم في إطار الاتفاق على الحد الأدنى ، بعد

أن ينحي العرب اجتهاداتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية جانبا ، ولو بصورة مؤقتة ويتأملوا واقعهم الراهن ، الذي لا يحتاج متأمله إلى كبير عناء ، والذي يكشف أنه كلما اتجهوا إلى التضامن والتنسيق ، تمكنوا من المحافظة على ترابهم الوطني وعلى كرامتهم العربية .

إن أهم مشاكل العرب اليوم هي سقوط الحد الأدنى من التضامن العربي ، بعد أن وقع ذلك الخلط الغريب في مطالب التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، بصرف النظر عن مدى نضج بعض المجتمعات واستعدادها لهذا النوع من التغيير ، وقد أدى هذا الخلط إلى التفريط في القضايا القومية الأساسية ، قضايا الأرض العربية وقضايا الإنسان العربي .

ومن هنا تأتي أهمية المطلب المتواضع الجديد ، وهو ليس الوحدة العربية ــ ذلك الأمل العزيز الغالي على قلوب العرب ــ وإنما الاتفاق فقط على قدر من التضامن العربي يمنع استمرار التدهور العربي أكثر مما هو عليه الآن .

وبالله نستعين .

العربي – العدد ٢٨٦ – سبتمبر ١٩٨٢ م

الواقع العربي ومحاذير المستقبل



عشرون ألف قتيل وثلاثون ألف جريح ، خمسون ألف مواطن عربي ذهبوا ضحية الاعتداء الإسرائيلي الأخير على لبنان . وهذه الأرقام ــ كما أوردتها أكثر الوكالات العالمية تحفظاً ــ تسير في ركاب قائمة أخرى طويلة من الشهداء الذين قضوا من خلال الصراع العربي الإسرائيلي في البضع والثلاثين سنة الماضية .

هذا ، بجانب الدمار البشري والاقتصادي والاجتماعي الذي كان وقودا لهذا الصراع الطويل ، وعدم الاستقرار السياسي الذي أصبح مزمنا في هذا الجزء من العالم . يتزامن مع هذا الصراع تفجر ثروة عربية ضخمة من جراء استخراج النفط ، هي فرصة لا تتكرر من أجل تنمية حقيقية يخطو بها الشعب العربي من جانب التخلف إلى جانب التنمية المعتمدة على الذات .

ومن أجل وضع الأمور في نصابها فإن تجاهل ما حدث في لبنان وتجاهل جذوره الأساسية ، والأسباب التي أدت إليه هو قفز على الواقع ، ونظر إلى الخلف بدلا من النظر إلى الأمام ، ومعايشة الواقع والحديث عنه هو المستحب بل المطلوب .

نواقيس الخطر تدق منذ زمن

إن فداحة ما حصل في لبنان أخيرا تذكرنا بفداحة القضية نفسها ، وفداحة تجاهل الأسباب الحقيقية لهذه الكارثة في كل هذه الفترة الطويلة .

وبما أننا لسنا في مقام مواعظ تكرر ، ولا نيات تكتشف ، وكذلك ابتعادا من الرجم بالغيب ، علينا أن ننظر إلى الواقع القائم اليوم على الساحة العربية من خلال

بعض ما كتب في أوقات سابقة ، وهذه الكتابات السابقة ليست في العقد الماضي أو الذي قبله ولكنها كتابات عربية ، كتبها عرب وأجانب في العقدين الرابع والخامس من هذا القرن ، والحديث عنها اليوم هو مجرد تثبيت لنقاط جوهرية ــ ثبتت لكل العقلاء العرب ــ ولكن بعضهم ما يزال غير مصدق بها فيما يبدو . وهناك ثلاثة كتيبات ، أولها تحت عنوان « عبرة فلسطين » لكاتب فلسطيني هو موسى العلمي صدر في أواخر الأربعينيات يقول فيه باختصار :

« إن إسرائيل خطر داهم على الوجود العربي ، وما لم يستيقظ العالم العربي بسرعة ويتحصن بالقوة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، فإن العدوان اليهودي سيبتلعه دون ريب » .

كلمات موسى العلمي بسيطة ليس فيها تعقيدات ، وربما تبدو للوهلة الأولى عامة ولكنها تتضمن برنامجا واضحا هو قوة العرب مجتمعين .

ثم يأتي كاتب فلسطيني آخر لينشر في منتصف الخمسينيات كتيبا صغيرا ، اختار له عنوانا صحفيا مثيرا هو « ديناميت في الشرق الأوسط » والكاتب هو « خليل طوطح » من أسرة فلسطينية ، سجن وهاجر إلى الولايات المتحدة ثم عاد لينظر في أمور وطنه ، عندها كتب خليل طوطح في مقدمة كتيبه الصغير اقتناعاته ، فقال :

« إن السياسة الأمريكية في البلدان العربية ترمي إلى جعل إسرائيل أمرا واقعا ، والى إقناع العرب بمحو فلسطين ، بنسيانها وبتوزيع المليون لاجىء عربي ــ وقتئذ ــ على الدول العربية وبعقد معاهدة صلح مع إسرائيل » .

ويصل الكاتب في كتيبه الصغير ذاك إلى نبوءة وكأنه يقرأ الواقع الذي سوف يصل إليه الوضع العربي بعد ما كتبه بربع قرن فيقول في موضع آخر :

(... والمتشائمون يعلنون أن إسرائيل لا بد من أن تتحرك وتستولي على ما بقي للعرب من فلسطين ، فأنا لم ألق أحدا يؤمن بأن العرب سيستردون ما فقدوه في المستقبل القريب على الأقل ، والعرب يقولون إنه من المستحيل ــ حتى في المنام ــ أن يقاتلوا اسرائيل وأمريكا من ورائها)

ولو قدر للكاتب أن يشهد حوادث الأمس القريب فماذا كان يقول عنها ؟

خطة إسرائيلية ، قديمة جديدة

ويعود البرنامج المضاد للتوسع الإسرائيلي ليطرق سمعنا من جديد هذه المرة في نهاية الخمسينيات ، وهذه المرة أيضا في كتيب صغير وضعه الكاتب الهندي المعروف ر . ك . كارنجيا . وسماه « خنجر إسرائيل ! »

في مقدمة كتابه ذاك يضع كارنجيا باختصار شديد برنامج الوقوف أمام التوسع الصهيوني بقوله :

« إن الأهم في نظري أن يحل العرب مسألة تضامنهم ودفاعهم المشترك ، فهي أهم مشكلة تستوجب نجاتهم حلها ، حتى يستطيعوا الوقوف في وجه الخطر المشترك المحدق بالأرض العربية » .

ويستعرض كارنجيا في كتابه ذاك ما سماه « الخطة السرية الاستراتيجية للجيش الاسرائيلي » ويقرأ القارىء منا تلك الخطة اليوم فيكاد يصاب بالذهول ، لا لأنها وضعت ، ولكن لأن ما تحقق منها يكاد يتطابق بالحرف الواحد مع ما وقع .

تقول بعض أجزاء الخطة ، وهذا لم يعد جديدا .

« لا تستطيع الدول العربية أن تجابه اسرائيل بمقاومة كبرى إلا إذا كانت متحدة ، ومادام ليس ثمة قطر عربي أقوى من اسرائيل وحده ، وبالتالي مادام لا يستطيع أي قطر عربي أن يشهر بمفرده حربا على اسرائيل ، فإن الوحدة العربية في الحرب جوهرية . لذلك فان العمل السياسي القوي (من جانب إسرائيل وحلفائها) يرمي إلى زرع بذور الشقاق بين الدول العربية » .

كما نقرأ في مكان آخر من الخطة بالحرف :

(إن مصر هي أقوى أعدائنا وإن إخراجها من الميدان قد يؤدي إلى رفض أقطار عربية أخرى مواصلة الحرب .) .

فشل البرنامج العربي الموحد

في الوقت الذي نؤمن فيه بأن اسرائيل والصهيونية الدولية ليست بالقوة الخارقة التي تضع مخططا يستمر ربع قرن أو أكثر ثم تنفذه بالحرف الواحد ، لا نستطيع في الوقت نفسه تجاهل الحقائق القائلة بأن هناك أطماعا أساسية لإسرائيل في الارض العربية ، وهي وإن اختلفت تكتيكاتها فان الخطوط العريضة لأهدافها ما زالت هي هي لم تتغير ، وفي الوقت نفسه فاننا نلحظ وبأسف شديد فشل البرنامج العربي الموحد لمجابهة ذاك المخطط ، والفشل ليس في الجانب العسكري وحده ، بل في الجانب السياسي أيضا .

يستطيع أي كاتب عربي اليوم أن يستشهد بعشرات الكتابات التي صدرت في طول الوطن العربي وعرضه تنبه للخطر ، وتضع البرنامج المضاد للأطماع الاسرائيلية ولكن ذاك البرنامج كانت تنقصه الارادة السياسية حتى الآن .

والارادة السياسية لا تنبع من لا شيء ، فهي تبدأ بفهم الركائز الرئيسية المتحكمة والمؤثرة في الوضع العام .

واذا كانت السياسة الامريكية بعبارة أحد مهندسيها الرئيسيين في العصر الحديث (بريزنسكي) توصف بأنها آنية ، عملية ، يومية ، تطبيقية ، فان ذلك يفسر الكثير من المبادرات السياسية الامريكية تجاه القضية العربية ، وأقل ما يقال في هذه المبادرات انها لا تفهم اللغة التي يتحدث بها العرب وهي لغة الحق والواقع التاريخي .

محاذير ... إذا استمر العجز

لذلك فالعرب اليوم على مفترق طرق يتكشف فيها العمل السياسي ، ويطلب أكثر من أي وقت مضى .

هذا العمل السياسي يجب أن يتركز على عاملين : لغة المصالح التي تفهمها أمريكا جيدا ، وركيزة أخرى هي وحدة الأهداف العربية .

فالعجز العربي إن استمر على مختلف الجبهات وفي شتى الميادين فانه سيؤدي

بالضرورة إلى محاذير كثيرة ، أقلها حركات التمرد والتطرف التي يتقدم من خلالها الجيل العربي الجديد بآراء تريد تجاوز هذا الواقع .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يفرض الجانب الاسرائيلي واقعا جديدا لمصلحته في المدى المتوسط والبعيد .

وإذا كان البعض يعتقد أن العمل السياسي اليومي والآني في إطار ردود الأفعال يستطيع أن يواجه محاذير المستقبل فلا شك أنه يقع في المحظور ، فارادة الشعوب لا تتجمد عند نقطة من التاريخ ، كما أن التاريخ نفسه لا يقف محايدا .

لذا فان العمل السياسي الشجاع هو المطلوب اليوم للوصول إلى حقوق الشعب الفلسطيني المهضومة ، وكما قال ديجول إبان الحرب العالمية الثانية « المهزومون هم فقط أولئك الذين يتقبلون الهزيمة » .

العربي ـ العدد ٢٨٧ ـ أكتوبر ١٩٨٢ م



الثقافة العربية

من أصعب المفاهيم المستعصية على الشرح البسيط في العلوم الاجتماعية اليوم مفهوم « الثقافة » ، فهذا المفهوم واسع ومتعدد الجوانب ، ويحار الكثيرون في تحديد معناه بدقة في أذهانهم عند الحديث عن « الثقافة » .

قد يتبادر إلى الذهن أن الثقافة هي المعلومات العامة ، أو فهم وتذوق الفنون بأشكالها المتعددة ، أو هي معرفة فرع أو أكثر من فروع المجالات الأدبية أو الاجتماعية .

قد تعني الثقافة عند بعضهم وجود أو نشر الكتب والمجلات ، وقد تعني عند آخرين إقامة مباني المسارح وصالات السينما وقد تعني عند فريق ثالث وجود المعارض الفنية وعند فريق رابع قرض الشعر وحفظه .

كل هذه المعاني صحيحة وهي خاطئة في الوقت نفسه ، إذا كنا نعني بها الثقافة فما هي الثقافة ؟

لقد تعددت المفاهيم واتسعت لمعنى الثقافة ، حتى أصبحت تعني مرادفا آخر هو المجتمع بكل ما فيه وما يعنيه .

هناك اليوم ما يزيد على المائة والخمسين تعريفا للثقافة ، بعضها جامع شامل ، وبعضها محدود .

ولكن لنبدأ أولا بتحديد الإطار العام لمعنى الثقافة .

في هذا المجال هناك إطاران ، أو ما اتفق على تسميته بالإطار العام أو المعنى

الواسع للثقافة ، وهو كل ما ينتجه مجتمع ما من إنتاج مادي ومعنوي ، أي كل منتجات الإنسان في حياته اليومية العملية والترفيهية هو الثقافة لذلك المجتمع ، أو لتلك المجموعة الإنسانية . والمعنى الآخر هو المعنى الضيق للثقافة ويعني ما ينتجه الإنسان في مجتمعه من نتاج فكري وأدبي وهذا هو المعنى الشائع للثقافة .

ولكن في إطار المعنى الأخير يمكن أن يتحول منتج فكري ما إلى واقع مادي . كأن يتكون لدى فرد أو بعض أفراد مجموعة من الأفكار السياسية أو القانونية أو العلمية وتتحول هذه الأفكار في وقت لاحق إلى شيء مادي .

فهناك إذن حتى في المفهوم الضيق للثقافة إمكانية التبادل بين المفهوم الواسع والمفهوم الضيق أو العلاقة الجدلية بين المفهومين .

الثقافة العربية

من جهة أخرى يعاني مفهوم « الثقافة العربية » لدى الكثيرين من خلط بين « الفكر » من حيث هو نشاط عقلي مميز ، وبين « الأدب » من حيث هو نشاط فكري ذو طابع رمزي ، ومن الصعب أن يكون هناك تفريق دقيق بين المفهومين ، إلا أن الفكر يغلب عليه تناول قضايا المجتمع بشكل مباشر ، أما الأدب فيغلب عليه ثقافة الرمز كما في القصة القصيرة أو الشعر أو الرواية . والفكر يمثل في المجتمع العربي بشكل عام مكانا ثانويا في الثقافة بعد الأدب أو النقد .

لقد حاول رواد الثقافة المعاصرة في الوطن العربي أن يحددوا إطارا شاملا للثقافة ، فظهر هناك اتجاهان لا يخلوان من الفروع الجانبية .

الاتجاه الأول هو نقل الثقافة الأوربية الحديثة الغربية بشكل عام ، ومحاولة تبنيها بكل أبعادها ، فظهر دعاة لتلك الثقافة حتى في تعدد اجتهاداتها ومدارسها الغربية . والاتجاه الثاني هو محاولة المواءمة القسرية بين التراث العربي وبين معطيات الثقافة الحديثة ، فجاء هذا التيار انتقائيا إلى أبعد الحدود .

إلا أن الحديث عن الأصالة أو التأصيل في الثقافة العربية ما زال خاضعا لاجتهادات حتى يومنا هذا .

الإعلان العالمي للثقافة

لصعوبة تحديد مفهوم الثقافة وتعدده نجد أن إعلان مكسيكو بشأن الثقافة (يوليو / أغسطس / ١٩٨٢) يحاول تحديد مفهوم الثقافة في إطار واسع بعد أن أخذت مناقشات هذا المفهوم كثيرا مما لدى المؤسسة الدولية للثقافة (اليونسكو) من جهد ووقت .

كيف حدد مفهوم الثقافة في إعلان مكسيكو الأخير ؟ :

يقول التعريف

(إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه ، أو فئة اجتماعية بعينها ، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة ، كما تشمل الحقوق الأساسية للانسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات) .

ويفسر الإعلان بعد ذلك الثقافة تفسيرا إجرائيا فيقول :

(إن الثقافة هي التي تمنح الانسان قدرته على التفكير في ذاته ، وهي التي تجعل منه كائناً يتميز بالانسانية المتمثلة في العقلانية ، والقدرة على النقد ، والالتزام الأخلاقي ، وعن طريقها — أي طريق الثقافة ، — نهتدي إلى القيم ، ونمارس الاختيار ، وهي وسيلة الانسان للتعبير عن نفسه ، والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل ، وإعادة النظر في إنجازاته ، والبحث دون توان عن مدلولات جديدة وإبداع وأعمال يتفوق فيها على نفسه) .

من إعلان مكسيكو تتبين أن الاهتمام بالثقافة بمعناها الواسع يعني الاهتمام بالعدالة العالمية والسلم العالمي وحقوق الشعوب والأفراد في الديمقراطية ، والتنمية ، بل لقد أفرد إعلان مكسيكو صفحات كثيرة للحديث عن الثقافة والتنمية ، الثقافة والديمقراطية والعلاقة الحميمة بين الثقافة وبين التربية وعلوم الاتصال .

النموذج الثقافي

من هنا يأتي تأكيدنا السابق أن الثقافة تعني المجتمع ، تعني كل ما ينتجه المجتمع من إنتاج مادي ومعنوي ، كما تعني تأثير ذلك المجتمع أو تلك المجموعة الانسانية على غيرها في الانتاج المادي والمعنوي ، وتأثرها به .

فالثقافة السائدة في مجتمع ما تعني كما نرى في التعريف العالمي السمات الأساسية الروحية والمادية والفكرية التي يتميز بها مجتمع ما أو جماعة ما . هذه السمات الأساسية هي التي تميز ثقافة من ثقافة أخرى ، هي التي تعطي النتاج المادي والفكري خصوصيته وتفرده .

ولا شك أن كل جماعة في مجتمع لا يمكن أن تتطابق سماتها الأساسية الروحية والمادية والفكرية والعاطفية مع غيرها من الجماعات . لا شك أن هناك تنوعا وتفردا لدى جماعة يميزها من أخرى في المجتمع نفسه ، أو الدولة ، في حدودها السياسية ، ولكن المراد هنا السمات الاساسية الجوهرية المشتركة في مجتمع ما . وبالتحليل نفسه قد نجد سمات أساسية وجوهرية مشتركة لدى جماعة من الناس قد تفرق بينهم (حدود) سياسية . فالسمات الأساسية الجوهرية والمشتركة الروحية والفكرية والمادية ليست بالضرورة تابعة أو مقيدة ومحصورة في إطار سياسي معين ، أو ما يسمى « بالدولة الحديثة » فقد نجد في هذه الدولة مجموعات ذات سمات ثقافية متعددة ، وقد يشترك بعض هذه المجموعات مع مجموعات أخرى — خارج الاطار السياسي — بسمات ثقافية مشتركة .

فمحاولات توحيد النموذج الثقافي لأسباب سياسية أو عقائدية هو قتل وتدمير للثقافة وليس بالضرورة تطويرها .

توجد هناك ثقافة وطنية وثقافة إقليمية (داخل الوطن الواحد) وتوجد هناك ثقافة غير وطنية (مشتركة خارج الإطار السياسي) .

وكذلك توجد أيضا ثقافة ذات قنوات عالمية ، فعالم اليوم شديد التعقيد ، سريع الاتصال ، لا شك أنه تخطى الكثير من الجدران التي كانت إلى وقت قريب تحيط بالثقافات الوطنية .

من مجمل تعريفات الثقافة نجد أن هناك علاقة وطيدة بين (الثقافة) و (التربية) وعلوم الاتصال الجماهيري . والأخيرتان جزء لا يتجزأ من الثقافة بمعناها الواسع .

التعليـم العربـي

ولقد خضعت مسيرة التعليم وتطوره إلى مناقشات عديدة من قبل المفكرين العرب منذ أن شهدنا في منطقتنا العربية ما يعرف اليوم بالتعليم الحديث .

فطه حسين يتحدث في الثلاثينيات عن التعليم في كتابه « مستقبل الثقافة في مصر » فيقول لنا :

« التعليم عندنا على أي نحو قد أقمنا صروحه ، ووضعنا مناهجه وبرامجه منذ القرن الماضي (التاسع عشر) على النحو الاوربي الخالص ، ما في ذلك من شك ولا نزاع ، ونحن نكون أبناءنا في مدارسنا الأولية والثانوية والعالية تكوينا أوربيا لا تشوبه شائبة » .

وجاء بعد طه حسين من المفكرين العرب من ينقد نظام التعليم العربي نقدا مرا كواحد من مكونات الثقافة العربية المعاصرة . لقد صك الاستاذ محمود محمد شاكر مفهوما لمخرجات التعليم الحديث سماه « جيل المدارس المفرغ » أو جيل (دانلوب) نسبة إلى الخبير الانجليزي (دانلوب) الذي وضع للأمة (مصر) نظام التعليم المدمر والذي لا نزال نسير عليه كما يقول شاكر . ومن التجني أن نضع كل مشكلات التعليم على « الأجانب » فقد ساهم فيها جيل آخر من العرب بعد ذلك بحسن أو بسوء نية .

ونظام التعليم هذا فرخ أنظمة تعليم مشابهة في كثير من الأقطار العربية إن لم تكن متطابقة مع نظام دانلوب فهي تشترك معه في كثير من الصفات .

جيل (دانلوب) إذن ليس في مصر وحدها ولكنه منتشر في الوطن العربي شرقه وغربه .

قد يكون هذا النقد المر مبالغا فيه بعض الشيء ، إلا أننا مازلنا نرى كثيرا من

المثقفين العرب من المشتغلين بالتعليم أو من خارجه ، لا يألون جهدا في نقد نظام التعليم العربي القائم .

فالدكتور على فخرو وزير التربية والتعليم في البحرين ـــ وفي افتتاح ندوة رؤساء ومديري الجامعات العربية في الخليج ـــ يردد ذاك المعنى النقدي المر لأنظمة التعليم بقوله :

(لقد رأينا أفواج الجيل المسخ تلو الجيل المسخ يتخرجون من الجامعات إلى الوزارات وينتشرون في الأرض العربية دون أن يكون لهم تأثير حاسم في صراع أمتهم مع الجهل والفقر والمرض والتخلف والتجزئة) .

وإذا كان السابق مما نقلناه هو مثالا لما يردده الناقدون على أعلى المستويات لأنظمة التعليم العربية ، فهو المثال الغالب ، ولقد لخص أحد المفكرين العرب الإسلاميين مالك بن نبي معضلة المواءمة في التعليم بين النقل والاستنبات بقوله « إن اليابان وقفت من الحضارة الغربية موقف التلميذ ووقفنا منها موقف الزبون ، استوردوا منها الأفكار بوجه خاص واستوردنا نحن منها الأشياء بوجه خاص » .

والاتصـــال الجمـاهيــري

(لم تعد المدرسة هي الموزع الشرعي) الوحيد للمعرفة في عالم اليوم ، فأصبحت أجهزة الاتصال الجماهيري (المسموعة والمرئية والمقروءة) تنافس المدرسة في التثقيف .

وأحسب أن النقد الموجه اليوم من رجال ونساء الإعلام والاتصال العرب لأجهزة الاتصال ودورها السلبي في نمو ثقافة عربية إيجابية مكافئة لتحديات العصر ، يساوي نقد التربويين لأجهزة التربية العربية .

لقد ساعدت وسائل الاتصال الحديثة على غربة العربي الثقافية أكثر مما قربته إلى وعي ذاته الجديدة .

وأصبحت برامج التلفزيون والموضوعات المنشورة في الصحف والمجلات وبقية المواد التي تستهلك عبر معظم أجهزة الاتصال مواد يصدرها لنا العالم الخارجي

ولا نشارك في استنباتها من بيئتنا العربية . ولقد أصبح الاتصال الجماهيري في العالم يخضع لصناعة ضخمة يمكن أن تسمى (الصناعة الثقافية) تملكها شركات غير وطنية ، وهي صناعة تسيطر عليها التكنولوجيا المتقدمة ولسنا نملك منها إلا القليل .

وبعد ،

إن كانت هناك معادلة صعبة تواجه الأمة العربية اليوم فهي معادلة الثقافة بشقيها : التعليم والتربية ووسائل الاتصال الجماهيري .

وما ردة الفعل البطيئة أو غير المكترثة للأهوال التي تلاقيها الأمة العربية اليوم في مشرق الوطن العربي ومغربه إلا جزء من الانهيار الثقافي الأكبر ، لقد فهم عدونا أهمية الثقافة فسلط القوات الإسرائيلية في بيروت على مركز ثقافي هو « مركز الدراسات الفلسطينية » فهل وصلت الرسالة ؟ .

العربي - العدد ٢٨٨ - نوفمبر ١٩٨٢ م



الكتابة .. فن السهل الممتنع

كيف تكون الكتابة معتدلة سلسة سهلة ، يهضمها القارىء دون عسر هضم ، يتشرب الفكرة من خلال الكلمات دون إزعاج عصبي أو نفسي .

كثيرا ما دارت في ذهني هذه التساؤلات وأحسب أنها تؤرق الكثيرين من حملة القلم بشتى تخصصاتهم .

ويلحق بهذه التساؤلات تساؤل آخر هام هو : متى يحق لكاتب ما أن يشير إلى الآخرين ــ من خلال فكره أو إنتاجه الأدبي ــ أن يتبعوا هذا الطريق أو ذاك في حياتهم العملية والاجتماعية . وهل كل قادر على الكتابة يستطيع أن يوصل رسالته إلى القارىء أم أن ذلك يحتاج الى موهبة خاصة وقدرة من نوع ما .

هذه الأسئلة يمكن أن توضع بأشكال أخرى أعم هي : هل الكتابة ــ بأشكالها المختلفة ــ فن أم علم ؟ أهي موهبة أم خبرة وممارسة ؟

وهل هناك دائما معاناة ، من نوع ما ، يعانيها الكاتب أو الكاتبة قبل أن ينتهي من عمله الأدبي أو الفكري ؟ وهل تتطلب الكتابة جوا معينا في البيت أو مكان الكتابة يتسم بمواصفات معينة أم أن الكاتب يستطيع أن يكتب في أي مكان بصرف النظر عن الجو المحيط به سواء كان هادئا أو صاخبا ، وفي أي موضوع يتقنه الكاتب أو لا يتقنه ؟

هل الكاتب المبدع يمكن أن يظهر فجأة ويختفي فجأة كأن يكون لدى شخص ما دافع خفي يجعله يكتب موضوعا أو قصة أو مقالا يبدع فيه ثم ينتهي هذا الإبداع بانتهاء ذلك العمل .

كل تلك الأسئلة تطوف بالخاطر عندما نستعرض تجارب بعض المبدعين .

المشكلات الشخصية والإنسانية ، وكذلك المشكلات العامة الوطنية والقومية ، قد تخلق ذاك الكاتب المبدع من خلال معاناته ، إما الشخصية أو العامة .

ومن القصص الطريفة في مجال الخلق والإبداع بدافع ذاتي ، قصة (مارجريت متشل) الصحفية الشابة التي كانت طريحة الفراش نتيجة حادث طريق عادي ، فعندما كانت تقطع الطريق مع زوجها في أحد شوارع مدينة (اتلانتا) الأمريكية ، اجتاحتها سيارة مسرعة أقعدتها عن الحركة لمدة ثلاث سنوات كانت أثناءها مقيدة الحركة ، وحتى تقضي على المعاناة التي لازمتها وكذلك للتخفيف عن زوجها ، داومت على القراءة إلى أن جاء الوقت الذي لم يستطع فيه زوجها أن يجلب لها كتبا جديدة من مكتبة الحي فاقترح عليها أن تكتب هي بدلا من أن تقرأ فحسب . وبدأت بالفعل محاولة كتابة رواية طويلة تستطيع أن تسليها مدة أطول ولكن كيف تبدأ . وبدأت من الفصل الأخير رواية طويلة عن تاريخ الحرب الأهلية الأمريكية ، وانتهت من الفصل الأخير لتبدأ بالفصل الذي قبله وهكذا تعافت الكاتبة قبل أن تكتب الفصل الأول ، ولم تكن واثقة أن ما كتبته صالح للنشر ، حتى هيىء لها ناشر أعجب بما كتبت وطلب منها كتابة الفصل الأول للرواية ــ تلك الرواية التي عرفت لاحقا بعنوانها « ذهب مع الريح » ــ والتي حولت إلى فيلم سينمائي ناجح وبيع منها ملايين النسخ ، واشتهرت مارجريت متشل من خلال النجاح الهائل الذي حققته الرواية . إلا أن الأقدار كانت لها بالمرصاد ، ففي مساء أحد أيام أغسطس ١٩٤٩ ، كانت مارجريت متشل تعبر الشارع مع زوجها هذه المرة في طريقها إلى المبنى الواقع عبر الشارع لمشاهدة فيلم « ذهب مع الريح » وفجأة جاءت سيارة أجرة مسرعة لتصدم مارجريت المسكينة في حادث جديد هذه المرة لتبقى خمسة أيام أخرى على قيد الحياة ثم تفارقها متأثرة بجراحها . وتذهب مارجريت متشل لتظل روايتها « ذهب مع الريح » رواية خالدة في تاريخ الأدب العالمي ، والرواية الوحيدة للمؤلفة المغمورة .

التصرفات الشاذة

ويقول لنا تاريخ الأدب إن شخصية روائية مثل « إرنست همنجواي » المحب للحياة بكل ملذاتها يتحول إلى شخص آخر عندما يبدأ كتابة رواية له ، ففي الوقت الذي كان يفتح مقر إقامته لأصدقائه الكثيرين من فنانين وكتاب وسينمائيين في مزرعته الكبيرة في غرب الولايات المتحدة في الأوقات العادية ، كان يطلب من الجميع عدم زيارته أو مغادرة المكان إن كانوا هناك حين يبدأ فى كتابة رواية أو قصة ، فوق ذلك ينصرف عن الحديث للمقربين منه بل مع من يسكن معه في المنزل ويغلق عليه حجرة الكتابة في الوقت الذي يضع لافتة على باب منزله كتب عليها : يمنع الدخول .

كما يذكر لنا تاريخ الأدب أن « جورج سيمونز » كان عندما يكتب يتصرف وكأنه مسافر أو مريض ، فالزيارات غير مسموح بها والرسائل والبرقيات لا تفتح وحتى التليفون لا يرد على ندائه ، وعندما تتعثر الكتابة لأي سبب كان يلقي بكل ما كتبه في سلة المهملات كي يبدأ من جديد .

أما أجاثا كرستي ، التي شغلت نفسها بالكتابة في الجرائم والقصص البوليسية والتي تعد في عصرنا ملكة في مملكة الروايات البوليسية ، فكانت تستوحي أفكارها البوليسية في (الحمام) وكانت تقول : إني في الأيام العشرة الأخيرة قبل الكتابة أحتاج لتركيز محكم على أن أظل وحدي دون ضيوف ودون رسائل ودون تليفونات ، ثم أبدأ في كتابة الرواية بعد ذلك .

روايات أجاثا كرستي المثيرة ما زالت تعرض على مسارح لندن ، ومسرحية مصيدة الفئران شاهدتها في الصيف الماضي وهي تعرض دون انقطاع في الثلاثين سنة الأخيرة وما زال الجمهور يقبل عليها ، كانت أجاثا كرستي تكتب رواياتها في خيمة في الصحراء عندما تكون برفقة زوجها المنقب عن الآثار .

الإبداع والمعاناة

ولكن هل هذه تصرفات شاذة أم هي حالة طبيعية يمر بها الكاتب الخلاق نتيجة معاناة إنسانية حقيقية كي ينتج ما ينتج من فن وأدب ؟ في تجارب كثير من الكتاب

في مجالات كثيرة نجد مثل هذه التصرفات والسلوك والذي يكون إعدادا نفسيا مسبقا للكتابة .

فالكتابة ليست عملية ميكانيكية يدرب عليها الانسان كما يدرب حيوان ما على التقاط كرة أو يدرب طير ما لترديد ما يقوله الآخرون ، فإذا اختفت المعاناة اختفى الإبداع . ونحن نجد اليوم عشرات بل مئات المقالات والقصص والروايات والمؤلفات ولكن عندما يفتقد كتابها المعاناة تفتقد كتاباتهم الروح المؤثرة على القارىء فتصبح مجرد صفوف من الكلمات .

والكتابة ــ بجانب كونها إبداعا وفنا ــ هي علم كذلك وتكنيك ، فعدم الإلمام بهذا العلم أو التقنية والتكنيك يجعل من الكاتب مجرد كاتب متوسط على أبعد تقدير .

فكما للقصة والرواية تكنيك محدد يتبعه الكاتب ، كذلك للمقال والدراسة وحتى للتحقيق الصحفي ، وهناك مؤلفات تنشر اليوم يمكن من خلالها أن نعرف كيف تكون الكتابة مقنعة ومنطقية وسلسة ، بأي لغة كانت .

والفرق بين الكاتب الجيد وغير الجيد هو فرق في المعاناة والمدخل والتناول .

ليس جمع المعلومات وتنظيمها ثم وضعها على ورق يعني الإنجاز الجيد لكاتب مقال أو دراسة ، وليست مقدمة وحبكة ونهاية القصة هو المطلوب في القصاص والروائي ، ولكن بجانب ذلك فإن المعاناة الإنسانية للكاتب والقاص هي التي تجعل عمله ناجحا أو العكس .

فكاتب المقال الصحفي إن لم يكن ملما بتقنية الكتابة مثل كيفية الدخول في الموضوع ومناقشة آراء الخصوم واحدا تلو آخر بادئا بأقوى حجة لديهم منتهيا بأضعفها مفندا لها ، وراح مبتدئا بعد ذلك بأضعف حجة لديه منتهيا بأقواها كي يترك الانطباع الأقوى لدى القارىء أو السامع ، إن لم يكن ملما بهذه التقنية فهو جامع كلمات أكثر منه كاتب مقال صحفي ناجح .

ومثاله مثال آخرين في مهن أخرى . فكما لا يستطيع أي مغن أن يطرب ، وكل عازف على الآلة الموسيقية أن يشجي ، لا يستطيع جامع الكلمات أن يؤثر ويصبح كاتبا إلا إذا أتقن فنه علما ومعاناة .

وليس بالضرورة أن يكون الإنسان طبيبا ناجحا أو مهندسا قديرا أو اقتصاديا بارعا أو سياسيا ذكيا أو حتى أستاذ جامعة لامعا وأن يكون كاتبا قادرا على توصيل فكره وآرائه إلى الآخرين من خلال الكتابة بنفس الوقت . وأصبح فن الكتابة والإقناع له أساتذة متخصصون يرجع إليهم في تدبيج الكتابات كما هو حاصل في كتابة الخطب السياسية ، حيث يقوم محترفون بهذا العمل .

من هنا نجد أن الكتابة فن وعلم وكذلك عملية سهلة وممتنعة ، فدون تعميق الموهبة بالعلم والدراسة وفهم تقنية الكتابة وإجادتها ، تسود الصفحات دون طائل أو جدوى ، بل قد تأتي النتائج مضادة للهدف المراد .

ونجد اليوم في وطننا العربي أمثلة كثيرة على ذلك ، فمن يكتب في التراث قد يسيء إليه أكثر مما يخدمه إن هو ركب مركب العاطفة وتجاوز حدود العلم وتقنية الكتابة ، ومن يكتب في السياسة والاجتماع والفكر دون روية ومعاناة وتقنية يفسد الرسالة وكذلك عقول الآخرين .

فالكتابة عملية سهلة في الظاهر ، ممتنعة على الكثيرين في الواقع العملي .

العربي - العدد ٢٨٩ ـــ ديسمبر ١٩٨٢ م



التراث والتحديات العربيـة المعاصـرة

تتفاعل قضية التراث العربي والاسلامي منذ أمد على الساحة الثقافية والسياسية العربية ، وتثار تساؤلات كثيرة حول اتخاذ قرار باستخدامه أو تحييده والبحث في معوقاته واشكاليات منهجه وعلاقته بالسياسة العربية .

هذه القضية أخذت في السنوات الأخيرة حيزا ضخما من مساحة النقاش الفكري والأيديولوجى العربي .

من أهم أسباب البحث في هذا الموضوع واقعنا اليوم ، وهو أن الانسان العربي المعاصر انسان متأزم ، كما أن الواقع العربي المعاصر محير ، فهو ضعيف ومشتت ، ومغلوب على أمره ، لذلك يجري البحث في التراث على أنه بحث عن الهوية العربية المعاصرة .

وانشغل قطاع عريض من المفكرين والاجتماعيين والسياسيين العرب والمسلمين في بحث قضية التراث ، ليس من حيث جمعه وتصنيفه ، ولكن من حيث استخدامه سلبا او ايجابا وأصبحت هذه القضية ـــ احياء التراث أو تجديده أو تجاوزه ـــ من أكثر القضايا الفكرية حيوية بين المثقفين العرب والمسلمين إلى درجة ان تعقد لدراسة الموضوع ندوة خاصة في العاصمة المغربية (الرباط) في اواخر شهر نوفمبر (تشرين الثاني) من السنة الفارطة .*

وبما أن الاشكالية التراثية ليست من الاشكاليات الفكرية التي يسهل فك

* عقدت الندوة في الرباط بدعوة من منتدى الفكر والحوار في الفترة ما بين ٢٥ ـــ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٢ تحت عنوان « التراث والعمل السياسي » .

رموزها وألغازها ، فقد كان موقف المشاركين فيها هو موقف السجال والنقاش ، حتى يكاد يخيل للمرء أن هذا الشنآن الذي يقع بين مختلف الاجتهادات المتعارضة هو نزيف فكري يؤدي الى الابتعاد عن الحزم بدل أن يقرب وجهات النظر في القضية المطروحة أساسا ، وهي تلمس طريق أفضل للنهضة العربية المبتغاة .

البحث عن منهجية شاملة

كل ذلك انعكاس موضوعي لما تموج به الساحة العربية الفكرية من وجهات نظر متعددة بشأن هذه القضية ، واختلاف وجهات النظر ناتج من اختلاف الكيفية التي يراد بها توظيف التراث في المشروع العربي المستقبلي .

ويبدو أن هناك عقبات كبيرة في الوصول إلى حسم تجاه اعادة قراءة التراث وتوظيفه لخدمة المشروع العربي المستقبلي باتجاهاته المتعددة ، وتكمن هذه العقبات في المنهجية الجزئية والانتقائية التي اتبعت في قراءة التراث ودراسته حتى الآن ، وقد خلفت هذه المنهجية الجزئية حوارا ساخنا على مستوى الواقع ، وأثارت تساؤلات عميقة منها : ما الجزء التراثي الذي نحافظ عليه وما الجزء التراثي الذي نستغني عنه ؟

لقد أنزل البعض قضية التراث إلى سفح الممارسات الظرفية القائمة على المصالح والصراعات التي تعج بها الساحة العربية اليوم ، وبالتالي أصبحت التقويمات تتجه لتلوي ذراع الحقائق ، لتناسب ما هو متخيل في الماضي أو متوقع في المستقبل .

أصول هذا المنهج هو الذي أوقعنا جزئيا في هذا الخلاف الشديد ، والمطلوب في دراسة التراث التوجه إلى منهجية شاملة ، المراد منها توظيف هذا التراث كي يصبح عامل تأصيل وخصوصية حضارية في المشروع التاريخي الحضاري المستقبلي للأمة العربية .

الأكثر اثارة من ذلك المنهج الانتقائي الجزئي هو ما فشل فيه علم الاجتماع العربي المعاصر ، من الإلمام بمشكلات الوضع العربي ، وطرح المقولات والمفهومات التي تشكل بداية تكوين اطار نظري ومنهجي متكامل يفسر الواقع ، وينبئنا بخطوط مساره المستقبلية .

جزء من المعضلة

جزء من معضلة فهمنا للتراث وجزء من صعوبة تفسير ذاتنا العربية المتأزمة ، هو الارتباك الحضاري ــ ونحن واقعون فيه ــ والذي يظهر في قطاع منه أن نشاطنا المعرفي ما زال عالة على الآخرين ، نستعير منهم المنهج والوسائل ، لنصل إلى اقتناع تلقائيٌ بما يفسره هذا المنهج وتلك الوسائل لمظاهر واقعنا العربي ، دونما استيعاب من جانبنا لتاريخ الوطن وتطوره ، ونحن نقبل دون نقاش أطروحات العلم السياسي والاقتصادي الغربي ونتبناها دون مراعاة لخصوصيتنا .

فاذا لم ننجز أيا من أهدافنا القومية حسبنا ذلك نقصا في مقومات وحدتنا ، وطفقنا نبحث عن المبررات التي يقدمها العلم الاقتصادي الغربي من منظور تاريخي مخالف ، ونحسبها مبررات أكيدة لتعطيل مسار مسيرتنا القومية .

وإذا لم نعرف بنجاح ذاتنا التراثية والحضارية بحثنا في مناهج غيرنا عن التبريرات التي تؤدي إلى طمس تراثنا وإلحاقه بتراث آخر ، وادعى بعضنا ، فوق ذلك ، بأنه ليس هناك حدود فاصلة بيننا وبينهم ــ الآخرين ــ ثم أهلنا على شخصيتنا الانسانية التراثية الكثير من التراب ، فالارتباك الحضاري هو الشطط ، إما في القبول بالمحو الكامل للشخصية التراثية العربية ، أو التمسك الشديد والقاطع بكل ما هو ماضوي ، هذا الارتباك جعل من مشروعنا المستقبلي العربي مشروعا غير محدد المعالم ونحن في الخمس الأخير من القرن العشرين .

لقد استعصى علينا حتى الآن كعرب الانخراط في الايقاع الحضاري والثقافي المعاصر ، فعلى الرغم من نيلنا الاستقلال من المستعمر ، كما حدث لكثير من البلدان والشعوب الأخرى ، ما زالت تحديات العصر تضربنا بقوة من خلال التسلط الصهيوني الشرس على مقدراتنا ، وفرض ارادته علينا بكل الأشكال ، كما أن وحدتنا ــ حتى في خطوطها العريضة ــ ما زالت مشروعا غير محتمل الحدوث في المدى المنظور ، وعلى العكس من ذلك فان الاطماع الاجنبية على اختلاف أنواعها تأمل في ابقاء وطننا العربي على ما هو عليه من تشرذم ، طمعا في استغلال ثرواته وابقائه في حالة من التبعية لا انفكاك منها ، كما أن أعمق التحديات جميعا تلك

الاشكال الاجتماعية والسياسية التي أفرزها واقع التجزئة ولقد تقولبت النظرة إلى الحياة العربية اليوم ، نتيجة لذلك ، بقوالب خاصة نابعة من ذلك الواقع السلبي مما أفرزه من علاقات وممارسات بين الانسان العربي ومحيطه الطبيعي والاجتماعي ، نظرة ملؤها التشاؤم والسلبية ومليئة بعناصر الزجر .

قراءة التراث في ضوء العصر

لم يعد هناك بديل ثالث بين النهضة والتقدم للأمة وبين الانحطاط والانقراض ، فاذا كانت شروط الأخيرة معروفة فما هي شروط الأولى ، خاصة من وجهة نظر الاستعانة بالتراث ؟ والمعادلة لا شك صعبة ، فالمحافظة على الموروث بسلبياته والنفور من التجديد ظاهرة عامة ومشتركة بين شعوب الأرض ، لهذا كانت الدعوات الجديدة في كل مجتمع تجد أشد العناء والنصب فى اقناع أتباعها بالتجديد والانتقاء من الموروث ، سواء أكان هذا الموروث سياسة أم علما أم ثقافة ، فالمعارضة والمقاومة التي طابعها التصدي والصد لتجديد اتراث هي طابع المعارضة لهذا التجديد في وطننا العربي .

إن الدعوة لاعادة تفسير التراث طبقا لحاجات العصر هي الدعوة العلمية والصحيحة ، وإذا جاز للأولين أن يُعملوا العقل لمواجهة القضايا التي اعترضتهم ، فقد جاز لنا أن نقوم بذلك ، فما يعترض حياتنا في هذا الزمن من المتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية من الكم والنوع يجعلنا نحتاج فيه الى إعمال العقل أكثر من أي وقت مضى .

ومن المهم ، ونحن نقف على أبواب سنة جديدة ، أن نتجه إلى مفكرينا ، وأن نطالبهم بالانتقال من تلك المعركة الدائرة فى بقاع كثيرة من الوطن العربى ، لتدور بين الفكر والواقع ، بدلاً من أن نستهلك طاقاتنا الفكرية فى إذكاء روح العراك بين الفكر ونفسه .. لكي يكون انخراطنا في الايقاع الحضاري والثقافي المعاصر انخراطاً وارتباطاً حقيقياً ينطلق بنا نحو المستقبل ولا يخلعنا من الماضي .

العربي – العدد ٢٩٠ – يناير ١٩٨٣ م



القانون والمجتمع

القانون لا تدب فيه الحياة إلا عندما تختل الأمور ، هكذا قال الكاتب الفيلسوف الفرنسي فولتير في القرن الثامن عشر . والمعنى الذي قصده ، هو أن القانون لا تظهر قيمته الحقيقية إلا إذا حدث خلاف بين أفراد أو جماعات ، وان المكان الذي تظهر فيه قيمة القانون هو قاعة محكمة من المحاكم .

لقد شغلت فكرة القانون وعلاقته بالمجتمع ، ومدى حاجة الناس إليه ، الكتاب والفلاسفة والمشرعين على مر العصور . فمنهم من قال إن الانسان خيّر بطبعه وان فطرة الانسان هي فطرة خيرة تميل إلى الطيبة والتسامح ، بدليل التجربة المباشرة لأي انسان في مجتمع سويّ ، فهناك ميل طبيعي للعيش بسلام بين الانسان وزملائه ومعاشريه من بني جنسه . ومن المفكرين من قال بعكس ذلك ، وبأن فطرة الانسان فطرة شريرة ، ولذلك احتاج الانسان لتنظيم عيشه في مجتمعه إلى قوانين وأعراف ، تضبط العلاقات ، وتنظم المصالح وتحل محل القوة في فض الخصومات .

والدراسات الاجتماعية القانونية الحديثة لا تأخذ بهذا الرأي أو ذاك بشكل كامل ، فمع التسليم بأن الخلافات والتنافر والأمراض الاجتماعية التي يعاني منها الانسان في أي مجتمع هي نتاج مباشر للصراعات التي يتميز بها وجود الانسان الحضاري المعقد على الأرض اليوم ، نجد النمو الحضاري بحد ذاته قد ارتبط على الدوام بالتطور التدريجي لنظام من القواعد الشرعية صيغت في قوانين معروفة يحترمها الناس ، وبدونها تدب الفوضى ويختفي السلام الاجتماعي .

فهناك إذن علاقة اطّراد بين تعقد الحياة الحضارية التي تعيشها البشرية والاحتياج لوجود قوانين تنظم شئون الحياة ، حتى وصل بعض المبالغين إلى القول بأن تطور

القوانين في مجتمع ما دليل على المستوى الحضاري الذي بلغه ، فكلما كانت هذه القوانين شاملة ومنظمة ودقيقة كان المستوى الحضاري لذاك الشعب متقدما ، وان نظاما ما من القواعد والقوانين يبدو ضرورة صحية حتى في أبسط أشكال المجتمعات الإنسانية .

القانـون الطبيعـي والقانـون الوضعـي

ويلخص مؤرخو الشرائع مراحل تطورها في الجماعات بقولهم :

ان الانسان اعتمد في بداية تاريخه على القانون الطبيعي ، ثم تحول إلى القانون الوضعي ، ولو أنه في بعض المجتمعات ما زال الاثنان يتعايشان . ويفرق علماء القانون بين النظامين : نظام القانون الطبيعي ونظام القانون الوضعي بقولهم ان الأول ــ القانون الطبيعي ــ يدور حول فكرة العدل والخير العام ، وأنه يضم مجموعة من قواعد السلوك المستقرة في الضمير العام وهي تستمد من بداهات العقل وأساسياته فكرة العدل ، التي يسبق وجودها كل تدخل منظم للسلطة الحاكمة في الجماعة . وقد اعتقدت به البشرية لعصور طويلة بأشكاله البسيطة أولا ، والمعقدة بعد ذلك . وكانت قاعدة هذا الاعتقاد أن هناك انسجاما بين العالم البشري والعالم الطبيعي ، وأن ذاك الانسجام لا يمكن صيانته إلا باتباع طقوس وشعائر وعادات في أوقات مناسبة . أما القانون الوضعي فهو الذي تفرضه سلطة ما ، والذي يطبق عمليا في مكان وزمان معينين . وقد يكون القانون الوضعي مدونا أو غير مدون ، وأشهر مثال على القواعد القانونية غير المدونة هو الدستور البريطاني الذي لا تزال الكثرة الغالبة من أحكامه غير مكتوبة ، ولا يزال أساس الالتزام بها هو استقرارها كعرف ملزم ظهر وتطور مع نمو الحياة السياسية وتطورها .

وما زالت المناقشة حتى يومنا هذا تتمتع بحيوية ــ تزداد أو تنقص حسب الظروف ــ في المفاضلة بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي ، ولم يتم حتى الآن إحلال القانون الوضعي محل القانون الطبيعي بشكل نهائيٍّ في كل المجتمعات البشرية ، إلا أن البعض يرجع انتشار القانون الوضعي إلى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم الغربي في القرنين التاسع عشر والعشرين .

وللتدليل على ارتباط القانون (أي قانون) بالمجتمع ، يسوق بعض الباحثين مثال التحولات التي طرأت على محتوى القواعد القانونية ، حتى في نطاق القانون الطبيعي ، فبعد أن كانت فكرته الرئيسية تعتمد على الطاعة العمياء لأشكال مادية أو بشرية تؤمن بها الجماعة كمصدر للخير والشر ولفرض النظام والقانون ، وإشاعة العدل ، تحولت الفكرة تدريجيا ــ خلال مسيرة التاريخ ــ إلى أن الحقوق والواجبات متساوية لكل البشر .

وعلاقة المجتمع بالقانون الوضعي ، الذي هو موضع اهتمامنا هنا ، أكثر وضوحا ، فالقوانين التي تصدرها سلطة ما نتيجة لأسباب معينة تتغير بالضرورة بسبب تغير تلك الأسباب .

لقد أخذت مسيرة تطور القوانين الوضعية في البلدان المتقدمة ردحا طويلا من الزمن ، وكانت خطوات هذا التطور ومراحله في مجموعها مرتبطة باحتياجات الجماعة وظروفها ، إلا أن بلدان العالم الثالث بمجملها قد استعارت الكثير من هذه القوانين وجربت تطبيقها في بلدانها ، دون التفات كاف إلى الصلة العضوية التي تربط النصوص القانونية بالبيئة التي نشأت فيها ، ودون احتراز من الآثار السلبية التي يولدها الإلزام بنصوص قانونية منفصلة عضويا عن البيئة التي نقلت إليها .

فإذا كانت تلك القوانين ــ لأسباب موضوعية ــ تعاني من مشكلات التطبيق في بيئتها التي انبثقت عنها ، فإن مشاكل تطبيقها تتعاظم في بلدان العالم الثالث ، التي استوردت هذه القوانين دون علاقة بالظروف الاجتماعية السائدة في بلدانها .

إن القضايا الاجتماعية التي تثيرها فكرة القانون متعددة ومتشابكة .. ونختار منها هنا قضيتين تستحقان أن تكونا موضع اهتمام الناس جميعا ، وألا تقتصر العناية بهما على المتخصصين من رجال القانون وهما : من يضع القوانين ؟ وكيف يطبق القانون إذا وضع ؟

كيف تطبق القوانين ؟

قيل إن تطبيق القانون هو مباراة بين طرفين لا يستطيع أن يفوز فيها إلا طرف واحد ، فإثبات الدعاوى أمام المحاكم ، على سبيل المثال ، مشكلة شغلت البشر منذ

ألوف السنين ، وفي الزمان الغابر كان التعذيب وسيلة لإجبار المتهم على الاعتراف بجرمه ، وتطورت تلك الوسائل حتى أصبحت وسائل تكنولوجية حديثة تصل إلى حد الاستشعار عن بعد . إلا أن مشكلة إثبات الدعوى ما زالت ملازمة للتطبيق القانوني المكتوب في كل مجتمع ، لذلك يحتاج المتهم والمدعي في النظام القانوني الحديث إلى محام يدافع عنه ، ويفسر النصوص القانونية لمصلحته ، فالمشكلة إذن تفسير النصوص القانونية التي لا تطبق تلقائيا ، ولكن يجري تطبيقها من خلال تفسيرها ، حين تطرح قضية التفسير وعلاقته بالمجتمع . والخلاف في التفسيرات القانونية لا يقتصر على القواعد المدونة والمكتوبة ، وانما يشمل أيضا ، القواعد القانونية الأخرى المستمدة من العرف السائد أو مبادىء العدالة . وعند الاختلاف في تفسيرها يستعين كل جانب بالأعراف السائدة في المجتمع أو بالتطبيقات السابقة لإثبات وجهة نظر الطرف الذي يمثله أو دحض وجهة نظر الخصم ، وهنا تلعب المعرفة والتلاعب بالألفاظ ، واقتناص القصور في النص القانوني ، كلها أو بعضها ، دورا هاما في كسب أو خسارة القضية . وقد تأخذ بعض القضايا طابع الصراع الاجتماعي ، بصرف النظر عن القواعد القانونية التي تحكمها ، ومثال ذلك ما حدث في الأسابيع الأخيرة في بريطانيا عندما قامت مجموعة كبيرة من السيدات بتطويق قاعدة عسكرية تستخدم لتخزين الرءوس النووية ، وقد تجاوز بعضهن القوانين المسموح بها في مثل هذه الأمور ، فقامت الشرطة باعتقالهن وتقديمهن للمحاكمة ، إلا أن رفيقاتهن اعتصمن بالمحكمة لمدة يومين حتى تم إطلاق سراح من اعتقلن دون أية عقوبة .

فعلى الرغم من وجود القانون ووجود نص للعقوبات فيه على مثل هذه الأعمال ، إلا أنه لم يطبق .

وفي عالمنا الثالث تتفاقم مشكلات التطبيق ، فبجانب غموض النص نتيجة لاستعارته من مجتمع آخر ، وتعقيد صياغته وبالتالي استحالة فهمه من الجمهور ، لأنه ــ أساسا ــ غير نابع منه أو محقق لحاجاته ، فإن تطبيق النصوص القانونية كثيرا ما يتم بشكل انتقائي ، نتيجة للظروف الاجتماعية السائدة في هذا المجتمع أو ذاك . وهنا تتضح العلاقة العضوية بين المجتمع وبين القانون الذي يفرزه .

إن التطبيق الأمثل للقانون هو الذي يحقق أموراً ثلاثة رئيسية تتصل مباشرة بفكرة العدل :

الأمر الأول : عمومية التطبيق التي بغيرها تهدر المساواة ، ويشيع التحيز ، ويضيع المعنى الأساسي لقاعدة القانون .. إن ضياع هذه العمومية بآثارها الاجتماعية المدمرة هي ما تحدث عنه النبى ﷺ حين قال : « إنما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد » .

الأمر الثاني : الفاعلية الاجتماعية ، بمعنى أن يكون تطبيق النصوص القانونية محققا ــ فعلا ــ لأهداف التشريع المعلنة ، أما إذا أثبت الاستقراء والاستقصاء أن التطبيق لا يؤدي إلى ذلك أو يؤدي إلى نقيضه فإن ركن الفاعلية الاجتماعية ينهار ، والقانون ــ كما قيل بحق ــ وسيلة لغاية ، وما دام قانونا وضعيا فإن تطبيقه لا يمكن أن يكون عبادة مقصودة لذاتها .

الأمر الثالث : مراعاة التطبيق للفوارق الثابتة بين الجزئيات التي يطبق عليها وهو ما يسميه رجال القانون تفريد العدالة : **Individuality Of Justice** وهذا التفريد حين ينبى على أسباب وأسس موضوعية لا يعد إخلالا بمبدأ المساواة وإنما يمثل حرصا متزايدا على العدالة التي تمنع التسوية بين الحالات المختلفة اختلافا موضوعيا حقيقيا .

من يضع القانون ؟

في حالة القانون الوضعي وفي العالم المتقدم بشكل عام ، توضع القوانين من قبل هيئات ممثلة للمجتمع ، وقد تختلف درجة تمثيلها ، إلا أنها تضع القوانين ثم تكون بعيدة بعد ذلك عن تطبيق تلك القوانين ، وفي العالم الثالث كثيرا ما تكون السلطة التي تصدر التشريع هي التي تقوم بتطبيقه ، وأيضا بتفسيره ، وغالبا ما تكون تلك السلطة ممثلة لمصالح أقلية في المجتمع ، من هنا فان احترام هذه القواعد القانونية من بقية أفراد المجتمع يكون موضع شك كبير ، إما لأن القواعد القانونية تتعارض مع مصالحهم مباشرة ، أو لأن تلك القوانين تخدم مصالح فئة قليلة من المجتمع .

لقد رأى كثير من علماء الاجتماع القانوني ، انه بما أن القانون قد وضع لتنظيم المجتمع وأن المجتمع نفسه يتألف من كتلة من (المصالح) المتنافسة ، والكثير منها اقتصادي ، فإن الصدام غير المقيد بين هذه المصالح ، يؤدي إلى الفوضى والاضطراب ، لذلك فإن القانون يجب أن يكون وسيطا غير متحيز بين المطالب والحاجات والمصالح المتنافسة في المجتمع ، ولكي يكون كذلك لا بد أن يوضع القانون من قبل ممثلين لهذه الفئات والمصالح المختلفة .

وقد ذهب بعض علماء الاجتماع إلى القول ، انه في المجتمعات التي لا تمثل في قانونها مصالح الفئات المختلفة في المجتمع ، يتراجع المجتمع إلى وضع قانون غير معلن (القانون الحي) Living Law يختلف كثيرا أو قليلا عن القانون الوضعي المعلن . والعجز عن ربط القانون الوضعي بالقانون الحي ينجم عنه تجاهل وازدراء للقانون الوضعي ، لذلك فإن معرفة القانون الوضعي في مجتمع ما دون معرفة حقيقية للقانون الحي ، لا تعطينا إلا صورة زائفة عن مدى تطوره ، وتضللنا كليا عن فهم النظام الاجتماعي القائم .

إن معنى ما تقدم أن عدم المشاركة الشعبية في وضع القوانين الوضعية التي تمثل المصالح المختلفة للمجتمع لا بد أن تنتج قانونا متحيزا .

إن هذه الخطوة رغم أهميتها لا تخلو من سلبيات ، منها أن الهيئة المشرعة المنتخبة تضع مشروعات القوانين بصياغة عامة وغامضة من أجل سهولة تمريرها ، ولكن بعد أن تصبح قانونا تظهر عيوبه في التنفيذ ، ويخضع للتفسيرات المتعددة ، ورغم هذه السلبية نجد أن الفكر القانوني الاجتماعي الحديث يقبل هذه المخاطرة الجانبية في سبيل أن تكون القوانين ممثلة لكل فئات المجتمع ونابعة منه .

ومعضلة كثير من دول العالم الثالث ــ وأقطار الوطن العربي ليست استثناء ــ ان قوانينها لا تعبر بشكل شامل عن مصالح ومطالب ورغبات الفئات المجتمعية المختلفة ، لذلك أصبح البناء القانوني في هذه الأقطار ، أو في بعض أجزائه على الأقل ، أقرب إلى الشكلية ، منه إلى خدمة المجتمع وتطوره .



الصدمة المضادة

عندما ارتفعت أسعار النفط في عام ١٩٧٣ ضجت صحافة العالم وسياسيوه وخاصة في نصف الكرة الغربي ، وسميت تلك الفترة « بصدمة النفط » . ثم جاء الارتفاع للأسعار في نهاية العقد الماضي لتسميه الصحافة من جديد « الصدمة الثانية » . وفي كلتا الحالتين كان الملوم من وجهة النظر تلك هي الدول المصدرة للنفط .

ثم أصبح لدينا سيل من الكتابات والتعليقات اختلطت فيها المفاهيم إلى حد كبير ، فأصبح العربي والمسلم يعني ــ في نظر كثير من وسائل الإعلام الغربية ــ صاحب براميل النفط والذي كان يصور على أنه متخم شرس يريد ابتلاع الحضارة الغربية !

وبدءا من مطلع هذا العام انقلبت الصورة ــ وفي نفس وسائل الإعلام ــ كي تبشر برخاء نفطي لصالح المستهلكين الغربيين ، يستمر عشر سنوات أو أكثر ، والمراهنة هنا على الاختلاف (العميق) بين أعضاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) حول سقف الإنتاج والهيكل السعري .

لقد انساقت في الماضي معظم وسائل الإعلام العربية خلف تلك التحليلات فأصبح هناك معارك بين شعارات ترفع منها : هل يمكن استخدام النفط العربي كسلاح لتحقيق مصالح أو درء مخاطر عن الأمة العربية ؟ ، وهل هناك بدائل للنفط قريب اكتشافها تجعله بقيمة الماء أو أقل ، وهل نحن كعرب منتجين للنفط مسئولون عن استمرار الحضارة العالمية أو تدميرها ؟ !!

وتدخل علينا سنة ١٩٨٣ ونحن نرى المنظمة النفطية التي كانت قوية في السابق وهي (الأوبك) ، نراها وقد دب بين أعضائها الخلاف إلى درجة فقدان فاعليتها ، ليس في تحديد سقف للإنتاج فقط ، وإنما أيضا في تحديد سعر مناسب ، يتواكب مع التضخم العالمي واحتياجات التنمية في تلك الأقطار الفقيرة في مصادر الثروة إلا من النفط .

والتخوف أن ننساق من جديد خلف وسائل الإعلام الغربي وأن نبتلع دون تمحيص ما يريد أن يمرره علينا .

في العشر سنوات الأخيرة ٧٣ ــ ٨٣ اختلطت الحقائق بأنصاف الحقائق وكذلك بالخيالات فيما يخص النفط وقوته وتأثير منتجيه على الاقتصاد العالمي ، ففي فترة رفع شعار مفاده أن النفط والسياسة لا انفصال بينهما ، وفي وقت آخر رفع شعار مضاد هو أن لا علاقة بين النفط كاقتصاد وبين السياسة . ومرة ثالثة رفع شعار : أن إبقاء النفط في باطن الأرض هو أفضل الطرق للاستفادة منه كاحتياطي للأجيال القادمة . وفي وقت لاحق تحدث الجميع عن احتمال التحول عن النفط إلى مصادر أخرى بديلة ، ان نحن رفعنا سعره أكثر من اللازم أو قللنا من كمية ما يضخ منه من أراضينا . وكأن هذه البدائل جاهزة غدا .

ويبقى النفط ــ في النهاية ــ مادة للحديث السياسي والاقتصادي والتنموي في البلاد التي تعتمد عليه تصديرا واستهلاكا ، وتبقى نظريات قوته وضعفه تتأرجح حتى في التأثير على الأوضاع الداخلية لبلدان الإنتاج ، فتارة هو عامل استقرار داخلي وخارجي ، وتارة أخرى هو عامل تغير جذري ، داخليا وخارجيا .

والأسئلة المطروحة هنا هي : هل في السنوات العشر الماضية استفاد العرب من الندرة النسبية للنفط في السوق العالمي ليس ماليا فقط وانما في الدفاع عن قضاياهم المصيرية والقومية ، أي هل استفدنا منه في علاقاتنا الدولية ؟

أما السؤال الثاني والمهم فهو : هل الوضع النفطي اليوم يثير هذه الدرجة من المخاوف ، أم أن بعض تلك المخاوف مصطنع من أجهزة الإعلام الغربي ؟

وحتى نستوفي الإجابة عن السؤال الأول لا بد أن نفهم ميكانيكية العلاقات الدولية الحالية .

العلاقات الدولية بين التكامل والاعتماد

دراسة العلاقات الدولية هي دراسة (العلاقات) بين الوحدات السياسية (الدول) في جوانب متعددة منها : السياسية والاقتصادية والثقافية .. الخ . والمنطلق النظري لهذه الدراسات هو أن العالم اليوم أصبح معقدا ومعتمدا بعضه على البعض الآخر ، ليس فقط في مظاهر الاعتماد الظاهري غير المباشر ولكن أيضا في مظاهر الاعتماد المباشر . فالسياسات الضريبية مثلا في الولايات المتحدة تدخل في تحديدها سياسات تتخذ في موسكو وفي بون وفي طوكيو . وعندما تخفض اليابان مثلا من ميزانية دفاعها وتصعد موسكو انفاقها العسكري تستجيب الولايات المتحدة بإنفاق عسكري مضاعف يتحمل دافع الضرائب جزءا من عبئه ، والعكس صحيح ، فعندما تقوم واشنطن برفع إنفاقها على التسليح ، يعاني المواطن السوفييتي من النقص في متطلبات حياته اليومية نتيجة تخصيص أموال أكثر لبرامج التسليح السوفييتية ، ومثال آخر فقد تتأثر جزئيا توجهات الناخبين في بريطانيا بسوق المال والبورصة في نيويورك . وبيت القصيد هنا أن العالم أصبح صغيرا إلى درجة أن أية سياسات حتى لو كانت داخلية تطبق في بلد ما ، لا بد أن تؤثر في بلد آخر .

من جهة أخرى فإن العالم يتكافل في موضوعات وقضايا مثل العلم والتكنولوجيا والطب بعدما أصبحت كلها أمورا دولية .

ومعنى ذلك أنه لا يمكن لأي شعب في العالم اليوم أن يبقي على مستوى معيشته الحالية وأن يستخدم التكنولوجيا في الصحة والتعليم والمواصلات ، دون مساعدة من الكشوفات العلمية والتطبيقات التكنولوجية التي ظهرت في أماكن أخرى من العالم .

هذا العالم المتشابك الذي تقوم بينه علاقات لتبادل المنافع ينفصل عن بعضه أيضا من خلال اتباع كل دولة فيه أو مجموعة دول سياسات لتحقيق الحد الأقصى من منافع لها .

وهنا تتبين لنا العلاقة الجدلية الإيجابية والسلبية في نفس الوقت التي يمكن أن توجد في العلاقات الدولية .

العلاقات الدولية في عالم اليوم من الأهمية بحيث لا يمكن تجاهلها ولكنها من التعقيد بمكان بحيث لا يمكن فهمها بصورة شاملة ودقيقة إلا بدراسة مكوناتها .

السياسة الداخلية والعلاقات الدولية

يميل البعض إلى المقارنة بين العلاقات السياسية في دولة ما وبين العلاقات الدولية بين دول ما متعددة ، وأن هناك أوجه شبه بين هذه العلاقات . فكلتاهما تقوم على (احتكار القوة) . فالمجتمع السياسي لدولة ما هو واقع تاريخي يتمثل في مجموعة العلاقات الاجتماعية التي تتحقق وحدتها بعمل من أعمال (القوة المادية) قوامه الاحتكار الفعلي لأدوات القمع والإكراه داخل الجماعة المعنية ، فهي ــ أي العلاقات السياسية الداخلية ــ احتكار شرعي لأدوات القوة موافق عليه بشكل مباشر أو غير مباشر من الغالبية ، لإكراه المجردين من تلك القوة على الامتثال لإرادة محتكريها . ويتماثل ذلك مع العلاقات الدولية في انها علاقات بين السلطات السياسية أي أنها علاقات قوى ، والفرق هنا في الدرجة فحيث إن (احتكار القوة) في المجتمع السياسي داخل الدولة يمكن أن يكون شاملا وشرعيا في فئة مستأنسة ، في حين أن (احتكار القوة) على الصعيد الدولي هو احتكار نسبي ، لذلك يلجأ البعض إلى تعريف علم السياسة الدولية على أنه علم تعدد السلطات ، إلا أن ذلك أيضا يحمل بذور فرض الإرادة من سلطة وسلطات دولية لديها القدرة والقوة على سلطة أو سلطات دولية أخرى تفتقد هذه القدرة والقوة . ويكون فرض القدرة في العلاقات الدولية إما بالطرق الدبلوماسية والسياسية المتعددة أو بالحروب .

إذن تبادل المنافع بين الدول ليس عملة أخلاقية ولكنه تبادل مصلحي يلعب فيه الصراع والتوافق أدوارا مختلفة للوصول إلى نفس النتيجة ، وهي تحقيق أقصى مصلحة ممكنة .

ويكاد المشتغلون بدراسة علم العلاقات الدولية يتفقون على تحديد عناصر القوة ــ مع اختلاف التسميات والعدد ــ ولكن من هذه العناصر التي تدخل في

تحديد (القوة) والتي تتنافس الدول على احتكارها أو على الأقل الحصول على أكبر قدر منها ، عناصر مثل الغذاء والطاقة والتكنولوجيا ، وتمتد القائمة لتعدد مصادر القوة الأخرى فمنها الموارد الطبيعية ــ عدد سكان ، مستوى التعليم ، النفقات العسكرية .. الخ . تلك هي (موارد القوة) . وإذا كانت القوة في أبسط تعريف لها هي القدرة على الانتصار ، فانه كلما حازت الدولة أكبر وأكثر من موارد القوة ، استطاعت أن تحصل على (احتكار للقوة أكبر) ، تستخدمه لتحقيق أهدافها القومية على الصعيد الدولي .

فالنفط إذن جزء أساسي من الطاقة التي تحتاج إليها كل دولة في العالم ، وهو بذلك عامل رئيسي من عوامل القوة يمكن أن يستخدم اقتصاديا وسياسيا .

النفـط العربي والعلاقـات الدوليـة

في الإطار النظري السابق يمكن فهم موقع النفط في العلاقات الدولية الحالية . فهو مورد اقتصادي هام وأساسي لتسيير الحياة الصناعية الحديثة ــ بل هو أهم مصادر الطاقة منذ منتصف هذا القرن ، فهو إذن مورد من موارد القوة ــ وقد تحول إلى (قاعدة قوة) لفترة وجيزة في السبعينيات عندما توفر لمعظم منتجيه في العالم الثالث حرية الحركة النسبية في الأسعار وكمية الإنتاج ، كما أن ازدياد الطلب عليه من معظم مستهلكيه في إطار توازن دولي لم يسمح بتحويل العلاقات الدولية من قناة الدبلوماسية إلى قناة الحرب المباشرة وذلك وفر للأقطار المنتجة قاعدة قوة نسبية في السبعينيات . وأصبح النفط من حيث الاستثمار فيه وتسويقه ونقله وتكريره وإعادة تسويقه وتحديد أسعاره وكمية المنتج منه عاملا مهما في المتغيرات الدولية ، وأدخل في علم العلاقات الدولية مصطلحات جديدة منها « حرب التسويق » و « حرب الإنتاج » و « حرب الأسعار » و « دول اليسر » و « دول العسر » .. الخ من المصطلحات الكثيرة .

وأعادت هذه المادة الهامة إلى الأذهان صيحات التجاريين في القرن الثامن عشر والقائلة إن من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم ، ومن يحكم تجارة العالم تدين له ثرواته ، فعادت الأصوات تقول : من يتحكم في النفط يتحكم في العالم ، الا أن ما نقص الاستخدام الأمثل لقاعدة القوة هذه هو أن النفط قد ظهر معظمه في بلدان

وأوقات ولدى مجتمعات لم تكن قادرة ــ لأسباب كثيرة ــ على أن تحوله من (مورد قوة) إلى (قاعدة قوة) ، ومع ذلك فقد غير النفط حكومات وحدودا ودولا ومجتمعات كما لم تغيرها أي موارد اقتصادية أخرى ، كما أن عمليات التغير ما زالت مستمرة .

قلنا إن النفط من العناصر الرئيسية التي تدخل في تحديد (القوة) والتي تتنافس الدول على احتكارها ، وأن مورد القوة هذه الذي يمكن أن يؤثر في العلاقات الدولية لا بد من فعالية في استخدامه ليتحول إلى (قاعدة قوة) لها وزن في العلاقات الدولية ، حتى يمكن أن يؤثر به لتحقيق نتائج دولية مرغوبة أو التقليل من نتائج غير مرغوبة .

إلى أي مدى يمكن تطبيق ذلك على النفط العربي ؟

بادىء ذي بدء فغياب سياسة عربية موحدة ودائمة في مجال النفط هو الذي أثر سلبيا على (وزن القوة) العربية ، وفي الأوقات التي تتوحد فيها السياسات العربية النفطية مع انسجام في السياسات مع الدول المنتجة الأخرى في العالم الثالث نجد أن (مورد القوة) هذا يحقق أعظم نتائجه على المجال الدولي والدليل على ذلك صراع العرب مع عدوهم في حروب ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ حتى لو كان ذلك بشكل مؤقت .

الصدمة المضادة وحبائل الحرب النفسية

أما الاجابة عن السؤال الثاني ، فمن الضروري التنبيه وبقوة قبل الدخول في تفاصيل الإجابة ، إلى خطورة الوقوع في مصايد الإعلام الغربي من جديد ، حيث تردد هذه الأيام وسائل الإعلام تلك مقولة فقدان القيمة الاستراتيجية للنفط ــ خاصة النفط العربي ــ والمراد من تلك الحملة وقوعنا في حالة نفسية نفقد فيها الرؤية الواضحة ، أو ما يمكن تسميته الصدمة المضادة ــ فى بداية الثمانينيات ردا على الصدمة المزعومة الأولى فى بداية السبعينيات .

الا أن ما ينبغي أن يعرف هو الآتي : صحيح أن واقع السوق النفطي الدولي قد تشبع إلى درجة معينة حتى قل فيها الطلب النسبي على النفط دوليا،إلا أن هذا التشبع هو حقيقي في المدى القصير فقط،والذي سوف تعاني أثناءه الدول المنتجة

للنفط من حالة نقص في الموارد المالية السائلة لفترة ، إلا أنه في المدى المتوسط والطويل لا شك في أن التناقضات الفرعية الموجودة بين بعض المنتجين سوف تتلاشى في سبيل المصلحة الأوسع .

والمراد الآن ألا يقع منتجو النفط في حبائل الحرب النفسية والتي يمكن تسميتها (بالصدمة المضادة) هذه المرة صدمة المنتجين الذين توقعوا أن يظل الطلب على النفط مرتفعا وتظل أسعاره في الصعود . وتعود وسائل الإعلام الغربية اليوم لتحاول اثبات مقولة أن النفط فقد قيمته الاستراتيجية من أجل دفع كل المنتجين إلى حالة من اليأس كي تتدهور الأسعار أكثر وتعلن حروب التسابق في الإنتاج ، وإن حدث ذلك فانه لمصلحة الإنتاج الصناعي في الدول الغربية .

لقد استطاعت الأوبك في عقد السبعينيات أن تتجاوز مشكلات وعقبات حقيقية وقفت أمامها ، وبهذا التجاوز حققت إنجازا للأقطار المنتجة والمستهلكة ودول العالم الثالث على حد سواء ، وعندما قررت الدول الصناعية أن تخفض من استهلاكها للطاقة خاصة النفط ، استطاعت أن تفعل ذلك من خلال سياسات متوسطة المدى ومحسوبة ومتكاملة .

وبالتأكيد تستطيع أقطار الأوبك والأقطار المنتجة للنفط خارجها أن تحافظ في النهاية على مصالح شعوبها وتخرج من الأزمة أيضا بسياسات متكاملة ، الا أن بقاء النفط مادة استراتيجية هامة تلعب دورا رئيسيا في السياسة الدولية ، كما تلعبه في الاقتصاد الدولي — على الأقل في العقود الثلاثة القادمة — تبقى حقيقة لا يمكن تجاوزها .

ان المطلوب من الدول المنتجة في هذه المرحلة هو أكثر ما يمكن من الحكمة والصبر الجميل ، وأقل ما يمكن من المبالاة بدعايات الحرب النفسية ، التي تروج لها مختلف منابر الإعلام الغربي .

العربي — العدد ٢٩٢ – مارس ١٩٨٣ م



صوت عدم الانحياز يرتفع من جديد

هل آن الأوان لكي تسترد حركة عدم الانحياز دورها الذي افتقده المجتمع الدولي طويلا .. ؟ ! لقد أدى غياب هذا الدور إلى أخطار الاستقطاب الدولي ، وتقسيم دول العالم الثالث إلى مناطق نفوذ للدول الكبرى ، كما أدى إلى تعاظم الأزمة الاقتصادية العالمية التي تمثلت في انخفاض أسعار المواد الخام كإحدى نتائج الركود العالمي التي ما زالت تنذر بأخطار عميقة ..

ان انطلاق هذا الصوت من نيودلهي بالهند في الشهر الماضي ، خلال اللقاء السابع لحركة عدم الانحياز ، هو بعث لهذه الحركة من جديد ، بل ان مجرد عقد هذا الاجتماع وحضور ممثلين عن مائة دولة ودولة من قارات العالم المختلفة يعني أن دول العالم الثالث ما زالت تعمل جاهدة على تخطي أزمتها الدولية الخانقة .

ونتيجة لهذه الصعوبات واجهت التجمعات الاقليمية ـــ خارج حركة عدم الانحياز ـــ مشكلات جعلت حتى من مجرد التئام شملها عملية مستحيلة ، كما حدث لمؤتمر الوحدة الافريقية ، التي فشلت حتى في عقد مؤتمر قمة لأعضائها . لذلك فإن مجرد نجاح عقد مؤتمر القمة للدول غير المنحازة يعتبر في الظروف الدولية الراهنة خطوة إيجابية .

كثيرا ما يؤرخ لحركة عدم الانحياز بدءا من مؤتمر باندونج في اندونيسيا الذي عقد في سنة ١٩٥٥ أو مؤتمر بريوني في يوغسلافيا سنة ١٩٥٦ والذي كان لقاء بين ثلاثة من قادة العالم الثالث الكبار في ذلك الوقت وهم جمال عبد الناصر وجواهر لال نهرو وجوزيف بروزتيتو ، إلا أن هذين اللقاءين رغم أهميتهما لحركة عدم الانحياز ، لم يكونا نقطة الانطلاق الحقيقية .

مؤتمر باندونج في سنة ١٩٥٥ كان مؤتمرا للدول الافريقية الآسيوية ، ولم تشترك فيه أية دولة من أوربا ، في الوقت الذي اشتركت فيه يوغسلافيا في مؤتمر بريوني والذي لم يوسع فقط المجال الجغرافي لاهتمامات دول العالم الثالث الافريقية والآسيوية ، بل أيضا تخطى الحاجز الأيديولوجي الضيق ليتسع للطموحات الحقيقية لشعوب الدول الصغيرة والمتوسطة التى تطمح في أن تبقى بعيدة عن التأثير والاستقطاب العالمي للمعسكرين الكبيرين بصرف النظر عن الاجتهادات السياسية والاجتماعية التي تطبقها هذه الدولة أو تلك .

وأصبح الانتقاد لهذه النواة والطموحات الجديدة يأتي من المعسكرين على السواء . ففي الوقت الذي رأى فيه جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة العتيد في الخمسينيات أن هذه الطموحات مضادة لأهداف الولايات المتحدة في الحرب الباردة ــ وقال كلمته المشهورة في السياسة الدولية : « أن لا حياد بين الحق والباطل » . ويعني بالطبع أن الحق بجانبه والباطل في الجانب الآخر ــ نظرت وسائل الإعلام السوفييتية من جهة أخرى لموقف يوغسلافيا في هذا التوجه الجديد بعين الشك واستنكرت سياسة اللاانحياز هذه على أنها تبعية جديدة .

لقد ساعدت ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية وتطور حركات التحرر من الاستعمار واشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين إلى نضج الأفكار التي طرحت في مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ والمؤتمر الثلاثي الذي عقد بعده بسنة في بريوني في يوغسلافيا ، فدعت مجموعة من الدول المستقلة حديثا من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وأوربا لعقد مؤتمر غرضه الأساسي إعلان وتحديد سياسة عدم الانحياز ومحاولة فرضها على الساحة السياسية الدولية .

اللاانحياز في السنوات العشر الأول

أصبح من المتعذر أن يعقد مؤتمر آخر في إطار التجمع الأفرو آسيوي بعد مؤتمر باندونج في سنة ١٩٥٥ نتيجة الخلاف في الرأي حول أفكار الاستقلال عن الدول العظمى وإمكانية الواقعية ، فقد حضرت دول في ذاك الاجتماع التاريخي ودافع مندوبوها بشدة عن « محاسن » الانحياز وإيجابياته ، وكان هناك رأي آخر لبعض

الدول الأخرى بالسير بعيدا عن الاستقطاب ، وكانت بعض البلدان الآسيوية والأفريقية ترى في اللاانحياز الطريق الأسلم للانعتاق من الاستعمار القديم والجديد ، ومن الحجج القوية ما قدمه مندوب سوريا آنذاك حيث قال مخاطبا زملاءه « اننا نمثل أكبر قارتين في الأرض ـــ افريقيا وآسيا ـــ وفي أقاليمنا أهم القواعد والمناطق الاستراتيجية ، فإذا قرنا بإرادتنا مجتمعين ألا تقع الحرب فإن مثل هذه الحرب لا يمكن أن تقع .

وبسبب الخلاف في وجهات النظر لم يكن ممكنا الرجوع إلى صيغة باندونج ، وفي اجتماع بريوني وضعت الأسس لحركة عدم الانحياز ، وبالفعل دعي إلى مؤتمر عقد في بلغراد عاصمة يوغسلافيا في أوائل سبتمبر ١٩٦١ واعتبر المؤتمر التأسيسي الأول لحركة عدم الانحياز وقد حضره وقتها ثمانية وعشرون بلدا منها خمسة وعشرون كاملة العضوية ، وأصبحت هي المؤسسة لهذه الحركة التاريخية .

ولقد أصبح إعلان بلغراد في سنة ١٩٦١ المكون من خمسة مبادىء رئيسية هو حجز الزاوية لحركة عدم الانحياز في السنوات المقبلة وكانت هذه المبادىء الخمسة هي :

١ ـــ أن تنتهج الدولة (المنضمة لحركة عدم الانحياز) سياسة مستقلة قائمة على تعايش الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز أو أن تظهر اتجاها يؤيد هذه السياسة .

٢ ـــ أن تؤيد الدولة غير المنحازة حركات الاستقلال الوطني .

٣ ـــ ألا تكون الدولة غير المنحازة عضوا في حلف عسكري ، تم في نطاق الصراع بين الدول الكبرى .

٤ ـــ ألا تكون الدولة غير المنحازة طرفا في اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى .

٥ ـــ يجب ألا تكون الدولة قد سمحت لدولة أجنبية بإقامة قواعد عسكرية في إقليمها بمحض إرادتها .

إعلان بلغراد السابق الذي هو أساس انطلاق حركة دول عدم الانحياز اختلفت

المصادر التاريخية في تفسيره . حتى صياغة كلماته تختلف من مصدر إلى آخر ، ولكنه إجمالا يمثل هواجس الدول الصغيرة التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتريد أن تشق طريقها دون ضغوط خارجية مهما اختلفت اجتهاداتها السياسية والاجتماعية في الأمور الداخلية وفي المجال الدولي المتأزم بالاستقطاب والحرب الباردة ، وفي الوقت الذي تهتم أساسا بالموضوع السياسي وهو الاستقلال الوطني ومساعدة الشعوب الأخرى للتحرر من الاستعمار ومحاربة الانضمام إلى أحلاف تخدم مصالح تلك الدول الكبرى . هذه الهواجس أغفلت متطلبات التحولات الاقتصادية المرجوة في هذه الأقطار ، لذلك نجد أن اندفاعة حركة عدم الانحياز في الستينيات كانت كبيرة وإيجابية رغم أنها لم تعقد في ذلك العقد إلا مؤتمرين للقمة أحدهما المؤتمر التأسيسي في بلغراد والثاني مؤتمر القاهرة في أكتوبر ١٩٦٤ .

حركة عدم الانحياز في السبعينيات

خلال السبعينيات وحتى مارس الماضي (١٩٨٣) عقدت حركة عدم الانحياز ــ عدا مؤتمريها في الستينيات ــ خمسة مؤتمرات قمة أخرى ، كان أولها في ذلك العقد في لوساكا عاصمة زامبيا في سبتمبر ١٩٧٠ ، ثم في الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ ثم في كولمبو عاصمة سيرالنكا (سيلان) في أغسطس ١٩٧٦ ــ ثم في سنة ١٩٧٩ في هافانا عاصمة كوبا ، وأخيرا هذا المؤتمر الأخير في بداية الشهر الماضي في نيودلهي .

لقد قفز عدد الدول المشتركة في هذه المؤتمرات من خمس وعشرين دولة في بداية الانطلاقة إلى مائة دولة ودولة في نيودلهي .

ولقد واجهت الحركة مجموعة من الصعوبات الداخلية والخارجية في هذه الفترة التي انطبعت بطابع التغيرات الدولية السريعة ، فقد غاب مؤسسوها وأركانها واحدا بعد الآخر ، وتحولت الحركة من الاعتماد على قيادات شخصية وعالمية لها تأثيرها ، إلى البحث في قضايا أساسية واجهت المجتمع الدولي ودول العالم الثالث .

وأصبح بعض من المبادىء الخمسة التي أعلنت في بلغراد غير ذات موضوع ، إذ تجاوزتها الممارسات الفعلية في العلاقات الدولية ، إما نتيجة للضغوط والإغراءات

من جهة ، أو نتيجة لخيارات وطنية رأت هذه الدولة أو تلك من الدول المنضمة إلى الحركة أن من مصلحتها الوطنية القيام بها . فقد وقعت أكثر من دولة من دول عدم الانحياز اتفاقات مع دولة عظمى في هذا المعسكر أو ذاك وسمحت دول أخرى في الحركة أن تستخدم دولة عظمى جزءا من أراضيها لأغراض عسكرية خاصة بتلك الدولة العظمى .

هذا الاختلاف في الاجتهادات بجانب كثرة عدد المنضمين من الدول وفي غياب تفسير قاطع مانع لإعلانات المبادىء المتعددة التي تبنتها مؤتمرات القمة المتعاقبة ، مع عدم خلق مؤسسات للحركة لمتابعة قرارات الحركة وتوجهاتها عندما ارتضت أن تعمل فقط في إطار الأمم المتحدة .. كل هذه العوامل جعلت فاعلية دول عدم الانحياز تتدنى في الستينيات من هذا القرن .

يلاحظ توم ستيسي Tom Stacey مراسل الصنداي تايمز اللندنية ــ وهو يغطي مؤتمر عدم الانحياز التأسيسي (الأول) في بلغراد ــ ان الدبلوماسيين الغربيين في العاصمة اليوغسلافية قد اختفوا عن الأنظار أثناء انعقاد المؤتمر حتى لا يظهروا وكأنهم يتصلون بأعضاء المؤتمر للتأثير عليهم . فقد كان النشاط الاجتماعي الوحيد للسفير الأمريكي وقتها جورج كنن George Kennan في العاصمة اليوغسلافية هو إظهار الكرم لشقيقي رئيس الجمهورية الأمريكية السيد كنيدي عند تواجدهما في بلغراد في طريقهما إلى بولندا .

وإذا قارنا هذا الوضع بالتصريح الذي نشر على لسان السيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند عشية انعقاد المؤتمر السابع والذي علقت فيه على العدد الكبير من الدول الذي سيحضر اجتماع نيودلهي بقولها : « ان هناك أكثر من حصان طروادة في داخل حركة عدم الانحياز » .. إذا قارنا الوضعين نخرج باستنتاج واضح وهو أنه في الستينيات كانت حركة عدم الانحياز عقيدة ، أما اليوم فأصبحت على أقل تقدير مجموعة من المصالح .

عدم الانحياز والقضية العربية

من أهم القضايا الأساسية التي يحاول العرب شرحها وكسب أنصار لها في الساحة الدولية ، القضية الفلسطينية . ولقد كان أحد المبادىء الأساسية لحركة عدم الانحياز ـــ كما أسلفنا ـــ أن تؤيد الدول غير المنحازة حركات الاستقلال الوطني ، لذلك حظيت القضية الفلسطينية في حضن دول عدم الانحياز بالرعاية ، على الرغم من أن القضية الفلسطينية لم تطرح بوضوح خلال مؤتمري القمة الأول والثاني لحركة عدم الانحياز ، إلا أنها في المؤتمر الثالث بدأت تظهر بقوة في وثائق الإعداد لمؤتمرات القمة . وقد أشار البيان الصادر عن المؤتمر التحضيري لدول عدم الانحياز المنعقد في دار السلام (تنزانيا) ابريل ١٩٧٠ ـــ تمهيدا لمؤتمر القمة الرابع ـــ إلى : « ان المجتمعين اعتبروا أن استمرار احتلال (اسرائيل) للأراضي العربية وتصعيد أعمالها العسكرية ضد السكان المدنيين يعتبر عقبة في سبيل التوصل إلى السلام والحل العادل ، وأكدوا عدم جواز اكتساب الأراضي المحتلة بعد ٥ يونيو ١٩٦٧ واحترام حقوق الشعب العربي في فلسطين كشرط مسبق لإحلال السلام في المنطقة » .

وتصاعدت صلابة حق الشعب الفلسطيني خلال السبعينيات في جميع مؤتمرات حركة عدم الانحياز منذ ذلك الوقت وكان ذلك دحرا للإعلام الصهيوني لدى أعداد كبيرة من شعوب العالم الثالث التي ثبتت الحق العربي في فلسطين ، وسارت في تأييده إلى أبعد الحدود.

هذا الكسب العربي المركزي يجب عدم التفريط فيه بإدخاله مع الاختلافات الجديدة والثانوية بين بعض أعضاء الحركة ، ولكن يجب اعتباره قضية مركزية لا يمكن التنازل عن تأييدها .

عدم الانحياز إلى أين ؟

وعلى الرغم من أن بعض مبادىء حركة عدم الانحياز المكتوبة قد تجاوزها الزمن ، وعلى الرغم من تحرك الساحة السياسية الدولية واختلافها من فترة إلى أخرى ، نجد أن روح فكرة عدم الانحياز ما زالت تلقى كثيرا من التأييد لدى جميع شعوب العالم الثالث ، ومنها الشعب العربي ، فعلى الصعيد السياسي ما زالت فكرة

عدم التدخل في الشئون الداخلية لدولة من جانب دولة أخرى تلقى قبولا واسعا من قطاع كبير في دول العالم الثالث ، وهذا يعني ترك تلك الدول تقوم باجتهاداتها الاجتماعية والسياسية بحرية كاملة تمليها عليها فقط مصلحة شعوبها . كما أن فكرة ديمقراطية العلاقات الدولية هي الأخرى محط ترحيب واسع ، وهذا يعني ألا يجوز لأي دولة أن تضغط على دولة أخرى كي تكيف سياستها الخارجية وفق ما تمليه مصالح تلك الدولة الأجنبية بدلا من مصالحها القومية . فما زالت النزعة الوطنية وعشق الانعتاق من السيطرة الأجنبية هما الدافع الأساسي لسير حركة عدم الانحياز ، وبوجود هذه الدوافع يمكن تفسير الخطوات التي تتخذها هذه الدولة أو تلك ، ان كانت تلك الخطوات نابعة عن قناعة مجتمعية داخلية . أما على الصعيد الاقتصادي فإن المواجهة تكون أكبر وأكثر اتساعا ، فقد تحول الصراع في جزء منه بين الشرق والغرب والذي كان سائدا في الستينيات من هذا القرن إلى صراع بين دول الشمال ودول الجنوب .. بين الغنى والفقر ، وبين إمكانية النمو والتنمية وانعدامهما ، وأصبحت القضية الاقتصادية إحدى المعضلات الكبرى التي يواجهها العالم في الثمانينيات . وإذا كان الاستعمار والامبريالية هما صيحات الستينيات ، فإن حركة عدم الانحياز يمكن ان تكتشف صوتها الحقيقي وأهدافها الأساسية في الثمانينيات عن طريق المساهمة في إيجاد حلول لثلاث قضايا رئيسية هي الوصول إلى نظام اقتصادي دولي عادل ، وتخفيف سباق التسلح العالمي والاقليمي ، وحل المشكلات القائمة بين أعضائها بالطرق السلمية . في هذه القضايا الثلاث ترتفع الأصوات من جديد .

إلا أن القضية المركزية والتى ثبتت نتيجة غياب معظم دول العالم الثالث فى ربع القرن الأخير منذ التفكير بفلسفة عدم الانحياز ، هذه القضية هى علاقة الوضع الداخلي السياسي لأية دولة ومدى نجاحها بتحقيق الابتعاد المتكافىء ـــ فقد ثبت أن علاقات التبعية تزداد كلما قلت فرص المشاركة الشعبية والوطنية ـــ وينتج الابتعاد المتكافىء ، ويزدهر كلما كانت هناك مشاركة شعبية واسعة لدى هذا البلد من العالم الثالث أو ذاك . من هنا ، فإن عدم الانحياز أصبح له معنى آخر في الثمانينيات ، هذا المعنى هو تحقيق المشاركة الوطنية من أجل التقدم والتنمية ، وهذا هو التحدي الكبير لحركة عدم الانحياز .

العربي – العدد ٢٩٣ – أبريل ١٩٨٣ م



التنميـة والإنسـان العربـي

إذا كانت هناك كلمة أو قضية استهلكت من كثرة ترديدها ، فهي بالتأكيد كلمة أو قضية التنمية ، بل أصبح لها أكثر من معنى وأكثر من مفهوم ، واذا نظرنا إلى ما أخرجته المطابع العربية من كتب ودراسات حولها ، وجدنا أن لها مفهوما خاصا عند كل من يستخدمها ، وأصبح لدينا « عقد التنمية » و « استراتيجية للتنمية » ، ورغم كل ذلك ما زال الكثيرون لايعرفون بالتحديد ما هو المقصود بالتنمية العربية .

من كثرة تعقيد الموضوع أصبحت قضية التنمية ومناهجها أحد طلاسم المثقفين العرب الذين يحلو لهم ترديدها في المنتديات دون ربطها بالواقع العربي المعيش ، وتكاد تتعدد مفاهيمها بتعدد ما يكتب حولها ، فمن الكتاب من يعتقد أن التنمية تعني ارتفاع متوسط الدخل الفردي في دولة ما أو مجتمع بعينه ، أو تزايدا مطردا في عدد المدارس والمستشفيات ، أو هي إقامة المصانع ، وتوسيع الرقعة الزراعية ، وإقامة شبكات المجاري والمياه والطرق ، أو أن التنمية هي كل ذلك مع إضافة عوامل أخرى سياسية أو اجتماعية .

والعذر موجود لمثل هذه التصورات ، فالتنمية مثلها مثل كثير من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية طرحت في وطننا العربي في الأساس نقلا من الخارج ، وبالتحديد من الدول المتقدمة ، ومثلنا مثل بقية ما أطلق عليه العالم الثالث أو العالم النامي ، تعلقنا بالمفهوم ــ أساسا ــ نتيجة رغبتنا لفهم وتحليل ظاهرة التفاوت الدولي ، بين دول غنية أو متقدمة ، أو دول تملك أسباب الغنى والتقدم ودول أخرى

فقيرة ، لذلك لا بد من معرفة أسباب فقرها وتخلفها وبالتالي وضع الخطط الملائمة (لتنميتها) .

التنمية لماذا ؟

من هنا فإن الطرح الأساسي لمفهوم التنمية هو الوصول بدول العالم الثالث ـــ والتي كانت أكثريتها حتى وقت متأخر واقعة تحت السيطرة الاستعمارية ـــ إلى مستوى الدول المتقدمة ، لذلك فإن وجه العملة الآخر لعوامل التخلف وعدم النمو قد فهم على أنه البحث عن سمات وعناصر في المجتمع المتقدم يمكن أن يتبناها المجتمع المتخلف !

من هنا جاء الإشكال والغموض الحقيقي في طرح مفاهيم التنمية في العالم الثالث ـــ والوطن العربي ليس استثناء ـــ فعند البحث عن سمات وعناصر ومكونات المجتمع المتقدم الذي يعتقد أنها أدت به إلى ما هو عليه من تقدم ، وتبنيها أو التكيف معها ، وبذلك يمكن تخطي التخلف دون النظر إلى السمات والعناصر والمكونات لمجتمعات العالم الثالث ، ومن بينها المجتمع العربي .

فأصبح المثقفون يتحدثون لغة لا تفهمها الجماهير ، لغة ومفاهيم ليس بينها وبين الواقع رابط ، تفترض وجود مكونات اجتماعية واقتصادية وسياسية ليست موجودة بالفعل ، وذلك يفسر ما آلت إليه كل طموحات التنمية العربية من فشل .

فاستخدمنا كلمات ومفاهيم مثل التساند الاجتماعي ـــ التحضر – الحراك الاجتماعي ـــ تطبيق التكنولوجيا ـــ إيجاد قاعدة إنتاجية ـــ تزايد منتظم في الدخل وأخيرا المشاركة والاستقلال الوطني ، وكررناها كثيرا ونحن نعتقد أننا نتحدث عن تنمية ، وكان الواقع في كل لحظة يكذبنا .

لماذا ؟

لا بد أن يكون هناك خطأ في الأساس ، وكان الخطأ هو محاولة فهمنا لواقعنا من قراءة تاريخ غيرنا ، والأدلة على ذلك كثيرة ، فلا يوجد كتاب أو مقال في التنمية يحاول الحديث عن تنمية عربية إلا ويبدأ بالحديث عن تطور الفكر الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي في أوربا وتطبيقاته سواء كان في الغرب الرأسمالي أو في الغرب الاشتراكي ، وقلما نتعلم من تجارب أمثالنا في جنوب آسيا والقارة الهندية وأمريكا الجنوبية ، ونادرا ما نلتفت حولنا نحن لنقيم تجربتنا الخاصة .

القضيـــة المعقــدة

بالتأكيد لا يمكن التفكير البتة بأننا في الوطن العربي معزولون عن العالم أو يمكن أن نفكر بمعزل عن العالم ، ولكن دراسة تجارب الآخرين شيء ، ومحاولة تطبيقها دون فهم للواقع العربي شيء آخر .

وقضية التنمية قضية مركبة ومعقدة في نفس الوقت ، وهي باديء ذي بدء لا تعني ــ ويجب ألا تعني ــ اللحاق بالمجتمعات المتقدمة أو ما يطلق عليها ذلك ، والتبشير بتجاربها جميعا ، فحتى تلك المجتمعات لها خصوصيات تختلف الواحدة منها عن الأخرى ، وإنما المطلوب الوصول إلى مستوى حياة معقول للقطاعات الواسعة من الشعب العربي .

ولكي يتحقق هذا الهدف الهام لا بد من إطار مفهوم محدد ، إطار أساسي يقود إلى أهداف استراتيجية ، ويحكم الخيارات من خلال خطط وسياسات واضحة ..

وهنا تأتي إحدى الخصوصيات الجوهرية للتنمية العربية ، فلا يمكن الحديث عن تنمية حقيقية في الوطن العربي دون هدف الوحدة ، بمعنى توحد واندماج أقاليم الوطن العربي ، إن لم يكن كليا فعلى الأقل جزئيا .

ففي أربعينيات هذا القرن تضاعف عدد الدول المستقلة في العالم ، وكان الوطن العربي يهدف بعد الخروج من الاستعمار بأشكاله المتعددة إلى التوحد ، ولكن حال دون ذلك عوامل عديدة معروفة لا داعي لتكرارها هنا ، ولكن هذه الأقطار العربية العديدة ــ مثلها مثل بقية أقطار العالم الثالث ــ فقيرة كانت أو غنية نسبيا ، أخذت على عاتقها محاولة النمو أو التطور إلى الأفضل ، إلا أن نتائج هذا التطور أصبحت مخيبة للآمال ! والسبب بالطبع موضوعي وليس ذاتيا ، فمحاولات النمو والتطور ــ التي يسميها البعض تنمية ــ أخذت شكلها في دول صغيرة مستقلة ، في الوقت الذي وصلت فيه ميكانيكية التنمية إلى الاعتماد على نظام دولي معتمد بعضه على بعض

بشكل كبير ، أصبحت من خلاله ــ حتى أقوى الدول وأغناها وأكثرها استقلالا ــ تواجه بشكل مستمر ومتزايد تغيرات داخلية وخارجية تجعلها تعتمد على قوى تصعب السيطرة عليها مركزيا من الداخل ، أي أن هذه الدول تعتمد على أقطار بعيدة تمدها ببعض المواد الخام أو مصادر الطاقة .

إذا كان هذا هو واقع الدول الكبيرة ، فالدول الصغيرة والفقيرة نسبيا في العالم الثالث تواجه عقبات أكبر وأعظم ، وتتناقص في الواقع قدرتها على اتخاذ قرار مستقل بالمعنى التقليدي المتعارف عليه ، إن لم يكن في كثير من المجالات فعلى الأقل في مجال التنمية . هذه الظاهرة سماها البعض تبعية ، وهي بالتأكيد أكبر من سيطرة اقتصادية وسياسية مما هو معروف اليوم بعلاقة دول المركز بدول المحيط ، بل هي أيضا سيطرة ثقافية معاكسة قد لا تكون مقصودة أو متعمدة ، وهو ما يصاحب استخدام التكنولوجيا والاختراعات الحديثة من سلوك أو ما يقوم به الاتصال الجمعي (الإعلام) من تأثير . وهذا التأثير يمتص داخليا لدى مجتمعات العالم الثالث ويظهر أو ينعكس بأشكال من السلوك يتبلور في ولاءات وتوقعات من قوى اجتماعية مختلفة .

وإذن ففكرة الاستقلال تتحول في واقع الحال إلى المساس بالاستقلال ، وكلما كانت الدولة صغيرة زاد عجزها عن تحديد خياراتها نتيجة الضغوط والتأثيرات الخارجية .

ونلاحظ في التجارب المستقاة من تاريخ الدول التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية أن تجربتها التنموية سارت في أحد اتجاهين :

الأول : أن بعض الدول حاولت الحيلولة دون الوقوع تحت طائلة النفوذ الخارجي الجديد عن طريق وضع هذا النفوذ تحت رقابة شديدة واستعجال استراتيجية وخطط تطوير داخلي مستقل .

الثاني : محاولة وضع خطط تنموية وتطويرية تأخذ في الحسبان مجالا إقليميا وربما في إطار النظام الدولي ، مع قبول لكل ما يترتب على ذلك من ارتباط بالخارج .

الخيار الأول لم يكن متاحا إلا لدول قليلة في العالم الثالث ، ولم تتمكن من تطبيقه سوى دول قليلة اتبعته لما تتمتع به من غزارة في المصادر الطبيعية وكثرة في عدد السكان وانضباطيتها الاجتماعية التي اكسبتها القدرة على مواجهة النتائج السياسية والاجتماعية لاتباع طريق ما سمي بالتنمية المستقلة ، ولكن هذا الخيار من الصعب أن يتوافر لدول صغيرة وفقيرة أو دول غنية نسبيا ولكن مواردها تتجه للتصدير الخارجي . وتقع معظم الأقطار العربية بين هذين القسمين الأخيرين .

من هنا فإن المخرج الحقيقي والموضوعي والممكن والمتاح للأقطار العربية هو توحيد وتكامل إمكانياتها ، ولعل بعض التجارب التي نشهدها اليوم في الجزيرة العربية ، أو وادي النيل أو في الشمال العربي الأفريقي هي مقدمة منطقية للسير في هذا الاتجاه .

فشــل أم نجــاح ؟

كل الأقطار في العالم الثالث ، التي استقلت أو مارست استقلالها بشكل أكثر فعالية وقوة بعد الحرب العالمية الثانية ، اتخذت خطوات لتحسين نوعية الحياة على أرضها ، ومنذ سنوات قليلة وضعت آمال كبيرة على علوم تحليل النمو والتطور والتخطيط (التنمية) وكان متوقعا منها الكثير ، وأصبح البحث يدور حول تنمية شاملة أو قطاعية ، ومقابلة التنمية بالتخلف ، إلا أن الصورة اليوم أصبحت مختلفة . فليس المطلوب المقارنة بما حققته أو لم تحققه التنمية المنشودة ، بل أصبح المطلوب هو أي الأشكال من التنمية نتبع ؟

وما هو الثمن الاجتماعي الذي يتعين دفعه ؟

فاتخاذ قرارات وفرض خيارات وتضحيات باسم التنمية لا بد أن يكون مشفوعا بأهداف إنسانية ، فإن فقدت هذه الأهداف أصبح لا معنى للتنمية إلا في كونها عملية تحاول تطبيق معايير وتكتيكات شكلية بعيدة عن الواقع .

لقد أصبحت هناك سمات ظاهرة لقصور التنمية ، لا في بلدان العالم الثالث

ولكن في البلدان المتقدمة أيضا ، منها :

(أ) الفشل في إيجاد عمل لكل قادر وقابل للعمل ، وهذه ظاهرة نجدها متفشية في البلدان الصناعية بجانب تفشيها في البلدان النامية .

(ب) عدم القدرة على توزيع حقيقي وفعال لثمار التنمية ، يظهر ذلك في تفشي الفقر في بلدان العالم الثالث وفي الهوة الكبيرة بين من يملك ومن لا يملك في المجتمعات الصناعية .

(ج) الفشل في الوصول إلى الجماهير سواء لغياب مؤسسات المشاركة الفعلية أو بحرمانها من المشاركة الصحيحة في اتخاذ القرار حتى لو توافرت المؤسسات التي تبدو ظاهريا مؤسسات مشاركة .

(د) الاضطراب الاجتماعي وتصاعد العنف الذي يأخذ أشكالا مختلفة في البلدان الصناعية والبلدان النامية .

(هـ) إضاعة مصادر ثروة غير متجددة ، وتلوث في البيئة ولهذا مضاعفات إنسانية وصحية نتيجة التوسع في التصنيع أو التصنيع الزراعي أو من جراء شق طرق المواصلات الكثيفة .

(و) تصاعد في عدد السكان بغير حدود ، وتضخم في عدد سكان المدن مما يعرض الحياة العامة للخطر ، ويشيع القلق والأمراض الاجتماعية المختلفة .

والكثير من هذه السمات وما يشابهها بتكوينات مختلفة أصبحت ظاهرة في كل من الدول المتقدمة والنامية مما يجعل الكثير منا يتساءل : ما هي المزايا الإنسانية التي قدمتها التنمية لتقدم البشرية الحقيقي ؟

وهل ما نراه هو في حقيقته نجاح أم فشل ؟

أي تنمية نريد ؟

التنمية الحقيقية ــ إذن كما حددناها قبلا ــ تتناقض مع الافتراض القائل بأنها عملية ميكانيكية تتكون من مدخلات اقتصادية وسياسية واجتماعية تأتي بمخرجات

متساوية في كل مكان ، وهي بالتأكيد أعقد من مجرد ارتفاع في مستوى الدخل أو انتشار التصنيع ، وكذلك هي أكبر من تحسين شروط التجارة الخارجية والحصول على المساعدات أو شروط إيجابية للاستثمار الخارجي .

إنما هي نظام شامل مبني على تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة ومحسوبة في أي مجتمع أو مجموعة من المجتمعات ، وهي في نفس الوقت ملائمة ومقبولة من قطاعات واسعة في تلك المجتمعات ، لأنها تساعد على تحقيق مصالح هذه القطاعات ، وهي أيضا تعني تخصيص مصادر الثروة العامة بالتساوي بين النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية ، على أن تكون السياسة الاقتصادية ذاتها في خدمة الأهداف الاجتماعية .

ومن هنا فإنها تعني في نهاية التحليل وسيلة لهدف ، وليست هدفا في ذاته .

وبالتأكيد ليست هناك وجهة نظر مطلقة للوصول إلى توازن مقبول وملائم في تخصيص مصادر الثروة العامة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ، إلا أن طريقة تخصيص هذه الموارد وتوزيعها بين تلك الأهداف والمؤسسات التي تقوم بها ومدى تقبلها من المجتمع وملاءمتها له ــ أي طبيعة العلاقات الإنسانية وعلاقتها بتوزيع الموارد التي تحقق الحاجات الأساسية للبشر ــ تجعلنا نحدد ما إذا كانت هذه أم تلك تنمية ناجحة أم فاشلة ؟ .

العربي - العدد ٢٩٦ - يوليو ١٩٨٣ م



الإنسان ما أجهلــه !!

نعم ... كم يبلغ جهل الإنسان بنفسه ؟ . وبعد السنوات الطوال التي قضاها في سبر أغوار كونه وبيئته ... هل وصل إلى معرفة نفسه المعرفة الحقة ؟

إن أجبنا عن السؤال بنعم أو بلا ، وبالشكل القطعي نقع في المحذور الذي نحاول تفاديه ، فليس هناك حتى الآن إجابة قطعية عمّا إذا كان الإنسان يعرف نفسه معرفة كاملة شاملة أم لا ؟

يعرف الإنسان بعضا من مكونات نفسه وتركيب جسمه ودوافع علاقاته . نعم ، ولكنه في نفس الوقت يجهل الكثير منها أو هو يتجاهل ذاك الكثير .

من أفضل الدراسات التي طالعتها في هذا الموضوع كتاب أصدره المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت وعنوانه « بنو الإنسان » وقد ترجمه الأستاذ / زهير الكرمي .

« بنو الإنسان » كتاب يعالج القضية التي أثرناها سابقا ، وهي مدى معرفة الإنسان بنفسه ومدى علاقته ببيئته والطبيعة المحيطة به وهو يضع أمام القراء حقائق جديدة .. وأيضا ممتعة في طريق إكمال معرفة الإنسان بذاته .

من هو الإنسان ؟

هل الإنسان قرْد أم ملاك ؟ أم هو بين هذا وذاك ؟ يعالج الكتاب في بدايته التعريفات الكثيرة للإنسان ، وهل هو الحكيم الماهر ، إلا أن بعض الحيوانات الأقل رقيا من الإنسان تأتي بسلوك وأفعال يبدو عليها أنها عقلانية ، ثم هل هو الوحيد بين أصناف الحيوانات الذي يستعمل الأدوات ؟ ولكن هناك أنواعا عديدة من

الحيوانات ــ يذكرها الكتاب ــ تستخدم أشكالا مختلفة من الأدوات ، وبعد مناقشة مستفيضة وصل الكتاب إلى تقرير (أن البحث عن صفة مميزة للإنسان أمر غير ذي جدوى ، فالعلماء يعلمون أن الهوة التي تفصل بين الإنسان والحيوان ليست بالاتساع الذي كانت تبدو عليه في الماضي) !

وقد شاع أحد تعريفات الإنسان في وقت ما .. أنه « حيوان منتصب » أي يقف على رجلين ، إلا أنه ليس الوحيد ــ لا في الماضي ولا في الحاضر ــ المتميز بهذه الصفة ، فالطيور والسحالي والدببة وأنواع حيوانية أخرى تسير على رجلين ، كل الوقت أو بعض الوقت ، إلا أن الحقيقة الأخرى أن يد الإنسان تساعد بشكل ملحوظ على توازنه في مشيته .

إلا أن من أبرز الصفات الإنسانية المميزة أنه يهتم كثيرا بمعرفة هويته ــ أكثر من أي حيوان آخر ــ هذه الصفة التي تجعله يبحث بعناد منقطع النظير في تاريخه ، كما أن الصفة الأخرى التي يؤكد العلماء أيضا بأنها لصيقة بالإنسان هي أنه (حيوان اجتماعي) فالطفل الإنساني هو الوحيد الذي يحتاج إلى رعاية اجتماعية بعد أن يولد ولفترة يتمثل فيها قيم ومفاهيم المجتمع الذي يولد فيه من خلال اللغة ، فبدون ذلك لا يتمثل هذا الوليد طبائع البشر . ويذكر لنا الكتاب تجربة قاسية ولكنها طريفة لاختبار هذا الموضوع فيما قيل ، أن فردريك الثاني حاكم صقلية في القرن الثالث عشر أمر باجرائها ، وكانت الفكرة التي يراد اختبارها : أية لغة وبأي أسلوب سيتكلم الأطفال فيما لو عزلوا منذ الصغر ؟ لذلك أمر بدفع عدد من الأطفال حديثي الولادة إلى مرضعات ومربيات يعتنين بهم ، ولكن دون أن يصدر عن المربيات أي صوت (لا مناغاة ولا كلاما) ، ولكن الجهد ذهب عبثا إذ مات جميع الأطفال الذين وضعوا تحت هذه التجربة .

وتتقاطر الحقائق العلمية حول أهمية المجتمع والعناية الأسرية بالأطفال حتى يمكن أن يشبوا متوازنين ، ففي بداية القرن الحالي لوحظ في أحد مستشفيات الولايات المتحدة أن نسبة هائلة من الأطفال قد ماتوا بعد أن أدخلوا إلى المياتم ودور الحضانة رُغم الطعام الجيد والعناية الطبية الفائقة .

وتتعزز الخاصية الاجتماعية للإنسان من تكوينه للعائلة فقد ثبت أنه رغم اختلاف التنظيمات العائلية الموجودة في المجتمعات الإنسانية المختلفة ، إلا أنها جميعا تشترك في خاصية واحدة وهي (أن ذكورا معينين يكونون على علاقة دائمة أو شبه دائمة مع إناث بعينهن ، ومع نسل أولئك الإناث ، وفي إطار العائلة يفترض في الذكر والأنثى على السواء تحمل واجبات ومسئولية متبادلة تجاه الصغار ، حتى لو لم يكن الذكر أبا لهؤلاء الصغار .)

ذلك هو الأب الاجتماعي ، بجانب الأب البيولوجي الشائع اليوم .

فالإنسان إذن حيوان اجتماعي ذو قدرات عامة متخصصة ، فبصره أضعف كثيرا من بصر النسر ، وشمه أضعف من شم الكلب ، وسرعة ركضه أقل من سرعة ركض الغزال ، ولا يملك قوة الأسد ، إلا أنه يبصر ويشم ويركض بدرجة لا بأس بها ، فالإنسان « متخصص في عدم التخصص » .

الإنسان لا يختلف كثيرا في بنية جسمه عن الحيوانات القريبة الشبه به ، ولكنه يختلف اختلافا كبيرا عنها في طريقة سلوكه وقوة تكيفه . فالإنسان دون الحيوانات الأخرى ـــ باستثناء الكلب والقوارض والقمل ـــ يستطيع أن يعيش في جميع البيئات الجغرافية .

الإنسان ذاك النوع الخاص

من أكبر الدلائل التي تعزز علاقة الإنسان بمن حوله ـــ وكونه حيوانا اجتماعيا ـــ استخدامه للغة ، فللغة قدرة على الرمز والتواصل ، وعلى الرغم من المحاولات العلمية العديدة لتعليم القردة العليا القدرة على التخاطب ، إلا أن هذه القدرة ـــ رغم المجهود ـــ ظلت محدودة ، فالإنسان يستطيع تحويل الجمل من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول ، ويميز الفروق الدقيقة بين معاني كلمات مترادفة أو متشابهة ، وكذلك يمكن أن يستخدم اللغة كطريقة خداع وتورية . واللغة تسمح لبني الإنسان بأن يرتفعوا فوق القيود التي تفرضها عليهم بيئتهم وتعطيهم الفرص للانطلاق إلى ما وراء هذه البيئة . ولا يمكن للأصوات التي تصدرها بعض الحيوانات الأخرى أن ترقى إلى مستوى التخاطب الذي تفعله اللغة لدى الإنسان ،

وهي في معظمها ردود أفعال في شكل صيحات أطلق عليها بعض العلماء اسم (نداء الغذاء) وما هي في الحقيقة إلا مجرد تعبير عن شعور بالإثارة أو الفرح ، كثيرا ما تكون مرتبطة باكتشاف الغذاء ، غير أنها ترتبط أيضا بحالات أخرى .

فاللغة الإنسانية هي الوسيط الاجتماعي ، فهي ليست مطبوعة في صميم النوع الإنساني ، وإلا لتكلم جميع البشر لغة واحدة أو لغات متقاربة ، وعلى العكس من ذلك نجد مثلا أن جميع الكلاب التي تتبع فصيلة معينة تصدر نباحا متشابها سواء ولد الكلب من تلك الفصيلة في أمريكا أو أوربا أو آسيا أو أية قارة أخرى . فاللغة الإنسانية اصطلاحية ، والبشر يولدون ولديهم قدرة داخلية تجعلهم يتكلمون لغة ، ولكن اللغة التي يتكلمونها يقررها اصطلاحيا المجتمع الذي يولدون ويتربون فيه ، كما أن للغة الإنسانية أنظمة مفتوحة تساعد المتكلمين بها أن يبدعوا باستمرار جملا جديدة ، كما أن من صفات اللغة الإنسانية أنها تجعل الإنسان قادرا على نقل معلومات عن أزمان سابقة وأماكن بعيدة .

ولكن هل اللغة الإنسانية قديمة ؟

يؤكد الكتاب أنه لا أحد يعرف على وجه اليقين .. متى وكيف حدثت إعادة تنظيم الدماغ الإنساني التي جعلت اللغة ممكنة ، فقد كان الخلاف حول تاريخ أصول الكلام الإنساني محتدما لدرجة أنه منذ عام ١٨٦٦ أقرت الجمعية اللغوية في باريس قاعدة تمنع بها أي بحث في أصول اللغة في اجتماعاتها . إلا أن الكتاب يؤكد من خلال الدراسات العلمية أن اللغة نشأت حديثا أي قبل حوالى أربعين ألف سنة فقط !

السلوك والتكيف

من الحقائق اللافتة للانتباه أن أعداد بني الإنسان منذ خلقه الله على الأرض حتى اليوم حوالي (مائة بليون) نسمة ، ومن هذا المجموع التقريبي كان هناك فقط ٦ ٪ من المزارعين و ٤ ٪ عاشوا في مجتمعات صناعية ، أما الـ ٩٠ ٪ من المجموع فقد كانوا صيادين وجامعي ثمار !

علينا أن نتخيل ذلك بشكل آخر ، فقد مرّ على بدء الزراعة فقط حوالي ٥٠٠

جيل انساني ، وأقل من ذلك بكثير منذ العهد الصناعي الحديث ، فالخصائص التكيفية التي اكتسبها خلال فترة معيشته كصياد وجامع ثمار ما زالت توفر أسس تكيفه مع العالم الحديث . ويفيض الكتاب في شرح أشكال تكيف الإنسان لطرائق الصيد وجمع الثمار ومقارنتها بحياته اليوم ، فلا تزال (شهية الصياد) باقية مع الإنسان حتى اليوم في الوقت الذي كان فيه (الإنسان الصياد) يملأ معدته عندما يتوافر له الطعام تحسبا من فقدانه في الأيام التالية ، وما زال الإنسان الحديث ميالا أيضا لملء معدته حتى فوق طاقته إذا سنحت له الفرصة !

كما أن سرّ كون الحياة الجنسية لدى الإنسان أكثر ثراء وتنوعا عنها في الثدييات الأخرى ، التي تنقطع لديها الرغبة الجنسية في فترة أو أكثر من السنة ، تلك الرغبة الجنسية الثرية والمتنوعة لدى الإنسان ، لها علاقة بتوزيع العمل لدى الصيادين وجامعي الثمار الأوائل ، حيث كان يقسم العمل بين الرجل والمرأة ، الرجل لصيد اللحوم والمرأة لجمع الثمار ، وعند فشل واحد منهما يطمئن إلى نجاح الآخر ، لذلك تصبح العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة استمرار وضرورة .

الصيادون وجامعو الثمار كانوا يعيشون على حد تعبير أحد علماء الأجناس (حياة مجتمع الرفاه الحقيقي) إذ إن معظمهم لا يجد صعوبة في الحصول على الغذاء ، وكونهم يعرفون معرفة وثيقة البيئة والحيوانات التي تعيش فيها ، لذا يتوافر لديهم وقت فراغ كبير يقضونه في تعزيز الروابط الاجتماعية فيما بينهم ، وكانوا يحلون النزاعات التي تحدث بينهم بطريقة أحكم وأعقل مما يفعل أحفادهم اليوم . فالحروب غير معروفة لديهم ، كما أن ملكية الثروة لا تعني تميزا اجتماعيا عندهم . وتكون الهجرة في نهاية المطاف لجامعي الثمار والصيادين أمرا تحتمه الضرورة ، إما لندرة الحصول على الصيد أو الثمار أو لترك مجموعة منهم الفريق ناقلين ولاءهم إلى جماعة أخرى ، ومن القيم الاجتماعية التي انتقلت مع الإنسان من مجتمع الصيد والتقاط الثمار ، قيم مثل : توزيع العمل بين الجنسين ، والتعاون واستمرار الرابطة بين الذكور والإناث . ومن أطرف ما يضيفه الكتاب بهذا الخصوص أن مجتمع الصيد وجمع الثمار لا يعرف الحرب ولكن أهله (من أكثر الناس كلاما وجدلا ويدور حديثهم الذي يتحول إلى جدل حول عدم تكافؤ توزيع الطعام .. ولكن عند وصول الأمر إلى ثورة

الأعصاب يتوقف الجدل ويتحول المتخاصمون إلى الضحك . ويبدو أن جزءا كبيرا من استمتاعهم بالجدل راجع إلى حبهم للضحك !)

أما عملية التكيف لإنتاج الغذاء والزراعة والتدجين والتي هي حديثة في تاريخ الإنسان فقصتها أطرف من جمع الثمار والصيد .

ويبدأ الكتاب في هذا الموضوع بطرح مقولة علمية ذكية هى أن الإنسان هو الذي دجن بعض الحيوانات في البداية ، إلا أنها استفادت هي أيضا من التدجين فلم يكن للأغنام صوف غزير قبل تدجينها ، وكان الدجاج البري لا يبيض إلا في مواسم معينة ، كما كانت الأبقار والجواميس البرية لا تدر اللبن الحليب إلا عندما ترضع صغارها فقط . وجميعها استفاد من تدجين الإنسان لها ! أما الإنسان نفسه ، فلم يعد قادرا على الانتقال السريع كجده جامع الثمار والصياد !

يضع الكتاب مجموعة متعددة من الاحتمالات التي تفسر كيف تحول الإنسان من تكيف الصيد والتقاط الثمار إلى تكيف الزراعة . إلا أنه يدحض الفكرة الشائعة القائلة إن إنتاج الغذاء هو المسئول عن استمرار الناس في قرى ومدن ، ويدلل على ذلك بأن الإنسان القديم كان مستقرا في قرى ومستوطنات قبل بدء انتقال الإنسان إلى الزراعة ويضرب أمثلة متعددة ومشوقة في هذا الاتجاه .

إلا أن عملية التكيف الإنساني لإنتاج الغذاء (الزراعة) كانت أول خط فاصل عظيم في تاريخ الإنسان ، والذي حدد انتقاله من حالة إلى أخرى ، فقد أعطى هذا التكيف الجديد لبني الإنسان أساس الحرية للتطور بأساليب جديدة ، لقد حولت الزراعة النوع الإنساني من نوع محدود إلى نوع تكاد الأرض تضيق به ، وكانت الحاجة إلى العمل لإنتاج الغذاء من حوافز الإنجاب بكثرة ، كما أن الأمراض الجديدة التي ظهرت مع استقرار الإنسان في قرى ومدن والتي قصفت أعمار مجاميع عديدة من بني الإنسان جعلته يتوجه إلى تعويض ذاك العدد بالإنجاب الأكثر . كما صاحب إنتاج الغذاء تغيرات ضخمة في الحياة السياسية والاجتماعية للإنسان ، فقد جلب التكيف الجديد معه قيما مادية في حيازة الممتلكات والأرض ، فأصبحت ملكية الأرض على الشيوع سابقة محصورة في العائلة الواحدة ، ونشأت أنماط سلوكية مثل

حماية الممتلكات الخاصة والتفاوت الاجتماعي في الثراء والقوة ، والمركز الاجتماعي . ونشأت الحروب ، ولأول مرة في التاريخ انقسمت المجتمعات إلى حكام ومحكومين ، أغنياء وفقراء . ولعل معظم أبناء البشر اليوم لا يبتعدون في تحدرهم من أجداد فلاحين إلا بأجيال قليلة ، ومعظم أنماط السلوك المعروفة في العالم اليوم يمكن إرجاعها إلى أصولها الفلاحية ـــ فالصفات التي من بينها النفور من السلطة الخارجية ، والمحافظة ، والإسراف عند الفقراء ، كلها من سلوك الفلاحين والذين يوصفون أيضا « بأنهم غيورون وعنيفون ومتطيرون وكرماء بغير حرص ، مؤمنون بالحظ إلى حد أن قصص أطفالهم التقليدية تدور دائما حول اكتشاف الكنوز والثروات الفجائية . وكل ذلك وغيره من السلوك الظاهر لبني الإنسان اليوم ، يمكن إرجاعه للأثر الثقافي لآبائهم غير البعيدين الذين عاشوا شظف العيش كفلاحين .

لهذه الأسباب يبدو الفلاحون للبعض في مختلف أرجاء الأرض وكأنهم متشابهون ، إلا أن الحقيقة العلمية تقول لنا إن الفلاحين أيضا متنوعون نتيجة اختلاف الظروف البيئية والحوادث التاريخية التي تعرضوا لها .

إلا أن الفلاحين متشابهون بالمعنى المجازي في الفاقة والحرمان أينما كانوا (ففي القرون الوسطى في أوربا مثلا ، كان الفلاحون ممنوعين من تغيير أماكن سكناهم ، وكانت هناك قيود على أنواع الأسلحة التي يسمح لهم بحملها ، وأنواع الثياب التي يلبسونها ، والزينات التي يمكن أن يتزينوا بها وحتى الغذاء الذي يتناولونه !)

هذا مما جعل ثورات الفلاحين دائما ثورات غضبى تأكل الأخضر واليابس ، وتفشل في معظم الأحيان لعدم إيمانهم بالقيادة الموحدة إلا أنهم رغم ذلك نجحوا في بعض من ثوراتهم الحديثة كما في الصين .

لا مجال للشك اليوم في أن بني الإنسان قد تغيروا كلية نتيجة تكيفهم لإنتاج الغذاء والزراعة ، ربما إلى واقع أسوأ ، إلا أن الحقيقة الأخرى الملازمة لذلك انهم لا يستطيعون العودة إلى عيش أبسط حتى لو أرادوا ذلك !

المدنيــة والتحـديــث

من أمتع ما يطرحه الكتاب مناقشة السؤال العالق دوما في أذهان كثير من أبناء العالم الثالث والقائل :

لماذا حدث التقدم والتحديث في العالم الأوربي والأمريكي ولم يحدث في العوالم القديمة في آسيا وافريقيا ؟

في محاولة الإجابة عن هذا السؤال يشير الكتاب إلى أن قفزة التقدم والتطور قد حدثت في حوالي قرن من الزمان — بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين — نتيجة للاكتشافات والاختراعات في أوربا وبشكل أكبر وأسرع وأشمل مما حدث للعالم خلال العشرة آلاف سنة السابقة ! مما جعل الكتاب والفلاسفة يعرضون عن البحث عن عصر مثالي في الماضي ويتطلعون إلى عصر مثالي في المستقبل .

وقبل الإجابة عن السؤال يطرح الكتاب بعضا من معايير التحديث فيشير إلى أنها سكنى المدن ، وحرية الانتقال ، وسرعة الاتصالات ، والتصنيع واستهلاك الطاقة ، وباختصار هي التوسع المستمر في المعرفة وتطبيق هذه المعرفة التكنولوجية في الصناعة .

يقول الكاتب إنه لو طرح السؤال نفسه في سنة ١٧٠٠ م عن أية بقعة في العالم يمكن احتمال بدء التطور والتحديث فيها : هل هي أوربا أم الصين ؟ لما تردد أحد — وقتها — في القول إنه يتوقع أن يبدأ التحديث في الصين ، حيث كانت الإنجازات التكنولوجية أسبق بزمن طويل عن مثيلاتها في أوربا ، فقد كان الصينيون في ذلك الوقت قد اخترعوا واستعملوا الطواحين المائية ، وملح البارود والورق ، والرافعات الميكانيكية والجسور الحديدية المعلقة ، وبوابات قنوات الري وآلات الغزل ، وغيرها الكثير من المبتكرات التكنولوجية .

فوق ذلك كان لدى الصين القوة البشرية الكبيرة والعمال المهرة والإدارة الحكومية المنظمة . كانت الصين في القرن الثامن عشر أي منذ أقل من مائتي سنة

فقط على مشارف قفزة التقدم إلى درجة أن البريطانيين أرسلوا في سنة ١٧٩٣ وفدا للصين يرجو الامبراطور القوي (شي ان لونج) السماح لبريطانيا أن تتجر مع الصين ، فأجاب الامبراطور على رجاء الملك جورج الثالث ــ بأن الصين ليست بحاجة إلى الدخول في علاقات تجارية مع (البرابرة حمر الوجوه) لأننا نملك كل شيء ولا نحتاج منكم إلى شيء !

إذن لماذا تخلفت الصين وتقدمت أوربا ؟

على عكس ما يذهب إليه بعض علماء الاجتماع الغربيين في أن سبب تقدم الغرب ، علاقة المذهب البروتستانتي بأفكاره الحاثة على العمل والتقتير في الإنفاق الذي يتوافق مع روح الرأسمالية الناشئة ، فالكتاب يؤكد تصادف تلك العلاقة لا عليتها ، أما سبب تأخر الصين فهو إعاقة النظام السياسي ــ الاجتماعي الصيني لأهم عاملين من عوامل التحديث الجوهرية وهما : إمكانية التعبير ، وإمكانية الاختيار ، فعلى الرغم من أن العالمين (الصيني والأوربي) يعتمدان على الزراعة ، إلا أن الزراعة في أوربا كانت تعتمد على عامل متقلب غير مأمون هو هطول المطر في حين أن الزراعة في النظام الصيني تعتمد على عامل ثابت مؤكد هو نظام الري . فالتعبير والاختيار في النظام الأوربي الزراعي هو الذي أنقذ أوربا من النمطية ، والوقوع تحت سيطرة حكومة مركزية واحدة كما في الصين ، وكانت النتيجة أن كل وحدة إقطاعية في أوربا طورت ما سمي فيما بعد بالرأسمالية ؛ أي إمكان استخدام الثروة وزيادتها . أي أن كل وحدة إقطاعية تتنافس مع غيرها في إنتاج البضائع وتوزيعها ، وكان التغيير المستمر حتميا في مثل هذا النوع من البيئات الاقتصادية . ولم تكن حركة الاكتشاف بأكثر من مغامرة من عمل التجار ، الذين كانوا يمولون هذه الاكتشافات لزيادة ثروتهم ، فكانت التجارة المثلثة وهي نقل صناعة أوربا إلى افريقيا وبقية العالم المعروف ، وجلب العبيد إلى العالم الجديد لزراعة مواد خام تنقل بدورها للتصنيع مرة أخرى في أوربا ، ومن هذه الثلاثية كانت مجتمعات أوربا تستفيد وتتقدم ، وهي التي وضعت الأصول الاقتصادية للتحديث القائمة على تطور التكنولوجيا العلمية ، والقدرة على التنمية الذاتية المستمرة ، والاقتصاد الموجه نحو الإنتاج . في حين أن الصين لم يكن لديها إلا واحدة من هذه الضرورات الثلاث ،

هي أنها تمتلك تكنولوجيا متطورة ولكنها افتقرت إلى القدرة على التنمية والحافز على الإنتاج .

من هنا بدأ التحديث من أوربا و لم يأت من الصين

ذلك بعض ما جاء في الكتاب القيّم والمترجم بسلاسة عن « بني الإنسان » واختيار بعض موضوعاته هنا لا يعني أن بعضها الآخر والأكبر أقل إثارة أو دافعية للقراءة .

فهناك الكثير من المعلومات الحديثة في هذا الكتاب التي تدحض معلومات قديمة عرفها الإنسان عن نفسه ، ولا يعني هذا العرض إلا تقديم الكتاب للقارىء — وقراءته هي الفائدة الكبرى . .

ولا يمكن ترك الأمر إلا بعد الإشارة إلى أن سلسلة عالم المعرفة التي يصدر ضمنها الكتاب وهي تدخل عامها السادس — قدمت حتى الآن إضافة حقيقية للثقافة العربية المعاصرة .

العربي - العدد ٢٩٨ - سبتمبر ١٩٨٣ م

هل يخاف الإنسان الحرية ؟ !



هل يخاف الإنسان العيش في ظلال شجرة الحرية الوارفة ؟ سؤال محير نطرحه بمناسبة احتفال العالم بذكرى إعلان حقوق الإنسان . والقول بأن هناك من يخاف الحرية كالقول بأن هناك من يخاف العدل أو يخاف المساواة ! فرعان من أصل ..

الواقع يؤكد أن الخوف من الحرية ما زال قائما ، بدليل استمرار المطالبة بها من جانب قطاعات كبيرة من المجتمعات في عالم اليوم ، وعدم تمتع هذه القطاعات بالحرية المبتغاة يعني أن هناك قطاعات أخرى في هذه المجتمعات ما زالت تتخوف من الحرية ... تخوفها من العدالة ومن المساواة ومن كل ما يتصل بهما !

وما احتفال العالم سنويا في العاشر من ديسمبر . « الشهر الذي نحن فيه » بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا تعبير عن المطلب الأساسي الذي تعلق عليه البشرية كثيرا من الأماني بأن تسود حدود دنيا مشتركة من المعايير تضمن للإنسان حقوقه وحريته .

ومشكلة الحرية الإنسانية هي إحدى المشكلات التي خلفت وراءها تراثا ضخما من الأعمال والأفكار الأدبية والسياسية منذ أن بدأ الإنسان كتابة التاريخ ، كما أنها من القضايا التي تظهر في كل عصر وفي كل جيل . ولقد عولجت طوال فترة الفكر الإنساني المعروف .

ولا يعنينا هنا الحرية بمعناها الميتافيزيقي الطوبائي المطلق ، فهي بهذا المعنى لا وجود لها على الاطلاق إلا في أذهان الحالمين المحلقين في الخيال ، ولكن الذي يعنينا هو الحرية النسبية أو الحدود الدنيا للحرية المتعارف عليها اليوم بعد مسيرة البشرية عبر هذه القرون الطويلة .

ومن خلال الزوايا المختلفة ... أخلاقية وفلسفية واجتماعية وسياسية وقانونية ونفسية ، تبقى قضية الحرية الإنسانية بمعناها الواقعي الملموس مشكلة تشغل بال الكثيرين من مفكرين ورجال سياسة ورجال تعليم ومصلحين اجتماعيين .

وعلى مر العصور كانت أسباب غياب الحرية الإنسانية أو الخوف منها ، مختلفة ، فتارة هي أسباب عقائدية ، وأخرى اقتصادية ، وثالثة سياسية ، ورابعة عرقية .. إلى آخر أسباب تغييب الحرية ! ولكن النتيجة في النهاية واحدة ، وهي معاناة الإنسان ، أو فئة من المجتمع ، أو إقليم من الأقاليم أو طائفة من البشر ، معاناة جمة نتيجة لغياب الحرية .

بحث دائب

ولو نظرنا إلى التاريخ الإنساني لوجدنا نصوصا كثيرة في الشرق والغرب على حد سواء تدافع عن قضية الحرية والمساواة والعدل . ولكن لأنها قضية نسبية وليست مطلقة ــ كما ذكرت ــ فما زال مفهومها يتطور ويتغير بمرور الزمن ، وكلما حصل الإنسان في زمان معين على قواعد ومعايير شبه ثابتة لقياس الحرية ، نجد أن التطور الاقتصادي والاجتماعي للإنسان ما يلبث أن يتعداها ، فيجد الإنسان نفسه وقد بدأ يبحث من جديد عن معايير جديدة . من هنا نرى أن قاعدة الإطلاق والشمولية متناقضة مع قضية الحرية .

لنضرب لذلك مثلا ، فالإنسان الذي كان يتمتع بالحرية في المجتمع الروماني ، القديم ، أو اليوناني القديم ، لو قارنا بين معايير حريته تلك ومعايير الحرية اليوم ، لوجدنا أن ذاك الإنسان القديم كان ــ نسبيا ــ محروما من الحرية بالقياس لمعاييرها الحالية . وكذلك لو قسنا حرية العامل الزراعي في أوربا القرون الوسطى بحرية العامل الزراعي أو العامل الصناعي اليوم ، لوجدنا الأخيرين يتمتعان بحرية أكثر . وكل ما حدث أن مفهومنا للحرية قد اتسع ومطالبنا منها تزايدت .

الحرية نسبية

البعض عندما يتحدث عن الحرية ، يتحدث عنها بشكلها المطلق وهذا التفكير في الواقع ، يؤدي إلى مزيد من الاستبداد أكثر مما يؤدي إلى مزيد من الحرية . فالحرية

في معناها النسبي الذي توصل إليه الفكر الإنساني ليست فقط في غياب شيء ما ولكنها أيضا وقبل ذلك هي في حضور شيء ما ، فالحرية المطلقة عبء لا يستطيع أن يتحمله الإنسان فردا كان أو جماعة .

هذا ما نراه في عالم اليوم ، فمعايير الحرية والعدالة في مجتمع ما أو في ظل عقيدة سياسية أيديولوجية معينة ، لا تعني بالضرورة أن هذه المعايير يمكن أن تطبق على مجتمع آخر بحذافيرها . كما أنها لا تعني أن هذا المجتمع عندما يرضى بتطبيق هذه المعايير على أفراده ، يقبل عن طيب خاطر تطبيقها على مجتمع آخر ، فالمصالح والرغبات قد تتدخل لتقديم معايير أخرى يجري فلسفتها بأشكال عدة .

هذا ما نلمسه اليوم في العلاقات الدولية ، فعلى الرغم من أن دولا في أوربا الغربية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، تؤمن حدا أدنى من حقوق الإنسان لمواطنيها ، نجد أن هناك فئات ليست قليلة في هذه الأقطار ترفض تطبيق هذه المعايير على المجتمعات في العالم الثالث . وما النقاش الدائر اليوم في تلك الأوساط حول فكرة ربط المعونات الخارجية لدول في العالم الثالث ، بحد أدنى من توافر حقوق الإنسان ، إلا مثل واحد من بين أمثلة كثيرة ، منها تأييد بعض الحكومات التي لا تعترف بتلك الحقوق الإنسانية تأييدا مطلقا ، لمجرد أن المصلحة القومية للدول التي تقدم هذه المعونات تقتضي هذا التأييد !

إنسانية الإنسان

إلا أن حتمية الحرية بمعناها النسبي ، وهي التي تعني حدودا عامة ومشتركة تؤكد إنسانية الإنسان وخيره وسعادته ، هي المحصلة التي نخرج بها من قراءة التاريخ ، فتاريخ الإنسان هو تاريخ الحرية ، رغم النكسات الكثيرة ، والشواهد على ذلك جمة ، فالحيوان كلما كان أدنى في سلم التطور ازداد تكيفه مع الطبيعة ، في الوقت الذي يرتقي الإنسان دوما درجات صاعدة من أجل تكييف الطبيعة لمتطلباته هو .

إن هذا الاختلاف الذي يميز الإنسان بما حباه الله من دراية ، هو نزعته إلى الحرية ، ثمرة العقل ، فقد تعلم الإنسان أن يعتمد على نفسه ، ويتخذ قرارات مسئولة لنفسه ولبني جنسه ، ويبتعد تدريجيا عن الخرافات والخزعبلات المضللة بفضل اختياره

طريق الحرية في التساؤل والبحث والتحصيل . وبقدر ما يتوافر للإنسان من المعرفة يكون حرا ، وهكذا تلازمت المعرفة بالحرية والحرية بالمعرفة .

إلا أن نسبية الحرية تظهر أكثر ما تظهر في المنعطفات التاريخية الهامة التي مرت بها الإنسانية ، فنحن نرى من خلال مسيرة التاريخ أنه كلما انهار نظام اقتصادي واجتماعي قديم ، وبدأ بزوغ نظام اقتصادي واجتماعي جديد برزت المناداة بالحرية وحقوق الإنسان . ويمكن ملاحظة ذلك في تاريخ العالم الحديث في حدثين : الثورة الفرنسية (١٧٨٩ ــ ١٧٩٢) ، وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية .

قبل هذين الحدثين وبعدهما كانت هناك عشرات المنعطفات الهامة في التاريخ الإنساني تؤكد من جديد على المبادىء الأخلاقية العامة ، إلا أن الملاحظ أيضا أن محتوى هذه المبادىء وإطار من تشملهم من الناس ، يتعمق ويزداد بمرور الزمن ، كما يتلون ويتغير وفقا لمتطلبات العصر . فحين قامت الثورة الفرنسية ، وأصدرت الجمعية الوطنية بيانها المشهور عن حقوق الإنسان ، كانت مبادىء « الحرية والإخاء والمساواة » هي الصيحة العالمية . ولكن جماهير العالم ــ بما فيها الجماهير الفرنسية التي كانت تتوق لبناء مجتمع فرنسي جديد ــ ما لبثت أن وجدت أن أصداء تلك الصيحة قد ضاعت تحت أصوات مدافع الطبقة الأوربية الاستعمارية في القرن التاسع عشر ، حين تسابقت لاستعباد شعوب البلاد التي تتوافر لديها مصادر الثروة الخام ، لإشباع نهم الصناعة والصناعيين والنظام الاقتصادي والاجتماعي الجديد في ذلك الوقت .

هذه الظاهرة تكررت قبل ذلك مرات عديدة في مسيرة التاريخ الإنساني ، وقد ظن العديدون أن الحرب العالمية الثانية قد تكون الصراع النهائي ، وأن انتهاءها يعني الانتصار النهائي للحرية ، لقد وضح بعد الحرب أن الديمقراطيات القائمة التى دخلت حربا ضروسا ضد النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا والطغمة العسكرية في اليابان ، قد اعتبرت أن انتصارها يعني الانتصار لحقوق الإنسان في ثوب جديد .

الحـدود العامـة

وفي الاجتماع الذي حضرته الدول المنتصرة والدول القريبة منها في سان فرانسسكو في سنة ١٩٤٥ ، وانتهى بإعلان قيام الأمم المتحدة ، طالبت مجموعة من الوفود بتضمين إعلان قيام الأمم المتحدة مواد تضمن حقوق الإنسان الأساسية ، ونجحت جزئيا في ذلك ، إلا أن ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة في هذا الخصوص كان غامضا ، لذا كانت لا بد من تحليل واضح ، أفرزت له لجنة خاصة هي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، أعدت بيانا مفصلا لذلك تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها بقصر شايو في باريس في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ — مع امتناع بعض الدول عن التصويت — والإعلان وصف من قبل الجمعية العامة على أنه الحدود العامة التي لا يمكن التنازل عنها لكل الدول والشعوب لمصلحة كل الأفراد الأعضاء في المجتمع .

بيـن الأمانـي والواقــع

جاء هذا الإعلان الذي يحتفل العالم اليوم بمرور ثمانية وثلاثين عاما على إصداره محصلة صادقة لأماني عصر كامل ، هو عصر ما بعد الاستعمار ، وهو ليس إلا مثلا آخر من أمثلة الجهود المضنية التي بذلها الكثير من الشعوب في فترات مختلفة ومتباعدة من التاريخ ، لإقرار حقوق الفرد والمجتمع الأساسية في مواجهة المظالم التي يقترفها الإنسان القوي في حق الإنسان الضعيف ، سواء من خلال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ، أو الحرمان من الحقوق السياسية أو الصراع بين الشعوب .

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال : هل استطاع العالم بالفعل تحقيق رغبته في إعادة نفسه على أسس أكثر قوة وصلابة ؟ وتأكيد الأفكار الجديدة التي لا تؤمن بفوارق جوهرية بين البشر تقر اغتصاب فئات من المجتمع حقوقا اقتصادية واجتماعية وسياسية على حساب فئات أخرى ، وترفض كذلك اغتصاب حقوق بعض الشعوب في الأرض والمأوى والممتلكات لفائدة شعوب أخرى ؟ !

على الرغم من مرور هذه الفترة الزمنية ، وهي ليست بالقصيرة منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وعلى الرغم من أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

قد وافقت عليه ، ورغم الإعلانات المتفرعة منه كالإعلان الأوربي لحقوق الإنسان ، وإعلان حماية حقوق الإنسان في المنظمة الأمريكية والإعلان العالمي لحقوق الأطفال ، والإعلان العالمي لحماية الأشخاص من التعذيب والعقاب اللا إنساني ، وإعلانات مختلفة كثيرة : بالرغم من هذا كله ما زالت الإنسانية تعاني في مواقع عديدة من حرمانها من الحرية بمعناها الحقيقي والواقعي .

دبلوماسية البوارج

ومن منظور علاقات الشعوب بعضها ببعض ، ما زالت القوة ودبلوماسية البوارج والتهديد بالحرب ، هي النغمة السائدة بدلا من الوفاق والمفاوضات وحل المشكلات سلميا . وعلى صعيد المجتمعات ، فعلى الرغم من التقدم الملحوظ في بعض هذه المجتمعات الغربية لحماية الحقوق الأساسية للإنسان نجد أن انتشار البطالة والبقاء تحت شبح الحرب النووية ليس إلا بعضا من أمثلة كثيرة على امتهان كرامة وحقوق الإنسان .

أما في الكثير من مجتمعات العالم الثالث فإن حقوق الإنسان الأساسية ما زالت أماني ، وحتى الحقوق الأساسية الطبيعية ، كحقي الحياة والعمل ، عدا حقوق التحرر من التمييز العنصري والاجتماعي ، أو حقوق الرأي والعمل السياسي ، ما زالت معدومة . بل قد يتعدى الأمر ذلك إلى واقع الحرمان من المحاكمة العادلة ، وإلى حد ممارسة العبودية المباشرة وغير المباشرة ، كأن يرهن إنسان عمله إلى وقت غير محدود سدادا لقرض حصل عليه من مراب أو استغلال عمل الأطفال القصر . وتقول لنا التقارير الأخيرة في هذا الصدد إن العالم الثالث به نحو خمسة وعشرين مليون نسمة يقعون بين أنياب هذا النوع من العبودية المباشرة وغير المباشرة .

لذلك فإن الحد الأعلى المطالب به لحقوق الإنسان في العالم الثالث هو حد يقع بعيدا عن الحدود الدنيا التي يتمتع الإنسان بها في بعض البلاد المتقدمة . تلك حقيقة علمية حري بنا أن نستوعبها ، كما أن حقوق الإنسان هي في الأصل سبيل لغاية أعم تقوده إلى حياة أفضل على هذه الأرض في ظل سلام وطمأنينة .

فهي إذن ليست في حد ذاتها غاية مبتغاة .

بين العام والخاص

معظم شعوب الأرض المتحضرة اليوم تملك تراثا وتاريخا يحثان على تكريم الإنسان وحفظ حقوقه الأساسية . بعض هذه الشعوب توصل إلى ذلك خلال تعاليم الدين أو في ظل نظام ديني دنيوي على حد سواء ، أما الوثائق ومنها « المجنا كارتا » أو الميثاق الأعظم الذي أعلن بعد حرب أهلية ضروس في انجلترا إبان العصور الوسطى ، وإعلان حقوق الإنسان مباشرة بعد الثورة الفرنسية في الهزيع الأخير من القرن الثامن عشر ووثيقة الحقوق الأمريكية عشية الاستقلال الأمريكي وإعلان « حقوق الطبقة الكادحة والمستقلة » الذي أقره مؤتمر السوفييت عشية الثورة البلشفية وصولا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية .

هذه كلها حلقات تصل التاريخ الماضي بالحاضر ، ولكنها تسير كلها في اتجاه واحد وهو القول باحترام الإنسان وتكريمه . وإذا كانت معظم تلك الوثائق ظلت حبرا على ورق فإن الملامة هنا تقع على الإنسان نفسه . !

وحقوق الإنسان ، مثلها مثل أي مبادىء إنسانية عامة ، هي حقائق نسبية فلم يعد غريبا في الصراعات السياسية والأيديولوجية في عالمنا المعاصر أن تكون الحقائق نسبية ، وأصبح من المألوف أن نجد جماعات في هذا العالم تؤمن — وكل منها على اقتناع تام — بحقيقة مناقضة لحقيقة ما يؤمن به الآخرون . إلا أن الحقيقة الأخرى في سياق تطور تاريخ الإنسانية العام أن خلف البشرية تعددية تاريخية صينية أوربية هندية عربية .. الخ . ولكنها أيضا تتجه إلى مستقبل تاريخي واحد .

حقوق الإنسان العربي

من هنا فإن طرح الحديث عن حقوق الإنسان العربي أصبح من الأولويات الحضارية ، لارتباط الحرية كما أسلفنا بالتقدم والرفاهية .

وتعج أضابير الجامعة العربية بمحاولات عديدة من هذا النوع لم يقدر لأي منها أن يرى النور حتى وقتنا الحالي .

يحدث هذا في الوقت الذي يحوطنا فيه تراث عربي إسلامي مشبع باحترام

الإنسان وتكريمه . لقد سبقناهم في تأكيد المبادىء الأساسية ، فعادوا وسبقونا في تأكيد العناية بالجانب الإنساني والاجتماعي والسياسي والثقافي . لقد أنار العرب والمسلمون مصابيح على طريق حرية الإنسان وإبداعه وسقط على الدرب ضحايا كثيرون للحرية والفكر المستقل وإعلاء كرامة الإنسان . وحينما تتمتع بعض المجتمعات في العالم اليوم بحرية الصحافة وعقد الاجتماعات وتكوين الجمعيات وحرية العمل والسكن والعبادة وحرية الرأي وحرية تقديم العرائض والشكاوى من الجور والحريات المدنية والسياسية ، يقف الإنسان العربي متحسرا على تراثه الذي يتأصل فيه عشق الحرية واحترامها ..

أين هو الآن ؟

وإذا كان العام لا يغني عن الخاص فإن إعلانا عربيا لحقوق الإنسان يعبر عن محصلة تاريخية ناضجة ومتلائمة مع هذا التراث الغني ، هو من أهم أولويات الدعوة الجادة إلى التقدم عن طريق العدل . ولا تعني هذه الدعوة إضافة جمل وعبارات رنانة لها قيمة أدبية عالية إذا كانت تنقصها قوة الإلزام والقانون والتطبيق ، لأن ذلك لا جدوى منه ، ولكن نريد إعلانا له جدية التطبيق مهما تواضع في صياغته ، بحيث يمكن أن يقوم بدفع انطلاقة الأمة العربية إلى الأمام ..

إعلانا يعتمد على الحرية وكرامة الإنسان ..

إعلانا مبنيا على العدل ..

فإن انطلق لسان العدل ، اعتدلت الموازين ، وانطلق معه المخلصون الموهوبون من أبناء الأمة يبنون بلادهم من أجل مستقبل أفضل وحياة أكثر رفاهية وإشراقا .

العربي ـــ العدد ٣٠١ - ديسمبر ١٩٨٣ م



تحرير العقل العربي

في خريف القرن العشرين يعيش العربي عصراً يكتنفه القلق العميق على واقع الأمة العربية ، فلم يحدث من قبل أن عشنا ـــ نحن العرب ـــ في مثل هذا الواقع المر ، على الرغم مما حققناه من تقدم في أكثر من صعيد . فلم يعد هناك استعمار سياسي مباشر ، ومعركة الاستقلال الاقتصادي تدور رحاها في أكثر من موقع عربي ، ولقد تزايدت أعداد العرب الذين يجيدون القراءة والكتابة ويدخلون الجامعات ، إلى جانب الإقبال المتزايد على استخدام التكنولوجيا الحديثة . وبرغم ذلك كله ما زلنا نعيش أزمة هي في أساسها ، « أزمة العقل العربي » .

من مظاهر هذه الأزمة ما يمكن تسميته بالمرض العربي ، وبعض أعراضه ذلك النقد العميق والجارح في بعض الأحيان للذات ـــ ذاتنا العربية ـــ حتى خيل للبعض منا أننا لم نعد راضين عن أنفسنا وعن سلوكنا .

مظاهر الأزمة هذه ليست مقصورة على العرب وحدهم ، وعلى أوضاعهم ، فقد مرت بها شعوب أخرى في أوقات الهزائم والنكسات أو قل النكبات . فتارة كان « المرض الروسي » عندما كان مثقفو روسيا قبل الثورة البلشفية يصفون مجتمعهم بالكسل والثرثرة ، وكيف أنه لم يعد يصلح لشيء ! وكذلك كان هذا المرض « مرضا فرنسيا » وبخاصة بعد هزيمة فرنسا أمام جيوش الغزو الهتلرية في مطلع الحرب العالمية الثانية ، فكان الأدب الفرنسي يعج بالنقد الجارح والعميق لكل مظاهر الحياة الفرنسية ، واستمر ذلك إلى سنوات ما بعد التحرير .

ومن أعراض « المرض العربي » كما يجمع الكثير من الكتاب والنقاد العرب اليوم ، قبول العلاقات غير المتكافئة ، وتقديس الذات أو احتقارها ، والشك والفردية ،

والقبلية أو الولاء للطائفة والعشيرة ، والعداوة المفرطة أو الولاء بلا حدود ، والتنافس غير المقنن ، والتسلط والعزوف عن البحث عن المجهول ، وأخيرا تلك الهوة التي تفصل بين النظرية والتطبيق .

هذه العلل ليست جديدة فقد كانت سائدة لدى الكتاب والنقاد في أمم غيرنا مرت بمحن عميقة ، لهذا فإن مظاهر الأزمة ليست فريدة ، وأعراض المرض العربي أيضا ليست جديدة .

ونجد أنفسنا في حيرة ، من أين نبدأ ؟ هل الأولى بنا البحث في أسباب هذا المرض العربي الذي ألم بنا ـــ نحن العرب ـــ فنتساءل هل هي مظاهر عارضة تزول بزوال أسبابها ، أم هي أعراض مقيمة باقية لا فكاك منها ؟

العقل العربي ما زال مقيدا

في تقدير البعض أن التحليل العلمي الرصين يوصلنا إلى أن الأزمة التي يمر بها العقل العربي في وقتنا الحاضر لا يمكن أن تكون دائمة مقيمة ، لأن ذلك ضد طبيعة الأشياء ، ولكن في نفس الوقت يجب ألا نتوقع زوالها بمرور الوقت فقط ، أو بالتمني ، فبعد معرفة الأسباب لا بد من العمل .

وإذا نظرنا لأسباب تقييد العقل العربي ، عرفناها وفهمناها . فالعرب لم يتحرروا من الاستعمار العسكري المباشر إلا منذ فترة قصيرة من الزمن ، وقد خاضوا وما زال بعضهم يخوضون معركة التحرر الاقتصادي ، أما معركة استقلال العقل فلم تبدأ بعد .

والدعوة الحقيقية التي يجب أن تطرح اليوم على مجمل ساحة الوطن العربي هي « العمل على استقلال العقل العربي » . وفي هذا نحن لسنا وحدنا ، فالعالم الثالث الذي ذاق الاستعمار الحديث بعد الثورة الصناعية والتكنولوجية في أوربا ، مر بما نمر نحن به الآن . ومن مظاهر هذا أن يأتي على العقل القومي حين من الدهر يتشرب فيه ثقافة المستعمر الذي يعتقد فيها التابع انها يجب أن تسود ، وأنه لا بد له أن يأخذ بها ومنها . لذلك تتبنى النخبة في العالم الثالث ثقافة هذا المستعمر وتعتقد أنها هي الأعلى والأقوى . ولا ينطبق ذلك على نظام الحكم والإدارة والشئون العامة فحسب ،

ولكن يتجاوزه إلى التقليد أيضا في المأكل والملبس والعادات ، وفي القيم العامة . حتى لنراها تصل في النهاية إلى تغيير في اللغة والدين . ثم ما يلبث أن يستيقظ شيء من الضمير الثقافي القومي فيرتد إلى الجذور الثقافية التقليدية مثل إحياء بعض اللغات والقوانين القديمة في بعض أقطار افريقيا . ثم يأتي الدور الثالث الذي هو محصلة لتزاوج ثقافة العقل الإنساني الحديث مع الولاء للجذور الثقافية التقليدية . هذه المرحلة الأخيرة هي ما يسميه البعض بالمرحلة السَّوية . وهي ليست اندماجا وفقدانا للهوية مع المستعمر القديم ، كما حدث لبعض الشعوب والأقوام ، وليست بعداً عن الحاضر والعيش في قوقعة معزولة في الوقت الذي يتحول فيه العالم أكثر وأكثر إلى قرية كبيرة ! إنها مرحلة سوية متوازنة عقلانية فأين نحن العرب من كل ذلك ؟ ..

الفتــرة الحـرجـة

يخيل إلي أن العقل العربي اليوم يعيش في الفترة الحرجة ، ومن هنا يأتي قولنا إن العقل العربي ما زال مقيداً ، فنحن جزئيا لم نتخلص كعرب ، وكثقافة عربية شاملة ، من المرحلة الأولى . فما زال البعض يعتقد مثلا أن الكتابة بلغة أجنبية هي الطريق إلى العالمية والانتشار . ليس في الدراسات العلمية والاقتصادية فحسب ، ولكن أيضا في الدراسات الفكرية والإبداع الشعري أو الروائي أو القصصي .

وهناك قائمة طويلة من الكتاب العرب يمكن وضعهم في هذه الإطار . إلا أن القول الآخر أيضا صحيح ، فهناك أغلبية تكتب بالعربية ولكن سقف إبداعها هو النموذج الغربي أيضا .

يعيش كذلك الكثيرون منا في المرحلة الثانية ، أي الرجوع إلى الجذور الثقافية التقليدية الأولى ، وهي مرحلة صحية ومقبولة في فترة ما ، ولكنها إذا استمرت في قطيعتها للحاضر والابتعاد عن معظم خصائص المظاهر الحضارية ، والمتمثلة في الحيوية والتغيير ، تكون قد عزلت نفسها عن تيار الحضارة العالمية وهدَّدت بأن تتيبس على عروشها .

أما المرحلة الثالثة ، فهي لم تبدأ بعد ، ولا يبدو منها إلا بصيص نور بعيد يثقلنا عن الوصول إليه التشتت بين المرحلتين الأولى والثانية ، ويوقعنا في اغتراب ثقافي

تجاوزته بعض الأمم في العالم الثالث ، واستطاعت أن تنهض نهوضا جديدا في العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية .

مظاهـر الفتـرة الحـرجـة

الواقع المعيش للعقل العربي الذي وصفناه سابقا يكاد يجمع عليه الكثير من الكتاب العرب ، ولكن بكلمات وتعابير أخرى ، ولو أنها تصل في النهاية إلى نفس المحصلة (البنية التقليدية الموروثة تأبى أن تموت ، والبنية المتوخاة والتي نحن مقبلون عليها تأبى أن تظهر) ، مما يجعلنا نتعثر باستمرار في طريقنا إلى المستقبل .

إننا نكاد نشعر بهذا الاتجاه لدى كتَّابنا في صدر ما اتفق على تسميته بعصر النهضة العربية الحديثة فيما يسبق البداية كتاب من أمثال رفاعة الطهطاوي ، خير الدين التونسي ، جمال الدين الأفغاني ، عبد الرحمن الكواكبي ، زكي نجيب محمود ، طه حسين ، العقاد ، عبد الله العروي وفؤاد زكريا ، على سبيل المثال لا الحصر .. وهناك كثيرون ، ولكن يأبى عقلنا العربي السائد اليوم أن يقبل التآلف والتناغم والحيوية والتغيير ، وهي من ضرورات التقدم الذي دعا إليه جمهرة من المثقفين العرب ، وحتى الآن لم يجد صداه العريض لدى الجمهور العربي ، أو هو لم يتمكن بعد من العقل العربي المعاصر . بل يذهب البعض في رفض تلك الحقيقة العلمية : فكرة التآلف ، لتسميتها بازدراء « توفيقية مقيتة » .. هذا الوصف يحمل في طياته رفض الفكرة من أساسها .

الآفـات الثـلاث

لذلك نجد أن المكوّنات السائدة في العقل العربي المعاصر ثلاثة ، القَطْعِيَّة ضد النسبية ، الأحادية ضد التعددية ، والانتقائية ضد المحصلة والتآلف .

والقَطْعِيَّة هي أحد مظاهر الفترة الحرجة التي يمر بها العقل العربي اليوم ، وهي قطعية تظهر في الاقتصاد والاجتماع وشئون أخرى في الحياة ، كما تظهر في السياسة . ولو أخذنا مظهرا واحداً من مظاهر العمل السياسي على سبيل المثال ، وقلنا « الوحدة العربية » لوجدنا أن القطعية تتمثل في الخطاب السياسي في هذا المجال أفضل تمثيل ،

فالوحدة تعني الوحدة الشاملة الفورية في كل المجالات ، أما ما عداها فهو تفكك . وعلى الرغم من الأصوات التي تنادي بالتدرج ، إلا أن الخطاب العربي السياسي لهذا الموضوع ما زال عند موقفه من اعتبار إمكانية الوحدة العربية الفورية ، إمكانية قائمة . والواقع المعيش يقول لنا شيئا آخر تماما على عكس ذلك الخطاب . وإذا ضربنا مثلا آخر قلنا « الاجتهادات الاقتصادية » المطروحة على الساحة العربية . فهناك قول بالاشتراكية وقول آخر بالاجتهاد الرأسمالي في إطار الخيارات الاقتصادية . ولكن لا هذا يحقق الحد الأدنى ولا ذاك .

وفي الوقت الذي تسقط في العالم خيارات من هذا النوع ـــ فلا الرأسماليون توقفوا عن احتضان أفكار مثل تأميم وسائل الإنتاج وتوفير الخدمات العامة من علاج وتعليم ، ولا الاشتراكيون غفلوا عن الحافز الشخصي والملكية الخاصة ـــ نجد أن العقل العربي حتى الآن ينظر بقطعية تقليدية حادة ، فإما هذا وإما ذاك .

ومن مظاهر الفترة الحرجة التي يمر بها العقل العربي ، الأحادية ضد التعددية ، فهناك في الثقافة اقتباس أو إبداع . ولكن الواقع المعيش يقول لنا شيئا آخر ، فليس هناك إبداع مطلق كما أنه ليس هناك اقتباس مطلق . ثقافة أثرية وثقافة جديدة ، والأثرية تعني هنا الرجوع إلى الماضي وإحياءه ، والجديدة تعني تجاوز القديم وإعدامه . والواقع المعيش أيضا يقول لنا إن الحاضر هو جزء من الماضي ، وكذلك المستقبل جزء من الحاضر ، ونصل إلى قمة الثنائية عندما نفصل بين « الماورائيات والماديات » . وكأن لنا نحن البشر خياراً قطعياً في ذلك ، فنحاول أن نفصل بين العلم البحت وبين الإنسانيات ، ولا نلتفت إلى ما حدث في عصر النهضة في أوربا ، فقد أخذت مظاهر هذا الصراع صورة حادة تمثلت في اقتفاء الكنيسة الكاثوليكية لأصحاب الفكر العلمي وإعدامهم في أكثر الأحيان . إلا أن التاريخ قد أثبت لنا أن أصحاب العلم البحت قد أثبتوا وجودهم ، وغيرت نتائج أبحاثهم من تصور الإنسان لنفسه ولمحيطه وبيئته .

وأهمية ذلك تنحصر في أن حياة الإنسان لا تستقيم حين يتشبث بالماديات ويفقد المعاني الروحية ، والعكس أيضا صحيح . والتزاوج بين العلم البحت الذي يُنَمّي شخصية الإنسان ويمهد له طريق التقدم وبين المعاني الروحية التي تحفظ للإنسان

إنسانيته هو الذي يحقق التوافق الثقافي . أما تبني نظرية واحدة دون أخرى فهو الفصام الثقافي بعينه .

ومن مظاهر الفترة الحرجة التي يمر بها العقل العربي أيضا ، مظهر الانتقائية ، فلقد زحفت آثار الموجة الصناعية الثالثة على الوطن العربي ووصفت بأنها أعظم تحول نوعي عرفه التاريخ البشري جلبت معها تقدماً هائلاً في التكنولوجيا . فانبرى البعض منا إلى القول بأننا يمكن أن نحصل على نتائج التكنولوجيا دون أن نغير من قيمنا الاجتماعية . وكانت الانتقائية عندنا هي في إمكان الحصول واستخدام نتاج التكنولوجيا الحديثة في المواصلات والاتصالات والتعليم والحرب دون أن نغير ما بأنفسنا عن طريق هضم هذه التكنولوجيا ، والاستعداد للتغيير وفقا لمتطلباتها . فالتكنولوجيا ليست إنتاج ماكينات وأدوات تستخدم ، ولكنها قبل ذلك وبعده ، استخدام للعقل واحترام للوقت وتقدير للعلم والتطور ، وتغير قيم اجتماعية وطرق جديدة في إدارة المجتمع ... لا يمكن والأمر كذلك أن نقف منها موقف الانتقائي .

تجاوز الفترة الحرجة

تجاوز الفترة الحرجة التي وصفنا بعض مظاهرها ، ومظاهر أخرى لا يتسع المقام لذكرها ، أمر ممكن ، ولكن هذا التجاوز يصبح غير ممكن على ساحة التمني فقط ، حيث إن العمل الواقعي والمدروس هو الطريق الصحيح لهذا التجاوز .

ذلك أن أسباب ازدواج الثقافة أو الانفصال الثقافي ظاهرة ليست عربية فقط ، ولكنها تكاد تكون ظاهرة شاملة في العالم الثالث في عصرنا هذا ، وأسبابها كثيرة وعميقة ومعقدة تتصل بالتاريخ الاجتماعي للشعوب . وإذا كان القول المشهور أن معركة « واترلو » قد ربحت على ملاعب مدارس إيتون ETON * ، فإن مدخلنا لتجاوز الفترة الحرجة التي يمر بها العقل العربي ، هو العمل على تحرير هذا العقل عن طريق التربية والتثقيف ، وفي إطار عمل ذلك لا بد من دراسة مُكَوِّنات

* من أقدم المدارس الخاصة المشهورة في بريطانيا ، والمعنى أن التربية الإنجليزية هي التي مكنت للجيش الانكليزي بقيادة ولنجتون (ومعه حلفاؤه) أن يهزم الجيش الفرنسي بقيادة نابليون في موقعة « واترلو » .

الشخصية الثقافية العربية . ومكونات الشخصية ــ أية شخصية ــ ليست فطرية ، تولد مع الإنسان وتموت معه ، وإنما هي مكونات مكتسبة من خلال عملية تنشئة تشترك فيها المدرسة ، مع البيت ، مع البيئة الاجتماعية ، مع وسائل الثقافة العامة . لذلك فإن الاهتمام بنمط النشأة الاجتماعية ومؤسساتها ومكوناتها هي التي تقدم المفاتيح الحقيقية لتجاوز هذه الفترة الحرجة .

والمداخل كثيرة ومتعددة وهي العلم والثقافة الجادة والحرية النسبية في التعبير الفكري والعمل الاجتماعي .

***

وعندما نحتفل نحن في « العربي » مع قراء « العربي » بصدور هذا العدد بمناسبة خاصة ، هي مضي ربع قرن على بدء صدور هذه المجلة الثقافية العربية ، فإننا نكرس في هذه المناسبة أهمية طرح مقولة تحرير العقل العربي وإطلاق طاقته كي يعمل لتجاوز أمراض الأمة التي نشكو جميعا منها منذ زمن غير قصير !

هذه الأمراض ليست خاصة بنا وحدنا ، بل ويشاركنا فيها العالم الثالث ، فقد دعت اليونسكو منذ زمن طويل (عام ١٩٥٢) إلى مؤتمر دولي للمفكرين لبحث المشكلات التي يواجهها المشتغلون بالثقافة ، وظهر من خلال المناقشات أن أبرز المعوقات التي تقف في طريق الفكر الحر وانتشاره هي عجز التشريعات عن حماية المفكرين ، والضغوط الاقتصادية التي يعانون منها وتدخل السلطات العامة وإمعانها في هذا التدخل في شئونهم .

وقتها ، كما هو الآن ، كانت هناك دعوة لتحرير العقل .. ونحن من جديد في هذا المكان نعود إلى طرح الموضوع .. ومجلتنا « العربي » التي خدمت الثقافة العربية في خلال ربع قرن مضى تعد مساحة ثقافية تضيف إلى ما هو قائم وتساند وتعضد المشتغلين بالفكر العربي الحديث من أجل عصر يسود فيه العقل والفكر الحر في خدمة الثقافة العربية .



التقنيـة العَربّيـة ..
المستـورد منهـا والمستنبـت

يقول أبو الحسن الماوردي* في كتابه الشهير « أدب الدنيا والدين » . « اعلم أن العلم أشرف ما رغب فيه الراغب ، وأفضل ما طلب وجدّ فيه الطالب ، وأنفع ما كسبه واقتناه الكاسب » .

ومفهوم العلم قد تغير بتغير الزمان وحاجات الإنسان ، إلا أن الأولين قد دبجوا في شرف العلم والعلماء ما يحث الناس على التتبع والاقتداء . وقد تبعهم المتأخرون في الحث على العلم ولكنه علم له زمان آخر وهو يلبي حاجات إنسان عصر آخر .

واليوم كثرت المؤتمرات والندوات والاجتماعات التي نعقدها نحن العرب للحديث عن تحدّى العلم والتقنية لنا جميعا في هذا العصر ، عصر التقنية التي حلت كثيرا من مشكلات الإنسان المعاصر .

ولكننا في واقع الحال نقف إزاء هذه التقنية موقف المتفرج والمستورد أكثر من موقف المشارك المبادر .

المواطن العربي يقف أمام الاختراعات الحديثة المدنية والعسكرية على السواء ، فيرى فيها تقدما تقنيا جديدا نبت في مكان آخر من الأرض .

أنت وأنا نرى ونسمع ونقرأ عن الاكتشافات الجديدة في مجالات الطب والزراعة

(*) هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي (نسبة إلى ماء الورد) ، ولد في البصرة ، ثم انتقل إلى بغداد ، تولى القضاء في كثير من المدن ، ثم صارت له رئاسة القضاء ، « أقضى القضاة » في عهد القائم بالله العباسي ، وكان له منزلة عالية عند الخلفاء العباسيين . ألف كتبا كثيرة في الفقه (الشافعي) وفي التفسير وفي الأخلاق والسياسة ، طبع منها : (أدب الدنيا والدين) و (الأحكام السلطانية) و (أعلام النبوة) ولد وتوفي (٣٦٤ ـــ ٤٥٠ هـ) (٩٧٤ ـــ ١٠٥٨ م) .

فنقول إنها التقنية الجديدة فجرها العلم من أجل حاجاتِ الإنسان ورفاهيته . ثم نرى الجديد في الاتصالات والمواصلات ، التي تصلنا بقريب مريض في أقصى الأرض أو تنتقل بنا لإنجاز مهمة شخصية أو جماعية أو تنقل أفكارنا وآراءنا عشرات الآلاف من الأميال ، نرى هذا كله ولا نملك إلا أن نقف أمامه مبهورين ، إنها ثورة العلم ، إنها التقنية . ولكن وقفتنا لا تطول ، فنحن لا نلبث أن نستوردها كما نستورد أي شيء آخر .

ماذا يقول المتخصّصون ؟

الاقتصادي ينظر إلى اعتمادنا على شراء هذه التقنية جاهزة من مصدرها فيقول لنا إنها تبعية علمية واقتصادية ولا فكاك منها إلا باستنبات هذه التقنية في أرضنا والاستغناء عن استيرادها .

والسياسي ينظر إلى هذه التقنية على أنها تحدّ لا يمكن الفكاك منه سياسيا إلا بقهره .

ويبقى السؤال بعد هذا لدى الجميع في داخل قاعات المؤتمرات وعلى صفحات الصحف والمجلات « هذه التقنية المتقدمة وما استوردناه منها حتى الآن في وطننا العربي ، كيف نستنبتها عندنا ؟ وما هي سبل تطويرها أو تعديلها لكي يمكن أن تلبي حاجتنا الملحة ؟ » .

وتجد بعد ذلك من يقول لك إنه السؤال الصعب والتحدّي الأساسي للوطن العربي في هذه الفترة الزمنية الحرجة .

« إن نقل وتطوير التقنية يواجه الكثير من العقبات ، فما بالك باستنباتها وزرعها ؟ » .

ولكن هذا السؤال الصعب لن يبقى صعبا إذا استطعنا أن نحقق بنجاح عملية التطوير والانتقال من الصفوف الخلفية بين أمم الأرض إلى الصفوف الأمامية .

وهنا لا بد لنا من وقفة نسأل فيها أنفسنا : هل نعرف بالتقريب ما هي التقنية ؟

تعددت المفاهيم والجوهر واحد

بعضنا يربط بين التقنية والعلم الأساسي BASIC SCIENCE المقترن بتطوير البحث العلمي في الجامعات ، وقليل منا من يعرف أن التقنية سبقت العلم كما نعرفه اليوم ، فالإنسان عرف التقنية عندما بدأ يُشبع حاجاته البسيطة ، فهو قد عرفها منذ أحس بالحاجة إلى تدبير أموره ، وما ارتباط العلم بالتقنية إلا سمة جديدة عرفت في القرون المتأخرة . الإنسان البدائي مثلا اخترع النار عندما اكتشف أن أكل اللحم الناضج ألذ مذاقا !

ومنا من يتحدث عن التقنية على أنها التطبيقات العملية لنتائج العلوم APPLIED SCIENCE فهي في نظر هذه الفئة **ليست المعرفة المجسدة** في المعدات والمنتجات وأساليب العمل ، بل هي المعدات والمنتجات وأساليب العمل ذاتها ، وهو خطأ واضح !

ولكن القليلين منا بعد هذا يقولون إن التقنية هي أكبر من ذلك كله وأشمل ، وهذا المفهوم الأخير لا تجده إلا لدى المختصين .

بعضنا يقارن بين العلم والتقنية ، فيقول إن العلم الأساسي يبحث في الإجابة عن سؤال « لماذا تحدث الظاهرة ؟ » ويهتم بالقوانين والنظريات العامة في الوقت الذي تهتم فيه التقنية بمعرفة الكيفية والأساليب التي تطبق تلك الظاهرة في الحياة العملية وفي مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

وإذا أردنا أن نضرب لذلك مثلا في حياتنا اليومية أو من المعارف والمعلومات التي نذكرها ، فدعونا نذكر أول ما نذكر تجربة الجيش المصري في حرب ١٩٧٣ . في تلك الحرب ــ وفي بدايتها على وجه الخصوص ــ قام الجيش المصري بتحطيم الساتر الترابي لخط بارليف المنيع عن طريق مضخات المياه ، دفع المياه من المضخات نتاج علمي أو هو تقني كان أساسه العلم ، إلا أن استخدامه بتلك الطريقة المبتكرة كان تقنية جديدة بحدّ ذاتها . ذلك مثل واحد والأمثلة من الحياة كثيرة .

إلا أنه مهما كانت تعريفاتنا بأن العلم نتاج فكري ، والتقنية نتاج عملي ، فكلا

النتاجين يحتاجان إلى بيئة اقتصادية واجتماعية سياسية مواتية ، وبدونها يصبح العلم مقعداً والتقنية مكبَّلة .

فالعلم والتقنية عملية معقدة أكثر مما هي فكر وتطبيق ، هي حزمة من الشروط يدخل في مكوناتها الأساسية الشرط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومن يفهمهما بغير هذه « الحزمة » المتكاملة من الشروط فهو يفهم التقنية والعلم بشكل جزئي مبتور .

لذلك فإن التقنية في أحد تعريفاتها القريبة إلى الشمول هي مخزون المعرفة المتاحة لمجتمع ما في زمن تاريخي معين في مجال الفنون الصناعية والتنظيم الاجتماعي .

لذلك فإن التقدم التقني في مجتمع ما يتجسد في اكتشاف وابتكار أساليب جديدة لإنتاج السلع وتطوير الخدمات والفنون الإدارية والتنظيمية التي تؤدي لزيادة الرفاه لدى ذلك المجتمع بمعناه الشامل . بهذا المفهوم تصبح التقنية أهم العوامل المسئولة عن النمو الاقتصادي .

إذا كان ذلك هو التقدم التقني فالوطن العربي ــ شأنه شأن الكثير من دول العالم الثالث ــ ما زال في مؤخرة الصفوف ، ينقل ولا يبتكر .

نعم هناك نقل حثيث للتقنية من مصادرها الكثيرة أو على وجه الدقة نقل المتاح لنا من تطبيقاتها المختلفة في المعدات والمنتجات بشروط ليست سهلة وتكاليف باهظة ، وعقبات الاستنبات والتطوير كثيرة ومعقدة . ولكنها ليست بالضرورة مستحيلة التنفيذ .

إن البدء في نقل التقنية وتطويرها واستنباتها يستلزم قاعدة اقتصادية اجتماعية سياسية في مقدمتها احترام العلم ، بحيث يمكن الاعتماد عليها وفق ما دعا إليه الماوردي منذ قرون طويلة ، وما زال يدعو إليه الكثيرون من أبناء العرب اليوم .

الهياكل الثلاثة

إصلاح الخلل في الهياكل الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مقدمة ضرورية وسابقة لكل شروط نقل التقنية أو تطويعها أو إبداعها في الوطن العربي . إن عمق

المشاكل في هذه الهياكل الثلاثة لا يشجع أحداً من الواقعيين على التفاؤل المطلق . وحتى عملية نقل التقنية التي هي أضعف الإيمان يلزمها توافر الحد الأدنى غير الموجود حاليا في الوطن العربي ، وحتى إن وجد فهو مفرق مبعثر على ساحة الوطن هنا وهناك .

فنحن نجد في قطر عربي مثلا بعض عناصر القوة ولكن يشوبها وهن وضعف ، ثم نجد في القطر الآخر عناصر ذاتية في حدها الأدنى تنقصها بنية اقتصادية أو سياسية تقف عاجزة عن تخطي مرحلة الدفعة الأولى ، لقهر التحديات . إذا توافر المال في مكان ، نقص رجال العلم ، وإن توافر العلم في مكان ، نقص رجال العزم ، وإن توافر هذا وذاك نقص الإطار التنظيمي أو انحط نمط العلاقات بين المؤسسات والعاملين بها إلى درجة مثبطة ومشينة . هكذا الواقع المنظور اليوم على ساحة الوطن من أقصاه إلى أقصاه .

ومن التعميم إلى التفصيل .

المشكلة الاقتصادية

نقل التقنية عملية باهظة التكاليف ، والوطن العربي يكاد ينقسم إلى مجموعتين : دول مَنَّ الله عليها بالمال الوفير فمكنها من شراء التقنية أو المعروض منها في السوق الدولي على الأقل ، وأخرى يعوزها المال الذي تحتاج إليه لشراء أبسط أنواع التقنية المطلوبة لخطط نموها الاقتصادي والاجتماعي .

ولكن الوضع يكون مقلوباً تماما عند النظر إلى عنصر لا يقل أهمية في عملية نقل التقنية أو تطويعها أو استنباتها وأعني به العنصر البشري ، فحيث يتوافر المال بعامة نجد أن العنصر البشري غير متوافر كما وكيفاً . وحيث لا يتوافر المال يتوافر العنصر البشري المطلوب ، إن لم يكن بالكفاءة اللازمة فعلى الأقل من حيث العدد ، ويبقى التمني لقيام قاعدة تقنية مقبولة أمرا بعيد المنال . والحلول العربية بعد هذا مطروحة ومعلنة ولكن تنفيذها ما زال أيضا في طور التمني .

كيف نجمع بين الإمكانيتين أو العنصرين ، المال والقوى البشرية تحت سقف

واحد ؟ . الإنسان سواء كان عقلا مفكرا أو إداريا أو فنيا أو يدا عاملة هو عنصر أساسي في زيادة القدرة على الإنتاج عندما تتوافر له التقنية المنقولة أو تلك التي يتم تطويعها لتكون أكثر ملاءمة لظروف بيئته . ولكن هذا الإنسان في دول القدرة أو الندرة المالية ما زال ثانويا في حسابات التنمية الشاملة غير مؤهل لحل المشاكل التي تواجه بيئته ، فالافتقار إلى التخطيط السليم للعناصر الإدارية والفنية العالية والوسيطة ذات الكفاءة والمهارة ظاهرة بادية للعيان ، وهى جزء من مشكلة النظرة إلى الإنسان على امتداد هذه الأرض كشيء يمكن الاستغناء عنه وتعويضه ، بالتقنية أو المال !!

.. والمشكلة الاجتماعية

وهى نابعة من المشكلة الأولى فعلى الساحة العربية كلها هناك نقص ملحوظ في القوى العاملة من حيث الكم والكيف على السواء . على رأس أسباب النقص النوعي تفشي الأمية الهائل الذي ما زالت الخطط القومية والقطرية عاجزة عن علاجه .

وإهمال العنصر البشري في الوطن العربي يمكن النظر إليه من خلال الظاهرة المتناقضة والمزدوجة ، ففي الوقت الذي يخرج فيه عشرات الألوف من العمال العرب في هجرة موسمية أو دائمة للعمل في المصانع الغربية والمؤسسات التقنية والعلمية نجد أقطار الوطن العربي من جهة أخرى تستقبل عشرات الآلاف من المهاجرين من مناطق أخرى من العالم ، فيُكَوّن الفاقد المزدوج ثقلا ضخما على ثروات الوطن البشرية والمادية ، فنحن نفقد من جهة خبرة وطنية نحن في مسيس الحاجة إليها ونفقد من جهة ثانية ــ ومن خلال طرف ثالث ــ التقنية التي يعود بها الغرباء إلى وطنهم متى عادوا ، وإذا عادوا !

وتتضح المشكلة الاجتماعية في أضخم صورها عندما نتحدث عن التعليم والتدريب في مؤسساتنا التعليمية ، حيث وقعنا فيما حذرت منه تقارير اليونسكو أكثر من مرة بشأن التعليم ، وهو الابتعاد عن خلق « الصفوة » في بناء مؤسسات علمية تستطيع أن تعيننا على المشي في دروب التنمية وامتلاك التقنية . إلا أن واقع

الحال في مؤسساتنا التعليمية ساد في الكثير منها طابع أكاديمي نخبوي ظاهره انقسام ثنائي بين البحوث الأكاديمية ومتطلبات الواقع ، وباطنه إغفال في تطوير التقنيات البسيطة التي كانت مجتمعاتنا العربية تعيش عليها ، وواجه بها آباؤنا بنجاح مشكلات حياتهم .

وعندما نتصفح تقرير اليونسكو الذي اهتم بالنظر في إمكان إقامة جسر واقعي ومقبول بين الأمم المتقدمة والأمم النامية ، نقرأ ما جاء حول المؤسسات التعليمية في العالم الثالث مجتمعة وصفاً دقيقاً لحال مؤسساتنا العربية التعليمية العالية إذ يقول التقرير :

« تتجلى اتجاهات الصفوة في أية مؤسسة علمية في التأكيد على المركزية وفي إنشاء شبكات متكاملة كل التكامل وفي الرقابة على العمليات في جميع مراحلها وفي عدم مشاركة المستهلك أو المنتج في وضع البرامج ، وكثيرا ما يكون من الأمور المسلم بها لدى هذه الصفوة في المؤسسات العلمية أن المواطن العادي لا يتمتع بقدرة على الابتكار . ! »

المشكلـة السيـاسيـة

وتتمحور المشكلة السياسية التي تشكل إضافة إلى عقبات نقل التقنية وتطويرها أو إبداعها في الوطن العربي حول ابتلائه بهذا الزخم الهائل من التحديات السياسية والذي تمثل في البداية في الاستعمار المباشر ثم ما لبث أن غير جلده في صراع طويل ومرير مع الصهيونية العالمية بأشكالها المختلفة ، مما أفقد الوطن نعمة الاستقرار التي هي عامل رئيسي لكل تطور علمي وتقني ، وهذا الأمر ترك أثره في القدرة على خلق إرادة موحدة قادرة على الاستنبات الأمثل من تقنيات العصر .

ويجب هنا أيضا ألا نتجاوز السلاح الفتاك الذي يملكه الغرب اليوم و لم نجد له رادعا حتى الآن وهو سلاح الإعلام الذي يجعل شعوب العالم الثالث ــ والشعب العربي منها ــ تابعا مستهلكا بعد ترويض قدرته على المقاومة من خلال الإعلان المباشر عن السلع والخدمات التي تعج بها صحفنا ومطبوعاتنا وبعض أجهزة إعلامنا المرئية والمسموعة ، وهذا الذي يصيب في الصميم منظومة القيم فيخرقها ليؤجج حمى

الاستهلاك لأشياء تافهة فإذا ما تراكمت في النهاية وجدناها قد منعتنا من استنبات تقنية مناسبة لبيئتنا ونابعة منها .

ولنا عبرة عميقة في تجربة اليونسكو عندما خاضت معركة نظام إعلامي جديد في محاولة أرادت من خلالها موازنة التدفق الإعلامي من الدول الصناعية إلى الدول النامية حتى تخفض من تأثيره المباشر في عناصر المقاومة لشعوب العالم الثالث ، كيلا تضعف مقاومتها لكل ما يأتي من تلك الدول بما فيه استهلاك التقنية .. عندما حاولت اليونسكو ذلك شنت الدول الغربية هجوما شرساً على الفكرة وهددت بالانسحاب من اليونسكو !

ألا يجب أن نتذكر ونحن نقرأ في كتب تاريخ الشعوب أن آسيا كانت موطن الحضارة ، حضارة اللغة والدين والفن والتقنية ، حتى الرياضيات . كانت في آسيا كل هذه المظاهر الحضارية وكذلك في افريقيا « عند قدامى المصريين » في الوقت الذي كان فيه الأوربيون يصطادون حيواناتهم بالفئوس ..

حتى كان القرن الخامس عشر فقط عندما بدأ الغرب ينقل الأساليب التقنية ويوسع من استخداماتها ، وبقي السؤال الذي يثير الألم في النفوس : « لماذا حدث هذا ، ولماذا استمرت التقنية عندهم ؟ » بقي السؤال وراء المجادلات التي تدور في اليونسكو بلا جواب شاف .

إن ما حدث في اليونسكو هو محاولة من جانب الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية والدول الافريقية من أجل حمل المنظمة على الاعتراف بأحزانها وخدمة مصالحها .

***

ونعود إلى الواقع العربي تجاه التقنية سواء على المستوى الإقليمي أو القطري فنجده يختلف عن التصور الذي يتمناه المواطن العربي . فإن حزمة العناصر المؤثرة في تعويق استيعابنا لتقنية العصر متعددة وكثيرة ، فعلى الرغم من وجود المؤسسات والهيئات والمراكز والمعاهد المتعددة على ساحة الوطن العربي والمعنية بالقضية المطروحة إلا أن الطريق ما زال طويلا يحتاج إلى عناء ونفس طويل وعزيمة صامدة . والمدخل

الحقيقي هو ترسيخ الفكر العلمي بمعناه العام في قاعدة الهرم العربي وفي قمته على السواء . فلا بد لنا أن نعمل على تثقيف الأفراد العاديين وتشجيعهم وتنمية قدراتهم على الابتكار والإبداع ، فالإبداع والقدرة على استيعاب التقنية صنوانِ متكاملان .

وإذا كان ينطبق على الوطن ما ينطبق على الأفراد فيحسن بنا أن نذكر مرة أخرى ما قاله قاضي القضاة أبو الحسن الماوردي رحمه الله :

« واعلم أن للعلوم أوائل تؤدي إلى أواخرها ومداخل تفضي إلى حقائقها ، فليبدأ طالب العلم بأوائلها لينتهي إلى أواخرها ، وبمداخلها ليفضي إلى حقائقها ، ولا يطلب الآخر قبل الأول ، ولا الحقيقة قبل المدخل ، فلا يدرك الآخر ولا يعرف الحقيقة ، لأن البناء على غير أسس لا يبنى ، والثمر من غير غرس لا يجنى . »

العربي – العدد ٣٠٤ – مارس ١٩٨٤ م



قضية اليونسكو ..

والحدود الفاصلة بين الثقافة والسياسة !

من الآن وحتى نهاية العام الميلادي الذي نحن فيه ، سوف تتصاعد قضية ثقافية عالمية وتحظى تدريجياً باهتمام جمهور المثقفين ، وكذلك الحكومات في العالم الثالث وفي العالم المتقدم على السواء ، والقضية هي ما عزمت عليه الولايات المتحدة من الانسحاب النهائي من المنظمة العالمية للتعليم والعلوم والثقافة ، والمعروفة باختصار باسم (اليونسكو) . فقد قدمت الولايات المتحدة في آخر العام الماضى وثيقة رسمية مكتوبة للمسئولين في المنظمة تخطرهم فيها — كما ينص قانونها الداخلي — بالانسحاب آخر العام الحالي ١٩٨٤ .

وإذا كان الموضوع مهماً بالنسبة للمجتمع الدولي ، وأكثر أهمية بالنسبة لدول العالم الثالث على العموم ، فإنه أشد أهمية بالنسبة لنا نحن العرب ، إذ إن الأمر يعنينا من كل جوانبه ، وبصفة خاصة جانب الصراع الثقافي مع الصهيونية العالمية .

ولكن قبل الدخول في التفاصيل ، لابد أن نعرف شيئاً عن الموضوع وأبعاده المختلفة ، حتى نتبين خطورة الأمر وعمقه وتشعبه ، ربما من خلال التعرف على المنظمة التى قررت الولايات المتحدة أن تنسلخ عنها .. ما هي ؟ وما دورها ؟ وماذا قدمت للعالم ؟

الأقلية .. والأغلبية

واليونسكو أنشئت في عام ١٩٤٦ منبثقة عن الأمم المتحدة ، تستهدف توثيق الاتصال بين الشعوب ، وتشجيع التبادل التعليمي والعلمي ، وفتح المجال لفهم الثقافات العالمية المختلفة ، وتعريف بعضها عن طريق الاتصال والإعلام ، وكذلك الاهتمام بحقوق الإنسان بعد أن تبنت الأمم المتحدة ميثاق حقوق الإنسان المعروف .

أما مؤسساتها فهى ثلاث حلقات رئيسية مكونة من المؤتمر العام ، والممثل من خلال الدول المنضمة إليها ، وكل دولة من الدول الأعضاء لها صوت واحد في هذا المؤتمر ، ثم المجلس الإدارى المكون حالياً من ثلاثين عضواً ، وكان في السنوات الأولى لبدء العمل في المنظمة مكوناً من ثمانية عشر عضواً فقط ، وأعضاء هذا المجلس منتخبون من المؤتمر العام بعد ترشيحهم من قبل دولهم ، ثم تأتي الحلقة الأخيرة وهي المدير العام ومعاونوه الإداريون ، الذين يتلخص عملهم في متابعة قرارات المؤتمر العام والمجلس الاداري وتنفيذها .

ويجتمع المؤتمر العام مرة واحدة كل عامين ، ومهمته إقرار الميزانية العامة ، (التي تأتي من مساهمة الدول الأعضاء حسب معايير معينة ، لها علاقة بدخل الدولة وعدد سكانها ... الخ) .

ومن مهمات المؤتمر أيضاً وضع السياسة العامة للبرامج التي تطبقها هذه المنظمة ، ولقد بدأت المنظمة بحوالي أربعة وأربعين عضواً عند إنشائها ، وهي اليوم تحتضن ١٦٢ دولة إلى جانب دولة الفاتيكان كعضو مراقب ، وثلاثة أعضاء منتسبين ، وأربع منظمات تحرير في كل من آسيا وأفريقيا ولها وضع المراقب أيضاً .

وكان من الطبيعي أن تتغير الصورة في المؤتمر العام ، فبعد أن كانت الأغلبية في بداية الإنشاء من الدول الغربية بالمقارنة إلى القلة القليلة من دول العالم الثالث ، أصبحت هذه الأخيرة بعد موجة التحرر من الاستعمار في الستينيات والسبعينيات تشكل الأغلبية الساحقة ، وبالتالي تحولت البرامج الداخلية والعامة لليونسكو باتجاه خدمة هذه الأغلبية الجديدة .

غبار السياسة !

لقد أخذت اليونسكو ــ في مقرها الجديد الذي انتهى بناؤه في عام ١٩٥٨ في باريس ــ تتوسع في برامجها المباشرة وغير المباشرة ، لتخدم مجالات الثقافة في العالم . وكانت دوما في الأساس منظمة غير سياسية ، إلا أن رياح السياسة ــ بمضي الزمن ــ ما لبثت أن عصفت بها . فغبار السياسة في المنظمة الأم ــ الأمم المتحدة ــ ملأ بدوره أروقة اليونسكو في مناسبتين : الأولى عندما انسحبت البرتغال من المنظمة بسبب اشتداد النقد لسياستها في موزمبيق ، وكان ذلك في عام ١٩٧١ ، والمرة الثانية

عندما حجبت الولايات المتحدة ربع ما تساهم به في ميزانية اليونسكو في عام ١٩٧٤ احتجاجاً على طرد اسرائيل من اليونسكو ، ولكن ما لبثت الحالتان أن سويتا بحلول وسط .

أما اليوم فإن اليونسكو تعيش في مأزق أكثر حرجاً وأعمق أثراً ، فهي تواجه الانسحاب الكامل الشامل للولايات المتحدة الأمريكية ، أي فقدان عضوية دولة عظمى تساهم بحوالي ربع الميزانية العملية لهذه المنظمة العلمية الثقافية الضخمة .

ماذا حققت اليونسكو ؟

قلت إن الولايات المتحدة تساهم بما يوازي ربع ميزانية اليونسكو ، التي قدرت للسنتين الحالية والقادمة (١٩٨٤ ــ ١٩٨٥) بحوالي ٣٧٤ مليون دولار . إلا أن القضية الرئيسية ليست هي الميزانية ، فاليونسكو ليست مؤسسة تمويل خاصة للبرامج الثقافية الكبيرة ، ولكنها تقوم بإعداد برامج تتطلب مبالغ ضخمة ، وتجلب بعد ذلك التبرعات من مصادر مختلفة لاستكمال هذه البرامج ، فأعمالها إذن حيوية بالنسبة للمجموعات الأربع المكونة منها ، وهي المجموعة الغربية ، والمجموعة الآسيوية والمجموعة الأفريقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية . ومن أعمالها عقد المؤتمرات والندوات وتبادل المعلومات العلمية وتقديم الاستشارات الفنية . وبمرور الوقت أصبح لها مكاتب للتعاون العلمي في مدن مثل مونتفيديو **MONTEVIDEO** عاصمة أوروجواي ، وهي واحدة من أهم مدن أمريكا الجنوبية التاريخية ، وفي القاهرة ودلهي وجاكرتا وغيرها ، فقد أكملت ما بين سنوات ١٩٧٩ و ١٩٨٣ أكثر من ألف مشروع علمي وثقافي ، ووفرت من خلال سعيها العالمي لتدبير الأموال حوالي ٤٠٠ مليون دولار لتلك المشاريع .

لقد كان من أعمالها المعروفة في الوطن العربي والإسلامي ودول العالم الثالث مشروعات ثقافية مثل إنقاذ معبد (أبو سمبل) في النوبة بمصر وجزيرة فيلة في نهر النيل . ومشروع إنقاذ مدينة موهنجو دارو **Mohenjo Daro** في وادى الإندس **Indus** بمقاطعة السند في باكستان ، وهذه ربما تكون أقدم مدينة عرفت حتى الآن في الحضارات القديمة وربما تكون أقدم من حضارة ما بين النهرين والحضارة المصرية

القديمة ، وكذلك إنقاذ المعبد البوذي في البروبودور BOROBODUR في جاوة JAVA .

أما في مجال التعليم وتدريب المدرسين فقد ساعدت برامج اليونسكو منذ عام ٧٩ حتى ١٩٨٣ على محو أمية ١٥ مليوناً في مختلف أنحاء العالم ، وفي سنة ١٩٨٠ فقط ساعدت في تدريب حوالي ٣٠ ألف مدرس ، ويعمل حوالي ٢٠ ألف عالم حول العالم في مشروعات علمية مثل البحث عن المعادن ، وإمكانات توفير مصادر جديدة للغذاء ، وتأثير المحيطات على الطقس وحماية البيئة ، وغيرها كثير .

لقد خطت اليونسكو في مجالات عديدة خطوات إيجابية وبناءة لأعضائها واهتمت بمصالح الأغلبية من أعضائها في دول العالم الثالث عن طريق وضع برامج مدروسة لتعديل العلاقات الدولية ، وخاصة في المجال الاقتصادي ، وفي مجال تبادل المعلومات . ومنذ دراسة ماكبرايد الشهيرة (أصوات متعددة وعالم واحد) التي كلفته بها اليونسكو ، اتجهت لمحاولة موازنة تدفق المعلومات أو ما يسمى اليوم بنظام الإعلام الجديد .

القضية المطروحة

نتيجة لأن أعمال اليونسكو متشعبة وكثيرة ، وهي بشكل أو بآخر قائمة على الفكر البشري في جميع نوازعه وميادينه ، فلابد ــ والحال كذلك ــ أن ترتبط أعمالها بالسياسة أو تصبغ بصبغة سياسية .

وهل السياسة إلا ميدان واحد مبسط من ميادين الفكر الإنساني ؟ ونتيجة لطبيعة العضوية فيها (ليس شرطاً تلقائياً أن يكون عضو الأمم المتحدة عضوا في اليونسكو ، والعكس صحيح) فقد أصبح لدول العالم الثالث الصوت الأعلى . وكان ــ بالتالي ــ طبيعياً أن يتجه المؤتمر العام لتكريس هذه المصالح كما يراها في برامج محددة . فقد كانت اليونسكو طوع بنان المؤسسين ، وأغلبيتهم في سنواتها الأولى من الدول الغربية أو الدول التي تسيطر عليها السياسات والمصالح الغربية . وبتحول الميزان العالمي نتيجة دخول دول عديدة من العالم الثالث إلى الساحة الدولية وبناء على تطبيق مقولة (صوت واحد للدولة الواحدة) كان لابد من تغير في المصالح ، فأصبحت

معظم الأصوات في اليونسكو ــ كما هي في الأمم المتحدة ــ تمثل المصالح الجديدة ، وفي الوقت الذي كان هناك ميزان لضبط هذه الأغلبية في الأمم المتحدة من خلال تقنين أصوات الكبار وإعطائهم الثقل الأوفر في مجلس الأمن (العقل المتحكم في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة) ، لم يكن الأمر كذلك في اليونسكو ، فالأغلبية هي صاحبة الصوت الأعلى والقدرة على الإلزام نظرياً على الأقل .

من هنا يفسر بعض المراقبين موقف الولايات المتحدة بالانسحاب على أنه موقف سياسي أيديولوجي ، فالقضية المطروحة على بساط البحث في نظر البعض أكبر من قضية انسحاب دولة كبرى من مؤسسة عالمية ــ على أهميتها ــ بل هي قضية النظام العالمي الجديد الذي بدأت تباشيره تنبثق وهو يعبر عن أغلبية الشعوب في العالم الثالث التي ترغب في أن ترى نظاماً عالمياً عادلا في الموارد وفي المعلومات والفرص المتاحة وغير المتاحة ، من بينها ــ وعلى رأسها ــ المجال الثقافي .

إلا أنه قبل الحكم النهائي لابد من التعرف على وجهة نظر الولايات المتحدة في الخروج من اليونسكو وكيف تبرره بأكبر قدر من الوضوح والدقة من خلال الوثائق المتوافرة .

وجهة نظر الولايات المتحدة

تضع الوثائق المقدمة من الولايات المتحدة والمتاحة قضية الانسحاب من اليونسكو بأوسع ما يكون من الوضوح ، فهي تعترف بأن اليونسكو قناة هامة للتعاون الدولي في مجالات التربية والعلوم والثقافة ــ وذلك في أحسن حالاتها ــ كما تقول الوثائق ، أما في أسوأ الحالات فإنها (توجه طاقتها لمشاريع باهظة التكاليف ومكثفة سياسياً ، تضر بمصالحنا ، وتنتقد قيمنا وتهاجم مبدأ السوق المفتوحة ، وحرية انسياب المعلومات ، وقد فشلت في إدارة نفسها !) .

وتذهب الوثائق التي تبرز وجهة نظر الولايات المتحدة في هذا الأمر إلى القول : (لقد حاولنا خلال السنوات الثلاث الماضية مساعدة اليونسكو لتخليص نفسها من نغمة المعاداة للغرب ، وعدم رغبتها في الدفاع عن حرية الفكر والتعبير التي على أساسها قامت اليونسكو ، ولقد حاولنا كثيراً من أجل إصلاح الخلل الإداري المكلف وغير الفعال ولم تستجب اليونسكو !) .

ثم تأتي الوثائق لتحدد مكان الاعتراض أكثر فتقول : (لقد اعتمدت اليونسكو في ميزانية ٨٤ ــ ١٩٨٥ أموالاً ضخمة يصرف جزء كبير منها على ما تسميه بالنظام الاعلامي الجديد ، والذي يهدد مباشرة حرية تبادل المعلومات وحرية الصحافة ، كما أنها تؤكد الحريات الجماعية بدلاً من الحقوق الفردية) وباتجاه نقد برامج محددة تشير الوثائق (من المفروض في حقل التعليم أن تدعو اليونسكو إلى محو الأمية وتوحيد الدرجات العلمية وتنميطها وكذلك نشر المعلومات وتقديم المساعدات الهامة في مجالات حيوية مثل تدريب المدرسين ، ولكنها توجه برامجها في التعليم أكثر وأكثر إلى موضوعات مثل السلام ونزع السلاح ، ليس كما هي مُرَادَة شرعاً وصدقاً من كثير من الناس ــ وفيهم الأمريكيون ــ ولكن كما هي موضوعة في الدعاية السوفييتية !) .

وتتجه الوثائق لتصف مجالات العلوم وتنتقدها فتقول : (وفي مجالات العلوم قدمت اليونسكو مساهمات إيجابية ولكن السياسة بدأت تظهر حتى في هذا المجال فهي تقول : « العلوم من أجل السلام والعلوم من أجل نزع السلاح » .

في الوقت الذي تنتقد فيه الوثائق الأمريكية برامج اليونسكو كما وضحنا بشيء من الإسهاب سابقاً فإنها تعترف أن كثيراً من برامجها يجب الحفاظ عليه وتطويره ولكن خارج مؤسسات اليونسكو .

ويسترعي النظر أن المعايير الرئيسية التي تشدد عليها الوثائق الأمريكية التي تبرر للعالم انسحابها بعد نهاية ١٩٨٤ من منظمة عالمية كبيرة مثل اليونسكو هي معايير « الجدوى الاقتصادية » ، كما تقول إحدى الوثائق : (إن فوائد البقاء عضواً في اليونسكو فوائد قليلة ، ومتراجعة يمكن استبدالها ، اما التكاليف المالية والسياسية فإنها كبيرة ومتعاظمة) .

ووجهات نظر أخرى

إن خروج الولايات المتحدة من اليونسكو ليس أمراً هيناً وبسيطاً فهو مؤشر إلى الخلل الذي يمكن أن يصيب المنظمات الدولية ، وبالتالي التعاون الدولي . وإن لم تجد دول كبرى طريقاً للتفاهم وتبادل المصالح المشروعة دون الانسحاب وقطع

المعونات المالية والتفكير بمؤسسات بديلة فإن القضية مطروحة سياسياً .

وعلى الرغم من أننا نعرف الآن أن القضية سوف تناقش في المجلس الإداري لليونسكو في الأسبوع الأول من الشهر القادم (مايو) وأنها قابلة للأخذ والرد من جديد ، فقد أثار الموضوع مجالاً للنقاش بين المهتمين في العالم وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص .

وجهات النظر الأخرى تلك تتراوح بين رفض الفكرة التي تعتبرها بعض الأوساط العلمية الأمريكية قد جاءت نتيجة لوجهة نظر المتشددين في الإدارة الأمريكية الحالية (إدارة ريجان) ، وبين مؤيدين للخطوة في الصحف العامة .

إلا أن تقديرنا لما كتب في الصحف الأمريكية السيارة ـــ وكان بعضه محبذاً للانسحاب ـــ يقل بعد أن عرفنا من خلال تقرير مطول نشرته صحيفة الجارديان GUARDIAN البريطانية قالت فيه إن مذكرة سرية رفعت لوزير خارجية الولايات المتحدة من وزارته تنصح بأن تشن حملة في بعض الصحف الأمريكية تهدف إلى مساندة الاتجاه إلى الانسحاب .

إلا أن أكثر وجهات النظر اعتدالاً وموضوعية هي ما طرح من خلال المجلات المتخصصة ، مثل أخبار العلم الشهرية الأمريكية (يناير ١٩٨٤) تقول المجلة إن معظم العلماء في الولايات المتحدة يكظمون غيظهم من الخطوة الأمريكية بالانسحاب من اليونسكو ، وهم يرون أن المداخلات السياسية التي تدعيها وجهة النظر الرسمية لا تؤثر كثيراً في برامج اليونسكو .

ولكنهم يعترفون بالمشكلة الإدارية ، وأن الأخيرة نابعة من أن اليونسكو ، إرضاء لأعضائها ، قد وزعت ميزانياتها كي ينال منها معظم هذه الدول ، وفي ذلك تقليل من فعالية البرامج العلمية التي تحتاج إلى تكثيف في المال ، كي تؤتي ثمارها بشكل أفضل ، وتذهب وجهات النظر المعارضة لتقول : إن الانسحاب سوف يؤثر على استفادة العلماء الأمريكان في مجالات حيوية كدراسة البحار والأجواء ، وأن المشكلة لا تعالج بالانسحاب بل بنشاط أكبر لدور الولايات المتحدة .

والموقف العربي

لا شك أن مشروعات اليونسكو ومسرحها كمكان عالمي حيوي لمشاركة الأقطار العربية والدفاع عن حقوقها الثقافية والعلمية ، تتطلب موقفاً موحداً من هذه الأقطار تجاه ما هو مطروح من الأزمة ، وكلما كان الموقف موحداً وواضحاً لما نريد ، كان أكثر فاعلية .

لقد وقفت بعض المجموعات الإقليمية في اليونسكو بوضوح تجاه الأزمة فالمجموعة الافريقية كان لها رأي واضح ، طالبت فيه الولايات المتحدة بإعادة دراسة الموقف ، كما أن بعض المؤسسات الثقافية العربية كان لها رأي في الموضوع يدافع عن قرارات المؤتمر العام على أنها قرارات ديمقراطية معبرة عن مصالح الأكثرية ، إلا أن المطلوب شيء أكبر من ذلك ، وأعمق لترسيخ ما بزغ من نظام دولي جديد يؤكد أهمية البرامج التي تتوخاها اليونسكو وخاصة في مجال النظام الإعلامي الذي أصبح ذا أهمية قصوى في مجال تصحيح الصورة عن تطلعات ومشاكل العالم الثالث ونقلها بأمانة .

ونحن العرب يعنينا ذلك كثيراً فنحن قوم مستهدفون من قبل قوى شتى ومصالح كثيرة في أرضنا وأمتنا وطموحاتنا .

إن وقائع الحياة السياسية العالمية ليست مثاليات ومبادىء فقط مجردة عن المصالح ، ولقد كانت الوثائق الأمريكية التي عرضنا من قبل جزءاً منها واضحاً كل الوضوح في ربط المصالح بالعمل الثقافي والسياسي .

وفي الوقت الذي يدعو فيه الجميع الولايات المتحدة للنظر إلى الموضوع كله واقعياً ، وإخراجه من المناورات السياسية وسياسات الضغط ، نتذكر جميعاً ما قاله ودرو ولسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لفترتين ١٩١٣ — ١٩٢١ وصاحب المبادىء الأربعة عشر إبان الحرب الأولى : (إنه لأمر محفوف بالمخاطر أن تحدد سياسة خارجية لدولة ما في إطار مصالحها المادية .. إن ذلك لأمر مخزٍ !) .

عندما نتذكر ذلك القول — ونحن نرى المخاطر التي تربط السياسات الخارجية بالمصالح — نتذكر دائماً أن المبادىء ما زالت هي هي ، ولكن المواقف هي التي اختلفت .



المثقفون العرب والمستقبل

هل المثقف العربي في أزمة ؟

وهل هذه الأزمة ناتجة عن واقع ذاتي يمر به المثقف العربي ؟ أم هي واقع موضوعي في صلب المجتمع نتيجة للمرحلة التاريخية التي تمر بها الأمة العربية ؟

تلك أسئلة خلت وتناقلها بعض مثقفينا في كتبهم ومقالاتهم .

ولكن ألا يحسن أن نحدد من هو المثقف كي يسهل السير ؟

المتعلم ، المثقف ، المفكر ، ثلاثة مفاهيم نتناولها نحن العرب وكأن أحدها يقود إلى الآخر لدى الغالبية منا ، ولكن لكي نحدد الفاصل بين هذه المفاهيم التي قد تكون تجريدية أكثر منها واقعية ، نقول : إن الثلاثة تتوافر لديهم معرفة متخصصة ، ولكن المثقف يوظف ما لديه من معرفة متخصصة في خدمة مجتمعه فقط عند الربط بينها وبين جوانب الحياة الأخرى بحثا عن حلول لمشكلات المجتمع ، أما المفكر فإن ذاك الربط يكون عنده أكثر تجريدا ويشكل مشروعا فكريا شبه متكامل ، لذلك فإن المثقف هنا هو في منزلة بين المنزلتين ، فهو — رجلا كان أو امرأة — يهتم بمشكلات المجتمع ويتفاعل معها ، وغالبا ما يكون تفاعله في شكل قيادي .

إلا أنه نادرا ما يكون الفاصل بين المتعلم والمثقف والمفكر في مجتمعنا العربي فاصلا واضحا محدد المعالم ، وكثيرا ما تأخذ الأغلبية المفاهيم الثلاثة على أنها مفهوم واحد .

ونعود إلى السؤال المركزي من جديد .

هل أدى المثقف العربي دوره في المجتمع العربي ، أو بشكل أكثر دقة ، هل حدد

مناطق الخطر ومواضع الضعف وأشار بالحلول لتفادي تلك المناطق الخطرة وتعويض ذلك الضعف الذي يعرض الأمة إلى الاضمحلال والفناء .

نجد من يقول إن المثقف العربي قد قام بدوره كما ينبغي ، ولكن الخلل يكمن في عدم وجود قنوات فعالة قادرة على تحويل الآراء والمقترحات لهذا المثقف أو ذاك إلى فعل .

ونجد بعد ذلك من يقول إن المثقف العربي لم يقم بدوره ، فقد خذل الأمة وتخلى طوعاً أو كرهاً عن مهمته في اقتراح الحلول والمخارج للإشكالات التي تواجه الأمة وتعبئة المواطنين خلفها .

وتبقى القضية في دائرة مفرغة أو تدور حول نفسها دون مخرج .

إن ذلك تبسيط لواقع معقد ، ونظرة سوداء أو بيضاء تفرز الأمور لتسهيلها دون تعاط دقيق لعناصر الأزمة ، وهي أعمق وأكثر تشابكاً من الإجابة عليها بنعم أو لا .. نكون أو لا نكون .

القدرة الممكنة والقدرة المستغلة

أي منا يريد أن يرجع إلى أية قضية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك ، فسيجد أن مثقفا أو مجموعة من المثقفين العرب قد وصفوها ، وقد يكون هذا التوصيف بدقة وإحكام منقطع النظير .

وأضرب مثالاً واحداً لا غير — وبين ما نشر وكتب المثقفون العرب عشرات الأمثلة — فبينما كنا نعد لندوة العربي الثقافية رجعت إلى محاضرات المواسم الثقافية في الكويت * فوجدت كلمة من أربعة أسطر في المحاضرة التاسعة للموسم الثقافي الثانى (١٩٥٦) — وكان قد أعدها وألقاها الدكتور أمجد الطرابلسي ، وهو واحد من بين مئات المثقفين العرب المنتشرين على أرض العروبة ، وكانت المحاضرة بعنوان « تأملات وذكريات في حرم المسجد الجامع في قرطبة » ، إذ بعد أن طاف المحاضر

* كانت معارف الكويت في الخمسينيات قبل أن تتحول إلى وزارة التربية والتعليم ، تعد موسماً ثقافياً غنياً تجلب له بعض الخبرات العربية المميزة وقد طبعت محاضرات مواسم ثلاثة لسنوات ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ . والإشارة السابقة لإحدى المحاضرات في الموسم الثقافي الثاني ١٩٥٦ المحاضرة التاسعة .

متنقلا على أجنحة الزمن في ربوع الأندلس بين اشبيليه وغرناطة ينتهي إلى مسجد قرطبة فيصف لمستمعيه سحر ما رأى ، وينتهي بأربعة أسطر في نهاية محاضرته تلك ، أنقلها للقارىء اليوم ، وهي بيت القصيد في الاستشهاد . يقول :

(أيها السيدات والسادة لقد حدثتكم عن المسجد الجامع في قرطبة كما رأيته ، وقد مضى على خروج العرب من الأندلس أكثر من خمسمائة عام . فادعوا الله معي ألا يرينا في حياتنا وألا يرى أبناءنا وأحفادنا من بعدنا يوماً يأتي فيه رجل مثلي فيحدثهم بقلب موجع عن المسجد الأقصى كما حدثتكم اليوم عن مسجد قرطبة) .

ولم تكد تمضي سنوات عشر ، وفي حياة المحاضر وفي حياة معظم من سمعه ذاك المساء ، حتى جاءت الأخبار بسقوط المسجد الأقصى .. ولا تزال الأخبار تأتي عن المسجد الأقصى تباعاً .

هذا مثال واحد من بين عشرات الأمثلة في الاقتصاد والاجتماع والسياسة وعاها المثقف العربي وكتب عنها وذهبت صرخته في واد ليس به بشر ، وجاء الصدى فارغاً .

فقدرة الفهم والتحليل وقرع جرس الإنذار مبكراً موجودة لدى المثقف العربي ــ أو فلنقل على وجه الدقة لدى بعضهم ــ فالقدرة ممكنة ولكن المحقق منها محدود .. وهنا يبرز سؤال آخر ... إذن أين الحلقة المفقودة ؟

ما ينبغي كسبه مجدداً ؟

واقع الضعف العربي إذن ليس في انعدام من يعرف هذا الواقع ويحلله ، بل إن جوهر هذا الضعف ــ إن صح التعبير ــ إنما هو في انعدام الوسائل الفعالة لتخطي هذا الضعف ، جوهره في الانقسام غير المبرر وغير الصحي بين المدارس الفكرية التي تدعو للخلاص ، ثم بين هذه المدارس كل على حدة وبين أصحاب القرار السياسي ، وتصبح هذه المدارس ومتخذو القرار السياسي في كل قطر عربي ، وكأنها جزر معزولة بعضها عن بعض ويتعاظم العداء وبأسها بينها شديد ، فيه مكان واحد للأنا وليس فيه أي مكان لغيره ..

الأنا السياسي أو الأنا الاجتماعي أو العرقي أو الديني أو المذهبي أو أي ثنائية أخرى !

وكلما اشتد الضغط على الأمة العربية زاد الألم واتسعت الشقة ، وتتصاعد ظاهرة التشقق أيام الضيق والارتباك .

ولقد قدم لنا الدكتور عبد الله العروي في منتصف الستينيات ثاقب رأيه في تحليل المدارس الفكرية العربية منذ النهضة حتى اليوم تحت شعب ثلاث في كتابه ذائع الصيت « الايديولوجية العربية المعاصرة » ، وهذه الشعب هي : المفكر الشيخ (شيخ الدين) ، مثل جمال الدين الأفغاني والثعالبي ومحمد عبده إلى آخر هذه المدرسة بتفرعاتها اللاحقة ، والمفكر رجل السياسة ، مثل علال الفاسي ولطفي السيد ، والمفكر داعية التقنية كما يحدده العروي بشخصيات مثل سلامة موسى وطه حسين ، ومنذ أن قدم لنا العروي هذه الجزر الثلاث من المدارس الفكرية الحديثة في الوطن العربي ، قام آخرون بتصنيفها وتعديلها والإضافة إليها مثل ما دعاه سعد الدين إبراهيم « رباعية المدارس » « كالمفكر الفقيه » ، و « المفكر الخبير » ، و « المفكر القومي » ، و « المفكر الاشتراكي » ، وسواء أكانت الجزر الفكرية العربية رباعية أو ثلاثية أو أكثر أو أقل ، فبيت القصيد هنا أنها جزر منعزلة بعضها عن بعض ، ومنعزلة في الوقت نفسه إلى حد كبير عن متخذي القرار السياسي في معظم الأوقات .

المطلوب إذن هو إقامة الجسور لسد الفجوة بين الجزر الفكرية . هذا العمل ليس تمنيا أخلاقيا أو طوباويا ، ولكنه ضرورة قصوى لإنقاذ الوطن من هذا التدهور الذي يؤدي إلى واد غير ذي قرار .

وهو مطلب يجمع عليه كثير من المثقفين العرب ، فليس محض مصادفة في بيان الكويت الثقافي الذي صدر في نهاية ندوة العربي الثقافية في مارس الماضي ، أن يشدد على أهمية التواصل الثقافي . فيقول مثلاً في النقطة الرابعة : « إن المجتمعات العربية تتميز بالتكوينات المتنوعة ولا مفر من أن يتخذ العمل الثقافي طريق الجدل بالتي هى أحسن وسبيل الحوار الفكري الدائم » .

وليس من قبيل المصادفة أن يشدد البيان على الحوار في الوقت الذي يكتب

فيه المفكر العربي سعد الدين إبراهيم ورقة عمل لمنتدى الفكر العربي في عمان كي يناقشها بعض المثقفين العرب وتكون بعنوان « تجسير الفجوة بين صانعي القرار والمفكرين العرب » . ويبدأ سعد الدين إبراهيم في هذه الورقة مطالباً بحوار بين ما سماه المدارس الفكرية العربية المتعددة وما سميناه الجزر الفكرية المعزولة بعضها عن بعض .

لقد سبقت معارك الإبادة الفكرية بين العرب معارك السلاح ، وكانت مقدمة لها ، وما نحصده اليوم من فرقة وتمزق للوطن الكبير والأوطان الصغيرة ما هو إلا جزء من نتائج تلك القطيعة .

من هنا تبدو الدعوة لكسب المعركة مجددا ــ بعد أن اعتقدنا أننا كسبناها بخروج المستعمر بأشكاله المختلفة ــ دعوة لها مصداقيتها ، وهي هذه المرة دعوة لكسب المعركة ضد النفس ، والدعوة للحوار انطلاقاً من مبدأ : ليس الكل على خطأ ، وأيضاً ليس الكل على صواب .

الرفض والتعنت والانغلاق سمة غالبة على المدارس الفكرية العربية المعاصرة ، فإن كنت قومياً فلابد أن تكون معادياً للتراث ، وإن كنت تراثياً فلابد أنك معاد للقومية والتحديث .

انفصام ما بعده انفصام بين معسكرات الجزر الثقافية المعاصرة ، ويحلو لكثير منا أن يجسد هذا الانفصام ويعمقه باستخدام الألفاظ والكلمات الرنانة ذات الجرس العالي ، فذاك تفكيره مادي ، والآخر خرافي .. إلى أمثال هذه التعبيرات الاستفزازية . والواقع أن الأمر ليس كذلك ، إنما هي أسماء سميناها أو نقلناها ، تحتاج في واقع الأمر إلى مراجعة تبتعد عن تفسير النيات والأماني إلى قراءة الواقع العربي المعاصر .

لذلك نجد هذه المحصلة مُجَدولَة في كلمات واضحة في النقطة الثالثة من بيان الكويت الثقافي الذي تبنته ندوة « العربي » فهي تقول :

« لا جدال في أن إقرار الحقوق الأساسية للإنسان وإطلاق الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير هما أساس ازدهار الثقافة ، وأن تطويق الحريات في معظم مجتمعاتنا (العربية) هو أهم عوامل الأزمة الثقافية الراهنة ، ولكن الحرية ليست

هبة تقدم إلى المثقفين ، وإذا كان ذلك حقاً فهي في الوقت نفسه واجب ومسئولية ، ويقع على عاتق المثقفين « دور أساسي في التحول إلى الإيجابية ، وفي عدم إخضاع مسئولياتهم الفكرية لمسئوليات أخرى ، وفي السعي الجاد الحازم لنيل الحرية التي يطلبون » .

وفي مكان آخر يعود بيان الكويت فيؤكد أنه : (إذا كان المثقفون ينتقدون القوى التي تضطهدهم من خارجهم ولا تقبل إلا الرأي الواحد ، فأحرى بهم أن يبدأوا بأنفسهم في وقف هذا الاضطهاد بين بعضهم والبعض الآخر) .

والعودة إلى قراءة تضاريس الخريطة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي من أولى مهام المثقف العربي على أن تكون قراءة واقعية ، وليست معبأة مسبقاً بتصورات مستوحاة من تاريخ هذا الشعب أو ذاك ، وليست مستمدة من تفسير الواقع العربي من خلال قوقعة معدة سلفاً !

الواقع العربي متشعب متنوع يحتاج إلى جهد أبنائه في سبر أغواره ، ودراسته دراسة متأنية متعمقة بقدر ما يتمتع المثقف من الحرية وبقدر ما نوليه من ثقة هو جدير بها ، بقدر ما يستطيع أن يقدم لنا الحلول والإجابات .

أعطي راضياً وآخذ شكوراً ..

موقفنا من التقدم والرقي والاستقلال والنهوض للحاق بالعصر لا يتوقف فقط على سد الفجوة بين اجتهاداتنا الفكرية في إطار من الحوار الحر المتفاعل ، إنما هو — فوق ذلك وبعده — خلق القنوات السليمة لتحويل هذا الفكر وتلك الآراء إلى فعل في صلب المؤسسة السياسية ، وهنا تأتي قضية سد الفجوة بين المثقفين والسلطة السياسية ، وقد جاء بيان الكويت الثقافي مؤكداً ذلك فقال :

« إن قدراً كبيراً من مشكلاتنا إنما يعود إلى الحواجز التي أقيمت بين صانعي القرارات والمثقفين ، لقد خلقت هذه القطيعة جواً من عدم الثقة المتبادلة وانعدام الاطمئنان المصيري الفردي والجماعي » .

هذا الهاجس الذي عبر عنه البيان هو هاجس قطاع واسع من المثقفين العرب

اليوم ، إلا أن ردم هذه الهوة ليس بالأمر الهين المستطاع ، فعلاقة المثقف بالسلطان في تاريخنا ليست علاقة إيجابية في كل الأحوال ، وهي ليست بالقطع إيجابية في تاريخنا الحديث الا من جانب واحد ، جانب المثقف المبرر لفعل السلطة وليس الناقد لها .

وليس ذلك غريباً حتى في المجتمعات المتقدمة ، فالكاتب البريطاني المعروف هارولد إفينز (١) ــ رئيس تحرير الصنداي تايمز والتايمز لفترة طويلة ــ كتب كتاباً بعد أن ترك وظيفته ، وأصبح الكتاب من أوسع الكتب انتشاراً في خريف السنة الماضية ، يقول عن السيدة مارجريت تاتشر ــ رئيسة وزراء بريطانيا ــ « إنها محدودة في تفهمها للمعارضة ، فهي تفهم شيئاً واحداً .. فإما معارضة شاملة أو تأييد شامل ، ولكنها لا تفهم بالمرة نقد الخلصاء ! » .

ضربنا هذا المثل فقط لتأكيد القول بأن علاقة المثقف بمتخذي القرار السياسي علاقة السهل الممتنع في معظم الأحوال ، وخاصة إذا ما تمسك المثقف بقول رأيه كما يمليه عليه ضميره ، فإذا كانت العلاقة ليست سهلة في المجتمعات التي خلفت وراءها مئات من السنين في الممارسة الديمقراطية ، فهي أصعب وأقسى منالاً في مجتمعات خرجت لتوها من استعمار طويل .

النقد الموضوعي المصحوب بالحكمة هو المطلوب من المثقف العربي اليوم ، ولعلنا لا نضيف جديداً عندما نقول إن التبرير والمسايرة يفعلان في المجتمع فعل الجرثومة الضارة في الجسد .

ومن المهم أن نذكر أن أحد الكتاب السياسيين الذين درسوا الوطن العربي وأوضاعه السياسية بعمق جدير بالاحترام ، وهو مايكل هدسون (٢) ، يكتب كتاباً عن شرعية السلطة في الأقطار العربية يصل فيه إلى نتيجة مفادها أن انقطاع الوصل بين السلطة والمثقف واحد من أهم عناصر الاضطراب في الواقع السياسي العربي .

---

1. Harold Evans, GOOD TIMES BAD TIMES., George Weidenfeld&Nicolson, 1983.

2. Michael c. Hudson,ARAB POLITICS,THE SEARCH FOR LEGITIMACY,Yale University Press, 1977.

وبعد ...

فإن مناقشات (ندوة المجلات الثقافية والتحديات المعاصرة) وبيانها الختامي قد أوضحا بما لا يقبل الشك أن حوار المثقفين العرب بين بعضهم والبعض الآخر في جو من التسامح ، وحوارهم مع متخذي القرار السياسي في أوطانهم ، هو أول معالم الطريق للخروج من هذا المأزق الذي سماه البعض بعصر القلق العربي .

العربي - العدد ٣٠٦ - مايو ١٩٨٤ م



همُّ التوفيق بين الأصالة والمعاصرة

نعم .. هو همٌّ ما زال على قلوب كثير من المثقفين العرب المعاصرين ، ثقيلا وكبيرا .

وقد تحول هذا الهم في بعض النفوس إلى قلق متزايد ، حتى أصبحت تعقد من أجله الندوات وتدور حوله الحوارات .

وهو أيضاً لم يعد قلقاً فكرياً محضاً ، بل أصبح خلافاً معيشاً على أرض الواقع بين الفئات الاجتماعية العربية ، هذه المعايشة وصلت في زماننا إلى تعصب غير منطقي وغير مبرر ، بين من يطالب بمعاصرة تَجُبُّ ما نحمله من تراث وتمحوه ، وبين مطالبة بتمسك حرفي بنصوص التراث وممارسته .. قربت إلى العقل أو بعدت .

وقد وصل هذا التعصب غير المنطقي بين الفئات الاجتماعية والسياسية في وطننا العربي إلى حد السخونة والتأزم ، من أجل الدفاع عن وجهة نظر دون الالتفات إلى وجهة النظر الأخرى ، حتى أصبح القائلون بالتوافق متهمين دون جريرة ، ومدانين دون محاكمة .. وأصبحت وجهات النظر القطعية هي السائدة .. وأصبح الحوار غير مجد .. وكأننا جماعة من الصم يتحدث بعضنا إلى البعض الآخر دون أن يستمع أحد إلى أحد .

فأين الحقيقة في كل ذلك ؟

هل هناك أزمة حقيقية بين « الأصالة » و « المعاصرة » تدفعنا إلى الاختيار اليوم ــ في وطننا العربي ــ بين توجهين للنهضة المنشودة : توجه يدعو إلى احتضان النموذج الغربي في السياسة والاجتماع والثقافة بوصفه النموذج الأمثل الذي يقود إلى النهضة ، وتوجه يدعو إلى إحياء التراث بوصفه قادرا على أن يقدم نموذجا بديلا .

وأصيلا يغطي ميادين الحياة المعاصرة ويستجيب لمتطلباتها ؟ أم أن أزمة النهضة قائمة في ذواتنا وفي واقع العمل التنموي العربي ؟

تلك بعض من أسئلة خطرت لي وأنا أحضر ندوة « التراث وتحديات العصر في الوطن العربي » ، التي عقدت في القاهرة في نهاية شهر أيلول ــ سبتمبر الماضي . والندوة تلك ، لم تكن هي الندوة الفكرية الأولى ــ ولا أعتقد أنها ستكون الأخيرة ــ التي تطرح الموضوع المعقد والشائك « الأصالة والمعاصرة » أو « العصرية والسلفية » كما يحب أن يشير إليها البعض .

فثمة ندوة عربية أخرى عقدت على أرض الكويت ــ وبالتحديد في أبريل سنة ١٩٧٤ ــ طرحت نفس المواضيع تقريبا .. وأيضا احتدم حول أطروحاتها الفكرية النقاش .

وبعد العودة إلى نصوص الدراسات والأسماء التي شاركت في كلتا الندوتين وجدت أن الموضوعات تكاد تكون متقاربة ، والأسئلة المعلقة التي طرحت في ندوة الكويت هي نفسها الأسئلة التي طرحت في ندوة القاهرة ، الفرق في الزمن عشر سنوات تقريبا . أما في الأسماء ، فالقلة القليلة من الأسماء التي حضرت ندوة الكويت تكررت في القاهرة ، ومع ذلك فجوهر الموضوع واحد .. وذلك يعني نتيجة واحدة ، وهي أن الفكر العربي المعاصر ما زالت تستهويه المناظرة النظرية للبحث عن طريق واحد .. إما عصري أو تراثي .. ولا ربط بينهما .

عَقْدُ التّعثر العربي

لم أعد قادرا ــ بعد العودة والمقارنة بين الموضوعات ــ أن أهرب من سؤال ألح على خاطري ، هل عَقْدُ العشر سنوات بين ١٩٧٤ ــ ١٩٨٤ ، والسنوات التي سبقته وربما التي تلحقه ، هو عقد التعثر العربي ، حتى أصبحنا نعود من جديد للبحث عن إجابات لأسئلة قديمة ؟ أم أن هناك أزمة حقيقية نحاول أن نبحثها ، ولكننا ندور حولها دون قدرة على الولوج إلى مكوناتها والوصول إلى نتائج حاسمة فيها ؟

أما السؤال الأكبر الآخر والذي ألح على خاطري وأنا أعيد قراءة أعمال الندوتين

فهو : هل عقد التعثر يمتد في حدود عشر سنوات أكثر أو أقل ، أم هو يعود إلى نصف قرن من التعثر ؟ ذلك أن مضمون الأسئلة وروحها قد طرحه علينا أيضاً كتاب ومفكرون ممن اصطلحنا على تسميتهم بكتاب ومفكري عصر النهضة العربية من أمثال محمد عبده ، وجمال الدين الأفغاني ، وكذلك الطهطاوي ، وخير الدين التونسي — كل بطريقته الخاصة — كما يطرحها علينا اليوم — ولو بصيغة مختلفة — كتاب ومفكرون من أمثال : زكي نجيب محمود وعبد الله العروي ، ومحمد عابد الجابري والطيب التزيني وآخرين ؟

إذا كانت الشكوى من لدن البعض بأن أحد مسببات تأخرنا هو انقطاع بين تاريخ نهضتنا العربية السابقة وبين حاضرنا .. فهل نشكو أيضاً من انقطاع بين مفكرينا المحدثين والمعاصرين ؟ بين من تناول مثل هذه الموضوعات في الربع الأول من هذا القرن وبين من يتناولها في الربع الأخير منه ؟

إذا لم يكن كذلك فلماذا نعيد من جديد طرح الأسئلة التي طرحت قبل نصف قرن أو يزيد ؟

هل يدور فكرنا العربي المعاصر والحديث في حلقة مفرغة ؟ أم أننا نشغل بالنا بقضية ثانوية وبتمرين فكري قد يصلح للمناظرة والمناقشة ولكن يتجاوزه الواقع المعيش ؟

تلك بعض الأسئلة التي أود أن أجتهد في الإجابة عنها .

التراث والمعاصرة

بالتحديد .. ما هي القضية المطروحة ؟

في حقيقة الأمر أن هناك تيارا واسعا من المفكرين العرب المعاصرين يعتقدون أن هناك مشكلة في اختيار العرب لنسق فكري يبنون عليه نهضة حديثة .

وعلى الرغم من أن المفاهيم غير محددة بشكل نهائي ، إلا أن هؤلاء المفكرين يصنفون تيارات الفكر العربي الحديث والمعاصر على أنه يتوجه إلى ثلاثة خيارات : خيار « عصري » ...

وخيار« سلفي » ...
وخيار« انتقائي » ....

التيار الأول ، يدعو الداعون له إلى تبني النموذج الغربي بقضه وقضيضه ، على أساس أن عوامل النهضة والتقدم لا تأتي إلا بأخذ جوهر الحضارة الغربية — وكما يصفها على سبيل المثال قسطنطين زريق — بأنها إيمان بالعالم الطبيعي ، وإيمان بأن الإنسان هو أهم كائن في هذا العالم ، ثم إيمان بالعقل باعتباره أهم مميزات الإنسان .

وقد تختلف التسميات ، ولكن التوجه العام هو الأخذ بأسباب الحضارة الغربية كمنطلق لنهضة عربية حديثة .

أما التيار الثاني ، فهو تيار سلفي .. تتعدد فيه أيضاً الاجتهادات ، ولكنه في مجمله يدعو إلى نبذ ما جاءت به الحضارة الغربية ، والعودة إلى ما جاءت به الحضارة الإسلامية الأولى . وقد يصفه البعض أنه « عصر ما قبل الانحطاط » ، وهذا الفكر كما يعتقد هؤلاء يجب أن يكون قاعدة لنهضة حديثة بسلبياته وإيجابياته أيضاً . هذا التيار في بعض مدارسه يصطدم مع واقع الحياة الحديثة بالتنظيمات الإدارية والسياسية العصرية .

أما التيار الثالث ، فهو يدعو ببساطة شديدة إلى الأخذ بأحسن ما في هذين النموذجين .

هذه الثلاثية في التقسيم نجدها — بأسماء ومسميات مختلفة — لدى كثير من كتاب عصرنا . وقد طورها البعض كي تتفق مع تطبيقات محددة . ونجد من يقسمها أيضاً إلى دعوة سلفية توجه إلى الأصول ، وتطبيق ليبرالي ، ودعوة وتطبيق قومي اشتراكي إلى آخر التقسيمات الفرعية .

ومهما كانت الاختلافات في التقسيمات — سواء كانت في ندوة الكويت عندما حدد هذه التقسيمات مثلاً ، حسن صعب أو أنور عبد الملك .. أو في ندوة القاهرة عندما فصلها مثلا محمد عابد الجابري أو الطيب التزيني — فإن الكثيرين من الكتاب ، رغم اعتراضهم ... كل لأسبابه المختلفة على التوجهين الفكريين « السلفي »

و« العصري » بمعناهما العام ، نجدهم أولاً لا يتبنون بديلاً واضحاً من هذا التقسيم الثلاثي أو من خارجه . كما نجدهم ثانياً في نفس الوقت ينقدون بالسلب ، التوجه « الانتقائي » كما يسميه البعض ، و« التوفيقي » أو « التلفيقي » كما يسميه البعض الاخر ، أو « الازدواجي » على أقل تقدير كما يسميه حزب ثالث ، أو الفكر « المهجن » كما يدعي طرف رابع .

المنحى الواقعي العقلاني

هذا النقد السلبي للخيار الثالث في رأيي غير مبرر ، وربما ينم عن دافع لا شعوري لتأكيد صيغة مماثلة ، رغبة في التشابه من جهة ، ودرءا لتهم متخيلة في الانتقائية من جهة أخرى .

وهنا مربط الفرس وبيت القصيد ، فلا أحد من النقاد الكثر لهذا المنحى — المنحى الواقعي العقلاني — الذي ظهر بوضوح مثلاً لدى حامد عمار في الندوة الأولى ولدى صدقي الدجاني وأحمد أبو المجد وغيرهما في الندوة الثانية .. أقول لا أحد من منتقدي هذا التوجه ينقده نقداً موضوعياً يبين لنا الأسباب المنطقية لرفضه . ولكن كل ما نجده ونقرؤه من نقد ينصب على إعطاء هذا الاتجاه صفة سلبية تنفر منه ، كقولهم إنه « تلفيقي » « توفيقي » أو « مهجن » . وأنا أعتقد بأن هذا الاتجاه هو الاتجاه الأسلم ، ليس في صفته السلبية ، ولكن آن لنا أن نعطيه صفة إيجابية فَنُسميه « بالاتجاه الواقعي » أو كما سماه الدكتور أحمد صدقي الدجاني في ندوة القاهرة « تيار الاستجابة » .

وهذا لا يعني أن الاتجاه السلفي أو الاتجاه الاستغرابي ، بعيدان عن الواقعية ، كل من منظوره ، أو أنهما ليسا استجابة لتحد فكري حقيقي ، ولكنني أعتقد أنه آن الأوان أن نعطي هذه المدرسة — وهي مدرسة التيار الواقعي المستجيب للتحديات — حقها كما هي في الواقع .

وهو في نظرنا اتجاه واقعي لأسباب ثلاثة :

السبب الأول : هو أنه لا يغمط التراث حقه ..

فهو يبحث فيه عن العقلي والممكن التطبيق ، مع مسايرة شئون وشجون العصر . وأنا أزعم أن هذا التوجه هو توجه الطهطاوي والأفغاني ومحمد عبده وعلي يوسف وزكي مبارك وبعدهم طه حسين والعقاد ، كل ذلك على سبيل المثال .

بعضنا يعتقد اليوم ــ لقصور في دراسة مستفيضة ، أو لعجالة في إصدار الأحكام ــ أن هؤلاء محافظون ، بينما هم ــ في حقيقة الأمر ، وأخذا بظرفهم التاريخي ــ « مجددون واقعيون » ، مثلهم مثل محمد النويهي وزكي نجيب محمود وشاكر مصطفى وكمال أبو المجد من المعاصرين . وأخذا أيضاً بظرف المتأخرين التاريخي ، فهؤلاء لا ينكرون التراث ولكن يناقشونه مناقشة العقل وإعمال البصيرة ، كما أنهم لا يرفضون مستجدات الحضارة ، ولكن يناقشونها أيضاً مناقشة العقل وإعمال البصيرة . والأخذ من التراث وتطويعه عملية لازمة للنهضة ، حتى من وجهة نظر المنتقدين لهذا التيار . فيقول الجابري مثلاً :

> « إن جميع النهضات التي نعرف تفاصيل عديدة عنها قد عبرت أيديولوجياً عن بداية انطلاقها بالدعوة إلى الانتظام في تراث ، وبالضبط للعودة إلى « الأصول » ليس بوصفها أساس نهضة مضت يجب بعثها كما كانت ، بل من أجل الارتكاز عليها في نقد الحاضر ونقد الماضي القريب ، والقفز إلى المستقبل » .

وسؤالنا : أليس هذا ما يفعله بالضبط تيار الاتجاه الواقعي المستجيب ؟

أما السبب الثاني ــ فإن هذا التيار الواقعي لا يغمط التجربة الأوربية حقها ، فهو يقدر العوامل الإيجابية في هذه التجربة ، وينقد في نفس الوقت العوامل السلبية فيها .

وتنظر هذه المدرسة بوعي إلى الجانب الآخر (الغرب) على أنه ليس شراً كله كما أنه ليس خيراً كله ، لقد عبر ــ من السلف ــ محمد عبده عن تلك المحصلة بما معناه : « لقد رأيت في أوربا إسلاماً ولم أر مسلمين » .

صحيح أن العلاقة معقدة فيما يمكن تسميته (العدو النموذج) ، ولكن هذا « الآخر » يفرض نفسه علينا في كل المجالات . ومن المهم أن نرى الإيجابيات لديه

في التقنية والفلاحة والتنظيم والإدارة .. إيجابيات يمكن أن نستفيد منها بوعي وأن نقف موقف المتعلم والناقل ، لا موقف الزبون أو التابع .

السبب الثالث والأهم في نظري ، أن هذا التيار الواقعي هو السائد . صحيح أن صوته هو الأضعف بين فريقين لهما صوت عال ومدو : فريق ينعت مخالفيه (بالجاهلية) وفريق ينعت مخالفيه (بالتخلف) ..

أصوات الرفض القاطعة هي الأصوات الأعلى والأقوى . فهي ترفض هذا أو ترفض ذاك ، ولكنها لا تقدم بديلاً منطقياً ، وهي أصوات عرفتها الحضارة الإسلامية وحضارات أخرى مرت بنفس الظروف وفي أزهى عصورها ، فهل أوقفت تلك الأصوات مسيرة التقدم ؟ أوسع شهادة لصالح التيار العقلاني المستجيب أو التيار الثالث هو ما يقدمه المفكر زكي نجيب محمود ، فهو يقول :

« لو استثنينا عدداً قليلاً من رجال الفكر في الوطن العربي منذ ما يزيد على مائة عام ــ وهم الذين لا يجدون بأساً في أن تنقل الثقافة الغربية الحديثة بحذافيرها وبغير تحفظ ــ لو استثنينا ذلك العدد من المتطرفين لوجدنا الكثرة الغالبة من رجال الفكر حريصة كل الحرص على تثبيت الهوية القومية بكل الوسائل الممكنة من إحياء التراث القديم ونشره والعودة بكل إخلاص إلى الشريعة الإسلامية في أصفى عصورها » .

هذا التيار في النهاية يوالي التراث موالاة إبداعية ، وسيلته تأكيد قيمة الانسان وإيجابيته في شئون الحياة .. تيار يقول إن ما قدمه السلف عظيم ورائع ، ولكن يمكن محاكاتهم روعة وإبداعاً عن طريق تحكيم العقل . ولنتأمل ــ على سبيل المثال ــ ما قاله محمد عبده في قضية التكفير لندلل على العقلانية والفكر المتزن ، فقد قال :

« ما اشتهر به المسلمون وعرف من قواعد أحكام دينهم هو أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر في مائة وجه ، ويحتمل الإيمان في وجه واحد ، حمل على الإيمان ولا يجوز حمله على الكفر » ثم يضيف : « فهل رأيت تسامحاً مع أقوال الفلاسفة والحكماء أوسع من هذا ؟ وهل يليق بالحكيم

أن يكون من الحمق بحيث يقول قولاً لا يحتمل الايمان من وجه واحد من مائة وجه ؟ » .

رعب التغاير وسعادة التوافق

يبدو أن إحدى العقد الشكلية في البحث عن « نموذج فكري متكامل » لدى بعض المثقفين العرب هي الرغبة الدفينة في طلب التماثل . فالبعض لا يريد أن يرى إلا نموذجاً فكرياً واحداً ، ويرفض أكثر من اجتهاد . عنده أن بقاء « الأنا » هو في إلغاء (الآخر) إلغاء نهائياً لا رجعة فيه ، وهذا يوصله إلى سعادة التوافق . وذلك لعمري خطأ منهجي آن لنا نقده وتفنيده ، فالمعاصرة بالنسبة إليه انقلاب كامل على الذات ونفيها ، والتراثية بالنسبة إليه انقطاع عن العصر .

وفي مواجهة ذلك يجب أن نعترف أولاً أن الاتفاق على فكر واحد جامع شامل في كل أمور حياتنا ليس ضرورة ، وهو ضد منطق الأشياء ، بل على العكس من ذلك فقد يكون الاختلاف في الاجتهاد ظاهرة صحية ومطلوبة ، كما أن التباين في الرأي ليس بالضرورة تعبيراً عن الضعف ، ولكن قد يكون مظهراً من مظاهر القوة . كما يجب أن نعترف ثانياً أنه ليس من الضرورة أن يحمل تبني رأي معين في قضية معينة نفياً للرأي الآخر وعدم قبوله حتى في قضية أخرى .

إن الاستقطاب الحاد بين الأسود والأبيض ، بين الصالح ككل والطالح ككل ، يورثنا الإرهاب الفكري لا محالة ، وهو ما ننقده بشدة .. عندنا في تراثنا وعندهم في تراث الغرب إن صح التعبير !

هذا الاستقطاب سيوصلنا في النهاية إلى ما فعله بعض الأقدمين من نبش قبر ابن الخطيب مرتين للتمثيل بجثته ، أو حرق مؤلفات مفكرين وفلاسفة كأبن رشد أمام الناس ، أو كما حدث في الفكر الغربي عندما ووجه « تخدير المرأة عند الولادة حتى لا تحس بألم الطلق » بمقاومة عنيفة ، بدعوى أن ذلك يتعارض مع الإصحاح الثالث من سفر التكوين . أو عندما قال دي روفيس : « إن قوس قزح ليس قوساً حربياً بيد الله ، بل هو انعكاس أشعة الشمس على نقاط الماء » فحبس حتى مات

ثم حوكمت جثته وكتبه .. والأمثلة في التاريخ كثيرة لدينا ولديهم ولدى الحضارات الأخرى أيضاً .

الاستقطاب الحاد في كل العصور وفي كل الحضارات يولد الإرهاب الفكري أولاً ، ثم الجسدي ثانياً ، وينتهي إلى وأد التقدم والنهضة . وأولى خطوات البعد عنه هي السماح بالحوار العقلاني ، وليس طلب التطابق الفكري الكامل بأي ثمن وبأية وسيلة . إذا تجاوزنا الحرص على أهمية التوافق والانسجام ، واعترفنا بالاختلاف الإيجابي وأهميته لصياغة فكر نهضة حقيقية ، كما نتجاوز عن تعذيب الذات وجلدها باسم الحرص على اختيار نموذج وتبنينا النقد لتجاوز الأخطاء ، إذا تجاوزنا كل ذلك وعلمنا أن المعرفة فضيلة ، ورأس الفضائل معرفة الذات ، استطعنا أن نقول إن الأزمة التي نشعر بها جميعاً ليست أزمة فكرية بحتة ، بل هي أزمة تنموية .

هل هي أزمة فكرية أم تنموية ؟

نعم هي أزمة تنموية ، فالأيديولوجية ــ أي أيديولوجية ــ ليست لها طبيعة ثابتة . الايديولوجية لها تاريخ .. بمعنى أن الإجابات التي يقدمها الفكر على المشكلات الحياتية التي تعترضه لها خصوصيتها ولها ظرفها التاريخي ، حتى إذا اختلف الظرف التاريخي اختلف معه الاجتهاد ، بل طلب الاختلاف طلباً .

ما نعاني منه هو فشل حقيقي في كثير من برامج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جربناها في ربع القرن الأخير على مستوى الوطن العربي ، هذا الفشل قادنا إلى التراجع أمام أعدائنا الإقليميين وأمام أعدائنا الدوليين ، فانكفأنا نبحث في الفكر والايديولوجيا عن مخرج موجود ومدون أكثر من مرة ، ولكن دون تطبيق ..

ونسينا أن العلة التي تلم بنا هي في فشل تلك البرامج التنموية والتي ربما زادتها ظروف الثورة والهزيمة تعقيداً على تعقيد ، وليس ضعفاً أو وهناً في فكرنا .. كما أنه ليس ضعفاً أو وهناً فينا كشعب مثله مثل بقية الشعوب على الأرض .

لقد فشلت برامج التنمية في الوصول بنا إلى عدالة اجتماعية قائمة على الإنتاج ، ولكن قضية العدالة الاجتماعية كقيمة إنسانية مازالت مطلوبة من كل المدارس الفكرية ، كما فشلت برامج التنمية في الوصول بنا إلى ديمقراطية تحترم حقوق الانسان ،

وتعترف أنه ليس هناك فريق يعرف الحقيقة كاملة .. وإنما الحقيقة الكاملة نصل إليها بعد النقاش والحوار ... وكذلك فشلت برامج التنمية في صَدِّ العدو الصهيوني الذي زحف وما زال يزحف على أجزاء من أرضنا .

نتيجة لفشل هذه البرامج .. نجد أن البعض حول أنظاره من مشكلات الحياة والناس .. وطفق يبحث عن حلول في الفكر .. ونسي — أو تناسى — أن الفكر إنما يبدأ من أرض الواقع .

العربي - العدد ٣١٣ - ديسمبر ١٩٨٤



من القادم إلى البيت الأبيض ؟

في نوفمبر القادم — أي بعد حوالي شهرين من الآن — يتقرر بشكل نهائي من سوف يدخل البيت الأبيض في واشنطن كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات الأربع القادمة ، هل هو الرئيس الحالي رونالد ريجان ؟ ويستمر باعتباره الرئيس التاسع والثلاثين حتى نهاية الثانينيات تقريباً ، وتستمر معه سياسة الولايات المتحدة التي خبرناها في السنوات الأربع الماضية تجاه المشكلات العالمية الحادة بشكل عام ، وتجاه قضايانا العربية ؟

أم يدخل البيت الأبيض ديمقراطي آخر هو والتر مونديل ، ويصبح الرئيس الأربعين للولايات المتحدة ، حيث من المتوقع أن تتغير معه سياسات الولايات المتحدة تجاه القضايا العالمية المعلقة ، ويتغير — ولو بشكل ضئيل — موقف الولايات المتحدة تجاه القضايا العربية ، وخاصة أنه كان الرجل الثاني قبل أربع سنوات في ادارة جيمي كارتر التي حاولت التدخل بشكل أكبر ومباشر في القضايا السياسية في منطقتنا العربية ؟

الإجابة عن التساؤل حول من سوف يدخل البيت الأبيض ، وما هي سياسته القادمة ، تبدو في هذا الوقت المبكر كالرجم بالغيب خاصة ونحن بعد على فترة ليست بالقصيرة من الانتخابات الأمريكية القادمة .. ولكن الإعلام العالمي والعربي سوف يهتم من الآن فصاعداً حتى نهاية نوفمبر القادم بمتابعة أخبار الحملة الانتخابية .

ومن المنطقي — بالنسبة لنا نحن في الوطن العربي — أن نهتم بالأمر .. فمنطقتنا تتأثر بالسياسات التي يتبناها ما اصطلح على تسميته في تعريفات السياسة الدولية (بالقوتين العظميين) الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، وقد أصبحت سياسات

الأخيرة ـــ الولايات المتحدة ـــ منذ فترة ليست بالقصيرة مؤثرة بشكل مباشر في مسيرة الأحداث في منطقتنا .

فسياسات الولايات المتحدة اليوم مؤثرة سياسياً واقتصادياً ـــ بل عسكرياً أيضاً ـــ في أكثر من نقطة على أرضنا العربية . في وقت ما ، في مكان ما ـــ على ساحتنا العربية من المحيط إلى الخليج ـــ نجد أن تأثير ونتائج سياسات الولايات المتحدة وكذلك تأثير وزنها السياسي بالنسبة للقوة الأخرى ـــ الاتحاد السوفييتي ـــ قد ازداد في سنوات السبعينيات وبداية الثمانينيات . لذلك فإن نتائج الانتخابات الأمريكية القادمة تعنينا جميعاً بلا شك .

على الرغم من هذا التأثير والتأثر ، فإن معرفتنا بالقوى السياسية الأمريكية الداخلية المؤثرة على مسيرة الانتخابات الأمريكية ، ومعرفتنا بالقضايا المطروحة على الساحة السياسية الأمريكية ، وتركيب المجتمع السياسي الأمريكي لا تزال غامضة أو غير دقيقة على أقل تقدير . فنحن ننظر إليها على البعد وكأنها دولة تشابه معظم الدول الأخرى المعروفة لدينا في العالم القديم ، إلا أنها بالتأكيد مختلفة ، وما يؤثر في صناعة القرار السياسي فيها أيضاً مختلف ، أو على الأقل ليس تقليدياً .

ثلاثة عناصر

عصب اللعبة السياسية الأمريكية يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية .. وتختلف هذه العناصر الرئيسية في قوة التأثير ومداه على تكوين الشكل النهائي لسياسات الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً .

أول هذه العناصر الرئيسية هو : المنشأ العرقي أو القومي لمجموعات الأفراد المكونين لشعب الولايات المتحدة .

وثاني هذه العناصر هي المؤسسات الديمقراطية أو الوضع الديمقراطي المتمثل في تلك المؤسسات والذي يشار إليه في بعض الأوقات بشكل مثالي للحرية والعدالة الاجتماعية .

وثالث هذه العناصر هو المصالح الاقتصادية للدولة الأمريكية ككل .

هذه العناصر ــ بجانب عناصر أضعف منها ــ تلعب أدواراً مختلفة وبأوزان نسبية مختلفة ، ولكنها في النهاية هي العناصر المؤثرة على تشكيل المبادىء الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة .

ولنناقش هذه العناصر كلا على حدة .

أولاً : التأثيرات العرقية في السياسة الأمريكية :

تاريخياً تلعب الخلفيات العرقية والقومية والدينية ــ أو ما يسمى بـ(Politics Of Ethnicity) أي تأثير التفاعل بين المجموعات العرقية ذات المنشأ القومي أو الديني أو العرقي على الساحة السياسية الأمريكية .

وعلى الرغم من أن التعددية العرقية المكونة لشعب الولايات المتحدة معروفة منذ فترة ، فالشعب الأمريكي مؤلف من مجموعة من المهاجرين من العالم القديم تركوا ذاك العالم (أوربا في الأساس) لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو دينية ، أو من المهجرين بالقوة لأسباب اقتصادية أيضاً كالسود من إفريقيا للعمل في الحقول .

على الرغم من تلك الحقيقة ، إلا أن اتجاه الدراسات العلمية لتحليل تلك العلاقات العرقية لم يظهر بوضوح تام إلا في الفترة الأخيرة . فأصبحت دراسة العلاقات العرقية ــ التى كانت الساحة السياسية الأمريكية الداخلية تحت تأثيرها دائماً ــ محط دراسات مستفيضة ، فقد ذكرت « موسوعة هارفاد لدراسات المجموعة العرقية الأمريكية » أن هذا النوع من الدراسات قد زاد بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، وبعد حصر ما كتب عن موضوع (السياسة والمجموعات العرقية في الولايات المتحدة) خلال الثلاث والسبعين سنة منذ بداية القرن (أي ما بين ١٨٨٩ ــ ١٩٧٢) ، فقد تبين أن نصف الأطروحات الجامعية التي كتبت حول هذا الموضوع في تلك الفترة ، قد كتب فقط في فترة العشر سنوات الممتدة بين ١٩٦٢ ــ ١٩٧٢ . أو ما يسمى بعقد الحقوق المدنية ، ولا زالت هذه الدراسات في تزايد حتى اليوم .

هذا يعني الاهتمام الضخم والكبير بالأصول العرقية للسكان ، ونذكر جميعاً رواية « الجذور » للكاتب الزنجي اليكس هيلي ، التي تبحث في أساسها عن جذور

بعض الزنوج الأمريكان ونجاحها الأدبي الكبير يمكن أن يؤخذ كمؤشر على هذا الاهتمام في البحث في الأصول العرقية في المجتمع الأمريكي .

يقودنا هذا الفهم الجديد إلى التأكيد على أن أحد أهم المداخل الأساسية لفهم السياسة الأمريكية ــ على تعقيدها ــ هو فهمنا الحقيقي في التكوينات العرقية ، القومية ، الدينية ، المكونة لشعب الولايات المتحدة .

التعددية العرقية

ولكن كيف تلعب تلك التكوينات القومية ، العرقية ، الدينية ، أدواراً مختلفة ، صغيرة أو كبيرة ، ضمن المجتمع الأمريكي التعددي في تشكيل المبادىء الرئيسية للسياسة الأمريكية ؟

المهاجرون الأوائل إلى الولايات المتحدة أصبحوا مواطنين أمريكيين ــ بمعنى أنهم قدموا إلى أمريكا واستقروا فيها ــ أي مواطنين بالمعنى السياسي ، أما بالمعنى الثقافي أو الديني أو العرقي ، وحتى في وقت ما بالمعنى اللغوي (كما كان حال الألمان في الولايات الشمالية الشرقية في القرن التاسع عشر ، أو حال العناصر التي تتحدث الإسبانية في ولاية نيو مكسيكو اليوم) نقول بالمعنى الثقافي أو الديني أو العرقي استمروا كما هم لفترة طويلة ، إما ألماناً أو سويديين أو بولنديين أو أيرلنديين ، كاثوليكاً أو يهوداً (أو سودا) .. الخ من التكوينات العرقية والقومية والدينية المختلفة ، على الرغم من تمازج البيض البروتستانت إلى حد ما ، إلا أن الولايات المتحدة ــ خاصة بعد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ــ لم تعد مجتمعاً أحادياً كما توقع لها المستعمرون الأوائل ــ الأنجلو ساكسون ــ ومع تزايد الحريات المدنية وحصول الأقليات وبخاصة السود على حقوقهم السياسية ، مع المزيد من المشاركة في العمل السياسي ، أصبح مجتمع الولايات المتحدة مجتمعاً تعددياً ، كما أصبح للمجموعات العرقية مصالحها التي تعبر عنها خاصة في العقدين الأخيرين .

مصالح الأقليات هذه في بعض الأوقات تعبر عن نفسها وكأنها ذات فائدة لأقلية ما ، ولكنها ربما مضادة ، للمصالح العليا للولايات المتحدة وهذه الظاهرة تعددت وما زالت تظهر في تاريخ الولايات المتحدة الحديث .

ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة :

المثل الأول :

حدث أخيراً ــ في الصيف الماضى على وجه الخصوص ــ عندما استطاعت مجموعات الضغط ذات الأصول الإسبانية بخاصة والقادمة من أمريكا الجنوبية ، أن تضغط وتحصل على قانون عام سمي بقانون العفو العام عن المهاجرين غير القانونيين ، الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة قبل سنة ١٩٨٢ ، (ويقدر بعض الخبراء أن عدد هؤلاء المهاجرين غير القانونيين يصل إلى عشرة ملايين شخص) .

أسباب الضغط هذه معروفة ، فمعظم المهاجرين غير القانونيين هؤلاء كانوا من أقطار أمريكا الجنوبية ــ ويشار إليهم(بالهسبانك) ــ وهم في النهاية إضافة لذوي الأصول الإسبانية ، وأصوات انتخابية جديدة لهم .

والمثال الآخر :

مثال معروف لدينا نحن العرب ــ وبشكل واضح ــ وهو موقف الإدارات الأمريكية المختلفة ــ تحت ضغط الأقلية اليهودية النشيطة والمنظمة ــ وهو متعاطف دائماً مع « اسرائيل » .

الأمريكان السود :

من الأقليات المهمة والنشيطة أيضاً الأمريكان السود ، وهؤلاء يمكّنهم ثقلهم العددي من التأثير الأكبر في السياسات الأمريكية ، إلا أن هذه المجموعة ــ الأمريكان السود ــ أمامهم من العقبات الموضوعية والذاتية ما يجعل تأثيرهم السياسي حتى الآن محدوداً ، فهم ما زالوا يواجهون أزمة هوية ، كما أن وضع معظمهم الاقتصادي والثقافي هابط كمجموعة ، كما أنهم مختلفون بين بعضهم والبعض الآخر .. وكثير منهم لا يهتم أو يؤمن بالقنوات السياسية المتاحة .

يقود المجموعة الكبرى اليوم من الأمريكان السود والنشيطين سياسياً ، داعية الحقوق المدنية القس جيسي جاكسون المسيحي البروتستانتي المستنير والذي سجل انتصاراً في الصيف الماضي عندما أصبح الرجل الثالث في سباق الحصول على ترشيح

الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية . صحيح أنه فشل في الحصول على الترشيح ، إلا أنه فتح لأول مرة طريق العمل السياسي لأكبر وظيفة في الولايات المتحدة (رئيس الجمهورية) للسود من أمثاله ، كما أنه سجل نصراً دبلوماسياً آخر عندما توسط للافراج عن معتقلين أمريكان في كوبا في يونيو الماضي ، كما كان قبل ذلك قد زار سوريا من أجل إطلاق سراح الطيار الأمريكي الزنجي الذي أسقطت طائرته فوق الأراضي السورية .

جيسي جاكسون اليوم هو القدوة السياسية للشباب الزنجي الأمريكي في تحقيق ذاته .

من القوى السياسية النشيطة في أوساط الأمريكان السود حركة المسلمين السود ، ولكن هذه الحركة ، على الرغم من وجودها على الساحة السياسية الأمريكية منذ أكثر من خمسين سنة وحصولها في السنوات الأخيرة على تأييد متزايد من الزنوج السود الفقراء ، إلا أنها أيضاً حركة منقسمة على نفسها ، وهي اليوم تحت قيادتين ، أو هي منقسمة إلى حركتين :

الأولى : وتسمي نفسها بالإرسالية الأمريكية الإسلامية ، يقودها ولي الدين محمد ، وهو ابن القائد الإسلامي الراحل المشهور باسم الحاج محمد ، يتولى ولي الدين قيادة الحركة منذ وفاة والده سنة ١٩٧٥ وهى أكبر المجموعات الإسلامية عدداً .

أما المجموعة الثانية المسماه (أمة الإسلام) فقد انشقت عن حركة الإرسالية الإسلامية سنة ١٩٧٧ ويقودها السيد لويس فركان .

على الرغم من ذلك فإن الزنوج الأمريكان اليوم — وقد حقق بعضهم تقدماً في العمل السياسي المحلي — ما زالوا غير قادرين على تنظيم أنفسهم بفاعلية كبيرة ، لذلك فإن جيسي جاكسون يدعو إلى ما نسميه تحالف (قوس قزح) المؤلف من السود والسمر والفقراء البيض .

الواقع أن المجتمع الأمريكي تعددي وليس قومياً بالمعنى التقليدي للمفهوم القومي ، وما يخصه جزئياً في حقيقة الأمر من الحركات والدعوات الانفصالية — والتي تكون طبيعية في المجتمعات الأخرى — هو طبيعة تكوين المجتمع الأمريكي

ذاته ، فلا يوجد لأي من المجموعات العرقية والدينية المختلفة التي ذكرناها حق تاريخي في أرض بعينها أو في حدود سياسية محددة ، كما لا توجد كثافة سكانية غالبة عرقية أو لغوية أو قومية وفي ولاية بعينها .

ثانياً : الوضع الديمقراطي والتعددية :

العنصر الثاني الذي يشكل أحد مدخلات السياسة الأمريكية هو الوضع الديمقراطي . والوضع الديمقراطي في حقيقة الأمر هو نتاج للتعددية العرقية والدينية والقومية في الحياة الأمريكية وليس سبباً ، فبدون الحد الأدنى منه يتحول الوضع إلى فوضى ، والطريقة الوحيدة لإيجاد وحدة قومية في بلد تعددي كالولايات المتحدة وتأكيد التعددية العرقية دون الإضرار بالجسم السياسى ، هو إعادة تثبيت الفكرة المثالية ـــ أو ما يسمى بالحلم الأمريكي ـــ بأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات . وقد استخدمت هذه الفكرة العامة (الديمقراطية) للتغلب على مشكلة التعددية . ويقال إن توماس جيفرسون عندما كان يقرأ إعلان الاستقلال ـــ والذي ينص ضمن ما ينص عليه أن المواطنين سواسية ـــ كان يقف خلفه اثنان من العبيد !

على كل حال .. المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين هي الصيحة التي أخذ بها مؤسسو الولايات المتحدة الأوائل بدلاً من الدين والعرق بالتصويت والديمقراطية ، وكان تأكيد المؤسسين الأوائل على الفصل بين الدين والدولة وجعل (المواطنة) دين الوطن الجديد ، ومقر الانتخابات هو (معبد) المؤسسات الدستورية الأمريكية ، كانت تلك الخطوة هي الوسيلة الوحيدة للقفز على الخلافات القومية العرقية والدينية المذهبية بين المواطنين الجدد في العالم الجديد .

ولقد كتب ديفيد برور أحد المفكرين القانونيين الأمريكان في مطلع القرن يعزز تلك الفكرة فقال : (لا عائلة أو قبيلة قد اختيرت لمراقبة استمرار اشتعال النار المقدسة .. كل فرد منا هو قسيس) ذاك القول هو كناية عن أن المؤسسات الدستورية هي التي تكفل حقوق الأفراد الأمريكيين ، وكل مواطن مسئول عن حمايتها واستمرارها .

ولم تكن أفكار الحرية والمساواة على كل حال متاحة في التطبيق للجميع . لقد

كانت فقط متاحة نسبياً للأفراد الأوربيين المهاجرين إلى العالم الجديد والذين يرغبون في ممارسة معتقداتهم الدينية والمذهبية دون تدخل الدولة ما دام ذلك يضمن لهم استمرار مؤسسات العبودية واستغلال العبيد ، كما أنهم اعتقدوا أنه في نهاية الأمر لابد للثقافة الأنجلو أمريكية أن تسود .

ولكن ما لبث أن تبين أن فكرة الصوت الواحد للرجل الواحد ، ليست واقعية ولا تعني الاستيعاب أو القفز على الاختلاف العرقي والقومي ، خاصة بعد تدفق المهاجرين الأكبر في منتصف القرن التاسع عشر وحصول السود على حقوقهم السياسية .

ولقد ظهر على سطح السياسة الأمريكية ما يسمى « الأصوات الجماعية » (Block Voting) والتي بدأت تمثل مصالح المجموعات العرقية والقومية والدينية المختلفة ، وكان للخوف الشديد الذي صاحب تلك الظاهرة ما منع المهاجرين من القدوم بمجموعات كبيرة الى (أرض الفرص الجديدة) وكان قانون منع الهجرة الجماعية الذي صدر في العشرينيات من هذا القرن محاولة للتقليل من التعددية العرقية والدينية ، وأصبحت الهجرة إلى العالم الجديد انتقائية على أمل تذويب ما وصل منها في المجتمع الأمريكي .

لحل التناقض الجديد ، لجأ المشرع الأمريكي من جديد ، إلى حل وسط جرب في السابق ، وهو الاحتفاظ بالأصول القومية على أساس فصل السياسة في هذه المرة عن القومية والعرق ، وكما حدث في البداية عند فصل الدين عن السياسة .

ثالثاً : الوضع الاقتصادي والتعددية :

العنصر الثالث الذي يتيح فهماً أفضل لمعطيات السياسة الأمريكية هو العنصر الاقتصادي ، فلا شك أن الدارسين للوضع السياسي والاجتماعي للمجموعات العرقية والقومية والدينية المختلفة التي تشكل شعب الولايات المتحدة ، يضعون في حسابهم عاملاً هاماً يربط هذه المجموعات بعضها بالبعض الآخر إلى جانب النظام والمؤسسات الدستورية .. هذا العامل هو وجود نظام اقتصادي واحد تسيطر عليه قيم اقتصادية واحدة .

ولا يمكن فصل النظام الاقتصادي والقيم المسيطرة عليه في الولايات المتحدة

اليوم ــ وهو النظام الداعي إلى المنافسة وحرية رأس المال ، والحد الأدنى من تدخل الدولة ــ لا يمكن فصل هذا النظام وقيمه عن التركيب العرقي والديني والقومي الذي تشكله مجموعات المواطنين .

فالاقتصاد الحر والمنافسة تؤكدها التعددية ، والعكس صحيح أيضاً ، فالتعددية تفضل المنافسة والاقتصاد الحر . إلا أن المنافسة والتعددية لا تعمل بشكلها النظري في الواقع العملي . مجتمع الفرص المتساوية لا يعني بالضرورة تكافؤ الداخلين في التنافس ، فالمجموعات العرقية المتعددة غير متكافئة في الثروة والتعليم والقوة الاقتصادية ، لذلك نجد أن المجموعة المهيمنة على الوضع الاقتصادي ــ وبالتالي السياسي ــ هي مجموعة الأنجلو ساكسون ، أو البيض الأوربيون البروتستانت في الأساس .

الوضع الاقتصادي العام له تأثير عميق على نتائج التصويت والعمل السياسي ، وقد أثر الوضع الاقتصادي مرتين في تحول الأصوات من حزب إلى آخر بشكل كبير في التاريخ الحديث للولايات المتحدة ، المرة الأولى في نهاية القرن التاسع عشر وبداية هذا القرن عندما استفاد الجمهوريون من تدني الأوضاع الاقتصادية في نهاية القرن وحكموا لمدة ثلاثين سنة متواصلة (اخترقها فقط ودرو ولسون الديمقراطي في سنة ١٩١٢) وكانت المرة الثانية عندما صوت الناخبون بأعداد كبيرة لصالح فرانكلين روزفلت الديمقراطي سنة ١٩٣٦ بعد تأثير الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات ، وبرنامج روزفلت الاقتصادي (العهد الجديد) .

فالوضع الاقتصادي العام في الولايات المتحدة له تأثير كبير بجانب تأثير الوضع العرقي والديني والقومي .

من هنا فإن القضايا الاقتصادية المطروحة وفروق التعامل معها في برنامج الحزبين الكبيرين لها أهمية خاصة على أصوات الناخبين في نهاية الأمر .

المصالح العربية

في هذا الوضع المعقد أين تكمن المصالح العربية ؟ وما موقفنا تجاه هذه المصالح ؟

واضح أن أفضل طريق للتأثير على السياسة الأمريكية من الداخل هو مجموعات الضغط ، والأمثلة على ذلك كثيرة .

فلو أخذنا مثلاً ــ الأيرلنديين الكاثوليك ــ كقطاع من المجموعات العرقية ، لوجدنا أنهم نشيطون وناجحون في التأثير السياسي ، وأفضل مثال على تأثير هذا القطاع الضاغط عندما وقفت الولايات المتحدة ضد سياسة بريطانيا في قضية استقلال أيرلندا في عشرينيات هذا القرن ، وقد حاول الجمهوريون وقتها جلب أصوات الأيرلنديين الأمريكان لحزبهم بعيداً عن الديمقراطيين ــ حزب الأيرلنديين التقليدي ــ عن طريق رفع شعار (لَيِّ ذيل الأسد البريطاني) كناية عن إجبار بريطانيا على إعطاء ايرلندا استقلالها .

ولقد نجح أول رجل كاثوليكي من أصل ايرلندي بعد ذلك في الوصول لسدة الرئاسة لأول مرة ، وكان ذلك هو جون كينيدي في سنة ١٩٦٠ ، ولا زالت المجموعات الأمريكية ذات الأصول الأيرلندية في الولايات المتحدة نشيطة في تقديم المساعدات للحركات السياسية المضادة للتواجد البريطاني في أيرلندا الشمالية .

مثال آخر على مجموعات الضغط تأتي من البولنديين ، الذين يظهر تأثيرهم في إثارة الجو السياسي تجاه ما يحدث في بولندا .

وبالطبع فإن الأقلية اليهودية من أهم المجموعات النشيطة من الأقليات الصغيرة .

تأثير الأقليات في السياسة الأمريكية لا يأتي فقط بوجود هذه الأقليات ، ولكن بنشاطها وقوة استمرارها ، والطاقة والحماس والاستعداد للعمل الكامن في أفرادها .

والمجموعة العربية ــ كأقلية ــ لا زالت غير فاعلة إذ تتجاذبها الاختلافات الموجودة في الوطن العربي من جهة ، وضعفها في التنظيم من جهة أخرى .

الأقلية العربية في المجتمع الأمريكي لم تنظم نفسها على أساس حديث إلا في وقت متأخر في وسط السبعينيات على وجه التقريب . ومن أنشطتها تنظيمان رئيسيان : الأول هو التنظيم العربي القومي (NAAA) والثاني هو رابطة الخريجين العرب الأمريكان (AAUG) وقد أصبح لبعض هذه المجموعات نشاط ثقافي تجاه تنوير الرأي العام وطرح القضايا العربية ، إلا أن الحجم الصغير نسبياً والتنظيم المحدود ، قد عطلا من وجود أية فعالية حقيقية لهم حتى الآن على الساحات السياسية الأمريكية .

وبعد ،

فلا يجوز أن نتوقع تغيراً جذرياً في السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية الرئيسية بعد الانتخابات القادمة ، ولكن الاستراتيجية البديلة التي يمكننا عن طريقها أن نؤثر كعرب في اتجاهات الرأى العام الأمريكي ــ بشرط أن نبدأ بأنفسنا في توحيد مصادر القرار العربي ــ تكمن في : أولاً تنشيط المجموعات العربية الأمريكية ، وثانياً الاستفادة من توثيق علاقات على مستوى عال مع القيادة الأمريكية السوداء ، وثالثاً الاستفادة من العلاقات الاقتصادية الرسمية للتأثير إن أمكن في اتجاه بعض تلك السياسات .

العربي - العدد ٣١٠ - سبتمبر ١٩٨٤ .



قراءة في
مستقبل الوطن العربي

نحن الآن في مطلع العام الميلادي ١٩٨٥ ، تفصلنا عن القرن الواحد والعشرين ــ وهي نقطة افتراضية ــ فقط خمس عشرة سنة ، فماذا عن مستقبلنا نحن العرب في مطلع ذلك القرن ، قرن الاتصالات السريعة والتقنية المتقدمة ؟

من المعروف لدى شعوب الأرض جميعاً أن العادات القديمة تموت بصعوبة . وكلما كانت هذه العادات والقيم قريبة إلى ضمائر الناس صعب التخلص منها .. ومن أهم القيم والعادات التي يبدو أننا نحن العرب نتمسك بها ، النفور الشديد من قراءة المستقبل . وربما كان لهذا النفور علاقة بما ترسب في ضميرنا من أن قراءة المستقبل نوع من التنجيم المذموم الذي لا يصدق في جميع الأحوال ، وربما كان ذلك راجعاً إلى حرصنا على أن نعيش الحاضر ونترك المستقبل يأتي كما يأتي ، فهو يوم لغيرنا وليس لنا .

إلا أن الدراسات المستقبلية قد فُرِضت على العالم ، وأصبحت يوماً بعد يوم علماً يتعدى التوقعات والاحتمالات ، إلى إمكانية الحدوث والتبلور ، وأصبح (علم المستقبل) يحظى باهتمام أكبر وأوسع انتشاراً عندما تحول ــ في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات ــ من مجرد فروض واجتهادات فكرية ، إلى جهود علمية منظمة تدعمها وتمولها مؤسسات علمية لها احترامها في العالم ، وأصبحت الأسئلة والقضايا التي تطرقها تتداول في وسائل الإعلام وتصل إلى كل بيت . من بعض تلك القضايا الهامة : قضايا مثل (الانفجار السكاني) الذي يخيف العالم وينذره . ومنها قضايا (الغذاء) التي أصبحت تتبلور أكثر وأكثر من موجات المجاعة التي تضرب بعض

الدول في العالم الثالث ، ومنها أيضاً قضايا الطاقة وقضايا المواد الخام . وكانت الإجابات عن معظم تلك الأسئلة تقود إلى الخوف والفزع من المستقبل . صحيح أن هذا الخوف والفزع قد جعل بعض الكتاب يتجه إلى الطرف الآخر ـــ وهو الاستبشار ـــ ورسم صورة وردية للعالم في المستقبل ، مما جعل موضوع « المستقبلية » مشكوكاً فيه لدى الكثيرين .

بصرف النظر عن هذا التطرف أو ذاك فإن المستقبل ودراسته العلمية أصبحت بالنسبة لنا نحن العرب قضية ملحة ، بعد أن تحولت التوقعات إلى علم ينير للكثير من الشعوب طريقها القادم .

علم المستقبل اليوم يسعى إلى اكتشاف أفضل الظروف والإمكانات والطرق والوسائل التي تمكن المجتمع من الوصول إلى الأهداف التي يبتغيها ، وهو يقوم على قاعدة تقول إن جزءاً كبيراً من المستقبل قد تحدد بما تم إنجازه اليوم أو أنجز اليوم بطريقة سيئة وسلبية ، أو بما لم ينجز قط خلال السنوات الخمس أو العشر الماضية في مسيرة أي مجتمع .

بمعنى آخر إن ما نفعله ، وما نخطط له اليوم ، سيقودنا إلى شكل من أشكال المستقبل ، وما لا نفعله اليوم وما لا ننجزه أو ما ننجزه بطريقة سيئة أيضاً ، سوف يحدد ذلك المستقبل .

إذن (فالمستقبلية) على عكس ما يتبادر إلى الذهن ، لا تصدر نبوءات ، وإنما يتحدد هدفها في تخيل مستقبل مرغوب فيه واقتراح طرق ووسائل واستراتيجيات لتحويل هذا المستقبل المرغوب فيه إلى مستقبل ممكن .

وقد دخل العرب في الدراسات الاستراتيجية من باب ضيق ، من باب الاهتمام الشخصي لدى بعض المفكرين العرب بتلك القضية .. مفكرين من أمثال : يوسف صايغ وإسماعيل صبري عبد الله والمهدي المنجرة ونادر الفرجاني وآخرين . قليلون أيضاً دخلوه من باب الترجمة والنقل من النتائج الفكرية لمؤسسات غربية وشرقية .

ومع الأسف لم يدخل العرب إلى هذا الموضوع من باب المؤسسات العلمية كالجامعات ومراكز البحث . لذلك فإن الدعوات الفردية لقراءة مستقبل الوطن العربي واستشرافه ، ما زالت محدودة ومحصورة بين دفات الكتب والدراسات ، كما

أن هذه الدعوات على قلتها لم تصل بعد إلى صانع القرار في الوطن العربي .

ما تجمع من دراسات لصورة الوطن العربي حتى نهاية القرن ، سواء من الدراسات الأجنبية أو الدراسات العربية القليلة ، لا يترك مجالاً للشك بأنها صورة قاتمة ، يلخصها أحد تقارير نادي روما بأن أسبابها في الوطن العربي هي (قصر المدى في أهداف الحكومات وسيطرة الأحلام على أهداف المثقفين) !

وتلخصها دراسة عربية أخرى بأنها قصور في المشاركة من جهة ، وعدم وضوح خطط تنموية مستقبلية . ففي غياب ذلك فإن (الآخرين) سوف يحددون المستقبل العربي الذي يتفق مع مصالحهم ، لأن المستقبل هو ما نقرره اليوم .. وإذا لم يوجد وعي بما يجب أن نختار اليوم ، فإن غيرنا سوف يحدد مستقبلنا .

وإذا اعترفنا بأن توقعات الدراسات الأجنبية لمستقبل الوطن العربي ليست بالضرورة محايدة وعلمية ، وهي أيضاً مبتسرة تنظر إلى مصالحها بالدرجة الأولى ، فترى أن المنطقة العربية تنقسم إلى قسمين : القسم الأول أقطار مصدرة للمواد الخام وخاصة النفط ، والقسم الثاني أقطار هي سوق للمنتجات الصناعية ...

وبتراكم ثروة تعود ملكيتها للأقطار الأولى ولكنها مستثمرة في الغرب إلا أن بعضها استخدم في تحسين ظروف الخدمات العامة كالصحة والطرق والكهرباء ، كل ذلك ينعكس على مستوى إشباع الحاجات الأساسية لسكان تلك الأقطار ، بينما القسم الثاني لا يحقق ــ على سبيل المثال ــ تقدماً يذكر في نصيب الفرد من الغذاء عبر ثلاثين عاماً * .

صورة الوطن العربي من وجهة نظر الدراسات المستقبلية العربية صورة مجزأة وتابعة وبطيئة النمو . وإذا أخذنا بعين الاعتبار تحذير الدراسات المستقبلية الغربية نفسها (بأنه ليس بإمكان أي مجموعة اجتماعية جغرافية اقتصادية يبلغ عدد سكانها أقل من مائة إلى مائة وخمسين مليون نسمة ، أن تعيش وتنمو في بداية القرن الواحد والعشرين بشكل مستقل) .

إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه المقولة ، فإننا نتعرف مباشرة على الأهمية القصوى

* ابراهيم سعد الدين وآخرون ــ صورة المستقبل العربي ــ ص ٥٨

لإعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية على صعيد الوطن العربي اليوم ، أما إذا لم نفعل شيئاً على هذا الصعيد فإن المتوقع أن يظل الوطن العربي على حالة الضعف النسبي الموجود بها الآن ، متخلفاً وتابعاً .

إذا كانت هناك فائدة أساسية في تحليل (النماذج المستقبلية الغربية للوطن العربي) فإنها تنبهنا إلى قضية هي أن استمرار الأوضاع الحالية في الوطن العربي سيقودنا إلى فاجعة متوقعة في المدى المنظور .

وعندما نتحول إلى الدراسات العربية القليلة التي حاولت استشراف المستقبل العربي ، نجد أن المشكلة أعظم وأعم ، ففي دراستين لنادر الفرجاني[١] والمهدي المنجرة[٢] تبرز العقبات الكأداء أمام تحقيق حتى الحد الأدنى من (الاستقلال والنمو) للوطن العربي في ضوء الظروف الحالية والمتوقعة .

بالنسبة للغذاء والأرض المزروعة ــ على سبيل المثال لا الحصر وهي قضية رئيسية في إطار التنمية ــ ينقل الفرجاني هذه الحقائق :

(فحتى نحافظ سنة ٢٠٠٠ فقط على نصيب الفرد العربي بالنسبة للأرض الزراعية عند مستوى منتصف السبعينيات ، علينا أن نضاعف الأرض الزراعية . أي أنه حتى نبقى كما كنا في منتصف السبعينيات ، علينا أن نزرع قرابة خمسين مليون هكتار خلال الخمس عشرة سنة القادمة ! وهذه مهمة مستحيلة . وإذا أردنا أن نبقي الفجوة الغذائية الحالية ــ أن نبقيها ولا نقلصها ــ علينا بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعى العربي بدرجة تتناسب مع القصور في استزراع الأرض الجديدة) .

ولا ينجو أي من الأقطار العربية من مصيدة الغذاء هذه .

أما إذا تحولنا إلى دراسة المنجرة ، والتي اقتصرت على دراسة أقطار المغرب الكبير ، فإن الرؤية الخصبة والمبدعة تقدم لنا توقعات ثلاثة : توقع استمرار الواقع الحالي ، وتوقع تقديم إصلاحات تؤثر في المستقبل ، وتوقع ثالث سماه المؤلف توقع التحولات . وإذا كان التوقعان الأخيران يستلزمان إدخال معطيات جديدة ، إلا أن

---

١ ــ التنمية العربية بين الامكانيات والهدر .

٢ ــ المغرب الكبير عام ٢٠٠٠ .

استمرار الواقع الحالي سيؤدي ــ كما يرى الكاتب ــ إلى (تفقير وتفاوتات اجتماعية خطيرة وتبعية اقتصادية كبيرة ، وخاصة في الميدان الغذائي والعلمي والثقافي ... وهكذا دون اعتماد مكثف على الخارج ، فإن بلداً أو اثنين سيعانيان من صعوبات واضحة في معركة البقاء) .

ملخص التوقعات المستقبلية للوطن العربي لا تسر الصديق ، ولقد نظرنا الى المستقبل نظرتنا إلى التاريخ على أنه واقع بحد ذاته ، ورفضنا أن نواكبه ونتوقع مآله .

وطــن عربي بلا نفط

لقد ارتبط الوطن العربي في عقول الكثيرين ــ على الأقل في العقود الثلاثة الأخيرة ــ بالنفط . وأن نقول أو نتصور وطنا عربيا بلا نفط ، فقد يكون مفاجأة المستقبل ، خاصة في ضوء ما هو معروف من احتياطيات النفط الكامنة تحت أرض بعض الأقطار العربية . ولكننا هنا لا نقصد المعنى الحرفي بل المعنى المجازي . فإذا أخذنا بعين الاعتبار الحقيقة الاقتصادية المتمثلة في أن نسبة الصادرات السلعية والخدمية (غير النفط) من الوطن العربي إلى العالم لا تشكل أكثر من ٦ ٪ فقط . وأن الـ ٩٤ ٪ الباقية من صادرات الوطن العربي هي صادرات نفطية (نفط أو مشتقاته) . . تبين لنا الاعتماد الأكبر على مداخيل النفط ، ليس فقط في الأقطار العربية المصدرة للنفط ، ولكن أيضا في الأقطار غير المصدرة للنفط في اعتمادها على النفط . إذا كانت تلك حقيقة اقتصادية . . فإن حقيقة اقتصادية أخرى تقول إن انخفاض الطلب العالمي على النفط ، وبالتالي احتمالات انخفاض أسعاره ، لا يرجع فقط إلى ترشيد الاستهلاك في الدول المصنعة ، بل أيضا إلى توافر النفط من البلدان المنتجة الجديدة ، خارج منظمة الأقطار المصدرة للنفط .

وذلك يعني إما تخفيض إنتاج النفط العربي في المستقبل ، أو تخفيض أسعاره ، وربما الخطوتين معا . وبما أن النفط العربي يخضع حتى الآن سواء في كمية إنتاجه أو قرارات تسويقه أو طريقة استعمال عوائده ، في الأغلب الأعم إلى قرارات قطرية . . فإن التوقع المستقبلي لكل تلك العوامل أن تجبر الجميع على الحد من الإنفاق على جهود التنمية وضغط مستوى الرفاه على المستوى القطري وضغط معونات التنمية

وترشيد استخدام اليد العاملة المتنقلة بين الأقطار العربية ، والتي بدورها تدر دخلا على البلدان المصدرة للعمالة .

وبكلمة مجملة يجب على الوطن العربي في المستقبل القريب أن يواجه تدبير عائدات خارج القطاع النفطي عندما يتحول هذا القطاع إلى عامل ثانوي لا رئيسي . ومن الأوفق أن نتعود من الآن على أن الوطن العربي في القرن الواحد والعشرين القريب سيكون وطنا بلا نفط ، فالمسار السهل والظليل الذي اعتمد عليه خلال ربع القرن الماضي باستخدام عائدات النفط لاستيراد السلع والخدمات ، بدأت تباشير نهايته تتضح وأصبح التحدي هو الإنتاج .

صرخات الألم وتوقعات المستقبل

نظلم أنفسنا عندما نقول إن صرخات الألم والتحذير على مستوى الوطن العربي لم تكن قد انطلقت محذرة منذرة من توقعات المستقبل ، فهناك من الوثائق والدراسات ما يكفي لقرع ناقوس الخطر .

لقد ذكر نادر الفرجاني في كتاب (هدر الإمكانيات) ما نصه :

(إن تبعية العرب لدول الغرب المصنعة تزداد ، والتعاون بينهم يتدهور ، ولا تحقق قضايا التنمية والمشاركة الشعبية على وجه الخصوص تقدما محسوسا إن لم تكن تراجعت ، وينعكس هذا على تدني مستوى تحقيق الغايات العربية النهائية ، مما أدى إلى اتساع الشقة في مستوى الرفاه بين العرب والقطاعات التي هي أسعد حظا من البشرية . . وينطوي استمرار التراخي في العمل العربي على مخاطر مستقبلية جسيمة ، تتمثل في تباعد الشعب العربي عن غاياته المنشودة واتساع الفجوة أكثر بيننا وبين المتقدمين) .

وصيحة أخرى يطلقها على الكواري بألم فيقول :

(ان الوضع العربي الراهن يمثل ظاهرة يصعب فهمها على الكثيرين ، فالمجتمع العربي مليء بالحيوية والحركة ، غير مقل في تضحياته ولا في مبادرات أفراده ، غني بالأفكار الفردية والإمكانيات والمقومات المطلوبة لنهضة حضارية ، ومع وجود كل ذلك لا يوجد ضمير عربي أو فكر عربي أو عمل عربي فعال ، يمكن الرجوع إليه والاحتماء به من أجل تحقيق الخلاص أو حتى تلافي النكسات) .

وإذا كان كل ذلك غيضا من فيض لصيحات الأفراد ، فإن الوثائق الرسمية ذهبت هذا المذهب أيضا . تقول احدى وثائق الجامعة العربية التي صدرت في الثلث الأخير من السبعينات على سبيل المثال لا الحصر : (تمر الأمة العربية في الربع الأخير من القرن العشرين بمرحلة خطيرة من مراحل تاريخها الطويل ، تقف فيها على مفترق الطرق ، وتتعدد أمامها المسارات وتتشعب الدروب وتواجه — وهي في هذا المفترق — تحديات ضخمة تنذر بالمحنة والبلاء) .

وصيحات الألم الصادرة من المفكرين أو من خلال الوثائق الرسمية ليست قليلة ، كما أنها ليست جديدة ، ولكن الملاحظ أن هذه الصيحات تذهب بعيدا في الهواء ولا يرجع حتى صداها .

ففي الوقت الذي تشدد فيه كل الدراسات والوثائق العربية التي تعالج قضايا ذات صلة بالمستقبل وتتلمس خطوط التحرك الاستراتيجي في المجالات المختلفة حتى نهاية قرننا الحالي ، مشددة على الوفاق العربي والتقارب الأوثق في حده الأدنى لإنجاح أية محاولات لسد الفجوة الغذائية والصناعية والتقنية . . نجد أن مظاهر النزاع بين العرب تتفاقم . . وإذا كان المستقبل يحكمه الحاضر ، فهو حاضر غير سار . فالنزاعات العربية / العربية تفاقمت حتى تعدت الخلافات السياسية وقطع العلاقات الرسمية إلى نزاعات مسلحة ، وما وقع حتى الآن من تباعد وقطيعة لم يقع بعمقه وعنفه في أية بقعة جغرافية من العالم الحديث . . . على حين أن ما بينها وبين بعضها أقل كثيرا وكثيرا من الروابط التي تجمع الأقطار العربية .

بناء البشر القادرين على الاضطلاع بالمهام التنموية الأساسية هو حجر الزاوية في الاهتمام بالمستقبل ، كما أن إقامة الأشكال المؤسسية والتنظيم الاجتماعي الضروري لتوظيف هؤلاء البشر لأداء المهام بكفاءة ، يعني الاهتمام الحقيقي بالمستقبل .

وعندما يهتم أي قطر أو أي إقليم بالمستقبل ، فإنه يعني الاهتمام بالإنسان ، ليس في حاضره فقط ولكن أيضا في مستقبله . وضعف الاهتمام بالإنسان من جوانب عديدة هو ظاهرة عربية مميزة . فحتى أولئك الذين قالوا في مراحل سابقة بالاهتمام بالاقتصاد والتنمية ، وجدوا أن هذا الاهتمام لا يعني شيئا إن لم يواكبه اهتمام بحقوق المواطن السياسية . ولعلنا نجد في تعبير الدكتور يوسف صايغ عندما قدم محاضرته

الشهيرة في الكويت بعد حصوله على جائزة الكويت للتقدم العلمي لعام ١٩٨٢ حول زوايا المثلث الحرج في التنمية العربية ــ وهي الحرية والعدالة الاجتماعية والوحدة ــ نجده يقول :

(إن الساحة العربية سادها لسنوات عديدة بين أواخر الخمسينيات ومطلع الستينيات فهم خاطىء للعلاقة بين الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية من جهة ، وبين الديمقراطية السياسية من جهة أخرى . وأعترف شخصيا أنني وقعت إلى حد ما في هذا الخطأ في بعض نتاجي الفكري . . إن هذه المقولة يمكن استخدامها كذريعة لحجب فرص المشاركة الشعبية السياسية) .

ولقد ردد المستقبليون العرب توجهات الصايغ وأضافوا إليها أن هناك صلة وثيقة بين صور أفضل للمستقبل العربي وبين المشاركة الشعبية ، بل وصل بعضهم إلى القول إن عدم المساهمة الفعلية للسكان في اتخاذ القرارات ضمن قنوات معترف بها ــ رغم مظاهر الديمقراطية الصورية ــ يهدر ويعيق أي تصور لبناء المستقبل .

ضعف المشاركة الشعبية الذي تتسم به معظم التنظيمات الاجتماعية في الأقطار العربية ، يفسره البعض بضعف ثقة الجماهير في العقائد الاجتماعية السياسية المطروحة من جهة ، ومن جهة أخرى ضيق فرص المشاركة والثمن الغالي الذي يدفعه المعارضون في بعض الأقطار . كل ذلك يتزامن في رأينا مع ضغط الظروف الاقتصادية على الجماهير ، وكل ذلك ينعكس سلبيا على ضعف الإحساس بالانتماء ومعاناة الاغتراب وغياب الحافز الأهم في الإنتاجية الاجتماعية الاقتصادية ، لذلك فإن التحدي المستقبلي الأول والأهم هو الوصول إلى صيغة في المشاركة تتبناها الجماهير العربية عن عقيدة واقتناع .

وعندما يكون الحديث عن الإنسان وعلاقته بالمستقبل ، فإن الحديث لا يقتصر على المشاركة فقط رغم أهميتها ، وإنما يتعدى ذلك إلى التعليم والتقنية ، فهناك من بين المائة والسبعين مليون نسمة من العرب في الوطن العربي ، يوجد حوالي ٣٢ مليون أمي ، وأن نسبة الأمية في الوطن العربي بمجمله أعلى بكثير من المتوسط العالمي .

إذا أضفنا إلى كل ذلك ما استقرت عليه الدراسات المستقبلية والتنموية الجادة

من أن التعليم لا يعني محو الأمية ، وإنما يمتد إلى التعليم الوظيفي والحضاري الذي يمكن الإنسان من المشاركة بفعالية في الانتاج والنشاط العام ، لتبين لنا خطورة ما نواجه من نقص وعمق الإحباط الذي سنشعر به في المستقبل .

وبعـــد ،

إن الدراسات التي بين أيدينا عن المستقبل العربي ، لا تبشر بالخير على أقل تقدير ، وما يفصلنا عن القرن الواحد والعشرين لا يتعدى خمس عشرة سنة ، سيشهده معظم من هم في ثلاثينياتهم وأربعينياتهم اليوم من العرب ، صحيح أن الدراسات المستقبلية لا تتعدى التوقعات ، وأنه إذا كان هناك شيء صحيح فيها ، فإن أيا من تلك التوقعات لا يمكن إن تتطابق مع الواقع تطابقا كاملا ، إلا أن هذه الدراسات تقول لنا أيضا إن المستقبل يبذر بذرته في الوقت الحالي ، ومن لا يبذر شيئا الآن ، فعليه ألا يتوقع حصادًا على الإطلاق .

العربي – العدد ٣١٤ – يناير ١٩٨٥

الإبداع الثقافي
ومعوقاته في الوطن العَربِي



لعل من الإشكالات الأولى التي تطرح نفسها عندما نتحدث عن الإبداع ، الخلط الكبير في المعنى بين لفظي « الإبداع » « والبدعة » . فالأول مقبول ، والثاني مرفوض منا لأسباب تراثية معروفة .

وليس بعزيز علينا أن نميز هذا الخلط إذا رجعنا إلى شيء من الدقة اللغوية ، أولا في مدلولها الوضعي وصِيَغِهِ ، وفيما يغلب على الألفاظ بعد ذلك من اصطلاح أو مألوف اجتماعي متداول ، فاللغويون يقولون إن مادة « بدع » تفيد اختراع الشيء وإنشاءه على غير وجود سابق ، ثم يأتي علماء الإسلام فيضعون صيغة « البدعة » فيما يقرب من المصطلح الشرعي لتدل على « الدخيل الممقوت » الذي يجافي العقيدة والفرائض والتشريع ، وهم يستندون في ذلك إلى حديث النبي ﷺ وقد جاء في سياقه « . . . إن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار » . على أن من السلف الصالح من جذب هذه اللفظة من هذا المدلول الضيق إلى رحابة مدلولها اللغوي فقال : إن البدعة بدعتان : بدعة هدى ، وبدعة ضلالة .

أما صيغة « الإبداع » فقد كانت أسعد حظا من شقيقتها « البدعة » ، فلم تخرج عن مدلولها اللغوي كثيرا حينما غلب عليها إنشاء المعنويات بوجه عام والفنون الجميلة بوجه خاص ، وهي على أي حال تظفر بالاحترام ، والإجلال في كل مدلولاتها ، حتى ليمكننا بعد هذا التوضيح أن نقول إن هذا الخلط بين الصيغتين قد يحسم أيضا بالمواقف وانفعالاتها ، فإن كان الشيء المبتكر موافقا لهوانا وصفناه بالإبداع ، وإن كان على غير ما نحب ونهوى وصفناه بالبدعة .

وإذا كان من المتفق عليه أن إبداع الشيء هو إنشاؤه على شاكلة غير مسبوقة ،

فإن الإبداع الثقافي يعني انتهاج نهج جديد وصياغة غير مسبوقة في فنون القول كالشعر والنثر وفنونهما ، وفي مجال الفنون التشكيلية كالرسم والنحت والتصوير وسائر الفنون الجميلة من موسيقى وتمثيل إلى غير ذلك . ولا يتعد عنصر الإبداع عن العلم والعلوم حينما يكتنف مخاضها الإلهام والتخيل والتأليف ، أي أن المبدعين هم أولئك الذين يضيفون العناصر الجديدة في نطاق فن ما ، أو يستحدثون نهجا مبتكرا في دراسة أو بحث ، وأدنى درجات الإبداع هي وضع القديم في صياغة مستحدثة لم يكن عليها من قبل .

وقد فسرت المدارس النفسية المختلفة دوافع الإبداع طبقا لتوجهات كل منها واجتهاداتها ، فقد قال البعض : إن دوافع الإبداع هي الانفعال الخلاق ، ومدرسة ثانية تقرر أن دوافع الإبداع تكمن في إعلاء الرغبات الخبيئة أو الكشف عنها ، ووجهة ثالثة تقول : إن الإبداع هو تعويض عن الشعور بالنقص الذي يحسه الإنسان فيلجأ إلى الإتيان بالجديد حتى يستكمل نقصه .

الخصائص العقلية للمبدع

وقد اتفقت جمهرة من علماء النفس على طبيعة الخصائص العقلية للمبدع ، وحصرها في أربعة عوامل رئيسية هي : الطلاقة ، والمرونة ، والتوسع ، والأصالة . كما جرى تحديدهم لكل منها على الوجه التالي :

الطلاقة : وتعني القدرة على إنتاج الجديد من الأفكار فيما يمس مهمة معينة أو موضوعا محددا .

والمرونة : هي القدرة على الإنتاج الفكري الذي يظهر تحرك الإنسان من مستوى فكري إلى مستوى مغاير .

والتوسع : ويعني القدرة على إضافة تفاصيل على صلب الموضوع إلى فكرة أساسية تم إنتاجها في السابق .

والأصالة : وهي القدرة على الوصول إلى أفكار لم يتوصل إليها ، ويكاد صاحبها ينفرد بها ، كما تكشف عن التماع ذكائه ، واتساع مدى فكره .

وهناك عوامل مساعدة ترفد هذه العوامل الأربعة الرئيسية لم يغفلها علماء النفس ، وهي القدرة على التحليل والتجريد والترابط ، ولمح التوافق والتفارق ، وأضاف بعضهم أن الإحساس بالمشكلات وتقييم الموضوعات الإنسانية عاملان مهمان في دفع القدرة الإبداعية لدى الفرد إلى ظهورها وفاعليتها .

ومهما تعددت هذه التفسيرات النفسية فإنها تصب في مجرى واحد كبير ، هو أن القدرة على الإبداع موفورة لدى كثير من الأفراد في مجتمعات مختلفة على وجه كوننا الأرضي .

وإذا كان الإبداع في البدء موجة من ضياء الفكر الذي يتبلور فيما بعد على أشكال وصيغ مبتكرة ، فإن علماء النفس يذكرون لنا نوعين من التفكير في هذا المجال : أولهما ما يسمى بالتفكير المطابق ، والآخر بالتفكير المخالف ، أما الأول « المطابق » فهو التقليدي المصادق لما يقوله الناس في تفسير الظواهر والمسائل ، وأما الثاني « المخالف » فهو الذي يختط سبلا غير مطروقة ليس للناس بها إلف ولا وجه مشابهة في تفسير الأشياء والمسائل .

كما يربط البعض بين الإبداع والذكاء على أن الثاني سابق للأول ولكنه ليس بالضرورة متسببا فيه ، فكل مبدع ذكي ، وما كل ذكي بمبدع ، ذلك لأن الذكاء الحبيس المتنحي عن مجاله لا يتصور منه أي إنجاز أو إبداع .

وتذهب دراسات كثيرة لتفسر الإبداع من وجهة نظر نفسية قد تعيننا على فهم بعض المؤشرات التى ينطوي عليها موضوعنا هذا ، ولكنها لا تبلغ بنا كل ما نريده ، فالإبداع له جناحان : أولهما ذاتي نفسي ، والآخر مناخي بيئي ظرفي ويتمثل الجناح الأول في كونه عملية إنسانية نفسية تعتمل داخل المبدعين ولا سبيل إلى استجلاء خفاياها إلا من خلال أنفسهم ، وكثير منهم يغلق أبواب نفسه ويحجب دوافع الإبداع لديه ، ويبدو أن الخفاء طبيعة ملازمة لذلك التفاعل النفسي المركب ، في تدرجه من لحظة الإلهام إلى فترة الكمون ثم خروج الفكرة إلى النور ، وبروز صورتها في إحدى صيغ الإبداع من فنون القول أو التجسيم أو التصوير أو الإيقاع وما إلى ذلك ، وهذا العمل جميعه محفوف بالدوافع النفسية الناشطة ، ومشبع بالنبض النفسي العميق .

أما الجناح الثاني الذي وصفناه بالجناح « البيئي الظرفي » لوثوق ارتباطه بالمحيط الإنساني في جوانبه المتعددة ، فهو ما أردنا أن نخلص إليه من كل ما سبق ونجعله ركيزة اهتمامنا في هذا المقال ، وجوهر القضية هنا أنه لايكاد يخلو مجتمع إنساني من عدة أفراد ــ رجالا ونساء ــ يمتلكون كل الخصائص والقدرات النفسية للإبداع ، ولابد أن يقوم التفاوت بين هؤلاء المبدعين في النوع والكم من جهة ، وفي مدى طواعية الظروف وصلاحيتها لمعونتهم ــ أفرادا وجماعات ــ من ناحية أخرى ، سواء أكانت هذه الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية شاملة تنسحب على المحيط كله ، أم خاصة تقتصر على الأسرة أو الحالة الفردية ، فمادامت القدرات الأساسية موفورة للإبداع فلابد أن يكون المعطل لها شيئا من ظروف البيئة التي أوضحنا مجالاتها وحدودها .

المبدعون في أقطار الوطن العربي

من المهم أن نؤكد أن أبناء الأمة العربية بكافة أقطارها ، قد تشربوا نتاج الإبداع الثقافي من المبدعين الذين سبقوهم أو عاصروهم من العرب والأجانب ، كما أنهم ورثة شرعيون للتراث الإبداعي في ثوبيه العربي والإسلامي وغيرهما من ثياب ، ومن الصعوبة بمكان ــ إن لم يكن محالا ــ أن تجتث هذه الجذور الضاربة في أغوار التاريخ والمرتبطة بوشائج القربى ووحدة الثقافة .

إن الأمم المتحضرة في أيامنا الراهنة تصطفي المبدعين من أبنائها في كل مجالات الإبداع ، بل إنها تكفلهم وتذلل لهم سبل النشاط والابتكار ، ولا تألو جهدا في إغداق كل ألوان التكريم المادي والأدبي عليهم حتى تنفسح أمامهم آفاق الانطلاق والإبداع ، ولهذا فإنه لا يعد خروجا عن المألوف أن نتوافر على دراسة « معوقات الإبداع » لدينا ، وأن نتلمس كافة الوسائل والأساليب الكفيلة برفعها أو تذليلها على الأقل ، سعيا إلى تحقيق الهدف المجتمعي الشامل في التقدم والتطور .

إن المناخ الصالح للإبداع لا يتوافر بتعديل الظروف الراهنة الماثلة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرهما ، فهذه على أهميتها تتطلب ما يعلو عليها من عوامل التنشئة الاجتماعية الأولى للأطفال والشباب مما يدخل في نطاق الرؤية المستقبلية

للمجتمع من طرق ملائمة للتربية والتعليم ، وتحليل القيم والاتجاهات الاجتماعية حتى يتبين منها مدى الدفع أو الإعاقة لنمو الإبداع بين أفراد المجتمع .

ولن تستطيع هذه الصفحات أن تستوعب الأشخاص والأعداد الكثيرة للمبدعين في الثقافة بكل فروعها في أقطار وطننا العربي ، فهناك عشرات منهم يغزون ميادين الشعر والقصة والمقالة والنقد والتمثيل والرسم والنحت وسائر المجالات الثقافية الأخرى ، ولكن هذا النتاج الإبداعي يترجح بين مختلف الأقطار . . فقد يكون في بعضها ما زال هشا لم يصلب عوده ولم يضرب بعمقه في الأرض ، وقد يكون في البعض الآخر متدثرا بالرمز في فنون القول خاصة ، وربما استغرقته الرمزية الغامضة حتى أوصلته إلى الطلاسم والمعميات في أقطار ثالثة . . وقد يقصر كل ذلك عن الوقوف على قدم المساواة مع الإبداع الجيد من الفنانين والأدباء في أقطار عربية أخرى .

إن التصورات الجديدة في دراسات الإبداع قد قاربت الشقة بين المبدعين في سائر البشر ، وأوضحت أن الفوارق بينهم ــ سواء تعلقت بالكيف أو الكم ــ إنما تخضع لتباين ظروف البيئة والمستوى الثقافي والعلمي للشعوب ، وأن جميع هذه العوامل الاجتماعية والبيئية تمثل مؤثرا في الإبداع إما بدفعه وانطلاقه وإما بتعطيله وانكفائه .

الإبداع الثقافي مبشر بالتغيير

إن ظاهرة الانتشار النسبي لبعض الاشكال الإبداعية الثقافية شابتها ــ في بعض الأقطار العربية ــ ظاهرة مرضية لا ينبغي لنا أن نغض الطرف عنها ، وأعني بها ظاهرة استئجار الطاقات الإبداعية وخصوصا في التأليف العلمي أو في مجالات فنون الكتابة الأخرى ، فهذه الظاهرة رغم ضآلتها فإنها ستترك ندوبا على صفحة تاريخنا الثقافي العربي ، وتدين إبداعنا المعاصر في ميدان الفكر .

وكما أسلفنا آنفا فإن ممارسة الإبداع الثقافي حق لا يمكن لأي دارس موضوعي محايد أن يسلبه من أي شعب أو منطقة جغرافية ، وإن من طبيعة كل مجتمع إفراز طاقات مبدعة من أبنائه تتشكل في كمها ونوعها على استواء تطوره الحضاري

والثقافي ، إلا أنه يجب القول بمراعاة التدرج والإنضاج فلا يتوقع من هذه الطاقات الإبداعية أن تحرق المراحل وتطوي الزمن لاهثة متعجلة لتعويض – فيما بين عشية وضحاها ـــ سنوات التخلف المثقلة بالجهل والفاقة .

كما أن الإبداع الثقافي ليس هدفا بذاته وإنما هو وسيلة ضمن وسائل أخرى تهدف جميعها إلى تقدم الأمة ورقيها وإلحاقها بركب الحضارة المعاصرة ، والإبداع إلى ذلك مبشر بالتغير وناقد للقائم وجالب للبديل الأفضل .

وكثيرا ما يكون انفعال المبدع بقضايا أمته هو الدافع الأساسي في الإبداع ، فلولا انفعال بيكاسو مثلا بوحشية الكتائب الإسبانية واستنادهم إلى طائرت هتلر في تدمير القرية الرابضة في شمال إسبانيا لما حظي العالم باللوحة الخالدة« الجورنيكا » تلك التى وصمت الاضطهاد الدكتاتوري من جهة ، ومجدت المقاومة الشعبية الإسبانية من جهة أخرى ، وستظل هذه اللوحة وما يماثلها من أشكال الإبداع صفحات مضيئة من التاريخ النابض بأسمى القيم وأنبل المشاعر .

معوقات الإبداع

واذا كانت حاجتنا الماسة في بناء مجتمعاتنا الجديدة تتجه أولا إلى المبدعين فجدير بنا أن نسعى إليهم ، وأن نذلل ما يعترضهم من عقبات ، لأن المبدع المعوق طاقة غامضة راكدة ، ولا نستطيع أن نتعرف عليه بمجرد ادعائه ، وانما نقتنع بنتاج إبداعه في علم أو أدب أو فن ، ومن حقه علينا في الوقت نفسه أن نهيىء له فرصة الإبداع ونطلق طاقته في مجال ابتكاره ، فيمضي بإسهامه الخلاق في قافلة المبدعين الحقيقيين الذين يصنعون الحياة الجديدة ، ويتركون العالم في غير الصورة التي ألفوه عليها ، ولن يتسنى لهم ذلك إلا بانطلاقهم وتواصلهم مع مواطنيهم وخوضهم مشكلاتهم في جو اجتماعي مشبع بنسمات الحرية ، تلك الحرية الملتزمة المنتظمة النابذة للعبث والفوضى .

فالإبداع لا يزدهر وينتشر في أجواء القهر والاستبداد والتسلط ، وإذا قدر له أن يعيش في هذه الظلال السوداء فإنه يصطبغ بمرارة الكفاح وخطورة التحدي

والمناضلة ، والمبدع الذي يستطيع أن يحقق هدفه أو بعضا منه في هذا النطاق الشرس فإنه يستحق من الإنسانية مزيدا من الإعزاز والتكريم .

ومن شروط الإبداع أيضا أن تقوم الصلة بين المبدع ومجتمعه في شتي فئاته وطوائفه ، وأن يضاعف عنايته واحتكاكه بالقاعدة العريضة من جمهرة الشعب وأغلبيته ، فمشكلات المجتمع وهمومه ومتطلباته ، والمصالح العامة التي يبتغيها ، والمفاسد التي يعاني منها والحياة المقبلة التي يرجوها ، لابد أن يقترب منها المبدع في معايشة صادقة تتفاعل مع حسه وفكره وتجاربه ومعارفه وتصوراته الملهمة ووعيه برسالته المتميزة ، وينتج من ذلك كله إبداع يخدم حياة المجتمع ويرسم الخطوات الأمينة عن طريق النهوض والتغيير ، فضلا عما يبثه المبدع في مجتمعه من معارف جديدة ، وأفكار مضيئة ومشاعر ممتعة ، وذلك ما نطلبه من مبدعينا إزاء المتغيرات التي غزت حياتنا . ويرتكب المبدع خطأ فادحا حينما ينفصل عن مجتمعه ومواطنيه ، لأنه يحرم نفسه من معين الصدق في إبداعه ، ومن المجالات الحية النابضة التي ترفد هذا الإبداع وتهيىء له البيئة الخصبة للازدهار والإثمار ، كما أن مجافاة المجتمع إخلال بأمانة الرسالة التي تقتضيه أن يندمج في مجتمعه ويتحسس أحواله ليعبر بصدق عن موقف ، أو يعطي لهذا المجتمع ما يتطلبه أو يوجه إرادته لتغيير لمس ضرورته .

وحينما ينسلخ المبدع عن مجتمعه ويغترب عن بني قومه — وهو بين ظهرانيهم — بروحه وفكره وتجاربه واستلهامه ، فإن إبداعه يأتي مفرغا لا ينطوي على المضمون الحقيقي للإبداع ، وكثيرا ما يجنح هذا الإبداع العاق ليكون صدى للسلطة يعبر عن نظرتها ويتخذ مواقفها ، فلا يلمس منه المجتمع إلا سلبية عقيمة مراوغة لا تبني رأيا ولا تحرك إرادة ولا تبلغ هدفا ، ونرجو ألا ينجرف مبدعونا إلى هذا المزلق الخطير .

فالمعوقات كما ذكرنا كثيرة في طريق الإبداع ، ومنها ما هو موضوعي وينبثق من العوامل الخارجة عن المبدع ، ومنها ما هو ذاتي يتعلق بطبيعته وحركته .

١ – المعوقات الاقتصادية :

وهي أخطر المعوقات للإبداع بوجه عام ، فإتاحة الفرصة الاقتصادية أمام إشكال الإبداع ، وتعهدها بالإنفاق المالي ، وإمداد المؤسسات الرسمية بالميزانيات التي تحقق لها الاقتناء ، وبرامج التفرغ والجوائز التشجيعية ، كلها علاقات إيجابية تحقق ارتباط الإبداع بالناحية الاقتصادية ، كما أن توزيع النتاج الثقافي والفني وضمان الحقوق الاقتصادية للمبدعين من العوامل المهمة في توسيع دائرة انتقالها وتيسير اقتنائها . وحبذا لو اشتركت كل الأقطار العربية مع الموقعين على الاتفاقيات العالمية المتعلقة بحقوق المؤلفين والكتاب وطبقت بنودها على وعي بمسئوليتها ، فذلك أدعى إلى إنصاف المبدعين وارتياحهم واطمئنانهم إلى استيفاء حقوقهم .

وما زالت أمام المبدع الثقافي عقبات اقتصادية ماثلة ، فحقوق التفرغ لم تولد بعد في بعض أقطارنا ، وهي غير واضحة في الأقطار التي أقرتها ، والحقوق المالية في أيدي موظفي المؤسسات ، ونظرتهم إلى المبدع في إيصالها إليه نظرة المشتري الحريص إلى البائع المتحايل ، وكأن الشكل الإبداعي بين أيديهم لا يعدو أن يكون بضاعة رخيصة كاسدة ، وهي معاملة *تنطوي على الغمط والقهر معا* ، فتنخذل الموهبة ، وتخمل *الإرادة* ، وينكص *الإبداع على عقبه* .

كما أن الحقوق الاقتصادية العامة للمبدعين غير مصونة ، وكثيرا ما تتعرض للنهب والقرصنة حينما يعاد تكوينها وتوزيعها وتدر على الآخرين فيضا من الأموال ، بينما صاحبها المبدع يعيش صفر اليدين .

وعلينا أن نتعجل استدراك هذا الأمر حتى نستبقي هذه الطاقات الغالية المتميزة ، فقد انصرفت فئة منهم إلى أعمال أخرى لا تمت إلى الإبداع بصلة .

٢ – المعوقات الإدارية :

وتأتي المعوقات الإدارية في المرتبة الثانية من معوقات الإبداع في منطقتنا ، وهي معوقات نجمت عن المرحلة الحالية من تطورنا وأهمها الفهم المتدني لقيمة الأعمال الإبداعية الثقافية وغمط قدرها ، فبعض المسئولين « البيروقراطيين » يهيمنون على إجراءات النتاج الثقافي ومراحله (كالطباعة وغيرها) أو مرحلة الفحص (كالرقابة

على المصنفات الفنية) أو مرحلة التوزيع والنشر . فنجد من هؤلاء من قصر وعيه عن إدراك قيمة الثقافة وأثرها في حياة الشعوب فلم يعطها حقها من الإكبار ، ومن المعوقات أن الموكلين بوضع اللوائح والقوانين للإبداع يقفون بها عند مستوى فهمهم وتفسيرهم فيقفون بذلك حجر عثرة في وجه المبدعين الذين ينطلقون إلى آفاق رحيبة ومستويات رفيعة لا يدركها غيرهم .

كما أن الصعوبات في النقل والتوزيع هي من الصعوبات الإدارية التي تقف أمام انتشار الإبداع الثقافي ، فيعامل النتاج الثقافي على بعض حدودنا معاملة المهربات والممنوعات ، ولتجاوز ذلك لابد من السعي لجعل الوطن العربي منطقة ثقافية واحدة يسهل انتقال النتاجات الثقافية بينها دون قيود أو رقابة مسبقة .

٣ - المعوقات الاجتماعية :

وهي معوقات داخلة في نسيج القيم الاجتماعية التي نحملها ومتفاعلة معها ، وعندما نقول إن المبدع الحقيقي هو صاحب الرأي المخالف الخلاق ، يتبادر إلى ذهننا على الفور الصعوبات التي تواجهه في مثل مجتمعاتنا ، فإن من سوء الحظ أن نظام التنشئة الاجتماعية لدينا وكذلك نظام التعليم الذي يحتويه ويكمله يقتل في الأطفال والناشئة القدرات الإبداعية ، ويدعوهم دائما إلى التفكير المطابق بدلا من التفكير الإبداعي المختلف الخلاق ، في الوقت الذي تحرص فيه المجتمعات الأخرى حرصا شديدا على أن تربي أطفالها وناشئتها على أسس التربية الخلاقة ، لأنهم سيعيشون زمانا مختلفا له مطالب مختلفة ويواجهون صعوبات مختلفة ، وفي الوقت الذي تهتم فيه الأمم بالقدرات الإبداعية لدى الأطفال والراشدين على حد سواء ، يضيق كبارنا بتصرفات الأطفال التي تتسم بالحدة والنزوع إلى التغيير . ونتخوف من مطالب شبابنا الجديدة ، ونحاول دائما إقرار مفاهيم تقليدية تسربت الينا من آبائنا معتقدين أن أبناءنا سيعتنقون نفس المفاهيم ، ولو تركنا الأمور على طبيعتها لوجدنا هؤلاء الصغار يمارسون التقليد لآبائهم وأجدادهم في صورة تلقائية غير واعية جريا على التشبه بالأكبر ، والأكمل ، لكن ذلك لا يلبث أن يزول حينما يبلغون من النضج مبلغا يدفعهم إلى تحقيق ذواتهم ومواجهة مشكلاتهم في حياتهم الخاصة إن عاجلا أو آجلا .

وتعج أمثالنا الشعبية بالحض على التوافق مع الكبار واحترام خبراتهم وأعمالهم

وأقوالهم وتقديسها ، كما أن القيم الاجتماعية النابذة لبعض أشكال الفنون كالغناء والرسم في بعض قطاعات مجتمعنا ما زالت سائدة ، وربما نظر إلى الرجل أو المرأة المشتغلين ببعض الفنون كالغناء والمسرح نظرة امتهان تهبط بهم إلى أسفل السلم الاجتماعي .

ومن القيم الاجتماعية المؤثرة على نظرتنا إلى الإبداع ، نظرتنا إلى المرأة التي يراها البعض قاصرا دائما ، ويجب عزلها ، حتى أصبحت الرجولة تعني فيما تعنيه في عرف بعضنا السيطرة على المرأة ، لذلك فإنها تمنع في كثير من الأوقات من تفجير طاقتها الإبداعية في الشعر والنثر والرسم والمسرح . . إلخ ، لا لسبب إلا لأن المجتمع يرى في ذلك عيبا اجتماعيا من خلال الأسرة والراشدين الذكور .

وقد يكون صغر حجم بعض مجتمعاتنا معوقا في حد ذاته للإبداع الثقافي ، فالخبرة في هذه المجتمعات الصغيرة هي خبرة ضيقة ومحدودة ، كما أن الأفراد يعرف بعضهم بعضا معرفة وثيقة ، ويضيق هذا النوع من المجتمعات بالأشكال الجدية في النقد ، وخصوصا النقد للإبداع والمبدعين ، وما زال النقد في منطقتنا طفلا يحبو تشوبه العلاقات الشخصية وما تفرضه من محاباة لذوي العلاقات الودية ، وشطط وغلو مع الذين لا نرضى عنهم .

وبعض القيم الاجتماعية تفرض على المبدعين ممارسة إبداعهم في الخفاء وكأن الإبداع مرض خطير أو تصرف مشين يمكن أن يرتد على باقي أفراد الأسرة بالعار والشنار .

ولعل طبيعة التركيب الاجتماعي ومستوى التعليم في مجتمعاتنا تجعلنا ننظر بشكل جاد وجديد لوسائل إعلامنا المرئية والمسموعة ، ونمو أثرها في تشجيع الإبداع أو تثبيطه ، فهي في كل بيت وتصل إلى كل واحة وقرية ، ونطالب هذه الوسائل بأن تفسح للإبداع جانبا من صدرها .

٤ – المعوقات السياسية :

إذا ما اتفقنا على أن للمبدع والإبداع الحقيقيين هدفا ساميا وجليلا يتمثل في إحداث تغيرات في المجتمع نحو الأفضل ، فليس من المستغرب أن يرتطم المبدعون

وإبداعهم بالسلطة السياسية التي تريد أن تصب الجماهير في قوالب جامدة ، وتحرص على حشو أدمغتها بمفهوم غامض للاستقرار تفرضه حفاظا على هيمنتها ومصالحها ، وهي نظرة قاصرة لا تلبي مطلب المجتمع وحاجته الملحة إلى التطوير والتغيير .

فالمبدع الحقيقي بطبيعة رسالته يندفع إلى تحسس هموم مجتمعه ويتصدى لمشكلاته في مرونة وحرية ، فتضيق السلطة بإبداعه الذي ينطوي على نقدها من قريب أو بعيد فتمارس سلطانها في إحراجه والحد من نشاطه ، فيتحول بعض المبدعين إلى الهروب ومغادرة ميدانهم ، أو يلجأ « البعض » إلى الرمزية الشديدة الغموض في بعض الأحيان مما يحبط الإبداع الثقافي ويقصر به عن بلوغ هدفه . وينتج عن ذلك ظاهرة مؤسفة هي الإبداع المنحرف ، ويصبح التأليف والنشر هدفين مقصودين لذاتهما دون أن تكون هناك قضية تثار أو رأي يبدى ، وكثيرا ما يجد هذا النوع الزائف من الإبداع طريقه إلى الصحف ومجلات الأدب والفكر ، وتتوارى الأصالة الجدية لتترك للتزييف العقيم مكانها ، كما يحدث في أسواق النقود حينما تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة وتحتل مكانتها .

ولا ينبغي أن يغفل هذا الأمر دون مواجهة أو معالجة ، ولابد من صوغ اطار توافقي للإبداع تقبله السلطة ، وفي الوقت نفسه يحفظ للإبداع خصائصه ويعطيه حرية الحركة في مجالات ازدهاره وفاعليته ، وهذه الصيغة تستوجب أن تكون أقرب إلى التسامح منها إلى التضييق والتشدد ، وأدنى إلى الحرية منها إلى القمع والتسلط ، صيغة تتوافر لها رحابة الحدود ومرونة الحركة بين دائرتي الحكم والإبداع على أساس أننا جميعا أبناء وطن واحد نألم لضرره ونسعد بنفعه ، فلنتحاور إذن من منابر مؤسسات وقوانين يزدهر في ظلالها الإبداع والاجتهاد ، وتسهم في تقديم الحلول لمشكلاتنا الماثلة والمتوقعة .

العربي - العدد ٣١٩ - يونيو ١٩٨٥



أيها السادة .. لقد اكتشفنا الأعداء ..
إنهم نحن ..!

النفط العربي ..
قائد أم مقود ؟

قال لي صاحبي ونحن نحضر ندوة مركز الدراسات العربية في لندن في نهاية شهر يونيو / حزيران الماضي ، التي انعقدت تحت عنوان « عرب بلا نفط » ، وبعد أن استمع إلى بعض المحاضرين والمعلقين وهم يلومون النفط العربي على أنه مصدر كثير من المشكلات العربية الظاهرة والباطنة . .

قال : يبدو أن كل ما ابتلينا به — نحن العرب — من سلبيات في ربع القرن الماضي — على الأقل — كان مصدره النفط !

قلت : وكيف وصلت إلى هذه النتيجة ؟

قال : إما أنك لا تسمع أو أنك لا تتابع ! لقد قال أحد المحاضرين مثلا : (إنني لا أرى في النفط منذ ظهوره إلا تراكمات سلبية ، هي كل ما ورثناه عن عصر الذهب الأسود) وقال آخر : (إن النفط ضد الوحدة العربية) بل وذهب أحدهم إلى القول بأن النفط هو الذي أعاق تحرير فلسطين .. وهذا غيض من فيض .

لقد ازداد انفعال صاحبي لا لأنه توقع أن يسمع مديحا لدور النفط ، بل لأنه توقع أن يسمع آراء موضوعية تناقش ما هو مطروح بروح أقرب إلى العلمية منها إلى التعميمات . قلت له : لا تحزن فكل ذلك جزء من معاناتنا — نحن العرب — من جراء الوضع الحالي الذي نعيشه اليوم ، ويجمح الخيال ببعضنا فيبحث عن كبش فداء ، فتبدو له مظاهر الأسباب دون جوهرها ، ويخيل إليه أن ذاك الذي يراه هو

الجوهر . وقد تصادف هذه المرة أن كان النفط ، ربما في ملتقى آخر وفي مكان آخر يكون شيئا آخر . .

طوق النجاة

لقد حاكم بعض العرب « قضية النفط » كما حاكموا الاستعمار أو الاشتراكية أو التراث . . أو المعاصرة أو الرأسمالية أو النكسة . . أو أية قضية من القضايا العديدة التي طرحت علينا في ربع القرن الأخير . . وفي كل مرة اعتقد البعض منا أن هذه القضية أو تلك هي السبب في كل مشكلاتنا ، أو هي — من منظور آخر — طوق النجاة لخروجنا من الأزمة .

وفي رأيي أن هذا الخلط في الرؤية له علاقة بالمنهج الذي يتبعه البعض في تحليل كثير من المشكلات التي نواجهها . . وهو منهج يفسر الكل بالجزء . إنه منهج سهل على أي حال ، يمكنك فيه أن تجد كبش الفداء — إن شئت — دون صعوبة . . ولو أنك لجأت إلى المنهج الصعب لكان عليك أن تدرس كل العناصر الداخلية في تكوين الموضوع ، وهي كما تعلم معقدة متداخلة .

قلت لصاحبي : ما تسمعه من بعض المتحدثين هنا ما هو إلا نتاج لنظام كامل في التفكير ، خبرناه فوجدناه سهلا محببا للسامعين ، مثيرا لاهتمامهم . . فانساق بعضنا خلفه . وأرجو ألا تسيء فهم قولي ، ودعني أقل لك — بادىء ذى بدء — إن بعض الآمال العربية في النفط قد خابت — وقد طرقت أنا شخصيا هذا الموضوع — مثلها مثل آمال عربية في الوحدة مثلا ، وفي موضوعات أخرى عديدة طرحت في الوطن العربي .

ولكنه من العجالة التي تجفو روح العلم ، أن نعلق أسباب كل ما وصلنا إليه اليوم في الوطن العربي من وضع يصفه البعض بأنه « عصر الانهزام والتدهور » ، ويقف أمام ظواهره المخلصون من نساء ورجال العرب موقف الذاهل المفكر ، أقول من الصعب علميا أن نعلق كل هذه المظاهر من الانحدار والتدهور على مشجب واحد ، أو حتى على عدة مشاجب خارجة عن ذواتنا ، ثم نفرك أيدينا بسعادة ونقول : انظروا لولا ذاك لما حدث هذا .

لنأخذ النفط مثالا

اذا أخذنا النفط العربي ــ وهو موضوع حوارنا ــ فلا أعتقد أن اثنين يختلفان حول أهميته وعمق تأثيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي على النظام الإقليمي العربي ، وعلى الأمن العربي كذلك . ولكن هذا التأثير في رأيي مبالغ فيه ، إذ لا يوجد اتفاق بين الدارسين والمحللين حول ما إذا كان النفط يعد متغيرا مستقلا ، أي مؤثرا بذاته على مجموعة العوامل التي تشكل الوضع العربي الحالي ، أم أنه متغير تابع مؤثر فيه من بعض العناصر الفاعلة في تكوين الشكل الحالي للعلاقات العربية والوضع العربي ككل . أي هل أن تأثيره أساسي قائد ، أم تابع لا نابع ! مقود لا قائد ! وكذلك لا يوجد اتفاق بين الدارسين والمحللين حول ما اذا كان هبوط أسعار النفط ــ وبالتالي الدخول المالية العربية منه ــ أمرا سيئا أم محمودا ، فيما يخص قضيتي « التنمية » و « الأمن العربي » .

قلت لصاحبي : تأمل معي النقاط الثلاث التالية :

الأولى : أن النفط في تقديري عامل محايد ، مثله مثل بقية العوامل المادية الأخرى المؤثرة ، وعلينا نحن الاضطلاع بواجب استخدامه الاستخدام الأمثل ، وهو ــ كأي عامل آخر ــ لا يستخدم الاستخدام الأمثل إلا اذا توافرت له عناصر أخرى بجانبه ، لا أخالها خافية عليك !

الثانية : أن النفط أعطي ــ إما عن جهل أو عن سوء قصد ــ أكثر من وزنه النسبي في إمكانية تحقيق النهضة العربية المرتجاة ، وقد بدا للبعض أنه بدونه ــ أو عند احتمالات انقطاعه ــ ستقع الطامة الكبرى . وحقيقة الأمر أن النفط مادة مستخرجة ، وبح صوت كثير من الاقتصاديين العرب في القول بأنها مادة ناضبة ، وأن الثروة الناتجة عنه ــ مهما بلغت ــ هي ثروة مؤقتة ، وأن النفط ليس دخلا منتظما ودائما يأتي عن عمل وإنتاج ، بل هو مال ناتج عن بيع أصول عينية ، كمصنع باع صاحبه أدوات إنتاجه ، فهو لا يستطيع بعدها أن ينتج شيئا ، أو أن يبيع مصنعه مرة أخرى ، مع الفرق في التشبيه .

والأصول الإنتاجية الحقيقية تكمن أساسا في قطاعي الزراعة والصناعة ،

ولا نملك نحن العرب منهما إلا القليل ، فالصناعة الاستخراجية (كالنفط والفوسفات . . وغيرهما) هي التى تحظى بنصيب الأسد من إنتاجنا القومي الإجمالي ، أما القطاعان الآخران (الصناعة التحويلية والزراعة) وهما عصب التنمية الحقة ، وقاعدتها ، فهما ــ كما ترى ــ محدودان .

فاذا أخذنا هاتين النقطتين بعين الاعتبار ، بقي أن نتساءل عمن دس الينا مصطلح « العرب الأغنياء » و « العرب الفقراء » . فاذا افترضنا حسن النية قلنا إن ذلك تم عن جهل اقتصادي وسياسي كبير ، وإن افترضنا سوء النية ــ لا سمح الله ــ قلنا إن ذلك يتسم بمغالطة لها أهداف مضادة للمصالح العربية العليا . فلا يوجد في تقديري عرب أغنياء وعرب فقراء ، بل هناك عرب فقراء بالمصطلح التنموي الاقتصادي الحقيقي . الكل فقراء ، إذا تكلمنا عن مستوى تطور القوى المنتجة بشقيها : الناس وأدوات العمل ، الكل فقراء إذا تحدثنا عن الدخل المتولد عن العمل المنتج ، الذي يصبح له قيمة مضافة ومتجددة .

أما النقطة الثالثة : وهي مهمة أهمية النقطتين السابقتين ، فهي أن « الغنى العربي » هو ــ بكل المقاييس ــ غنى مؤقت ونسبي في نفس الوقت ، والواقع يفرض علينا تأمل بعض هذه الحقائق . فمجموع الناتج القومي العربي كله في كافة الأقطار العربية .. في المتوسط وفي سنوات الثمانينيات المنصرمة ــ وعلى أحسن التقديرات ــ يكاد يشكل ثلث الناتج القومي لبلد مثل ألمانيا الاتحادية (الغربية) ، ويقترب من أربعة أخماس الناتج القومي لبلد مثل فرنسا .. كما أنه ــ ووفق أحسن التقديرات أيضا ، وبعد كل هذا الحديث عن الثروة النفطية ــ لا يجاوز الناتج القومى الإجمالي لبلد مثل ايطاليا أو حتى إسبانيا ، وهما دولتان في طور النمو إذا ما قورنتا بالدول المصنعة . وإذا اضفنا إلى ذلك تدهورا في الزراعة ، وركودا في الصناعات التحويلية ، مع شح في الأصول الإنتاجية كالأرض القابلة للزراعة ، ومياه الرى والتدريب الإنساني ، واذا أضفنا أيضا أن بعض الأقطار العربية تئن تحت وطأة ثقل ديون خارجية ذات مستويات مثيرة للقلق ، في جو عالمي ينذر بتدني أسعار المواد الأولية الاستخراجية كالنفط ، اذا عرفنا كل ذلك ازددنا ارتيابا في تقسيم العرب إلى عرب أغنياء وآخرين فقراء على كثرة تقسيماتهم الأخرى .

الجرأة في قول الحقيقة

قال صاحبي : القضية إذن أوسع وأكبر من أن تكون مجرد تمرين فكري سميناه تارة « عرب بلا نفط » وسماه غيرنا « الدولار النفطي » .

قلت : ذاك ما عنيته بالضبط ، فموضوع النفط كما ترى أحد مكونات الصورة ، ولكنه ليس العنصر الوحيد فيها ، وإذا كنا نريد وضع النقاط على الحروف ، فلابد من أن نمتلك الجرأة على قول الحقيقة — حتى لو كانت مرة — وأن نبحث مجتمعين في الأسباب الرئيسية التي أوصلتنا إلى قاع ، يعتقد البعض منا أننا ننحدر إليه و لم نصل إلى نهايته بعد ، لأننا لو كنا قد وصلنا إلى القاع لربما بدأنا الصعود من جديد .

إن مظاهر هذا التدهور كثيرة واضحة وجلية للعيان ، ولايحتاج أي عربي إلا أن يجول بفكره في أحوال الأمة ، حيث يرى التدهور السياسي والاقتصادي نتيجة حرب استنزاف عربية ، ظاهرها الحرب المستمرة المستعرة بين الإخوة ، وباطنها قطيعة وحرب استنزاف اجتماعية ينزف لها جسم الأمة من جروح عميقة مذهبية وطائفية وإقليمية وحتى عرقية !

إن حرب الاستنزاف بشقيها السياسي والاجتماعي لها ثلاثة أهداف محددة في نظري هي :

أولا : شل قدرة الأمة العربية على تعبئة قوتها وراء أهدافها القومية .

ثانيا : ضرب قدرتها على تحقيق تراكم جدي ، في مجالات الاقتصاد والتقنية والسياسة .

ثالثا : ضرب قدرة هذه الأمة للحيلولة بينها وبين أن تقدم مشروعا حضاريا متكاملا ومميزا في إطار العلاقات الدولية القائمة .

تلك هي المظاهر وهذه هي الأهداف ، ولكن هناك أسئلة لازالت عالقة : كيف ، وأين ، ولماذا ؟ ولازالت تلك الأسئلة وأمثالها معلقة دون جواب : هكذا رد صاحبي وهو يتابع الحوار .

قلت : إن الاطار الذي يحكم كل ذلك هو ما يمكن أن نسميه فشل المشروع العربي ، سواء من داخله ــ نتيجة عوامل ذاتية ــ أو من خارجه ــ نتيجة عوامل موضوعية ــ ليس أقلها طموح المشروع المضاد ، الالحاقي الصهيوني .

قال صاحبي : وكيف ذلك ؟

قلت : هل قرأت كتب مجيد خدوري ؟ وذكرت واحدا منها بالذات ، وهو كتاب « العراق الاشتراكى » . لقد لفتت نظري فيه فقرة يجب التأمل وإمعان النظر فيها . قال خدوري : (إن العرب بطبيعتهم ميالون كثيرا إلى الفردية ، وهم ضيِّقو الطباع ، ويظهرون في الظروف العادية ولاءات ضيقة أو محدودة هى في طبيعتها قبلية أو محلية ، والعرب خلافا لما يظهر لك من إذعانهم ودماثتهم شديدو المراس ، عنيفون ، وكثيرو الحساسية ، حيث إن عواطفهم شديدة الهياج ، ترتفع إلى درجة عالية في لحظات الاستفزاز) .

انتهى كلام مجيد خدوري . وعلى الرغم من تحفظي على هذا النوع من التحليل النفسي الاجتماعي الذي يميل كثيرا إلى الانطباعية ، إلا أن بيت القصيد الذي أريد أن أصل معك إليه يتلخص في كلمتين : اعرف نفسك ، أو على حد تعبير أحد الفلاسفة الألمان : أيها السادة لقد عرفنا الأعداء : إنهم نحن !

لا أريد أن أقول إننا أعداء أنفسنا ، ولكنني أشدد على القول بأننا لابد أن نعرف أنفسنا ، وأن نجرؤ على قول الحقيقة كما أشرت ، حتى نعرف طريقا للخروج من هذا المأزق الذي سماه البعض منا تشاؤما « عصر الانحطاط العربي الجديد » إلى « صحوة عربية جديدة » .

لنا في لقاء الأعداء عبرة

ولنبدأ بالقول بأنه ليس هناك مثاليات تحكم العلاقات بين الدول ، سواء اقتربت تلك الدول من بعضها جغرافيا أو سياسيا أو قوميا أو ابتعدت . فنحن لا نعيش في عالم مثالي ــ ذلك صحيح ــ ولكن بنفس درجة الصحة هناك في الغالب علاقات مصالح تحدد الحد الأدنى والأعلى من العلاقات بين الدول ، مهما اختلفت اجتهاداتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولنا في احتمال اللقاء القادم في جنيف ، والمعلن عنه بين رئيسي أكبر دولتين في العالم ــ الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ــ خير مثال ، على الرغم من اختلاف رؤيتهما الأيديولوجية وتضارب كثير من مصالحهما العليا .

ومع ذلك فإن اللقاء بين رئيسي الدولتين أصبح ضرورة تقتضيها مصالحهما . ولا نريد أن نطيل في شرح هذا « الخلاف الوفاقي » إن صح التعبير ، فقد أصبح إحد حقائق العصر النووى الحاضر . أما نحن العرب فإن ما نواجهه ليس خلافا « فكريا أو أيديولوجيا »بل نحن نواجه مصيرا تاريخيا ، بعده نكون أو لا نكون ، وقد تكون بعض مظاهره ونتائجه وآثاره ــ إن لم نجرؤ على قول الحقيقة الآن ، وننكر المصالح الآنية المؤقتة ــ أقول قد تكون نتائجه وآثاره مدمرة تقودنا إلى التخلف والانحدار والتبعية لسنوات طويلة قادمة ، وقد يكون من نتائجه نجاح المشروع المضاد الرامي إلى تمزيق وطننا إلى دويلات صغيرة ، يتحكم فيها المشروع الصهيوني التابع .

فشل المشروع العربي

قلت لصاحبي : إن إحدى مشاكلنا الفكرية الرئيسية ، وهي فشل المشروع العربي ، لم تناقش لمعرفة الأسباب والنتائج ، لقد انغمس بعضنا في الهموم والسياسة الاقليمية المباشرة ذات الأفق القطري الضيق ، وأصبحنا نهدرالكثير من وقتنا وطاقاتنا في انشغالنا بتلك القضايا الجانبية واختلافنا حولها ، في الوقت الذي ننسى فيه الخطر الأكبر والهموم القومية التي تؤرق مستقبلنا .

فاذا نظرنا إلى واقعنا العربي اليوم ، نجد أن صوت قعقعة السلاح العربي الموجه إلى الصدور العربية هو الأعلى ، وإن لم يكن ظاهرا فهو خفي . ويحاول حاملو هذا السلاح أن يغتالوا الكلمات والأفكار والمبادىء ، وأن يغتالوا الإنسان ، ويهدموا كل ما يمكن أن يبنيه الفكر العربي المستنير . ونجد كذلك أن الامن العربي مهدد ليس في الأقطار العربية الأصغر حجما ومقدرة فحسب ، ولكن في الأقطار الأكبر حجما أيضا . إن تخلخل المساندة العربية يعرض الجميع للخطر ، وكلما ازداد الوطن العربي تجزئة ازدادت حدة الخطر والاضطراب على كل الوحدات المكونة له ، وتعرضت دول الأطراف المواجهة لتوتر يخل بأمنها جميعا .

وفي غياب الأُطُر المؤسسية ، التي فرضها العصر في أماكن وبقاع كثيرة من العالم ، في غياب تلك المؤسسات الإقليمية الكفيلة بحل الصراعات ، أو ضبط درجة توترها ومن ثم احتوائها ، في غياب تلك المؤسسات أو تعطيل دورها ، يزداد الخطر على الأمن القومي العربي ، ويزداد الجفاء والتشرذم ، ونحن في غيّنا سادرون .

ويضطرك التاريخ إلى تذكر ممالك الطوائف في الأندلس ، بكل ثقل تاريخها المحزن . وتلك واحدة من نتائج فشل المشروع العربي الحضاري ، الذي بدأ يتكون تدريجيا منذ ما اصطلح على تسميته بعصر النهضة العربية في نهاية القرن الماضى وبداية هذا القرن ، الذي تمحور واتضحت معالمه السياسية في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، الذي قامت مبادئه الأساسية على فكرة الترابط بين الحرية والوحدة والاشتراكية ، بصرف النظر عن الاجتهاد فى الأولويات .

لقد تعرض هذا المشروع العربي الحضاري إلى التفجير في العقد الذي شهدت بدايته هزيمة ١٩٦٧ ، وشهدت نهايته بداية مشروع السلام مع العدو الإسرائيلي .

وقد قذف هذا التفجير بعيدا بالاجتهادات الفكرية والسياسية الموغلة في التطرف يمينا ويسارا .

صحيح أن هذا المشروع قد واجه قبل ذلك صعودا وهبوطا ، وانتصارات وتراجعات ، واجتهادات صحيحة وممارسات خاطئة ، ولكنه ظل متماسكا نسبيا قبل التفجر هذا . .

أما بعد ذلك العقد (٦٧ ــ ١٩٧٧) ، عقد الانهيار ، فقد شهدت المنطقة ــ ولا زالت تشهد ــ انهيارات مستمرة ، دفعت الكثيرين ــ تحت وطأة سلبيات هذه الانهيارات ــ إلى القول بأن القيم التي اعتمدها المشروع العربي هي قيم ليست صلبة بحد ذاتها وليست قادرة على بناء مشروع حضاري متميز . ونسي أو تناسى القائلون بذلك ــ بصرف النظر عن اختلاف بدائلهم ــ أن القيم هي التي تحكم وأن الممارسات هي التي تحاكم ، فانت مثلا لا تحاكم قيم الاسلام العظيمة بممارسات المسلمين في عصر ما ، ولكن تحاكم الأخيرة بالأولى ، وذلك هو منطق الأشياء .

ونسي هؤلاء أيضا أو تناسوا أن الممارسين بشر ، في مجتمع إنساني مليء بالسلبيات الموضوعية من جهل وتخلف ، وهذا المجتمع ــ مثله مثل بقية المجتمعات ــ يشكل الخطأ الإنساني جزءا من تكوينه ، كما أن الضعف البشري هو مكون من مكوناته .

العيب في الممارسة

ولكننا قبل أن نسترسل ، نقول : قد يكون لدى بعض المتحدثين حق في انتقادهم لممارسات المشروع العربي . فقد كانت بعض الممارسات (لا القيم) تضطر المخلصين إلى سلوك أضيق الطرق لا أرحبها . كما أن المشروع العربي واجه صعوبات نظرية وتطبيقية ذاتية تتلخص في فقدان المواءمة الصحيحة بين الشعار والتطبيق ، مثلما واجه صعوبات موضوعية خارجية نتيجة ضربات المشروع المضاد .

وإن أردت ضرب أمثلة على صور من القصور الذاتي نقدا للذات وتذكيرا ، فإليك بعضها :

المثال الأول : قدم المشروع الحضاري العربي فهما أقل ما يقال فيه أنه غير واضح العلاقة بين التقدم والنهوض ، وبين التراث ، وعلى الأخص التراث الإسلامي . ولقد تجاوز هذا الدين ــ وربما بسبب معاركه المستمرة مع الغير ــ تجاوز أهمية اغناء الشخصية القومية ، وعني بالحرص على تطور الفكر الإسلامي ومواءمته لظروف المرحلة . ولعل ما فرض على المشروع العربي النهضوي من تناقض بينه وبين بعض الحركات السياسية المتشبثة بالتراث قد زاد من التباعد الجماهيري ، حين تجاوز الاختلاف في الرأى ليبلغ مرحلة تصاعد العنف والعنف المضاد ، مما دفع الأطراف كلها إلى تنافر لا لقاء بعده ، وأصبح هدف الجميع تصيد الهنات .

لقد غاب عن المشروع الحضاري العربي القومي ربط التوحيد الديني بالتوحيد القومي ــ كما وضحت الفكرة بعد ذلك ــ ولكن بعد تفجر المشروع القومي ، ولقد لفت انتباهنا إلى ذلك مفكر إسلامي قومي هو محمد عمارة ، عندما قال (لو تخيل المرء أن كل أمة من الأمم العريقة ذات الحضارة المتميزة قد (سكت) لحضارتها عملة تميزها ، لكانت العملة التي تميز حضارتنا مزدانة برمز التوحيد على

وجهيها ، التوحيد الديني على وجه ، والتوحيد القومي على الوجه الآخر) .

لقد غاب عن المشروع العربي الحضاري تمثل هذه الفكرة قبل عقد الانفجار ، وعندما حدث الانفجار أو التفجير تعالت نغمة العداء للعروبة على أنها معادية للتراث ، وانفتح المجال واسعا للعبث بقلوب وعقول الناشئة ، على أن هناك تناقضا حقيقيا وواقعيا بين الاثنين ، والحقيقة غير ذلك .

والمثال الثاني : في فقدان المواءمة بين الشعار والتطبيق . . ومعالجة فكرتي « الوحدة » و « الاشتراكية » .

لقد قدمت الوحدة على أن تحقيقها بحد ذاته فيه المنعة والتقدم . . قدمت خالية من السلبيات ، قادرة على إيجاد الحلول السريعة والناجحة لكل المشكلات التي يواجهها المواطن العربي ، وكان بعد أن تحققت بعض أمثلتها أن وجد الجميع أنها تحتاج إلى ثمن ليس بالهين أو اليسير ، وأنها ليست بدون أعداء وأنها تحتاج إلى نضال مع النفس طويل حتى ترجح كفة الإيجابيات على السلبيات . كما نظر إلى فكرة الاشتراكية من مفهوم وزاوية ضيقة . نظر إليها أو قدمت على أنها « عدالة في التوزيع » توزيع الثروة وتوزيع الدخول ، وإن كان ذلك ميسورا في بعض الأقطار فهو صعب التحقيق في أقطار أخرى .

لقد جرى التشديد على فكرة « التوزيع » وغابت فكرة « الإنتاج » بما يعنيه الإنتاج من قدرات علمية وفنية وتنظيمية ، فيها يكمن التحدي الحقيقي .

وقد نضيف أمثلة أخرى تصب كلها في إطار الممارسة ، ولكنها لا تضير أو تؤثر في صلابة قيم المشروع العربي النهضوي القومي ، ولا في مصداقيته .

ومهما كثرت وتعددت سلبيات الممارسة ، فإن تفجر المشروع العربي الحضاري النهضوي بين ٦٧ ــ ١٩٧٧ كان نتيجة بلغت من السوء حدا لا يحلم به حتى الأعداء ، فقد تحول النظام العربي الإقليمي من نظام اندماجي له قاعدة إقليمية وأهداف حضارية محددة إلى نظام مجزأ ، وبدت الكتلة العربية متناثرة ، تتغير تحالفاتها ، وبالتالي تتغير أحجام الكتل الصغيرة المكونة لها ، ولكنها تبقى دائما كتلا متضاربة متنافرة .

وتمزقت الهوية العربية وأصبحت هلامية على أقل تقدير ، وافتقدت توازنها الذي بني على مدى سنوات طوال ، وظهرت على السطح أسئلة قديمة مفعمة بالشك والحيرة ، ظن الكثيرون أن إجاباتها قد عرفت وعفا عليها الزمن . . أسئلة . . من مثل هذه الأسئلة : من نحن ؟ ومن المسئول عن كل هذا ؟ أم أن فكرة الأمة العربية فكرة غير واقعية ؟ وأسئلة أخرى غيرها محيرة .

ما هو البديل ؟

كان البعض يعتقد أن هناك بديلا للمشروع الحضاري العربي القومي الوحدوي ، وتهاونت قوى عربية عديدة في الدفاع عن ذلك المشروع ، تارة باسم القطرية ، وتارة أخرى باسم الأيديولوجية ، وثالثة باسم المذهبية ، وفي معظم الأحوال كان التهاون نتيجة صراع لا طائل من ورائه .

وعندما تفجر المشروع الكامل تبين للجميع أن المنطقة كلها مستهدفة وأن شرذمتها هو الهدف

لقد كان هناك إجماع إقليمى عربي على أن إسرائيل تشكل التهديد الرئيسي للأمن العربي ، واستطاع المشروع العربي أن يرص صفوف دول وشعوب أخرى صديقة خلف هذه الفكرة . واليوم لم يبق حتى حالة الإجماع تلك ، كما لم يبق معنا أحد على أقل تقدير ، إلا وقد أعاد النظر في موقفه ، أو هو في طريقه إلى ذلك .

كان المراد من المشروع العربي توحيد الأمة،وبعد سقوطه وانفجاره تفككت الوحدات الوطنية في القطر الواحد .

لقد قال المشروع العربي الحضاري القوميّ إن مسألة الطائفية والقومية والمذهبية هي نتيجة مداخلات الدول الغربية في بلادنا ، ودلل على ذلك من حوادث التاريخ القريبة منها والبعيدة ، وقال بأن المجتمع العربي مجتمع تعددي ولكنه مجتمع متسامح أيضا ، وبين عشية وضحاها إذ بالفروق الرئيسية في بلادنا تصبح معزوفة الطائفية والمذهبية .

وفي ميزان الخسائر والأرباح يتضح أن ما خسرناه كعرب ــ وما نخسره ــ كثير كثير .

بعض الدروس يمكن استنباطها من تجربة السنوات القليلة المُرّة الماضية .

وأول هذه الدروس أنه قد يكون العرب اليوم أقل حماسة عاطفية للمشروع العربي القومي النهضوي مما كانوا عليه في السابق ، ولكنهم في نفس الوقت أكثر حاجة له من أي وقت مضى ، وأكثر معرفة بنتائج فقدان الحد الأدنى منه على الأقل .

وثاني هذه الدروس هو أن الحوار العربي / العربي هو في النهاية الأجدى والأصلح ، لأن الحرب العربية / العربية ، أو قل العداء المستحكم بين بعض العرب وبعضهم الآخر مزق ما بينهم من أواصر ، كما أن تكريس الحوار سبيل واع لحل كل الإشكالات المعلقة ، التي تظهر بين أبناء الأرض الواحدة ، أو بين أبناء الوطن الواحد ، هو نتيجة كرستها حكمة الإنسانية وتجاربها الطويلة .

وثالث هذه الدروس أن بعض الشعارات المرفوعة اليوم على الساحة العربية ، التي يغلب عليها شيء من المزايدة ، ويتبناها البعض دون أن توضع على محك الاختبار ، سوف تقودنا إلى نتيجة خبرناها : شعارات براقة يحتاج تحقيقها إلى أكثر من الأماني والآمال .

والتفت إلى صديقي وقلت : تلك هي العوامل الرئيسية المكونة لصورة الوضع العربي الحالي . . وهي بالتأكيد ليست كل العوامل .

وابتسم بهزة رأس . . ولم يجب .

العربي – العدد ٣٢٢ – سبتمبر ١٩٨٥



مستقبل « الأوبك »

خلال الصيف السابق وهذا الخريف ، واجهت وتواجه منظمة الأقطار المصدرة للنفط « أوبك » أقسى امتحان لتماسكها منذ أن ظهرت إلى الوجود قبل خمسة وعشرين عاما .

فقبل ربع قرن تقريبا ظهرت هذه المنظمة الجديدة في أعقاب اجتماع سبقته محاولات حثيثة في بغداد عام ١٩٦٠ ، وحضر ذلك الاجتماع خمس دول من العالم الثالث ــ كلها منتجة للنفط ــ ثلاث منها أقطار عربية هي الكويت والسعودية والعراق ، وواحدة شرق أوسطية هي إيران ، والأخيرة من دول أمريكا اللاتينية هي فنزويلا .

وكان لهذا الاجتماع ، ومن ثم ظهور المنظمة إلى الوجود ، هدف جد متواضع . . هو : الحيلولة دون التدهور في أسعار النفط والذي كان يشكل لكل هذه الدول المداخيل الكبرى في إنتاجها القومي .

قبل سنوات قليلة من ذلك التاريخ (سبتمبر ١٩٦٠) كانت شركات النفط العالمية الكبرى ــ وهي ثماني شركات معظمها أمريكية ــ قد بدأت نتيجة تحكمها في أسعار النفط من خلال نفوذ شبكاتها في الإنتاج والنقل والتسويق،بدأت تفرض أسعارا للنفط الخام المستخرج من تلك البلدان حسب ما تقضي به مصالحها ، ضاربة عرض الحائط بمصالح البلدان المنتجة ، إلى درجة لا تحافظ فحسب على ثبات السعر وعدم زيادته ، وبالتالي ثبات مداخيل تلك الدول المستقل معظمها حديثا ، بل تؤدي إلى التراجع في الأسعار على تواضعها . مما أفقد بعض المنتجين صبرهم فتداعوا إلى تشكيل تلك المنظمة ، على أمل تحقيق مصالح أفضل . . .

وقد كانت الشركات تقف بالمرصاد للدولة أو الدول المنتجة التي تعارض الكل

أو الجزء من سياسات تلك الشركات في الإنتاج أو التسعير ، وكانت تعاقبها عن طريق التقليل الحاد من الإنتاج النفطي من أراضيها ، وبالتالي تُعرضها إلى متاعب اقتصادية وسياسية . وكانت تلك التدابير واسعة التطبيق ، كما أن حكومات البلدان المنتجة للنفط وعت ذاك الموقف بوضوح ، ولعل أكثر التدابير التي اتخذت من قبل شركات النفط ضد الحكومات وضوحا وقسوة — من بين تجارب عديدة — تجربة تأميم النفط الإيراني بين ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ ، والتي انتهت بعد صراع مرير بفشل ذريع للتأميم ، لم تنفرد في إفشاله شركات النفط الكبرى واحتكاراتها ، ولكن شاركتها حكوماتها أيضا .

مولد المنظمة ومواجهة التشكيك

من هنا جاءت ولادة منظمة الاقطار المصدرة للنفط « الأوبك » في تلك الفترة مخاضاً متعسرا ، وقد اختلفت وجهات النظر حول فاعليتها . وشك كثيرون — في ظل أوضاع دولية متوترة — في فعالية مثل هذه المنظمة ، ونظر إليها البعض كاتحاد شكلي يضم بعض بلدان العالم الثالث ، والذي يشكل حلقة هشة في التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل ، وبالتالي فإن هذه المنظمة لا يحتمل أن تلعب دورا فعالا في مواجهة الاحتكارات المنظمة العريقة الخبرة المتمثلة في الشركات النفطية ، وفي ظلال هذه النظرة كان الاعتقاد أن المنظمة الوليدة سوف تبقى منظمة شكلية تتضاءل في فاعليتها أمام الشركات النفطية ولن تكون بحال ندا لها !

أما وجهة النظر الأخرى المضادة — وكانت وقتها محدودة — فقد رأت أن هذه المنظمة ، رغم تشكلها من بلدان حديثة الاستقلال ، إلا أنها بلدان طموحة لتحقيق السيطرة على ثروتها الطبيعية ، وتسخير هذه الثروة لبناء قاعدة اقتصادية حديثة ومندمجة في الاقتصاد الوطني استكمالا للاستقلال السياسي ، فهي ترى أن النفط هو المصدر الأول — وربما الوحيد — لتطوير اقتصادها المتخلف ، وأن أية مواجهة مع الشركات النفطية لكونها « احتكارا » عالميا لا تتوافر له فرص النجاح إلا إذا تحقق حد أدنى من التنسيق بين المنتجين ، لذا فإن إنشاء مثل تلك المنظمة « الأوبك » في إطار تنامي حركة التحرر الوطني في العالم الثالث ، هو الإطار الوحيد الممكن في حالة المواجهة ، وأن احتمالات نجاحها كافية وقابلة للتحقيق .

وما لبثت المنظمة الجديدة أن استقطبت أقطاراً أخرى منتجة للنفط ، وهي على التوالي حسب تاريخ الانضمام إلى المنظمة : قطر ١٩٦١ ، ليبيا واندونيسيا ١٩٦٢ ، أبو ظبي (الإمارات العربية المتحدة) ١٩٦٧ ، الجزائر ١٩٦٩ ، نيجيريا ١٩٧١ ، الإكوادور ١٩٧٣ ثم الجابون ١٩٧٤ .

ولكن المنظمة احتاجت لأكثر من عشر سنوات كي تظهر فعاليتها في الدفاع عن مصالح أعضائها ، بعد أن ازدادت الدول المكونة لها خبرة ونضجا في العمل السياسي الدولي .

ولعل المتتبع لتطور مسيرة الصراع النفطي يلحظ فترتين زمنيتين هامتين هما : الستينيات ثم بعدها فترة السبعينيات .

الصراع مع الشركات في الستينيات

لا يستطيع أي مراقب منصف أن ينظر إلى صراع البلدان المنتجة للنفط مع الشركات الاحتكارية خلال الستينيات من هذا القرن ، ويتجاهل في نفس الوقت دور الأوبك في خلفيات هذا الصراع . صحيح أن دورها ظهر أكثر وضوحا وفاعلية إبان السبعينيات ، الا أن العلاقة التي نشأت بين البلدان المصدرة للنفط من خلال الأوبك ساعدت جزئيا على شد أزر البلدان التي انفردت بالمواجهة مع الاحتكارات النفطية ، وقصص المواجهة ساخنة وظاهرة للعيان ، أو باردة خلف (الكواليس) بين الحكومات المضيفة وشركات النفط ، وهي كثيرة بعضها حقق النجاح وبعضها أصابه الفشل المؤقت .

هذه القصص كتبت مرارا في الأدبيات الاقتصادية والنفطية ، وهي اليوم جزء من تاريخ كفاح هذه الشعوب وتلك البلدان ، إلا أنها بكل المقاييس لم تكن مواجهات سهلة ، فلقد اختلطت فيها السياسة بالاقتصاد ، بالانقلابات والانقلابات المضادة ، وبمحاولات التقسيم والتشرذم ، حتى في داخل حدود البلد الواحد (مثل محاولة فصل بيافرا الإقليم النفطي الغني في نيجيريا في أوائل السبعينيات)* .

محصلة تلك الصراعات كانت في النهاية إيجابية لصالح شعوب الأقطار المنتجة

* لقد حدثت على سبيل المثال ستة انقلابات عسكرية في نيجيريا حتى الآن .

للنفط ، وانتصرت وجهة نظر تلك الأقطار التي استنزفت ثرواتها لمدة طويلة ــ دون مقابل حقيقي يعوض هذا الاستنزاف ــ انتصرت وجهة نظر تلك البلدان القائلة ، بأنه من الصعب بل من المستحيل أن يتم تخطيط للتنمية الكلية للاقتصاد الوطني في أي بلد منتج للنفط طالما ظل قطاع النفط المهيمن فعليا على الاقتصاد ، جزيرة معزولة .

وانقضت معظم فترة الستينيات في الهجوم والهجوم المضاد ــ إن صح هذا التعبير ــ بين الشركات النفطية الكبرى العاملة في الأقطار المنتجة للنفط ومن ورائها حكوماتها وبين حكومات البلدان المنتجة وشعوبها .

ولقد كانت الأقطار العربية في معظم تلك الفترة هي مركز الثقل النسبي في ذاك الصراع ، حيث إن سبعة أعضاء من الأعضاء الثلاثة عشر في الأوبك هي أقطار عربية . ثم أصبح العرب المنتجين النفطيين الوحيدين الذين تركز عليهم اللوم والهجمات المضادة بعد ذلك في الصحافة والأوساط السياسية والاقتصادية الغربية ، مما يفسر زخم النزعات المضادة من العوامل الثقافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية التي اندمجت وتفاعلت كي يستقر في النهاية في عقل المواطن في الغرب أن « أوبك » تعني العرب ، وتعني أيضا من وجهة نظرهم السياسات غير العقلانية في رفع الأسعار !

ولكن عندما نغاود الكرة لننظر مرة أخرى إلى مسلسل الكفاح الذي خاضته الأقطار العربية لتصحيح العلاقات مع الشركات ، نتبين بوضوح الجهد المضني والمحاولات الكثيرة الذي بذلت لتصحيح هذه العلاقات القانونية والاقتصادية بطريقة معقولة وتدريجية ، والتي تعرضت للرفض في معظم الأوقات من تلك الشركات .

لقد حصلت معظم تلك الشركات على امتيازات حصرية للتنقيب عن النفط وتسويقه وتسعيره تحت ظروف كانت معظم تلك البلدان الأعضاء في المنظمة خاضعة فيها لسيطرة أجنبية مباشرة أو غير مباشرة ، كما أن تلك البلدان من جهة أخري ، افتقدت لفترة طويلة التأهيل التقني والفني لخوض غمار صناعة معقدة مثل صناعة النفط ، إلا أن الجهود التي بذلت لاحقا لتصحيح تلك العلاقة لم تفلح في إقناع الشركات العالمية بإجراء التعديلات والمراجعات .

في حقيقة الأمر كانت مطالب أوبك محدودة ومتواضعة ، فقد طلبت في بداية الستينيات من شركات النفط العالمية أن تربط أسعار النفط بمؤشر أسعار السلع المصنعة ، بعد أن لاحظت السعر المصطنع الذي تبيع به الشركات النفط الخام . ولم يلتفت إلى هذا المطلب العادل ضمن مطالب عادلة أخرى .

وعندما قارب الحوار على الانقطاع بين الشركات النفطية وبعض الحكومات المضيفة ــ وفي ظروف دولية مواتية ــ قامت بعض الأقطار العربية باتخاذ إجراءات قانونية من طرف واحد لحماية مصالحها .

وهناك أمثلة بارزة يمكن أن نذكر القراء بمثلين بارزين منها ، هما تجربتا العراق والجزائر .

فالحكومة العراقية في أوائل الستينيات ، ومن خلال القانون الشهير رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ سحبت بموجبه ٩٩,٥ ٪ من مساحة الامتياز الممنوح لشركة نفط العراق ــ بعد أن فشلت كل المفاوضات السابقة في تحقيق اتفاق عادل ــ وأبقت الحكومة العراقية بموجب ذاك القانون للشركة فقط المساحة قيد الاستغلال . وقد كان هذا الإجراء بداية سلسلة طويلة من الإجراءات اللاحقة ، انتهت بالتأميم الجزئي في بداية السبعينيات .

أما في الجزائر فقد أصبحت السيطرة على النفط والغاز الجزائري أهم هموم الجزائر المستقلة ، وما أن انقضت سنوات قليلة على استقلال الجزائر ، حتى كانت من أوائل الأقطار العربية التي حققت هيمنتها على جزء كبير من الشركات العالمية في أراضيها .

وغير هذين المثلين فإننا نستطيع ذكر أمثلة عديدة مشابهة في الكويت وليبيا وأقطار عربية أخرى ، وكانت الأقطار العربية المصدرة للنفط في كل هذه الإجراءات تناضل من أجل استعادة حقوقها ، وما أن شارفت الستينيات على الانتهاء حتى أصبح كثير من الأقطار العربية على وشك اتخاذ تشريعات ــ من جانب واحد إن استدعى الأمر ــ لإرغام الشركات على التنازل بعد أن أصبحت طرق التعاون شبه مسدودة خلال فترة طويلة من الزمن .

وقد كانت الأوبك في هذا العقد ــ رغم ضعفها ــ الأداة التي تتوحد فيها مصالح الأقطار المنتجة .

تصحيح الأوضاع في السبعينيات

ليس هناك عامل وحيد يمكن الإشارة إليه على أنه السبب المباشر في تصحيح أوضاع علاقة الحكومات العربية المنتجة للنفط بالشركات العالمية ، بحيث تعود بعد ذلك إلى التصحيح الشامل في هيكل الأسعار ، وكذلك ملكية الشركات من بعد .

ولقد تضافرت أسباب عديدة أثرت مجتمعة في تغيير هيكل القوة بين الفريقين ، فلقد تراكمت الخطوات المحدودة والمتناثرة التي اتخذتها البلدان المصدرة للنفط على امتداد فترة العقد السادس كي تشكل في نهاية الأمر فارقا نوعيا جديدا .

ويمكن الإشارة إلى بعض العناصر : فعلى الصعيد السياسي نجد أن بلدان العالم الثالث كافة قد وجدت لها مكانها تحت شمس السياسة الدولية في إطار التوازن بين القوتين العظميين ، مع تزايد حركات الاستقلال وخروج الدول تباعا من السيطرة الاستعمارية إلى رحابة الاستقلال .

وتزامن ذلك مع عناصر عديدة على المستوى الاقتصادي ، حيث تشابكت أيضا مجموعة من العوامل كالتآكل التدريجي في السيطرة الحصرية للشركات السبع أو الثماني الكبري الدولية (الاحتكارية) ، بعد ظهور شركات نفط مستقلة قدمت شروطا أفضل للتنقيب عن النفط ، وأيضا مع ظهور شركات وطنية ــ لدى البلدان المنتجة ــ فوضتها حكوماتها للعمل في هذا الميدان .

كما تزامن ذلك أيضا مع فترة طلب شديد على النفط في سوق اتسمت بالندرة النسبية ، زادها حدة ما سببه الموقف العربي في حظر النفط عن بعض البلدان الغربية إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كل تلك الأسباب مجتمعة جعلت خطوات تصحيح الأسعار أمرا حتميا ، ولعلنا نشير إلى الدورة الثانية والعشرين لمنظمة « الأوبك » في طهران في فبراير سنة ١٩٧١ ــ تلك الدورة التي يشير إليها المتابعون على أنها نقلة مهمة في علاقة شركات

النفط بالدول المنتجة ــ فقد تم لأول مرة نقل المبادرة في تحديد الأسعار النفطية من يد الشركات النفطية إلى يد البلدان المصدرة ، حيث فرضت ست دول ــ معظمها عربية هي السعودية والكويت والعراق وقطر والإمارات العربية المتحدة وإيران ــ فرضت زيادة في الضرائب على أرباح الشركات حتى بلغت ٥٥ ٪ ورفعت سعر نفطها بمقدار ٣٥ سنتا للبرميل الواحد . ولم تمر تلك الإجراءات دون مقاومة عنيفة من جانب الشركات ، إلا أن وقوف أعضاء أوبك جميعا مع تلك الإجراءات أنجح القرار وحسم القضية لصالح الدول الست ، وكانت بداية تاريخية لفرض قبضة « الأوبك » على زمام المبادرة .

وما يهمنا هو التأكيد هنا على أن تصحيح الأسعار اللاحق والذي حدث في ديسمبر ١٩٧٣ ــ والذي تسميه الأدبيات الغربية (بصدمة النفط الأولى) ! ــ هو في حقيقة الأمر لم ينفجر بشكل درامي مثير بل كان ضمن سلسلة من الخطوات العملية التي قادت إلى هذا التصحيح الأول في الأسعار ، بجانب ذلك هناك حقيقة أخرى تأكدت عمليا مفادها أنه لا يمكن لأي بلد منتج للنفط وحده أو حتى لمجموعة صغيرة من المنتجين ، أن يواجهوا الشركات النفطية أو يخوضوا معركة إنجاح قضية التسعير وتصحيح السياسات النفطية دون اتفاق كامل بينهم .

لقد ثبت أن قصور العلاج الذي طرح في بداية الستينيات من قبل مجموعة قليلة من البلدان المنتجة للنفط ــ والذي يتمثل في أن التجمع ضروري من أجل بناء قوة تفاوضية معقولة توازن قوة شركات النفط المترابطة والمتماسكة ــ هذا العلاج ثبت أنه الأنجع المحقق للغاية .

ومن تلك الحقيقة نستطيع أن نفسر الهجوم المتتابع والمضاد الذي قادته المصالح الغربية ضد الأوبك خلال العقد الماضي كله وحتى يومنا هذا تقريبا ، وأصبح الهدف الأساسي الذي تسعى إليه تلك المصالح هو فرط عقد الأوبك . تقول « الايكونوميست » Economist :

« إن الحمقى وضعفاء النفوس وحدهم سيقلقون لمشاكل الأوبك » ! !

الأوبك هل هي احتكار ؟

كثيرا ما نسمع أن الأوبك هي مجرد احتكار للمنتجين ، ولكن عند المقارنة بين ما تمارسة الأوبك وبين ما كانت تمارسه شركات النفط العالمية (الاحتكارية) تظهر لنا علامتان فارقتان : من حيث الأهداف والسياسات ، ومن حيث تحديد الأسعار : العلامة الفارقة الاولى من حيث الأهداف والسياسات : نجد أن شركات النفط شكلت روابط وثيقة التماسك فيما بينها من جهة ، وبينها وبين حكوماتها من جهة أخرى ، وكان من الصعب اختراقها لفترة طويلة ، ولقد تعقبت فوهات المدافع وقطع الأساطيل مصالح هذه الشركات إلى أماكن كثيرة من العالم ، ومن كان يجرؤ على المساس بمصالح هذه الشركات كان يلقى العقاب الصارم في التو والساعة ، كما كانت هذه الشركات تطبق سياسات الإنتاج والتسعير والتسويق بتجانس وتضامن ، وقد فرضت أسعارا متدنية للنفط الخام لفترة طويلة ، أما أهداف الأوبك وسياستها فلم تخرج عن تنسيق مواقف دولها تجاه أسعار النفط وطريقة حساب تكاليف الإنتاج في بداية الأمر ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى فكرة إطار المشاركة في الملكية . وهي في ذلك لجأت إلى الممكن والمستطاع لأنها لا تملك أساطيل أو طرق تهديد غير استخدام الطرق المشروعة والسلمية .

أما العلامة الثانية فهي أن تحديد الأسعار من قبل شركات النفط العالمية لم يكن في يوم من الأيام خاضعا لطرفي معادلة (العرض والطلب) بل كانت هذه الأسعار تحدد في إطار (احتكار) لصالح الشركات المنتجة ومصالح بلدانها ويذهب اليوم بعض المحللين المنصفين إلى القول بأن أسعار النفط ازدادت تعرضا لعمل قوى السوق (العرض والطلب) منذ سنة ١٩٧٣ وما بعدها ، عما كانت عليه تحت نظام احتكار الشركات ذات الامتيازات السابقة .

وهناك أمثلة عديدة تضرب للتدليل على بعد الأوبك عن الاحتكار ، منها اختلاف أعضاء الأوبك في مؤتمر الدوحة عام ١٩٧٦ عندما كانت هناك وجهتا نظر للتسعير :.واحدة تدعو إلى رفع السعر بمقدار ١٥ ٪ والأخرى تدعو إلى تجميد الأسعار ، وانتهى المؤتمر بإقرار سعرين لنفط الأوبك لفترة محدودة .

بل ويعتقد بعض المحللين أن مصدري النفط العربي كانوا أكثر من حذرين مع الاعتبارات الدولية والبعد عن صفة الاحتكار عندما اختار بعضهم زيادة إنتاجه من النفط في وقت يفيض فيه دخله على حاجته المالية ، إسهاما في خلق فرص أفضل لاستقرار الاقتصاد العالمي ، وكان ذلك في معظم فترة السبعينيات عندما كان سوق النفط « رائجا للبائعين » .

ومن هذه الأمثلة وغيرها نجد أن الحديث عن « احتكار » يلصق بالأوبك لا يعدو أن يكون محض افتراء .

الغريب أن أصواتا جديدة تعود اليوم في حلقات ما يسمى بخبراء النفط العالميين للقول بإطلاق « قوى السوق » لتحديد أسعار النفط ، وأن على الأقطار المنتجة أن تبيع النفط بعد أن تأخذ نسبة معقولة فوق تكاليف الإنتاج !

هذا القول على سذاجته يكتب ويقال في الندوات العالمية في وقت يتدنى فيه الطلب على نفط الأوبك بالذات .

ويعتمد هؤلاء في حقيقة الأمر على المغالطة المنطقية بأن سعر النفط مثله مثل سعر أى سلعة أخرى يتحدد في المدى الطويل والقصير بتفاعل « العرض والطلب » ، ولكنهم يتناسون أن هناك عوامل وتأثيرات كثيرة تختفي وراء فكرة « العرض والطلب » الأكديميتين .

من هذه العوامل أن النفط ليس سلعة موحدة المواصفات . فهناك أكثر من مائة نوع من الخامات النفطية على أقل تقدير تصدرها البلدان المنتجة للنفط ، كما أن تحديد سعر عادل للنفط لابد أن يأخذ في الحسبان بجانب نوعية النفط وتكاليف إنتاجه عوامل أخرى ، منها قرب المصدر المنتج من السوق أو بعده ، وتكلفة إنتاج الطاقة البديلة ، والتعويض عن التضخم المالي ، وتأمين احتياجات التنمية التي تحتاجها الدولة المصدرة . . . إلى غير ذلك من العوامل المعقدة

الهجوم على الأوبك

نستطيع أن نعدد الكثير من الأقوال والأحاديث التي فجرتها الآلة الإعلامية الغربية ضد منتجي النفط وخصوصا العرب في السنوات العشر أو الخمس عشرة

الأخيرة ، ولكن الأهم من ذلك هو رصد الخطوات العملية التي اتخذتها وما زالت تتخذها تلك المصالح الغربية ضد الأوبك .

لقد ذكر « جيمي كارتر » رئيس الولايات المتحدة السابق . . وعلى شاشات التلفزيون الأمريكي في منتصف عام ١٩٧٧ ، وهو يقدم برنامجه لتقليص استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة ، هذه الكلمات :

(تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب ، إن أزمة الطاقة لم تقهرنا بعد ولكنها ستقهرنا حتما ، اذا لم نتخذ التدابير على الفور) .

وكان قبل ذلك بسنوات قليلة جدا قد أعلن في الغرب عن إنشاء الوكالة الدولية للطاقة ، والتي كان من بعض مهماتها تنسيق الاستهلاك للطاقة النفطية وتحديد سقفها في الدول الصناعية ، والهدف هو الحد من الاعتماد على نفط « الأوبك » .

والخطوات المضادة التي حدد لها عشر سنوات من الزمن يأتي بعضها أو كلها قبل ذلك الموعد نتيجة لهجوم علميٰ منظم ، وقد كان من ضمن الخطوات المضادة استخدام الطاقة البديلة للنفط ، أو ما سمي لاحقاً ببرامج الإحلال (الفحم والطاقة النووية بدلا من النفط) ، وانهال التحريض على إنتاج النفط خارج الأوبك حتى لو كان بتكلفة نسبية عالية مثل نفط بحر الشمال .

وبدأت أنشطة التراكم الاقتصادى تُحوَّل وتتجه نحو قطاعات يقل فيها استخدام الطاقة بشكل ملحوظ مثل الخدمات وصناعة التقنيات المتقدمة وتقلص نصيب الصناعة الثقيلة في الناتج القومي الإجمالي في الدول المتقدمة ، وبدأ المشترون للنفط يفضلون المنتج منه خارج الأوبك ، فبجانب افتقاد ميزة السعر النسبي تكمن عوامل ذات طبيعة سياسية .

وبعد عشر سنوات من تصحيح الأسعار نجد أن البرنامج المضاد قد أثر تأثيرا كبيرا في موقف الأوبك . فقد كان نصيبب الأوبك في سنة ١٩٧٤ من عرض النفط العالمي قد بلغ ٦٦ ٪ انخفض في عام ١٩٨٤ إلى ٤٤ ٪ فقط ، وكانت الضحية الأساسية هي النفط العربي ، فبينا تنتج الدول خارج الأوبك كمية تعادل طاقتها

الكاملة ، وأعضاء الأوبك من غير العرب ينتجون نحو (ثلثي) طاقتهم ينتج العرب نحو (ثلث) طاقتهم فقط .

ولقد اضطرت منظمة الأوبك لأول مرة في سنة ١٩٨٣ لخفض الأسعار إلى جانب تخفيض مبرمج في الإنتاج . فبين ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥ انخفض إنتاج الأوبك من النفط بحوالي النصف . (كان ٣١ مليون برميل يوميا تقريبا فأصبح حوالي ١٦ مليون برميل يوميا) .

بالاضافة إلى ذلك فقد اضطرت الأوبك إلى اتباع برمجة الإنتاج عن طريق وضع حد أعلى للإنتاج الإجمالي ثم توزيعه في صورة حصص على الدول الأعضاء ، وهنا أيضا عانت الدول العربية المنتجة للنفط بشكل أكبر وتدهورت عائداتها المالية إلى حوالي النصف ، من ٢٠٤ بلايين دولار في سنة ١٩٨١ إلى ١٠٢ بليون دولار في سنة ١٩٨٤ .

ويعني ذلك — إذا ترجم من أرقام إلى واقع — أن الأقطار العربية المنتجة للنفط ستواجه سنوات عجافا ، تؤثر على خططها التنموية قطريا ومساهماتها القومية والدولية ، وتهون الصعوبات المالية في ضوء تهديد أكثر خطورة هو خلاف أعضاء الأوبك على توزيع حصص الإنتاج والذي يمكن أن يؤدي — لو تأزم — إلى أن تشهد الأوبك آخر أيامها مما يجعل سوق النفط فوضى تعود بالدمار على معظم المنتجين .

ويرى الخبراء النفطيون أن الأوبك من واجبها الصمود والمقاومة لفترة السنوات الخمس القادمة على الأقل حيث يتوقع بعدها ارتفاع الطلب العالمي على النفط . ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو : من الذي يجب عليهم أن يضحوا أكثر في السنوات القادمة . . هل هم العرب أيضا !

بين الحقيقة والوهم

يقودنا مجمل التحليل السابق إلى مجموعة من الحقائق أهمها : أن السياسات المضادة للأوبك قد نجحت في وضعها في موقف الدفاع ، وهنا يبرز عنصر التعاون

والتنظيم الحديث الذي وصل إلى كل فرد من أفراد الشعوب المستخدمة للنفط في أوربا الغربية واليابان والولايات المتحدة ، كما أن الحقيقة الأخرى تقودنا إلى مراقبة نجاح التعاون بين حكومات الأوبك ، وهو تعاون يحتاج إلى تضحيات من الجميع ، وليس من الأقطار العربية فقط .

إن الهدف السياسي لتحطيم الأوبك واضح للعيان ، فقد كان ظهورها وقدرتها اللاحقة على انتزاع حقوق أعضائها يمثل حدثا تاريخيا وعلامة بارزة في خبرة مصدري النفط من العالم الثالث وتجربتهم ، وقد مثلت حتى الآن موقعا فريدا بين كافة روابط العالم الثالث العاملة بإنتاج المواد الخام وبيعها ، لذلك فإن خريف هذا العام سيشهد إما انتصار الأوبك ، وبالتالى قدرة ورغبة بعض أقطار العالم الثالث على التعاون ، وإما ــ لا سمح الله ــ انهيارها .

ولعل الحلول المطروحة للخروج من الأزمة تبشر ببعض الأمل ، فالفكرة القائلة بانشاء هيئة مراقبة لإلزام الأعضاء جميعا بالحصص المقررة والسعر المتفق عليه ، تبدو مستعصية على التطبيق لأول وهلة ، إلا أن كثيرا من الأفكار التي تبدو مثالية في بداية الامر يمكن تطبيقها ، كما أن هناك خطوات أخرى تقوم بها الأوبك لتوحيد جهودها منها استقطاب بعض منتجي النفط خارج الأوبك لأن تدهور الأسعار سوف يعرض مداخيلهم هم أيضا إلى التدهور .

هذه الخطوات على أهميتها ستبقى نتائجها محدودة ، ولن تستطيع الأوبك وحدها ومن طرف واحد ، الوصول إلى علاقة عقلانية بين المنتجين والمستهلكين ، واذا أردنا أن نحقق حالة من الاتحاد المتبادل والصحي فإن ذلك يتطلب المشاركة والاهتمام من أطراف ثلاثة :

أعضاء الأوبك ، والمنتجين خارج الأوبك ، والمستوردين للنفط ، على حد سواء .

والمستقبل القريب سيتمخض عن كثير من الإجابات بخصوص الأسئلة السابقة . . .



الخطاب العلمي العربي

في ندوة عقدت بالكويت في ربيع ١٩٨١ عن الإبداع العلمي العربي والإسلامي ــ شارك فيها مجموعة كبيرة من العلماء العرب والمسلمين الأجانب ــ وقف العالم الباكستاني المسلم الأستاذ محمد عبد السلام الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء لسنة ١٩٧٩ . وقف ليقول :

« لقد كان عليّ أن أختار في الخمسينيات بين أن أبقى في باكستان أو أبقى في دراسة الفيزياء ، واخترت الأخيرة » .

وكانت الإشارة واضحة ، فهذه الكلمات القليلة تمثل أزمة العلماء والمشتغلين بالعلم في العالم الثالث اليوم ، لأن هناك أسبابا كثيرة ، وكثيرة جدا ، تدفع العلماء في العالم الثالث طائعين أو مجبرين أن يتركوا بلادهم حتى يستطيعوا أن يشبعوا رغباتهم في الإنجاز العلمي .

لقد أردف وقتها ذاك العالم الشهير بالقول :

« لقد جئت هنا أتوسل اليكم أن تعطوا الأولوية القصوى للإبداع العلمي وهي الخطوة الأولى والأساسية إن أردتم اللحاق بركب التقدم العالمي » .

الغنى والإفقار !

قبل ذلك بعشر سنوات سمعنا نداء مشابها في قالب تعبيري مختلف في مؤتمر عقد بالقاهرة لتدريب العلميين ، ويومذاك قال نائب مدير اليونسكو مالكو أديشيا ــ وهو هندي ــ : « إن أمريكا أنزلت رجلا على القمر على حساب إفقار دول نامية كثيرة من العلميين » .

ولقد تكاثرت الكتابات والنداءات للاهتمام بالعلم والبحث العلمي ، وبالعلميين في الوطن العربي وفي دول كثيرة من العالم الثالث ، ذهب جلّها أدراج الرياح مع الأسف ، دول محدودة فقط في العالم الثالث التفتت بجد إلى هذه القضية وأولتها اهتماما خاصا في إطار خططها التنموية .

والوطن العربي اليوم يقف أمام تغيرات هائلة تستوجب إعادة طرح السؤال من جديد : وماذا عن العلم والبيئة العلمية والبحث العلمي بالمعنى الواسع الشامل ؟

العرب والمسلمون والعلم

لعل من نافلة القول ترديد ما كان للعرب والمسلمين في تراثهم من باع طويل في رعاية العلم والبحث العلمي ، شهد بذلك المنصفون من علماء الغرب قبل الشرق ، ولعلنا نذكر على وجه التخصيص موسوعة جورج سارتون في تاريخ العلوم ، والذي اختار أن يقسم فيها تاريخ العلم إلى فترات تبلغ الخمسين سنة لكل فترة ويربطها بإحدى الشخصيات العلمية البارزة في ميقاتها ، فعلى سبيل المثال ربط سارتون فترة ٤٥٠ ــ ٤٠٠ قبل الميلاد ، وما بعدها بأرسطو والعلماء الإغريق من بعده ، ثم أورد الفترة الصينية ، أما الفترة من سنة ٧٥٠ م إلى ١١٠٠ ميلادية ، « ٣٥٠ سنة متواصلة » فكانت للعلماء المسلمين دون منازع ، وتبرز فيها أسماء مثل : جابر بن حيان ، الخوارزمي ، الرازي ، المسعودي ، البيروني ، ابن سينا ، ابن الهيثم . . إلخ ، من مستوى هؤلاء العلماء ، وبعد سنة ١١٠٠ ميلادية فقط يظهر أول الأسماء الغربية في موسوعة جورج سارتون،ولكن لقرنين ونصف يظل الشرف العلمي في الغرب شركة مع علماء مسلمين مثل ابن رشد والطوسي وابن النفيس .

لقد كان الاهتمام بالعلم والمعرفة جزءا من فطرة المجتمع العربي الإسلامي وسمة لتقاليده ، حتى أنه روي عن المعلم أبي الريحان البيروني (٩٧٣ ــ ١٠٤٨ م) على لسان أحد تلاميذه أنه قال :

« لقد بلغني أن البيروني كان في حضرة الموت ، فأسرعت إلى منزله أملا في أن أراه للمرة الأخيرة ، وسرعان ما تحققت أنه لن يعيش طويلا ، وعندما بلغه قدومي

فتح عينيه وقال : ألست فلانا ؟ فأجبت بالإيجاب وعندها قال : بلغني أنك قد وصلت إلى حل مشكلة معقدة في قوانين الإرث في الإسلام ، ثم أشار إلى مسألة معروفة استعصى حلها لزمن طويل ، فلم أتمالك نفسي وقلت : ولكن في هذه الظروف يا أبا الريحان ! وكان جوابه : « ألا ترى أنه خير لي أن أموت عالما بالأمر من أن أموت جاهلا به ؟ » وبقلب مملوء بالأسى ، أخبرته بكل ما عندي ثم استأذنته وانصرفت ، ولم أكد أبرح باب داره حتى سمعت صائحا من داخل الدار يقول : إلى رحمة الله يا أبا الريحان ! » .

لعل هذه القصة ــ ومن أمثالها الكثير في تراثنا العربي الإسلامي ــ تؤكد حقيقة أثبتتها الدراسات الكثيرة وهي حرص هؤلاء الأجلاء على متابعة البحث العلمي دون كلل أو ملل .

ولعل القضية الأخرى اللصيقة باحتضان العلم والبحث العلمي في تراثنا أن علماءنا الأوائل لم يكونوا فقط ناقلين ، بل أضافوا وجددوا ونقدوا ما جاء إليهم من علم حضارات سبقتهم ــ وتلك حقيقة لا تقبل الجدل ــ فقد أصبح اقتران العلم العربي الإسلامي بتاريخ العلوم شرطا لضمان موضوعية هذا التاريخ ، وكذلك لفهم أفضل للفترات التي أعقبت النهضة العلمية العربية .

الانقطاع والتواصل

ما غاب عنا حتى الآن ، وما زالت كتاباتنا تمر عليه مرور الكرام ، هو الإجابة المنطقية العلمية عن هذا السؤال : لماذا انقطع التراث العلمي العربي الإسلامي وضعفت جذوته ثم اختفت خلال فترة القرون الطويلة التي لحقت القرن الحادي عشر الميلادي ؟

هناك بعض الاجتهادات ، ولكن لم يتقدم أحد ــ حسب علمي حتى الآن ــ بتفسير منطقي واضح للأسباب الداخلية التي شلت النشاط العربي الإسلامي العلمي .

لقد تنبه العالم الإسلامي والأمة العربية في القرن التاسع عشر وما بعده على حقيقة مفادها أن الهوة العلمية والتقنية تزداد في الاتساع بيننا وبين الغرب إلى درجة أن تلك الهوة أوقعت كثيرا من بلادنا في قبضة السيطرة الغربية ، ولكن الجهود

العديدة في تخطي تلك الهوة ومجاوزتها كانت تبوء بالفشل مرة تلو الأخرى ، فالسلاطين العثمانيون ومحمد علي وحكام آخرون اكتشفوا بشكل أو بآخر أن المعادلة في طرفي الهوة هي في ضعفنا العسكري والاقتصادي ، كما تكمن أيضا في حقيقة التخلف العلمي والتقني ، وعرفوا أيضا أن القوة التي يواجهونها هي قوة العلم في شكل سلاح وتنظيم وتدريب ، كذلك اكتشفوا أن العلم والتقنية ليسا في توفير الوسائل العسكرية للدفاع فقط ، ولكن كذلك في الغذاء والزراعة والإسكان والصحة والصناعة والتربية ، أي في كل مناشط الحياة .

صيحة العلم

منذ ذلك الوقت ولقرن ونصف حتى اليوم أصبحت صيحة العلم والبحث العلمي تطرح بشدة أحيانا أو بضعف في أحيان أخرى على الساحة العربية والإسلامية ، وكذلك في العالم الثالث ، ولكن — كما يبدو — دون تقدم كبير في هذا المجال .

ومنذ الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا وقضية العلم والمعرفة العلمية تطرح في وطننا العربي ، لقد اقتنعت أقطار عربية عديدة بأهمية البحث العلمي وما يحققه من فوائد جمة عندما يتضح أثرها في الواقع الملموس ، وأن العلم يمكن تسخيره في التنمية والإعمار ، وقد شغلت معظم هذه الأقطار العربية بإنشاء مراكز العلوم ومجالسها . . ولكن ما نتيجة كل تلك الجهود ؟ ، في بداية الثمانينيات نجد تعليقا لأحد المختصين والمتابعين لهذا المجال هو الدكتور أسامة الخولي يجيب فيه إجابة واضحة عن التساؤل الأخير فيقول : (لم ينجح قطر عربي واحد في إرساء دعائم وطيدة لنموذج بناء القدرة الذاتية وتسخير العلم لخدمة التنمية مثلما فعلت دول في العالم الثالث مثل : كوريا أو تايوان أو المكسيك أو بلغاريا على سبيل المثال) .

فالجهود المبذولة كلها أو جلّها قد اعتورها القصور فبانت إما معطلة أو مبتورة بحيث لا تصل إلى نتائجها الحاسمة . تلك الخلاصة طبعت تساؤلا مهما : لماذا لا ننهض من جديد بمسيرة علمية حقيقية وشاملة ؟

* * *

وما زالت هناك أسئلة تطرح حتى الآن :

ما هي أولوياتنا في العلم والتقنية ؟

كيف نهيىء الإنسان العربي للعطاء العلمي ؟

من المسئول عن تمويل البحث العلمي وإعداد الكوادر المؤهلة لذلك ؟ ، وبعض الأسئلة القديمة ما زالت تطرح أيضا :

هل العلم ضروري إلى هذه الدرجة ؟

وإذا كان باستطاعتنا الحصول على نتائج التقنية من العالم المتقدم فلماذا نبحث من جديد في اكتشافات علمية ؟

بل ما زال بعضنا يشكك في أن التفكير العلمي مناقض لبعض القوانين في تراثنا ، يريدون بهذا الطرح أن يثبطوا همتنا مرة تلو أخرى وكأن الحقائق العلمية المتغيرة والمتطورة تهدد ما ورثناه من ثوابت ، وتلك لعمري مقولة مسيطرة عليهم ، ولا تمت إلى العلم بصلة ، بل تتناقض تماما مع روح دعوتنا الحضارية .

ولكن تبقى الحقيقة المرة بارزة مهما حاولنا طمسها :

هي أن افتقادنا للأمن الوطني والقومي نابع من إغفالنا للعلم ، وأنه بغير الالتزام بمخطط واضح وصريح ، وطويل الأمد ، وقومي يحتضن قضية العلم ، ليس هناك اطمئنان قريب يضفي على مشاعرنا السكينة ويكفل لنا الأمن العسكري والغذائي والثقافي . . إلخ .

طبيعة التفكير العلمي :

لعل من الأخطاء الشائعة بشأن الفكر العلمي أن نَسِمه بأنه « مطلق » ، فالفكر العلمي نسبي ، وما هو حقيقة اليوم قد لا يكون كذلك بعد فترة من الزمن ، فهو نظام فكري يقر النظرة النقدية والتجربة والملاحظة ، وتاريخ العلوم ليس مجرد تاريخ الاكتشافات العلمية وتطور مفاهيمها ، بل إنه تاريخ حرية التفكير والسعي الدائم للتخلص من المطلقات الفكرية عندما تصبح تلك المطلقات عوائق أمام التقدم !

والعِلم هو جهد إنساني منظم يحاول فهم ما يجري حول الإنسان في بيئته

الطبيعية والإنسانية ، وكان تطور العلم في الاتجاهين الطبيعي والإنساني متداخلا يرفد بعضه بعضا ، هذا الجهد الإنساني متواصل تسلمه حضارة لحضارة ، وجيل إلى جيل ، وأيضا ليس هناك من شك بأن القرنين الماضيين شهدا مسيرة منتظمة وصاعدة في تخليص العلم بمعناه الدقيق من العبث والخرافة حتى تطورت مناهجه ، ولقد شهد العلم الطبيعي أيضا ــ بمعنى العلوم الأساسية والتطبيقية ــ تطوراً بشكل أسرع مما شهده الشق الثاني من العلم وهو العلوم الاجتماعية (دراسة الإنسان في نفسه أو في علاقاته وتنظيماته) .

إلا أننا اليوم يمكن لنا أن نقرر بارتياح أن العلوم الاجتماعية والإنسانية قد اكتسبت احتراما وتقبلا نسبيا بعد أن تقاربت في مناهجها ومباحثها مع العلوم الطبيعية ، ولكن لعل كثيرا منا عندما يتحدث عن العلم دون تحديد ينصرف الذهن مع هذا الحديث إلى العلم الطبيعي وتطبيقاته فقط .

ومن المفارقات الطريفة بين العلم الطبيعي والعلم الاجتماعي أن أهم العوائق والعقبات في مجتمعنا العربي اليوم أمام تقدم العلم الطبيعي وتطبيقاته هي عقبات مجتمعية !

فما زالت بيننا فئات اجتماعية لم تسلّم بعد بالأركان الأساسية لمتطلبات التفكير العلمي ، حيث تتبنى مواقف شديدة الضرر للتقدم العلمي مثل التطير والتشاؤم والاعتقاد بالخرافات ، وأقلها ضررا الاستخفاف بما يمكن أن يقدمه العلم من حلول إيجابية لمشكلاتنا ، تلك قضية مجتمعية في وطننا العربي على اختلاف درجاتها في أقطاره ، ولعل مؤرخيّ العلوم يذكرون لنا مثلا آخر في التاريخ حيث توقف النمو العلمي في الصين ، وكانت في فترة من فترات التاريخ قمة التقدم العلمي والتقني لأن الطلب الاجتماعي على العلم قد تضاءل ثم انكمش لعوامل داخلية وخارجية حينما تفشت الخرافات ، واستشرى داء الجهالة ، وخبت جذوة العلم والفكر ، فمسئوليتنا اليوم جميعا هي حفز الجماهير واستثارة إقبالها على خوض مجالات العلم ، لا من أجل مكانة أفضل في المجتمع أو دخل أعلى ، وإنما من أجل النهوض العام بهيكل البناء على جميع مستوياته .

البعد الاجتماعي والثقافي

ما هي تفاصيل البعد الاجتماعي والثقافي التي تنشط الإقبال الاجتماعي على العلم والتقنية أو تضعفه ؟

إن الخوض في التفاصيل لا شك سوف يؤدي بنا إلى تفريعات كثيرة ، إلا أن الحلقات الرئيسية يمكن إجمالها في القول بأن التاريخ قد برهن لنا أكثر من مرة أن العلم يمكن أن يقدم إلى مجتمعات تأخذ باجتهادات اقتصادية وسياسية مختلفة . . وفي بعض الأوقات متناقضة، فقد ازدهر العلم في مجتمعات شمولية كما ازدهر في مجتمعات ليبرالية ، كما ازدهر في مجتمعات تأخذ خطا وسطا بين هذه وتلك . كذلك في المقابل نجد أن كثيرا من الاكتشافات العلمية ظلت مهملة لسنوات طويلة قبل أن تتحول إلى التطبيق في تقنيات محددة ، لأن الحاجة إليها لم تنشط .

كما أن العلم والتطبيقات العلمية لم يكن ينظر إليها حتى في عصر النهضة الأوربية نظرة اجتماعية إيجابية إلى درجة أن الجامعات المحترمة — في بعض دول أوربا — لم تكن تقبل تخريج (مهندسين) على أساس أنهم مجرد وسطاء لتطبيق نتائج العلم وتحويله إلى تقنية !

ما أريد أن أقوله : إن تنشيط الطلب الاجتماعي على العلم والتقنية لابد أن يسبقه خلقٍ وعي عام بأهميتهما في تقدم الحياة وازدهارها وتحقيق الاستقلال الوطني والقومي .

ما مجالات تنشيط هذا الوعي ؟

في تقديري المبدئي أن خلق هذا الوعي يجب أن يتكرس لدى القيادات الفكرية والسياسية ، وأن يترسخ فى أذهانها إيمان كامل بأهمية بناء القدرات الوطنية والعلمية والتقنية ، وأن هذا البناء يحتاج إلى مال ووقت وجهد أيضا .

طبيعة العزلة

هناك عزلة حقيقية بين القيادات الفكرية من مثقفين من غير رجال العلم وبين ما يجري في دنيا العلم على أيدي المقتصرين عليه ، وبعضهم لا يقدرون أثره في حياتهم وحياة مجتمعهم وعالمهم ، فهناك من الناس من هم منصرفون عنه ، والبعض مبهور

به بغير دراية ، والبعض الآخر خليط بين هذا وذاك . وهذا ينسحب على معظم مراتب القيادات السياسية .

هذه العزلة تتمثل في ظواهر عديدة منها على سبيل المثال الأوضاع الشاذة لتدريس العلوم في أنظمتنا التعليمية ، وأذكر ـــ ولعل غيري يذكر معي ـــ كيف كان مدرس الطبيعة في المدرسة الثانوية التي تعلمنا فيها يقدم لنا التجارب العلمية على أنها نوع من السحر أكثر منها قوانين طبيعية .

وفي جامعاتنا ما زال التعليم العلمي غريبا عن لغتنا ويلبس أثوابا غريبة عن مجتمعنا ويعالج مشكلات ليس لنا بها علاقة !

ويضاف إلى ذلك ما يثور بين العشيرة العلمية العربية من وجوه النزاع والخلاف بعضهم مع البعض الآخر ، حتى دخلت العلاقات بينهم في نطاق « ما صنع الحداد » كما يقول المثل .

والحلقة الأخرى في البعد الاجتماعي الثقافي وعلاقته بالنمو العلمي ما اصطلح على تسميته بالتنشئة الاجتماعية ، فما زالت هناك علامات استفهام كثيرة .

إن كل ما يغرس في نفس الطفل من المحيطين به « الوالدين أو أحدهما أو أحد الأقارب المحتكين بالطفل أو أحد المدرسين » في هذه المرحلة المبكرة من طفولته هو ما يبقى ويظهر بعد ذلك في علاقاته مع الناس والمجتمع .

والتناقض الذي يواجه الصغير في معظم مجتمعاتنا العربية من تسامح مطلق في السنوات الأولى من الحياة ، وأوامر بالانضباط ترقى إلى التسلط في الطفولة المتأخرة ، يشكل في الغالب شخصية ليس لديها الاطمئنان الوجداني فيشب الولد أو البنت مترددا خجولا يخاف ولوج غير المألوف الذي هو أساس الإبداع المتفاعل مع التنمية العلمية .

وقد عبر عن هذا المعنى أستاذ الاجتماع العربي « د . سعد الدين إبراهيم » حيث قال : (فالمبدع الذي يجهر بإبداعه في مجتمع سلطوي محافظ ـــ مثل المجتمع العربي ـــ هو في الواقع شهيد أو لابد أن يهيىء نفسه للاستشهاد !) .

الصحوة العلمية العربية

المسيرة العلمية العربية خلال الأربعين سنة الماضية فيها من النجاحات بقدر الإخفاقات ، وفيها من الإيجابيات بمثل المثبطات .

« فعادل ثابت » في الكتاب الرائع الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية حول تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي يلخص لنا التجربة المصرية فيقول : « لقد وضعت الخطط تلو الخطط — في مصر خلال الأربعين سنة الماضية — وتواصلت الجهود دون تحقيق الكثير من النتائج التي تسهم في حل المشكلات الملحة للمجتمع .

إن التجربة المصرية توصلت لضرورة النظر إلى التقنية بشكل جاد وموضوعي وفقا للدراسة المتأنية الشاملة التي تشترك فيها كل جهات الاختصاص والمسئولين عن سوق العرض والطلب من علميين وتقنيين ، اقتصاديين وتشريعيين » .

إذا كان هذا ملخص تجربة أكبر قطر فى الأقطار العربية وأقدمها فى تاريخ التعليم ، فالصورة في بقية أقطار الوطن العربي على اختلاف قدراتها أكثر تواضعا .

إلا أن للصورة وجها آخر ، فهذا د . أنطوان زحلان الرجل الذي اهتم لفترة طويلة بتتبع العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي حتى أصبح أحد الثقات في الموضوع يقول : إنه إذا استمرت الجهود في الإنتاج العلمي التي سادت في الوطن العربي في العقود الثلاثة الماضية كما هي حتى نهاية القرن ، فإن ذلك قد (يخرج الأقطار العربية من موضعها في العالم الثالث) .

ويعتمد زحلان على مجموعة من المؤشرات من بينها الإنتاج العلمي المحكم المنشور في مجلات دورية ، وكذلك على أعداد الخريجين والخريجات من الجامعات العربية والتي يقدر أنها ستبلغ اثني عشر مليون خريج في نهاية القرن الحالي .

جزر منعزلة !

وبعيدا عن الإحصائيات تقول لنا دراسات متفائلة أخرى بكلمات قاطعة إن الإنسان العربي قادر وصالح تماما للعطاء العلمي .

تلك الدراسات تعيد الثقة إلى النفس ، إلا أن النجاحات التي نصادفها في

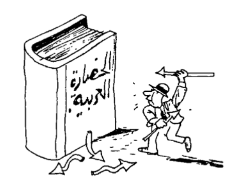
الوطن العربي ــ كما يقول بعض النقاد ــ هي في حقيقتها جزر منعزلة ، وما زالت بعيدة عن التأصل في المجتمع العربي .

وإذا آن لنا أن نختم هذا الحديث فلنختمه بملحوظات الدكتور محمد كامل رئيس المركز القومي للبحوث بمصر إذ يقول عن التقنية : (إن الدراسات التي أجريت في البلدان الصناعية المتقدمة أثبتت أن من ٦٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من التحسن في مستوى المعيشة يعود إلى التقدم التقني ، وأن ٢٠ ٪ فقط يعزى إلى تراكم رأس المال) .

لقد تعودنا في العقدين الأخيرين ــ على الأقل ــ أن نستهين برأس المال على أساس أنه متوافر بشكل أو بآخر في الوطن العربي ، ولقد بدأت السنوات القليلة الأخيرة تثبت لنا أنه حتى هذا ــ توافر رأس المال ــ لم يعد على الأقل كما كان .

لقد كان هناك استثمار لا بأس به على مستوى الوطن العربي في الإنسان ، وقد آن لنا أن ننظم هذا الاستثمار وننميه بالاعتماد على العلم بشقيه الطبيعي والاجتماعي لإيجاد حلول لمشكلاتنا العربية المتزاحمة التي أصبح تزاحمها مشكلة جديدة أيضا ! !

العربي – العدد ٣٣٠ – مايو ١٩٨٦



العرب .. في عيون الغرب

في هذا الشهر (أغسطس / آب) من كل عام تتكثف هجرتان عربيتان من وإلي أوربا :

الأولى هي هجرة العاملين العرب في أوربا جنوبا عائدين لبلدانهم على أشكال متعددة من وسائل المواصلات .. فعلى أسطح السفن وعلى متن القطارات أو على الطرق الطويلة في سيارة تكاد تكون مستهلكة محملة على « أسقفها » بأكثر ما يستطيع العامل أن يضع من حطام الدنيا الغربية هدايا إلى أهله وعشيرته . كل هذه القوافل من الناس تعود إلى أوطانها بعد غياب وعمل شاق في المصانع والمزارع طوال أكثر من ثلاثة أرباع العام ، قضاها معظم هؤلاء في جد وعناء ونصب تحت أكثر ظروف العمل اليومي تجافيا مع حقوق العاملين .

أما الهجرة الثانية فإنها تحدث معاكسة ــ وهي ربما بنفس العدد أو أكثر قليلا ــ ولكن إلى الشمال .. وذلك للاستجمام أو العلاج أو غير ذلك .

هذه الهجرة الثانية تتكاثر سنة بعد سنة ، بعض هؤلاء « المهاجرين » راغب إلى سفر أعدّ له عدته ، وبعضهم الآخر مسافر لأن الآخرين قد سافروا ، أو مسافر لأنه ربما ينتظر من وراء السفر منفعة .

هاتان الهجرتان للعرب ، الصاعدة والهابطة ، تعاني كل منهما من نفس المشكلة التي تتضاعف كل عام وتكبر وتتشابك وهي مشكلة يمكن تلخيصها « بالرؤية المضادة للعربي في أوربا » رؤية يغلفها الشك والتذمر ، بل تصل إلى حدود « الرؤية العنصرية » بما تحمله من تراكم العداء الحضاري الغربي بكل تاريخه ، والتي أصبحت

تحاصر كل ما هو عربي ، سواء أكان ذلك في سياسة أم تجارة أم عمل يطلبه البسطاء من الناس عندما تضيق بهم سبل العيش في ديارهم .

تلك الرؤية المضادة للعربي تنغص على كل عربي يطأ أوربا أو أمريكا عيشه ، وتقف أمامها المؤسسات العربية حائرة ، ويحاول المثقفون العرب أن يفسروها بكل الطرق ويجدوا لها لبعض الوقت بعض المبررات ، ويشير إليها بعض الكتاب الغربيين أنفسهم باستغراب ، إلا أنها ــ فوق ذلك وبعده ــ حقيقة لايمكن ولايجوز تجاوزها .. وكلما عرضناها بالتفصيل وفسرناها لأنفسنا وللآخرين تفسيرا علميا ، اقتربنا من حقيقتها . ولا يجوز لنا ــ في كل الأحوال ــ دفعها بعموميات قد تريحنا ، ولكنها قد لاتفسر الموقف تفسيرا صحيحا .

تفسير هذا الموقف العام من العرب يبدو لي بأكثر من مدخل :

● أولا : الموقف العام من الحضارة الغربية المعاصرة من العرب والمسلمين الذي تراكم لفترة طويلة على مر القرون .

● ثانيا : التعاطف غير المحدود لأغلب الساسة الغربيين والأمريكان مع الحركة الصهيونية وإسرائيل ، انطلاقا من اعتبارها الموقع المتقدم المتصادم مع كل ما يمثله العربي والمسلم من تراث كان له أكبر الأثر فيما وصلت إليه الحضارة الغربية .

● ثالثا : العجز الكبير من جانبنا نحن العرب والمسلمين في إعطاء صورة إنسانية وحقيقية عن تجاربنا الاجتماعية ومواقفنا السياسية .

● رابعا : ما يشكله العرب والمسلمون المهاجرون إلى أوربا من ضغط اقتصادي حقيقي أو متخيل يؤدي في تصور البعض إلى رفع نسبة البطالة لديهم ومشاركتهم لقمتهم .

هذه العناصر الأربعة المتشابكة تتخللها عناصر مساعدة هي التي جعلت « الرؤية المضادة » للمواطن العربي المسلم تستثمر وتتضخم وتفرز مواقف عدائية على المستوى الفردي والمستوى العام .

لسنا عرباً

لعل تفاصيل الصورة العربية في الغرب ــ وهي الصورة السلبية غير الحضارية ــ أصبحت معروفة ومتداولة في كل وسائل الاعلام الغربية والأمريكية . ومن أهم الحقائق بهذا الخصوص أن كلمة عربي أو مسلم أو شرقي تعني ــ في معظم الأحوال ــ نفس المعنى .. أي أنه شخص فاسق ، فاسد ، مهووس جنسيا ، عديم الكفاءة ،مبذر ، هذه بعض المفردات التي تجدها مستخدمة لوصف ذاك الانسان الشرقي بالغ الثراء وبالغ التخلف في نفس الوقت .

ولعل هذه الأوصاف ــ وهذا الحقد المتنامي ــ تظهر فيه أكثر من صورة وبمختلف التعبيرات ، فعندما قررت الحكومة الفرنسية منذ سنوات أن تخصص مدينة (بواتييه) في الجنوب الفرنسي مركزا جمركيا لمراقبة دخول المنتجات الإلكترونية اليابانية إلى السوق الفرنسي ، وضعت شركة يابانية كبرى إعلانات في الصحف الفرنسية اليومية تقول فيها ما معناه : « لسنا عربا » .

صحيح أن هذه الإعلانات لم تستخدم كلمة عرب ، بل استخدمت كلمة (سارازين) ، وهي كلمة مأخوذة من الكلمة اللاتينية (ساركوتوز) وقد ظهرت لأول مرة في كتب المؤلفين الذين كانوا يكتبون في القرون الأولى الميلادية ، وهي تطلق على البدو الرحل الذين كانوا يعيشون في الجزيرة العربية ، ومنطقة الجزيرة بين دجلة والفرات ، والرأي الذي أجمع عليه الباحثون أن الكلمة مشتقة من الكلمة العربية (شرقي) ، وواقع الأمر أن كلمة (سارازين) تعني العربي .. والمعنى في الاعلانات اليابانية الموجهة إلى القارىء الفرنسي يقصد أن يقول إن استيراد المنتجات الالكترونية اليابانية لا يعتبر غزوا ، كالغزو الذي يقال إن « شارل مارتيل » أوقفه في مدينة (بواتييه) ذاتها قبل حوالى ١٢٥٠ سنة ، والذي شنه (السارازين) (العرب) في ذلك الوقت على أوربا !

قضيّة ذات بعد إنسَاني

الشرقيون ، العرب ، المسلمون ــ كلهم تحت مظلة واحدة ــ يشكلون اليوم مشكلة في أوربا الغربية ، وسواء كانوا مهاجرين أو عمالا أو أصحاب أعمال

أو سيّاحا « مارّين » وقت الصيف أو مقيمين في الشتاء للعمل ، فإنهم يشكلون قضية لها بعدها الإنساني .

وقد لفت النظر إلى هذه المشكلة بأكثر من طريقة .. لعل أشهرها — في السنوات الأخيرة — كتاب الصحفي الألماني (جنتر فارلاف) وعنوانه « العقل التركي » ، فقد قام ذلك الصحفي الألماني بالتنكر في زي عامل تركي من آلاف العمال الأتراك العاملين في ألمانيا الغربية ، وعاش حياتهم اليومية ووصفها بدقة ، وجاء ذاك الكتاب كفضيحة للعنصرية الألمانية الجديدة ، ولعل قمة المأساة عندما ذهب ذلك العامل كي يغير دينه ليتزوج فتاة ألمانية — كما ادّعى — فرفض راعي الكنيسة التي ذهب إليها رفضا باتّا .. !

في ذاك الكتاب — الذي لم يترجم مع الأسف إلى العربية حتى الآن — نعثر على صورة حقيقية وموثقة بالصور لمعاناة الشرقي والمسلم ، في أوربا الحديثة ، وهي كما قلنا ناتجة من تراكم تاريخي طويل .

وعندما نفحص الموقف لدى العمال العرب فى فرنسا وبريطانيا — حيث يشكل الاسلام الدين الثاني في كلا البلدين من الناحية العددية — نجد نفس الصورة ولكن داخل إطار آخر .

فمشكلة الهجرة العمالية من العالم الثالث ومن الأقطار العربية والإسلامية على وجه الخصوص ، أصبحت تمثل همّا دائما للساسة في البلدين ، ولعل القوانين التي فرضها المحافظون في بريطانيا ، والقوانين التي يقترح المحافظون في فرنسا فرضها للحدّ من الهجرة وتقنينها ، يصل بعضها إلى ممارسة غير إنسانية ، كالكشف الطبي في بريطانيا مثلا على من تدعي أنها زوجة رجل جاءت للحاق به .. والهدف من الكشف الطبي هو معرفة ما إذا كانت عذراء أم ثيّبا !!

ومشروعات القوانين الجديدة في فرنسا تتجه إلى التضييق على المهاجرين ، فقد وصف أحد المسئولين الفرنسيين بلاده فرنسا بأنها أصبحت « مزبلة » أي أنها صارت ملجأ للمهاجرين من العالم الثالث من كل الألوان والمستويات الاجتماعية . وقد يقول قائل « ربما كان ذلك سياسة عامة للتقليل من أعداد الأجانب » وقد نتفهم ذلك

إذا وجدنا فيه شيئا من الحقيقة .. ولكن الواقع أنها سياسات انتقائية تستهدف العرب والمسلمين والملونين ــ وتستثني البيض ــ لذلك فإنها في الحقيقة .. عنصرية .

حقيقة الأمر أن هناك تيارا عرقيا / فاشيا يجتاح معظم أوربا الغربية اليوم ، ولقد تجاوز في بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص مراحله الأولى التي كانت معزولة في مجموعات صغيرة ثم تفشت لتصبح تيارا واسعا يسمي نفسه « بالجبهة القومية » ، وهي نفس التسمية في البلدين . والملاحظ أن هذه العنصرية موجهة ضد العرب والمسلمين ، وكثيرا ما يكون الضحية عربيا في فرنسا ، أو مسلما في بريطانيا ، وتشيع هذه الجماعات العنصرية أن أبناء العرب والمسلمين في ديارهم هم مصدر البطالة ومسببوها .. فلابد أن يكونوا موضع اللعنة والمطاردة ، ولقد بدأ المهاجرون العرب والمسلمون في بريطانيا وفرنسا بالتكتل في تجمعات عمالية ، وبدأت تظهر قصصهم المأساوية في الصحف ، وفي الوقت الذي تزداد الحملة الإعلامية ضدهم كما حدث أخيرا في صحيفة « صن » البريطانية عندما قالت (إن الخنازير سوف تحتج على وصفها بالعرب) !!!

العَرب كقيمَة سلبيّة

لعل التيار الصاعد المضاد للعرب في أوربا وفي الولايات المتحدة يمكن أن يوصف ــ في تقديري ــ « باللاإسلامية » ، وهو أسوأ أشكال العنصرية على وجه الأرض . فهنا العداء موجه إلى عقيدة وليس إلى عرق محدد ، هذا الموقف من الإسلام والمسلمين يصفه ادوار سعيد في كتابه « تغطية الاسلام » بقوله : (إن الكثير من الدواعي الدينية والنفسية والسياسية يكمن وراء هذا الموقف ، ولكنها جميعا تنبعث من الشعور بأن الإسلام لايمثل منافسا رهيبا فحسب ــ بالنسبة للغرب ــ بل إنه يمثل تحديا متأخرا للحضارة الغربية) .

لهذا فإنهم ــ في رأينا ــ يشوهون صورة العربي على الساحل الغربي للأطلسي ــ أي في الولايات المتحدة ــ بإبرازه في مظاهر سلبية شتى ، بدءا من الأفلام السينمائية ومرورا بالأشرطة المبثوثة في التلفاز ، وانتهاء بما يكتب في الصحف والمجلات ، وتنتقل صورة التهديد للعرب والمسلمين من أوربا إلى الولايات المتحدة ، فتقرر مجلة « نيوزويك » في مطلع هذا العام (أن عشرين ألف أمريكي من أصل

عربي في ديترويت أصبحوا يألفون العيش مع التهديد بالقتل ورسائل الحقد والتهديد ، وتخريب الممتلكات) .

وقد بدأت سلسلة من الاغتيالات الشخصية لبعض المؤثرين العرب في الساحة الأمريكية ، إلى درجة أن مدير التحقيقات الفيدرالي الأمريكي صرح في ديسمبر من العام المنصرم (أن الأمريكان الذين ينحدرون من أصل عربي في خطر محقق) .

لقد كانت النتيجة التي وصل إليها وضع الإنسان العربي والمسلم في أوربا وأمريكا منطقية بعد سيل منهمر من تشويه صورة العربي والمسلم في وسائل الإعلام الأمريكية وإظهاره بالمعتدي العنيف ، ويبدو بوضوح ذلك التصوير المشوه للعربي في الأفلام الأمريكية من الناحية الشخصية والتاريخية والثقافية في مئات الأفلام في السنوات العشر الأخيرة .. فبعد أن كانت السينما الأمريكية تظهر العربي كرومانسي فطن في العشرينيات ، انقلبت الصورة لتأخذ شكلا عنيفا ، وفي بعض الأحيان شكلا مزريا وساخرا . إن صورة العربي بشكلها السلبي ليست اختصاصا سينمائيا ، بل هي موجودة ومتسعة في الأعمال الروائية المطبوعة ، وفي الأعمال غير الروائية ، كما هي في الإعلانات الصحفية والمتلفزة وفي حلقات « التلفزيون » .

ونستطيع أن نعدد عشرات الأفلام المنتجة أخيرا التي تظهر صورة العربي والمسلم وكأن صناعته الأساسية هي العنف .. وهو في حقيقة الأمر « الضحية »

تناقض غير محلول :

إن التساؤل المنطقي الذي يقفز إلى أذهاننا جميعا هو : لماذا هذا الموقف العدائي من العرب والإسلام الذي تقفه الثقافة الغربية (الأوربية والأمريكية) منا اليوم ؟

هذا التساؤل ليس من السهل الإجابة عنه بصورة قاطعة ، ولكن هناك عنصرين لابد من الأخذ بهما عندما نحاول تفسير هذا الموقف : العنصر الأول في رأينا هو التراكم التاريخي في التناقض بين العرب وأوربا الذي لم يحل حتى الآن ، فلعدة قرون واجه العرب والمسلمون أوربا بكثير من التحديات على الصعيد السياسي والثقافي ، وفي بعض الأوقات على الصعيد الاقتصادي .. فلو أن فكرة الزحف العربي الاسلامي إلى أواسط أوربا ، قدر لها أن تنجح ، لكان الاسلام هو دين أوربا ، وحتى

اليوم نجد هذا المعنى يتكرر ، فقد كنت في الصيف الماضي مع مجموعة من السياح في فيينا ، وبدأت المرشدة تحدث الجميع عن تاريخ تلك المدينة ، ووقفت طويلا عند « حصار المسلمين لها » وقالت في النهاية : شكرا لله أننا قد صددناهم !

الحضارة العربية الاسلامية في حقيقة الأمر واجهت أوربا ليس سياسيا وعسكريا فقط بل فكريا أيضا ... وهي الحضارة الوحيدة التي واجهت أوربا وتحدتها وتفوقت عليها ، وعلى عكس احتكاك أوربا بالحضارات الأخرى ، فقد احتكت بها الحضارتان الهندية والصينية ولكنهما كانتا في أفول .

العنصر الثاني : هو القرب الجغرافي ــ بجانب التحدي الحقيقي ــ وهو عامل ثان شكل العلاقة بين الشرق العربي المسلم وأوربا ، فمنذ العصر الأموي إلى يومنا هذا والصلة بين العرب والغرب متصلة دون انقطاع ، وهي صلة طابعها العام العداء وإن تخللتها فترات من الوئام .

هذه الصلة القوية المتصلة هي التي حددت صورة العربي / المسلم في نظر الغربي ، فقد وجد الغربي نفسه أمام حضارة متفوقة ذات قوة وبأس ، فحمل لها العداء ، وشكل حولها الأساطير .. بعكس صلته بالأمم الأخرى ، فقد بدأت متأخرة في عصر الاستعمار الحديث وهو قوي متفوق ، بينما هي ضعيفة غير قادرة .

هذا الموقف هو الذي جعل الحضارة الغربية تتجاهل عن عمد ما حققه العرب والمسلمون في اطار العلم والمعرفة ، وانهالوا عليه تجاهلا وتشويها ، ونسبوا هذا التفوق عامدين إلى آخرين كالإغريق والرومان ، إلا قلة منهم بدأت تعترف بفضل الحضارة العربية الإسلامية ولكن في وقت متأخر .

إنه التناقض « غير المحلول » أضاف اليه وعمقه زرع إسرائيل في قلب الوطن العربى في النصف الثاني من هذا القرن .

وعندما يدرس المنصفون أسباب هذا الزرع في تاريخنا المعاصر سيردونه ولا شك إلى ذلك « التناقض غير المحلول » بيننا وبين الغرب . هذا الزرع أضاف تعقيدات أخرى جديدة على الصورة القديمة ساعده نشاط الصهاينة من جهة ، وإيقاظ كل ذاك التاريخ من الصراع الطويل مع أصحاب هذا الدين الذي كان قاب قوسين أو أدنى من قلب أوربا .

هذه العناصر قد تفسر مجتمعة ذلك الموقف المعادي لكل الآمال العربية والتطلعات التي تسعى اليها ، فالتحيز الغربي ضد العرب والمسلمين ليس مؤقتا أو طارئا ، ولكنه دائم وكامن يظهر في وقت تصاعد العداء .

ما العمل ؟

أمام كل ذلك يطرح السؤال المنطقي الآخر : ما العمل ؟

العمل في الحقيقة طويل وشاق ، فالقضية كما رأينا لها جانبان : الجانب الأول والأهم هو إصرار الغرب على تشويه صورة العربي ، والجانب الثاني هو عجز من جانبنا عن مواجهة هذا التحدي ، فالصورة ليست بالضرورة قاتمة ، ولكنها تحتاج إلى عمل متواصل طويل ، فقد ظهرت بعض الكتب التي تنصف إلى حد ما الموقف العربي الإسلامي .. كتب جادة أكاديمية ، وكتب سيارة .

ولعلنا نذكر أول ما نذكر كتاب (بول فندلي) وعنوانه « من يجرؤ على الكلام ؟ » ، وهو كتاب يفضح ــ من موقف معتدل ــ الضغوط الصهيونية على الإعلام ، ومتخذي القرار الأمريكي ، ولكن هذه الخطوات تحتاج إلى فهمنا ــ فهما واعيا وعلميا ــ لدور وسائل الإعلام في تشكيل سياسة أمة ، وتحديد موقفها من حضارات وشعوب أخرى .

ولعل الجهود العربية الضائعة في هذا الاطار أكثر من أن تحصى ، وهي في تقديرنا نابعة من مواقف علمية خاطئة ، فالإعلام ليس حقلا مستقلا يستطيع وحده فعل المعجزات ، إن الإعلام مرتبط بالوضع السياسي والاجتماعي والثقافي الشامل . ومن تحصيل الحاصل القول بأن وقف تشويه الصورة العربية لدى الآخرين لايحققها الإعلام ، إذا كانت الحقول الأخرى ضعيفة أو متخلفة أو غير فعالة ... وبمعنى آخر .. إنه ليس من الممكن أن نصحح مواقف الآخرين منا إذا كانت مواقفنا غير سليمة نتيجة قرار سياسي خاطىء ، أو تصرف غير عقلاني ، ودون حساب لموقفنا العربي المشتت وغير الفعال .

العربي - العدد ٣٣٣ - أغسطس ١٩٨٦



الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي

بعض الكتب تجبرك على مطالعتها أكثر من مرة ، قد تتفق معها في كل ما جاء بها أو في جزء منه .. ولكنها تبدو علامة على طريق الفكر . وفي الوطن العربي اليوم مجموعة من هذا النوع من الكتب التي تعالج بشكل مستقل وبمنظور واع مجموعة قضايانا العربية ، التي يتلمس كل مخلص حلولا لها .

أحد تلك الكتب التي قرأتها مؤخرا وأثرت في تفكيري أيما تأثير ، هو كتاب « الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي » الذي ألفه ونشره د . هشام جعيط المفكر التونسي بالفرنسية في عام ١٩٧٤ ، ثم ترجمه ــ بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات ــ د . المنجي الصيادي ، وقام المؤلف بتدقيق الترجمة وتنقيحها .

في مقدمة الكتاب يقول المؤلف إنه يريد من كتابه أن يكون نداء للضمير العربي الإسلامي .. وأقصى طموحه أن يثير اليقظة .

الشخصية العربية والمصير العربي هما الموضوعان الأساسيان في الكتاب . وحول هذين المحورين تتجمع موضوعات الكتاب الأخرى . ولايخضع الكتاب إلى تقسيمه إلى فصول وأبواب ــ مثل الكتب التقليدية ــ وإنما إلى توجهات ستة ، يطرح المؤلف من خلالها وجهة نظره . هذه التوجهات هي على التوالي الشخصية العربية الإسلامية ، نحو مصير مشترك ، الإصلاح والتجديد في الدين ، الإنسان العربي المسلم ، تنظيم المجتمع والدولة ، وأخيرا استراتيجية المستقبل .

في المقدمة يعترف المؤلف أن عناصر الكتاب الأساسية كان قد حملها في نفسه منذ فترة زمنية طويلة . ويقول (ولقد ترددت في اقتحام المغامرة ، وكأنما أصبت

بعجز الإنجاز . ذلك العجز الذي كان يبدو لي أنه سمة المفكر التونسي ، بل المفكر المغربي بصفة أعم . لقد عايشت القضايا فجعلتها قضيتي .. ولكني لم أكن مرتاحا إلى محيط فكري معين .. ذلك أن الفكر الحر مطوق بشتى أشكال التعصب ، وهو لايرتاح عندما يقيد في أية أغلال) .

هكذا يضع الكاتب حيرته أمام القارىء لأول وهلة ، وهو يقلب وجهه في المطروح من القضايا العربية الفكرية الشائكة ، فيكتشف أنها تحتاج إلى حيوية فكرية بعد ركود ، ويكشف المؤلف عن اقتناعه بعد مناقشته لحال الفكر العربي فيقول (إن تجديد الفكر العربي لن يأتي من المشرق بل من هذا المغرب ــ المغرب العربي ــ فإن أمكن التأسف لكون النهضة الفكرية لم تكن في مستوى النهضة السياسية في الجناح الغربي من العالم العربي فإن الاتجاه العام لايمكن أن يتجه إلا إلى أعلى ، أما في المشرق فقد توقف التقدم الذي طرأ في الماضي ، بحيث صار يمكن اعتباره تقهقرا أكثر منه ركودا والتواء) .

لذلك يرى المؤلف أن يتصدى المفكر العربي للتفكير في مستقبل مجتمعه ، ومدخل هذا التصدي وصولا إلى المصير ، هو فهم الشخصية العربية الإسلامية .

الشخصية العَرَبيّة الإسلاميّة

يطرح المؤلف هنا قضية ليست جديدة بحد ذاتها ، ولكن تحليله لمعطياتها ووصوله إلى نتائجها هو الجديد . فالقضية القديمة هي العلاقة بين العربي والإسلامي ، أو بين العروبة والإسلام ، وهو موضوع أرّق بعد ذلك الكثير من المفكرين العرب . ولكننا نعترف للمؤلف بأن طرحه في باكورة السبعينيات يعني استشعاراً لقضية مهمة .

يبدأ المؤلف بطرح تساؤل عريض : ما معنى أن يكون المرء عربيا ؟ وما معنى أن يكون مسلما ؟ وما هي العلاقة بين الشعورين على المستوى الواعي ؟ وهل العرب اليوم هم أنفسهم عرب القرن الأول الهجري الذين أخضعوا العالم القديم ؟ وهل تكون الأسبقية اليوم للقطرية أم للأمة الكبيرة ؟

وبعد تحليل مستفيض يصل المؤلف إلى القول بأن الشعور الإسلامي متقدم على الشعور العربي الحديث . وكلما رجعنا إلى الأجيال الأقدم ــ في تونس كمثال ــ وجدنا أننا نعجب لقوة الشعور الإسلامي ، وكما يقول المؤلف إن الزيتوني (المتخرج في جامعة الزيتونة) كانت أعز أمنياته أن يموت في المدينة المنورة وأن يدفن في البقيع . وبالعكس كلما سبرنا شعور الجيل الأكثر حداثة وجدنا أن شعوره الإسلامي يتراجع ، في حين أن إيمانه العربي ما انفك يزداد قوة .

يفسر المؤلف تصاعد هذا الشعور بأكثر من سبب . على رأس تلك الأسباب أن الاحتكاك بالمشرق الذي يحمل الآمال العربية هو الذي قوى هذا الشعور ، فقد كان الفهم السابق للعروبة أنها مفهوم للبداوة فقط ، ولكن النهضة العربية الحديثة في المشرق صححت النظرة إلى العروبة حين مدت يدها إلى مجد العرب والمسلمين في آن معا فأحيته .

ويخلص المؤلف إلى أن الشخصية العربية اليوم في حقيقتها مكونة من الاتجاه الإسلامي ، والاتجاه العربي ، فهما يجمعان معا مشكلة الذات العربية .

المعضلة التي يراها المؤلف هي في إشكالية التعارض المفتعل بين الإسلام والعروبة ، فحركة العروبة في المشرق العربي استندت عند نشوئها إلى العداء الموجه إلى الهيمنة العثمانية التي كانت إسلامية المظهر ، فحدث تجميد للقضايا الدينية وإقصاؤها عن البناء القومي ، في الوقت الذي اندمج فيه الشعور الإسلامي بالعروبة في حركة الجهاد ضد المستعمر في المغرب العربي .

ولكن ــ يضيف المؤلف ــ أنه لايمكن التشكيك على مستوى الضمير الشعبي في وجود الشعور الإسلامي القومي على امتداد الساحة العربية .

ويرجع المؤلف لتفسير علاقة العروبة بالإسلام إلى التاريخ ، فيعالج الصعود العربي قبل الإسلام ، فقد كانت الجزيرة العربية مجالا لقوى التوحيد اللغوي والثقافي .. (فجاء الإسلام في الوقت المناسب وانتصر ، ولقد صنع تركيبا بديعا جمع بين الانتماء العربي في أصفى مادته وبين التيارات التي كانت تختمر في البشرية المشرقية في ذلك العصر ، ذلك أن الإسلام لم يقتصر على القيام بدور رئيسي كرائد

للعربي يرشده للتمدين مؤكدا مبدأ الدولة وباعثا على ثورة ذهنية ، بل إنه عمل على إبراز « أمة عربية » فقنن لغتها وثبتها ، ومنح في الجملة هيكله إلى الانتماء العربي) .

العلاقة الوثيقة بين أن تكون عربيا وأن تكون مسلما ، ظهرت بقوة في مذهب الدولة الإسلامية ، فيعلن القاضي أبو يوسف بن إبراهيم في كتاب « الخراج » ، وفي خضم العصر العباسي (أنه لا يمكن للعربي أن يكون ذميا ، وعليه أن يختار بين اعتناق الإسلام أو الموت) .

هذا الإعلان يستند إلى ممارسات وسنن ربما كانت قاعدتها تكمن في خطة عمر بن الخطاب ألا يسمح إلا للإسلام بالبقاء في جزيرة العرب .

كل هذه الممارسات هي أفضل تأكيد للتماثل التام بين العروبة والإسلام .

ويدلل المؤلف أكثر على هذه اليقظة بقوله إن جهابذة العلوم الإسلامية ـــ حتى لو لم يكونوا عربا ـــ قد ألفوا باللغة العربية وقد طبعت تفكيرهم . هذا ويقول المؤلف (ما من مرة أفتح فيها كتاب الطبري إلا وأعجب للمؤلف الذي عاش النزعات العربية القديمة والأنساب والتحولات الطارئة على القبائل القديمة ، وهو يتمثل تاريخ المدينة أو الكوفة في القرن الأول الهجري ـــ تاريخه الخاص وماضيه حقا ـــ وهو الرجل الذي تعلق به بدقة ومودة وأنس وكذلك بحماس كبير دون شك) .

ويستمر المؤلف بالاستشهاد بالتاريخ على تلازم العروبة والإسلام ، وأن الشعوب التي اعتنقت الإسلام إما تعربت على مر الزمن ، أو تراجعت إلى ثقافتها الأصلية ، ولكنها عندما فعلت ذلك نضب عطاؤها العلمي في إطار العلوم الإسلامية .

يخلص المؤلف في هذا الفصل إلى القول (إن العالم العربي سيحسم بمفرده هذه الشخصية المزدوجة ويبقى وفيا للمبادىء الإسلامية كما للماضي العربي) .

فرغم الاكتساح الغربي المسيحي للمنطقة العربية ـــ وكان في أوجه في العصر المتقدم ظاهرة الحروب الصليبية ، وفي العصر الحديث ظاهرة الاستعمار ـــ فإنه في كلتا الحالتين حافظ الشرق العربي المسلم على جذوة المقاومة بطرفيها الفاعلين .. عروبته وإسلامه .

هل الأمة العربية حديثة ؟

يناقش المؤلف هنا فكرة الأمة . والسائد كما عودنا المؤرخون في الغرب أن الأمة الحديثة نشأت فكرتها في أوربا الغربية في أواخر العصور الوسطى . قد تكون هذه الفكرة صحيحة بالنسبة لنشوء الأمة في الغرب ، ولكن الأمم كانت مسجلة بالتاريخ والجغرافيا أيضا في عصور أكثر قدما من ذلك ، والخلط بين مفهومين للأمة جاء من محاولة تطبيق قسري لنتائج التاريخ الغربي على المسلمين . فالأمة المسيحية في الغرب واجهت التحدي باستمرار بالإرادة القومية ، وكثيرا ما كان الذي يحرك تاريخ أوربا الحديث هو التعاون أو الصراع بين الشخصية السياسية القومية وبين الشخصية التاريخية الأيديولوجية الثقافية .

الخلاف ــ كما يقول المؤلف ــ أن السياسة في الغرب لم تخضع لمقاييس التضامن الديني .. هل ذلك مفيد أم مؤسف ؟ يختلف التحليل في ذلك ، ولكن الحقيقة الأخرى أنه في معظم تاريخ العرب والإسلام ، طرح الإسلام نفسه منذ البداية كمملكة كونية قوية التركيز ، ولكن لا خلاف أن الولايات العربية ــ في ذروة المركزية في العصر الأموي ــ بدأت تتفرد . هذا التفرد ــ كما يقول المؤلف ــ لم يكن بسبب الشعور القومي ، بقدر ما كان يعني تأكيد الاتجاهات الإقليمية العربية الصرفة ، وهكذا ظهرت في العراق ترابطات من النوع السابق للقومية ، وقد برزت بقوة في النزعات التي تواجه فيها أهل العراق وأهل الشام كما ظهرت هذه النزعات الإقليمية ــ كما يقول المؤلف ــ في ميادين أكثر صفاء ، أى في الثقافة الدنيوية والفقه واللغة والنحو والاجتهادات الفقهية التي ظهرت في المدينة والشام والعراق ومصر .

كان هناك خصوصيات إقليمية ، ولكن لم يأخذ أي إقليم بقومية متفردة لأن فكرة الوحدة الإسلامية ذات القاعدة العروبية متينة ودائمة ، بجانب أن اللغة العربية ــ وهي مكون رئيسي حيث إن القرآن عربي ــ لم تتح فرصة لذ[illegible] لغات مختلفة . ويستطرد المؤلف قائلا : حتى اللهجات التي ظهرت في وقـ[illegible] مبكر [illegible]دا بالأقطار المفتوحة ، استمدت اصالتها من اللهجات القبلية العربية القديمة أكثر مما استمدتها من التباين الإقليمي ، وهذا يفسر جيدا المتشابهات الأساسية في مختلف العاميات العربية الراهنة .

محط أنظار الدارسين الغربيين اليوم ودهشتهم هو الفهم المشترك للغة متقاربة بين المغربي واليمني والعراقي والسوداني ، بعكس ما هو الشأن بين الفرنسي والإيطالي والإسباني .

إن اللهجة ليست لغة . كما أن الثقافة الشعبية ــ وإن اختلفت اللهجات ــ ليست هي الثقافة الكبرى المكتوبة ، والأقطار العربية تعتز بامتلاكها لغة موحدة فصحى ، يشترك فيها الجميع ، وهي تحرص على فكرة الوحدة العربية .

مجمل التحليل أن الأمة العربية المسلمة تكوين سابق لفكرة القومية كما ظهرت في الغرب ، ولم يحصل هذا الصراع والتناقض بين (الأمة الدينية) وهي الأمة الإسلامية وبين قوميات في الإطار العربي ، كما حصل بين (الأمة المسيحية) في الغرب وبين القوميات الناشئة في الفترة الأخيرة من العصر الوسيط الأوربي .

وفي الواقع ــ كما يقول المؤلف ــ أن شكل الصراع بين الحكام العرب المسلمين في حالة ظهوره اختلف عن ذاك الصراع بين (القوميات) في أوربا .. (فالأمراء الحاكمون عندما كانوا ينساقون وراء غريزة السيطرة والغزو ، ويلحقون الضرر بأراض إسلامية أخرى ، كان يداخلهم أبدا في عملهم هذا الشعور بالذنب . وأكثر من ذلك فإن أمكن أن يشهد ضمير الشعوب عمليات الإلحاق والتطاول ، والحروب الداخلية إيضا ، فلم يظهر أبدا شعور عنيد من الحقد الذي يواجه به شعب شعبا آخر ، أو نزاع عميق دائم ــ وهو شيء وارد في أوربا ــ فقد كانت الروح الإسلامية تتجه دائما إلى الخارج) .

على الرغم من هذه الجذور التاريخية العميقة التي تؤصل للتآلف العربي الإسلامي ، فقد شهد الوطن العربي في عصر استقلاله الحديث ، نزعات لتوطيد الشخصية الوطنية في الإقليم ، ولا يعتقد المؤلف أن ذلك بحد ذاته سلبي .. ولكن الخطر كما يقول : أن تقف هذه الشخصية عند حدود الدولة ولا يقع تجاوزها إلى الإطار الأكبر .

ولعل هذا الموضوع بالذات قد نوقش في أكثر من موقف فكري عربي ، وغلب على النقاش بعض الشطط بين الإغراق في الإقليمية وتقديس الشخصية الوطنية

المستقلة ، وبين التجاوز غير الموضوعي لهذه الشخصية في سبيل « شخصية قومية » لم تظهر إلى الوجود بعد .

في حقيقة الأمر أن ذلك التساؤل شرعي وأساسي في إطار مسيرتنا العربية اليوم ويعبر المؤلف عن هذه الإشكالية بقوله : (ماهو الاختيار المعروض على العالم العربي ؟ فإما أن نقبل بأن الشخصية العربية الإسلامية ليست سوى « هوية » تاريخية تدخل في صنف الجوهر ولا تقدر على إنشاء مستقبل سياسي ملموس ، وأنه يجب لذلك معايشة التجربة « القطرية » المحض إلى أن نبلغ أقصى نتائجها ... وإما أن نعتبر التجارب القطرية حديثة العهد ويمكن الرجوع فيها وأنها غير دائمة ، وأن الواقع العميق هو ذاك الشعور بالتضامن العربي الإسلامي وأنه إثر المعارك التي خضناها حديثا ينبغي مواصلة السير في هذا الطريق ومعاكسة « القطرية » وبناء « الأمة العربية ») .

إن هذا النقاش الصريح أو الضمني يوجد في صميم المصير العربي المعاصر . أما الآن ـــ ولوجود أشباح جديدة يجب محاربتها ـــ فإن العالم العربي يتردد في توخي اتجاه معين والمراهنة تجري على الاتجاهين .. ! نحن ندعم الهيكل القومي ـــ كما يقول المؤلف ـــ ولكننا نبحث عن سبل الوحدة السياسية .

وهكذا فإن ما يميز الكائن العربي الحالي هو ثنائية عميقة بين بنية المجتمع والدولة والاقتصاد (السائر في الدوائر القطرية) وبين شعور ثقافي وسياسي وأيديولوجي (سائر في مستوى الوعي العروبي) ويبقى الضمير الثقافي مركزا على الشخصية العربية الإسلامية لأنه ينجذب إلى الماضي بمحتواه وولائه .

المصيرُ المشترك

ذلك الكائن العربي المعاصر ـــ في رأي الكاتب ـــ يواجه مصيرا مشتركا يدفعه إلى التوحد وقد ظهر في عدة محاولات حديثة ، بدءا من محاولة إبراهيم باشا ابن محمد علي نيابة عن والده توحيد الناطقين باللغة العربية ، وانتهاء بالمحاولات الفكرية والسياسية المعاصرة بعد الحرب العالمية الثانية .

ويناقش الكاتب تلك التوجهات الفكرية التي كانت قاعدة لتلك المحاولات

وينقدها نقدا علميا . أهم نقط النقد تلك هي أن المحاولات الفكرية القومية وتطبيقاتها السياسية قد استهانت إلى درجة الغفلة بالظاهرة الإقليمية ، فلم تعطها حقها في التحليل والفهم . ثم يأتي بعد ذلك نقد الكاتب للصورة المثالية التي قدمت بها تلك الحركات السياسية والفكرية رؤيتها حول الوحدة العربية . لقد اكتفت الحركات السياسية العربية القومية برفع النداء العاطفي للوحدة العربية ، كما أن هذه الحركات كانت متسمة بفقد التحليل الاقتصادي والاجتماعي الواقعي . نعم .. لقد حققت تلك الحركات القومية من خلال صراعها مع الصهيونية والاستعمار العالمي زخما شعبيا ، ولكنها افتقدت النظرية وطرق العمل لتحويل ذلك الزخم إلى واقع مؤثر ، ويصف الكاتب تلك الحركات بأنها لعبت دورها القومي فقط ــ فيما قبل النضج ــ إلا أن مرحلة النضج تعني شكلا من التفكير لم تصل إليه الحركة العربية بعد .

وعندما يتحدث الكاتب عن لحمة التوحيد يقول ان اللغة الأنجلوسكسونية دعمت وحدة الولايات المتحدة على نمط حضاري هو الطريقة الأمريكية في الحياة ، وأن تماسك الاتحاد السوفييتى ــ برغم ما به من قوميات ــ يستند إلى قوة الأيديولوجيا الماركسية ، أي إلى مشروع رسالة كونية توحيدية وإلى تحد للتأخر تراكم عدة قرون ، ولكن العرب ــ في رأى الكاتب ــ ركزوا في تصورهم للوحدة على النموذج الأوربى ، وبخاصة النموذج الألماني الذي هو « الإقليم القاعدة » الذي تنطلق منه وشائج الوحدة ويتم التوحيد بالعنف ، ويرى الكاتب أن المثال الألماني يختلف اختلافا عميقا عن المثال العربي ، كما أن الزمن اختلف ، فلا يوجد « إقليم قاعدة » يتحمل تبعات الدور القيادي الذي تحملته بروسيا ، ولا استخدام العنف أصبح ممكنا في ظل التطور الدولي المعيش ، لذا (إن أمكن ووجب تحقيق الوحدة فإن احتمالها يكون بالاعتراف المسبق بالوحدات الوطنية الواقعية ، والاعتراف في نفس الوقت بعدم تنافرها .. وتتدخل كذلك بجانب العاطفة المطلوبة والمرغوبة .. متطلبات اقتصادية وثقافية وسياسية وإنسانية) تلك هي الشروط التي يراها الكاتب لتحقيق الوحدة والتي هي ضرورية لامتلاك القدرة التاريخية التي فقدناها .

يناقش الكاتب بعد ذلك مقولة أن الوحدة العربية في شكلها الإيجابي المرغوب

فيه غير محققة ، ولكن بقاء الأمة العربية ، وبقاء لسانها العربي ، وبقاء هويتها المستديمة ــ بالرغم من عواصف التاريخ التي أطاحت بأعظم الأمم ــ هي في حد ذاتها دليل على قدرتها على البناء في المستقبل .

إلا إن هذا المستقبل ، يجب أن يتمثل في حضارة مكونة من روحية العمل وسيادة الفكر والثقافة . وينعى الكاتب مطولا على واقع الثقافة العربية المعاصرة :(إن الثقافة العربية المعاصرة تتصف بضحالة مؤلمة كما وكيفا ، فهي فاقدة للنفس والتقنية) هكذا يعلق الكاتب على الواقع الثقافي ، ويستطرد (ليس الضمير الثقافي العربي مجدبا فحسب ، بل إنه مفكك وخاضع خضوعا عميقا للحضور المباشر وغير المباشر للغرب) ، ومن المعلوم كما يقول الكاتب أن الدول القطرية العربية عجزت عن النهوض بثقافات رفيعة .

بعد ذلك يعرج الكاتب إلى معالجة أدق في موضوع الوحدة ، فهو حينما يعترف بأن تجمع طاقات الأمة يمكن أن يجعلها قادرة على ملاقاة التحدي ، إلا أننا ــ كما يقول الكاتب ــ (نغالط أنفسنا مغالطة خطيرة لو ظننا أن الوحدة هي الدواء الناجح لأنها تكون قد وضعت إطارا جديدا للعمل الاقتصادي ، إن التخلف الاقتصادي تخلف تقني وبشري يغرس جذوره في أعماق المجتمع وفي الذهنية نفسها) .

ويستمر الكاتب لينقد نقدا موضوعيا نماذج التنمية التي طرحت من مفكرين غربيين لإنقاذ العالم الثالث ، كما ينقد الدراسات المتهافتة المقارنة التي تقارن بين الوطن العربي واليابان مثلا أو بعض دول أمريكا اللاتينية .

لذلك فقد بقي الفكر العربي التنموي (حبيس موقف غير واقعي ومتشائم وسلبي) .

الاستمرارية والتغير

المصير المشترك يتطلب ــ بجانب إيقاظ مشروع وحدوي من ثلاث حلقات هي في القلب مصر والسودان ، وفي الطرفين المغرب الكبير ، والجناح الشرقي للأمة ــ أن يكون منسجما مع نفسه معترفا بالفروقات الإقليمية على أساس

تكاملها ، مبنيا على الشخصية العربية الإسلامية كقوة مناضلة ، ويحتاج كل ذلك إلى تصور عقلاني يربط الماضي بالحاضر يلخصه الكاتب بقوله (حين نطرح على العالم العربي المفاضلة الرهيبة بين بقاء الإسلام والولاء للماضي من جهة ، وبين الإقدام على طريق المستقبل والتجديد من جهة أخرى ، فإننا نحصره في آن واحد في جدلية البؤس) فما قيمة مجتمع حركي جديد : (فاقد لروحه (الإسلام) ، فعلينا تحمل تراثنا التاريخى وإحياؤه ، ولكن أيضا علينا أن نشعر بأننا مستمرون من حيث التاريخ في مواصلة عمل كل الذين شيدوا الحضارة العربية الإسلامية ، ولكن المؤسف أن هناك من يطرح علينا فكرة التناقض بين تراثنا وفكرة التجديد والبناء ، إما عن تغريب أو عن جهل . ويرى الكاتب هذه المعضلة فى قوله : (وهكذا نرى كيف أن جدلية الاستمرار للشخصية العربية الإسلامية أو تحللها ترتسم أمامنا ، بحيث يكون في أقصى القطبين ولاء مطلق مأساوي للسلفية كتحد للزمن التاريخي من جهة ، وخفة لا تقل إطلاقا وشديدة التضارب عند أولئك الذين يربطون ـــ لسبب غير واضح ـــ الرقي بفقدان الأنا التاريخية) .

ويدعو الكاتب إلى غرس الحداثة في مجتمعنا العربي دون أن تفقده تقاليده العربية والإسلامية ، وأن نصوغ تاريخنا حسب رغباتنا ،ويهتف الكاتب بقول واضح (نحن نستنكر كل عمل مخطط يهدف إلى إخراج الإسلام من الضمائر وإلى رفع الصبغة الإسلامية من المجتمع ، وأن على التراث أن يتكيف مع بشرية مغايرة في نفس الوقت) ، من هذا المنطلق الذي يدعو إليه الكاتب معاصرة من خلال التراث وعن طريقة يتابع أسباب الفشل الكبير الذي لحق بالدعوات الأيديولوجية الحديدة في محيطها العربي الإسلامي التي كانت دائما (تيارات تمثل الأقلية) .

ولا شك أن الكاتب قد وفق تماما في طرح قضية كانت موضع نقد قاس لدى المستشرقين ـــ عندما رددوا أن جمود المجتمع الإسلامي قاطبة مصدره ركود الفقه ـــ يرد عليهم الكاتب بكلام منطقي فيقول : (وكأن مبادىء العصر الحديث لم تولد في أوربا مستقلة عن الدين وضده في الغالب) ، ويتابع مناظرته بقوله : إنه حتى لو افترضنا أن أبواب الاجتهاد الديني بقيت مغلقة .. فقد كان ممكنا ظهور مبادىء جديدة في دوائر أخرى للعلم والعمل ، ولعل ذلك يكون بسهولة أكبر ..

لقد أسقط من خلال هذا الرد الموفق مقولة تتردد كثيرا في الغرب بأن سبب تخلف المسلمين جمود فكرهم ، وإن كان ذاك الجمود ناجما ــ في بعض الفترات التاريخية ــ عن ضيق في الأفق وقصور عن الاجتهاد ، فإن ذلك لا ينفي أن الأصول مرنة وإنسانية تهدف إلى التيسير على المجتمع لا التضييق عليه .

عندما يتحدث الكاتب عن التغيير يرجع إلى مقولة محمد إقبال : لتوجيه البشر إلى الرقي هناك طريقتان ممكنتان ؛ العمل من خلال التنظيم ، والعمل في الضمائر الفردية . من هذا المدخل يوجه الكاتب نقدا إلى أساليب تربية الفرد عندنا، وإلى أساليب التعامل مع المؤسسة . فتربية الفرد والتعامل مع المؤسسة ما زالا في طور الطفولة . يقول الكاتب (الفلاح عندنا لا يعرف كيف يخدم أرضه ، والمالك الكبير لا يحسن استغلال ضيعته ،وكذلك الصناعي لا ينظم مؤسسته تنظيما منطقيا ، والمفكر لا يحسن التفكير أو الخلق ،وإن رجل الغرب يثبت دراية ومهارة وكفاءة أفضل بكثير عند تماثل الاختصاص) . أما على صعيد العلاقات الاجتماعية فيلاحظ الكاتب (أن الكثيرين منا يشعرون أن الاشياء تسير سيرا معاكسا لطموحاتهم : تتفوق المحسوبية في الدوائر المهنية على القيمة الشخصية ، وتسود الاعتباطية المؤسسة والحقل والمكتب) .

ويحذر الكاتب من أن هذه السمات ليست سمات ثابتة في الشخصية العربية الإسلامية ، وإلا لوقعنا في معضلة (تحقير الذات) ، ولكنها سمات موضوعية عندما تختلف الظروف يمكن معالجتها وتجييرها بشكل إيجابي . ويذكر في هذا المقام التجربة الجزائرية ، فقد كانت هناك نظريات تفسر تصاعد العنف الفردي في الجزائر أثناء ذروة الاستعمار على أن الشمالي الأفريقي عنيف .. عنيف بالوراثة ، وقد دحض هذه النظريات المغرقة في الذاتية فرانز فانون في كتاب(معذبو الأرض) ، وقال : قبل سنة ١٩٥٤ اتفق القضاة وأعوان الشرطة والمحامون والصحفيون بالإجماع على أن قابلية الإجرام عند الجزائري تشكل قضية ، وقد قيل إن الجزائري يقتل باستمرار ويقتل بوحشية .. ولكن فانون وجد أن الوضع الاستعماري الاستلابي يغذي العدائية ويوجهها إلى الأخ لا إلى العدو التاريخي ، وبعد الثورة الجزائرية قلت ظاهرة العنف الفردي بعد تقنينه في عنف جماعي ضد المستعمر . فإذا كان محيط الهيمنة الاستعماري

يفسر كثيرا من الأمور ، فلا شك أن هناك تفسيرا موضوعيا لتقاعسنا في التربية الفردية وفي تعاملنا مع المؤسسات .

استراتيجيّة المستقبَل

عندما يوجه الكاتب جهده في الفصول الاخيرة من الكتاب إلى استراتيجية المستقبل ، ليستعرض التجارب الرئيسية في الغرب ، ويحاول الإجابة عن سؤال رئيسي هو : لماذا لم تتطور الرأسمالية في المجتمع الإسلامي الوسيط ؟ يقول الكاتب إن النظام الإقطاعي يمهد تمهيدا إيجابيا لنمو الرأسمالية ، وتلك هي تجربة الغرب التاريخية ، ولكن المجتمع الإسلامي الوسيط لم يكن إقطاعيا ، لذلك ـــ يقول الكاتب ـــ(إن كل سياسة ترمي إلى إقامة نموذج رأسمالي في هذا المجتمع « العربي الاسلامي » على الطريقة الغربية كتصور فريد ، يبدو لنا أن مصيرها سيكون الفشل) . كما أن المجتمع العربي الإسلامي ليس هو المجتمع الصناعي محدد الطبقات الذي يمكن أن تنمو في داخله حلول اشتراكية جذرية ، كذلك خصوصية ثالثة هي أنه لا اليابان ولا الصين ولا حتى تركيا وإيران ، عرفت هجمة أوربية لها مثل هذه القوة ومثل هذا الاستمرار ، كما عرفها جزء كبير من العالم العربي ، لذلك ـــ يقول الكاتب ـــ .إن المستقبل هو طريق عربي إسلامي ، وهو ليس عودة إلى الماضي بل هو في إعداد نموذج نوعي يمكن أن يقع في اتجاه حركة التاريخ ، بأن تقوم الدولة ـــ كما كانت دائما في التاريخ العربي الإسلامي ـــ بدور رئيسي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي غير غامط فرصة الملكية الفردية النشطة والمحررة من سلطة الدولة ، أي توازن اقتصادي يقابله توازن سياسي . والدعوة إلى هذا النموذج وتأصيله هي دور المثقفين العرب المستنيرين كما يراه الكاتب (فليست المأساة الكبرى للمفكر العربي أن يشاهد تدهور تيار المعرفة الثقافي الذي كان سبب وجوده وعزته في الماضي .. بل أن يُمنع أيضا من ممارسة النقد وروح الفكر الحر . والأغرب أن نلاحظ أن القسم النشيط من الانتلجينسيا العربية قد عبأ كامل قوته النقاشية وقوته في الحكم والمطالبة بمبدأ العدل الاجتماعي ، مغفلا مبدأ يكتسي نفس الجمال ونفس الحقيقة .. الا وهو الحرية ...) .

هكذا يطرح الكاتب إشكالية الفكر العربي المعاصر في الدولة والمجتمع طرحا

جديدا غير تقليدي ، وهو بتواضع المفكر يقول إن هذا التفكير لاينبغي أن يكون مذهبا ولكنه يطمع إلى فتح الطريق للعمل والتمهيد لوعي من نوع جديد . فهل هو كذلك ؟

ينهي الكاتب ملاحظاته العديدة والعميقة بقوله : إن هناك كثيرا من العلامات المنبئة تبشر بنهضة عظيمة للروح العربية الإسلامية ، فلا يمكن إلا الاعتراف بوجود ضمير لتجديد ممكن في هذه الشخصية ..

بقي أن تقارب هذه الشخصية بين توجهيها المزدوجين ، يؤدي في النهاية إلى أن تصبح شخصية واحدة .. حقيقية وعصرية .

تلك أهم مناقشات جعيط في كتابه ، بعض نقاطها قوية ، وبعضها يستحق المراجعة ، ولكن مرتكزاتها الأساسية تستحق الوقوف عندها .

العربي – العدد ٣٣٥ – أكتوبر ١٩٨٦



اللاساميّة الجديدة
ما هـي ... ومـا مقصدهـا ؟

كل عام ــ وفي الاسبوع الثالث من أكتوبر ــ تنشط الصحافة العالمية لمتابعة موضوع هام على المستوى العالمي ، وهو الإعلان عن أسماء الفائزين في جائزة نوبل ، وتوالي الصحافة العالمية متابعة أخبار الفائزين حتى العاشر من شهر ديسمبر ، ذكرى وفاة ألفرد نوبل ــ العالم السويدي المشهور مؤسس الجائزة منذ حوالي تسعين عاما ــ وموعد تسليم الجوائز الست في قلب استكهولم عاصمة السويد باحتفال مهيب .

الترشيح لهذه الجوائز التي كانت خمسا حتى سنوات متأخرة في الأدب والطبيعة والطب والكيمياء والسلام ، ثم أضيفت لها جائزة سادسة في الاقتصاد ، هذا الترشيح يتم لعشرات المبرزين الذين تقدم أسماءهم إما مؤسسات دولية أو اقليمية أو وطنية ، أو أشخاص سبق أن نالوا الجائزة في وقت سابق .

واذا كانت اللجان السويدية هي التي تقرر من يفوز بالجوائز الأولى الأساسية ، فإن جائزة نوبل للسلام تقررها مجموعة من أعضاء البرلمان النرويجي ، فقد كانت السويد والنرويج تحت علم واحد عند إنشاء الجائزة في بداية هذا القرن ، وتم الانفصال عام ١٩٠٦ ، ولكن لسبب ما أوصى نوبل أن تكون لجنة جائزة السلام من النرويجيين .

الظاهرة الجديدة هذا العام في هذه التظاهرة العالمية أن الجائزة في مجال الأدب حصل عليها أديب افريقي من نيجيريا هو (وول سونيكا) وهذه هي المرة الأولى خلال هذا التاريخ الطويل التي يحصل فيها شخص من العالم الثالث على جائزة نوبل في الأدب .

وإن كانت جائزة الأدب مثار كثير من الاختلاف شأنها شأن جوائز الطبيعة والكيمياء والطب الا أنه يمكن تحديد ضوابط علمية يختار الفائز على أساسها بشكل موضوعي إلى حد ما .

أما جائزة السلام فقد كانت ــ ومازالت ــ محط خلاف ووجهات نظر متباينة ، وفي بعض الاوقات يصل هذا التباين إلى درجة اعلان البعض أن الفائز لا يستحق أي جائزة كانت ، فما بالك بجائزة تعني في مضمونها مساهمة الفائز بها مساهمة ايجابية فى خدمة السلام العالمى ؟

لقد ظهر هذا التباين أكثر من مرة ، فقد حصل على هذه الجائزة شخص مثل « لخ فاليسا » رئيس حركة التضامن في بولندا ، وكذلك شخص مثل مناحيم بيجن رئيس وزراء « إسرائيل » الأسبق وآخرون مثله . ولبعض الأوساط اعتراض أساسي على أحقيتهم في نيل مثل هذه الجائزة .

السيَاسَة وجَائزة السَلام

الواقع يقول لنا إن جوائز نوبل العالمية تتدخل فيها السياسة كما تتدخل في أي شيء آخر ، ولعل السياسة تتدخل بشكل أقوى في تحديد الفائز بجائزة السلام .

هذا العام تخطت جائزة السلام شخصا مثل « نلسون ماندلا » المناضل الأفريقي رئيس حزب المؤتمر الأفريقي في جنوب أفريقيا ، الذي قضى في سجونها اكثر من خمسة وعشرين عاما وحتى اليوم مطالبا بتحرير أهله ومواطنيه من ظلم الرجل الأبيض ، كما تخطت الجائزة أيضا ــ على سبيل المثال ــ بوب جلدوف ، المغني الايرلندي الشهير الذي نظم منذ سنتين أكبر مهرجان غنائي فولكلوري في ثلاث قارات مستهدفا جمع ما يمكنه من أموال لإنقاذ الجياع في أفريقيا ، مثل هذه الأسماء ــ وكانت مرشحة ــ لم تفز بالجائزة التي ذهبت إلى الكاتب الأمريكى الصهيوني ايلي فايزل ..!

وليس هناك ما يثير دهشتنا كعرب في هذه القضية ، فقد تعودنا في السنوات الأخيرة على عدم الاستغراب تجاه الحملة المنظمة الظالمة فيما يخص قضايانا العربية وبخاصة قضية القضايا فلسطين شعبا وأرضا ، ما يدهشنا حقيقة أن الصحافة العالمية

كتبت بإيجاز شديد وبشيء من العجالة ، عن الفائز الأفريقي ــ وكان ظاهرة جديدة ــ بينما ركزت جل تعليقها على ايلي فايزل ..!

تقول الصحف في تقريظ الفائز الصهيوني إن كتاباته الكثيرة (كتب خمسة وعشرين كتابا بعضها تحول إلى أفلام سينمائية) قد جندها كلها لإظهار ما حل باليهود في معسكرات النازية إبان الحرب العالمية الثانية ، فهو لذلك « داعية لحقوق الانسان » ومبعوث لإنقاذ الإنسانية من التعصب والكراهية ..! ذلك بعض ما قالته الصحافة الغربية عن الفائز ، وأحسب أنها ستقول أكثر خلال هذا الشهر عند تسليمه الجائزة .

ايلي فايزل ولد من عائلة يهودية في قرية على الحدود الهنجارية الرومانية ، لذلك تتضارب المراجع حول أصل جنسيته ، أهو هنجاري أم روماني ، ولكنه دخل مع عائلته معسكرات الاعتقال الالمانية وخرج منها عندما كان في السادسة عشرة ، وانتقل إلى فرنسا وعاش فيها فترة عمل خلالها بالصحافة ، ثم ذهب إلى « إسرائيل » ولم يطب له المقام فهاجر منها ــ كما هو التوجه العام لعشرات الآلاف من اليهود ــ إلى الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٨ واستقر في مدينة نيويورك يكتب بالفرنسية وتقوم زوجته بترجمة ما يكتبه إلى الانجليزية ، وكل كتاباته تدور حول معاناة اليهود في معسكرات الاعتقال النازية ، وبعضها يصف الحياة في « إسرائيل » . وعلى سبيل المثال فإنه في إحدى رواياته (شحاذ مدينة القدس) الصادرة عام ١٩٦٨ يتناول عدوان ١٩٦٧ على العرب ويمجد (بطولة) الجنود الإسرائيليين .!

عند اعلان الجائزة قال رئيس اللجنة المنظمة فيما قاله عن إيلي فايزل إنه استاذ وقائد روحي وداعية لحقوق الإنسان في عصر يتزايد فيه العنف والاضطهاد والعنصرية ! وعندما ظهر فايزل على شاشات التلفاز في الغرب قال بانجليزية مثقلة بلكنة اجنبية : إن حياتي كلها مخصصة لليهود الذين ماتوا في « الهلوكوست » !!

ولكن ما هو لافت لأنظارنا ــ ونحن نعرف أن الجوائز لها علاقة بالمواقف السياسية ــ هو أنه في الوقت الذي يسعى فيه العرب جاهدين لإقناع الرأي العام العالمي بالظلم الذي وقع على بني جلدتهم في فلسطين وهم الذين قدموا ومازالوا يقدمون الكثير من أجل السلام ، نجد الأعداء « يسترجعون » بكل قوة وبطريقة

ذكية جزءا من التاريخ الماضي لاستثارة العطف على اليهود مما فعلته بهم بعض الشعوب الأوربية ، وذلك من أجل هدف واحد هو تبرير استمرار احتلالهم للأرض وصلفهم في رفض محاولات السلام العربية .

والسؤال : ماذا قدم إيلي فايزل للسلام العالمي ؟ لقد كتب عن ضحايا الإبادة النازية وهذا أمر معروف ومكتوب ، ولكن ماذا قدم لضحايا الإبادة الإسرائيلية وما موقفه منها ؟ ذلك سؤال معلق بلا جواب .

الساميّون واللاساميُّون

ظاهرة إيلي فايزل واحدة من ظواهر عديدة لعل أهمها ما أخرجته المطابع أخيرا ، وعلى رأسها كتاب برنارد لويس الذي وضع له عنوان « الساميون واللاساميون » . وبرنارد لويس هو أستاذ دراسات الشرق الاوسط في جامعة برنستون ، احدى أكبر الجامعات الامريكية ، ومؤلف لمجموعة كتب يدور معظمها حول العرب والإسلام ، منها « العرب في التاريخ » و « يهود الإسلام » .. فهو بذلك شخص أكاديمي مسموع الكلمة في أوساط غربية كثيرة ، وهو بريطاني هاجر في الخمسينيات إلى الولايات المتحدة واستقر فيها للتدريس والتأليف .

كتابه عن « الساميين واللاساميين » يحمل نفس التوجه في الهجوم على الموقف العربي الذي يعتبره موقفا غير عقلاني في رفض العرب إسرائيل بعد أربعين سنة من وجودها ، ويتهم العرب باللاسامية الجديدة ..!

عندما تحدثت جريدة نيويورك تايمز عن الكتاب في ملحقها الأسبوعي الذي تستعرض فيه الكتب الجديدة ، وصفته بأنه رسالة بالغة الأهمية تحدد (لنا) مصدر العداء السامي الجديد .

برنارد لويس له مفاهيم خاصة ــ وقد تكون غريبة بالنسبة لنا نحن العرب ــ حول قضايا عديدة منها : من هم الساميون ؟

لكن دعونا نبدأ من البداية .

في المقدمة يشير الكاتب إلى الحوادث الأخيرة ــ في السنوات الخمس الماضية ــ

ضد اليهود خاصة ضد « أماكن العبادة اليهودية » ، ويقول باستهزاء ظاهر إن إحدى الحوادث التي وقعت في فرنسا ضد معبد يهودي جعلت « ريموند بار » رئيس الوزراء السابق يقول : إنهم يستهدفون اليهود ولكنهم يقتلون فرنسيين أبرياء ، ويسخر الكاتب قائلا : إن كلام رئيس الوزراء يعني أن المصلين فى الحقيقة لاهم فرنسيون ولاهم أبرياء !

يضيف الكاتب إنه بعد مذبحة صبرا وشاتيلا في ٢١ سبتمبر ١٩٨٢ أضرب مجموعة من الاساتذة في مدرسة فرنسية هي ليسيه فولتير في باريس عن العمل ووجهوا خطابين أحدهما لرئيس الجمهورية الفرنسية يطالبون فيه بقطع العلاقات مع إسرائيل والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ووجهوا الخطاب الآخر إلى السفارة الإسرائيلية في باريس يطالبون فيه بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان ... ثم يقول الكاتب : ولكن لا يوجد أي شيء يدل على أن هؤلاء الاساتذة اتخذوا نفس الموقف في حوادث بولندا أو أوغندا أو أمريكا الوسطى أو أفغانستان أو جنوب افريقيا !

ومما يذكره الكاتب حادث آخر وقع في مُطار روما عندما قاطع عمال الشحن الايطاليون طائرات العال الإسرائيلية ، احتجاجا على الاجتياح الإسرائيلى للبنان . مثل هذه الحوادث — كما يقول الكاتب — « هي بالتأكيد عداء لإسرائيل وربما لليهود أيضا .. إنها اللاسامية الجديدة » .

مَن هو اليهودي ؟

حتى يتشرب القارىء وجهة النظر تلك التي قد تبدو علمية ومنطقية على أعلى مستوى ، يناقش برنارد لويس ثلاثة مفاهيم هي : اليهود ، وإسرائيل ، والصهيونية .

وهو يذهب إلى حد بعيد في خلط الأوراق ، فيقول إن رأي العرب هو أن كل من لا يشاركهم فكرة تحطيم إسرائيل وإزالتها من الوجود .. إنما هو صهيوني . ويستمر في الخلط قائلا إن العرب يرون أن شخصا مثل ديجول — برغم انه كان معارضا صلبا لإسرائيل — لابد أن يكون صهيونيا ، وحتى الاتحاد السوفييتي يرى فيه نفس الرأي ، فكل من ديجول والاتحاد السوفييتي لم يقر بإزالة إسرائيل من الوجود « كما يريد العرب » !

ويضيف الكاتب « إن الصهيوني في نظر كثير من العرب أيضا يعني ببساطة

اليهودي .. فمن هو اليهودي ؟ هناك أكثر من جواب عن هذا السؤال بالنسبة لليهود ولأعدائهم ولأصدقائهم » .

ويستطرد الكاتب قائلا : هناك جواب واحد يمكن اعتباره صحيحا . فاليهودي بالنسبة للقانون التلمودي هو الذي يولد لأم يهودية أو الذي اعتنق الديانة اليهودية (تهوّد) ، ومهما كان موقفه من الممارسة الدينية فإنه يبقى يهوديا ، وبالنسبة للقانون التلمودي يظل يهوديا حتى لو تحول إلى دين آخر . في هذه النقطة ــ يشرح الكاتب ــ أن القانون الإسرائيلي يختلف مع القانون التلمودي ويعتبر المتحول عن الديانة اليهودية غير يهودي .

يبرر الكاتب هذا التحديد بأنه ليس تحديدا عرقيا ، لأن الأب في التحديد العرقي أكثر أهمية من الأم

لذلك كله فان طبيعة العداء لإسرائيل والصهيونية تخفي تحتها ــ كما يعتقد الكاتب ــ موقفا لاساميا .

يرجع الكاتب في فصل كامل إلى « الهلوكوست » أو اضطهاد اليهود على يد الحزب النازي في ألمانيا قبيل الحرب العظمى الثانية وإبانها . ويقرر أن هذا الموقف قد تم اتخاذه على أساس تفوق العرق الآري على العرق السامي ، لقد اختار الألمان قتل اليهود في شرق أوربا وفي الأراضي التي احتلوها ، لا من أجل أن يحصلوا على منازلهم ، ولا من أجل أن يساعد ذلك في المجهود الحربي ، بل إنهم اختاروهم للموت لمجرد انهم يهود ، فقد كان الألمان فخورين باللاسامية .

لقد قفز الكاتب بسرعة على حقيقة اضطهاد الغجر من قبل النازيين ، وعلى موقف النازيين العرقي من الأفارقة والآسيويين ، وبخاصة العرب .. الذين ذهب بعض منظري النازية إلى حد تقرير أن ألف ليلة وليلة ليست أدبا عربيا ولكنه أدب آري ..!!

الكاتب عندما يتحدث عن (الإرهاب) الذي قامت به العصابات الصهيونية في فلسطين في الأربعينيات ــ وبعضه موجه إلى الجنود والضباط البريطانيين ــ يبرره بأنه كان يهدف إلى مجرد لفت نظر الصحافة ! ففي ٣٠ يوليو ١٩٤٧ قتل اليهود

جنديين بريطانيين كانا أسيرين في حوزة عصابة اريجون ، وأخذت جثتاهما إلى غابة قريبة ثم علقتا بين شجرتين وفخختا ، وعندما جاء البريطانيون لانتشال الجثتين انفجرت الجثتان وقتلتا آخرين . هذه الحادثة الإرهابية يبررها الكاتب بأنها تمت بسبب شنق اثنين من عصابة اريجون — قبل ذلك — في سجن بريطاني ، ولم يقل إن هذين أصلا كانا مجرمين .

السائد في السرد أن الكاتب يحمل دول شرق أوربا مسئولية اضطهاد اليهود ، ويعود مرة تلو مرة إلى موقف الاتحاد السوفييتي الذي يصفه بمعاداة اليهود ويجرده تماما من الاعتبارات السياسية ، فهو يتجاهل مثلا أن الاتحاد السوفييتي قد ترك لليهود حرية تطوير ثقافتهم ولغتهم ، كما أنهم كانوا ممثلين في الطبقة الحاكمة السوفييتية بعد الثورة ، بل ان إسرائيل في أيامها الأولى قد مد لها حبل الحياة من خلال صفقة السلاح التشيكية التي ما كانت لتتم لولا موافقة الاتحاد السوفييتي .

يشير الكاتب إلى أن ما أخاف موسكو من اليهود ، هو تلك المظاهرة الترحيبية التي واجهت أول سفير إسرائيلي هناك وكانت كلها من اليهود الروس .

الاتحاد السوفييتي قطع علاقته باسرائيل مرتين ، الأولى في يناير سنة ١٩٥٣ بعد اكتشاف مؤامرة على ستالين رئيس الدولة السوفييتية آنذاك واتهم بها مجموعة من الأطباء معظمهم يهود ، وعرفت بمؤامرة الأطباء . وعندما عرفت القضية فجرت قنابل في السفارة السوفييتية في تل أبيب فقطعت موسكو علاقتها الدبلوماسية بإسرائيل ، أما المرة الثانية فقد كانت عام ١٩٦٧ بعد الحرب العربية الإسرائيلية التي كان الاعتداء الإسرائيلي فيها واضحا لا لبس فيه ، فمثل هذه القطيعة يعتبرها الكاتب لاسامية موجهة ضد اليهود بخاصة إذا أضيف اليها حركة هجرة اليهود السوفييت .

العجيب أن الكاتب يبرر اعتراف السوفييت بإسرائيل في الأشهر الأولى من قيامها بأنه محاولة لإضعاف الموقف البريطاني في الشرق الأوسط !

تحوير الحقائق

عندما يتعرض الكاتب في فصل كامل لشرح (السامية) يضرب بعيدا في تاريخ الاديان واللغات والشعوب ، ويصل إلى نتيجة أن (الساميين) ليسوا عرقا بل أعراقا

متعددة ، وانما الذي تصوره بعض الدارسين من أن السامية عرق هو خلط بين اللغة والثقافة من جهة وبين العرق من جهة اخرى .

هذا النوع من التبريرات التي يسوقها الكاتب مطولا تلوح لمن يمحص النظر فيها أنها تحقق أكثر من غرض ، أول الأغراض فك الارتباط العرقي بين اليهود والعرب على أساس أنهم ليسوا جميعا (ساميين) ، وثانيهما ربط اليهود أو فئات منهم بالشعوب الأوربية ، وفي ذلك يذهب الكاتب إلى النقل من كتاب أوربيين آخرين في القرن الماضي قالوا بأن يهود أوربا أصبحوا أوربيين !

وكي يستقيم المعنى في ذهن الكاتب أو ليبلغ أثره في ذهن القارىء يقول برنارد لويس : (أما الفلسطينيون فقد جاءوا من جزر في البحر الابيض المتوسط واستعمروا الساحل ثم سموه باسمهم .. حتى هزمهم ملك عبري !!) .

لا يستطيع شخص يحترم ذكاءه العلمي الا أن يلاحظ تشوش المعنى لدى برنارد لويس — في هذه النقطة — رغم مستواه العلمي المفترض ، وهي فهم الساميين ، فمن الواضح أنه يحور الحقائق حتى تناسب غرضه . في ثلاثة فصول متتالية يتحدث الكاتب عن اليهود ، واللاسامية ، والمسلمين واليهود .

في الفصل الأخير لا يستطيع أن يتجاوز الحقائق التاريخية ، فهو لا يشير من قريب أو بعيد إلى أي اضطهاد لليهود من قبل المسلمين خلال أربعة عشر قرنا عاشوا فيها متجاورين سواء في الأندلس أو في بلاد المسلمين الأخرى ، ولكنه يصف اضطهاد اليهود في أوربا بدءا بطردهم من إسبانيا أو إجبارهم على ترك دينهم ، أما في أوربا الشرقية فكثيراً ما تعرضوا للمذابح المتكررة ، واضطروا إلى الهجرة في فترات متتالية من أوربا الشرقية إلى أوربا الغربية وبالعكس ، ومن فر منهم من مذابح بولندا والمانيا وروسيا القيصرية وجد له مكانا آمنا تحت الحكم الاسلامي ، فقط في المائتى سنة الأخيرة عندما أصبحت القومية هي الصيحة الأيديولوجية في أوربا أصبح لليهود متنفس ، ولكن حتى ذلك لم يمر دون اضطهاد جديد كما حدث في المانيا النازية .

حول ظهور فكرة (الصهيونية) يشير الكاتب إلى حادثة تاريخية هامة هي حادثة الكابتن « الفرد درايفوس » وهو ضابط يهودي ملحق بهيئة الاركان الفرنسية ، اتهم

درايفوس ببيع اسرار عسكرية لالمانيا في أواخر القرن التاسع عشر ، وقدم لمحاكمة عسكرية (١٨٩٤) . وحضر المحاكمة صحفي نمساوى يهودي ، ولكنه مندمج في الحياة الغربية لا يكترث كثيرا بالتقاليد اليهودية هو « تيودور هرتزل » .

قضية (درايفوس) أثارت ضجة كبرى في الصحافة الفرنسية والغربية استمرت أربع عشرة سنة بين أخذ ورد ، وأصبح الرأي العام منقسما ، بعضهم مع درايفوس وآخرون ضده . ورغم انه قد حكم ببراءته في النهاية واطلق سراحه في سنة ١٩٠٦ الا أن تيودور هرتزل قد اقتنع نتيجة تلك المحاكمة بأن الذوبان اليهودي في الحياة الأوربية غير مجد ، فلا بد من التفكير في وطن لليهود ، دون انتظار « المسيح المنتظر » الذي يتوقعه اليهود الاكثر تدينا .

في الوقت الذي نادى فيه هرتزل بفكرته كان اضطهاد اليهود في شرق أوربا في قمته ، فتلقفوا الفكرة ، كان بعضهم قد هاجر إلى أرض فلسطين هربا من الاضطهاد الأوربي ، فأصبحت فلسطين العربية المسلمة هي ملاذهم من الاضطهاد الأوربي الذي يعتقد الكاتب أن له جذورا عميقة متأصلة في الاجابة عن سؤال : من قتل المسيح ؟

الاضطهاد الطويل الذي عانى منه اليهود في أوربا شرقها وغربها ، قابله تسامح طويل أيضا في الأرض الإسلامية رغم محاولة الكاتب « ثني ذراع » بعض الحقائق ، الا انه اعترف في اكثر من مكان بمظاهر هذا التسامح : من ذلك قوله : (إنهم لم يكونوا بعيدين عن التفرقة ولكن نادرا ما كان يتم اضطهادهم) .

(كما أن المسلمين لم يكن لديهم تخوف من اليهود مثلما كان لدى الغربي المسيحي) .

قضية (درايفوس) التي حركت هرتزل للدعوة إلى قيام دولة يهودية كان لها صداها في الصحافة العربية ، فقد نقلت بعضها الموقف المتشدد ضد درايفوس ، الا أننا نجد داعية كبيرا مثل رشيد رضا ــ وهو المثقف والقائد المسلم ــ يقف ناقدا في (المنار) الموقف المهين في اضطهاد اليهود في فرنسا ، ويرى أنه ليس بسبب تعصب ديني ــ ففرنسا بعيدة عن الإيمان الديني ــ ولكنه موقف عرقي وحسد لنجاح اليهود . وذهب رشيد رضا إلى حد ادانة بعض الصحفيين لسيرهم خلف الفرنسيين ومهاجمتهم لليهود .

لمَاذا لا يَنسى العَرب فلسطين ؟

حتى ذلك الوقت والى وقت متأخر لم يكن للعرب والمسلمين موقف عرقي أو ديني مضاد لليهود ، ما حدث بعد ذلك هو الذي جعل الصراع أمراً لابد منه ، فاحتلال الأرض وتشريد الشعب الفلسطيني واقتلاعه من جذوره والمذابح التي ارتكبت بحقه ، كل ذلك الواقع الأليم ، هو الذي دفع بالعرب والمسلمين لاتخاذ موقف دفاعي ضد الصهيونية .

الكاتب هنا يقفز على المشكلة الرئيسية ليحلل الكثير من الأدبيات العربية ، ويذكر الكثير من الأسماء التي لها موقف في الصحافة والسياسة العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي ، ويعتبر أن ذلك مظهر من مظاهر اللاسامية .

قبل ذلك يعترف الكاتب أن الكتابات الأولى ضد الاستيطان الصهيوني في فلسطين ما هي الا (نقل من المصادر الاوربية اللاسامية) . ويدعي بعد ذلك مباشرة ان العداء الجديد للسامية ينبع من العرب ! وهو يشير في هذا المقام إلى عشرات الكتب والمؤتمرات كما يشير إلى اسماء الكتاب العرب وعناوين مقالاتهم أو محاضراتهم ، ينسب اليهم الموجة الجديدة للاسامية الموجهة ضد اليهود ، يختلط في ذلك — كما يقول — الشعور القومي بالديني ، وحتى كتب المدارس العربية لا تخلو — كما يقول — من إشارات سلبية لإسرائيل والصهيونية ويتساءل الكاتب لماذا يرفض العرب الاعتراف بإسرائيل ، ولماذا تظل قضية اللاجئين قائمة في الوقت الذي تحتاج فيه بعض الدول العربية إلى ايد عاملة ، ولم لا ينسى العرب فلسطين كما نسوا الاندلس أو بعض المناطق العربية الاخرى !!

برنارد لويس في كتابه هذا يتابع بدقة شديدة ماسماه « العداء للسامية » الذي يظهر وينتشر الحديث عنه بين الكتاب العرب . ورغم اعترافه ان هذه « ظاهرة جديدة » قادمة أساسا من الغرب المسيحي الا أنه لا يترك شاردة ولا واردة مما كتب في الاربعين سنة الأخيرة ، إلا ويذكرها بأسماء كتابها ومكان نشرها ، وذلك لمجرد أن أحدهم ذكر (اليهود)بدلا من (إسرائيل) .. وهذا مؤشر كاف لديه لأن يكون الكاتب عنصريا ومعاديا للسامية .. !

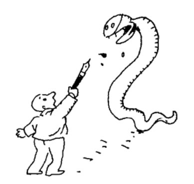
بيت القصيد هنا هو الاشارة إلى ان هناك نموا في العداء (العرقي) يجب الالتفات اليه في أوربا وفي الوطن العربي يذكر اليهود بما حدث لهم على أيدي النازية !

لقد أشارت نيويورك تايمز إلى هذا الكتاب بأنه صرخة تحذير ، ويقصد بها تحذير الصهاينة ودعوتهم للالتفات إلى ماسمته باللاسامية الجديدة .. ونحن أيضا نقول إنها صيحة تحذير .. تحذير لنا ، لأنه يجري تطويقنا اعلاميا نحن العرب والمسلمين بطرق جديدة وذكية ، ففي طرف من الخيط هناك احتفال عالمي « برجل سلام » حصل على اكبر جائزة هي جائزة نوبل للسلام ، يذكر العالم « بالهلوكوست » وفي الطرف الآخر يبرز أحد كبار الأكاديميين في كتاب متكامل يبرز خطر اللاسامية الجديدة ، مرتكبا من الاخطاء العلمية ما يريد في سبيل ذلك .

في الوقت الذي نبقى فيه محاصرين يضيق الخناق علينا .. متفرقين فيما بيننا .
لقد قال وول سونيكا اول أفريقي يحصل على جائزة نوبل للادب وعندما عرف بفوزه بها (انني آمل في افريقيا أن نستحدث جائزة أدبية كبيرة من وزن جوائز نوبل .. ثم ننتظر خمسة وثمانين عاما لنعطيها لأول أوربي) .

ونقول ــ نحن العرب ــ إننا في سبيل تحقيق هدف أكثر تواضعا علينا أن نقاوم عدونا .. بالعلم .. فهل نحن فاعلون !

العربي – العدد ٣٣٧ – ديسمبر ١٩٨٦



المثقفون العرب بَين الحسرة والأمَل

لو أردنا أن نحصر الكتابات العربية الحديثة التي كان لفظ « المثقف » أو « المثقف العربي » طرفا فيها ، لربما احتجنا إلى سفر ضخم ، ولو أردنا أن نحدد مفهوما قاطعا مانعا للمثقف لاحتجنا أيضا لمثل ذلك السفر .. فلقد أصبح « المثقف » في كتاباتنا العربية — مفهوما أو دورا — من الموضوعات المحببة التي يعود اليها الكتاب بين فترة وأخرى ، يبحثون عن دور لهذا المثقف في مجتمعهم وأمتهم .

وهذا النقاش حول دور المثقف — على كل حال — ليس ظاهرة خاصة بنا نحن العرب ، فقد سبقتنا — وربما سوف تلحقنا — أمم أخرى طرحت ، وسوف تطرح ، نفس الإشكالية في ظروف تطورها للبحث عن دور لأبنائها الواعين .

ولعلنا — في الوطن العربي — قد حمّلنا « المثقف » أكثر مما يحتمل لحل المشكلات المعقدة الوطنية والقومية ، وعقدنا الندوات تلو الندوات لفهم دوره وتطلعاته ، ورفض بعضنا الاعتراف بأن المثقف هو نتاج لمجتمعه وظروف تطوره أكثر منه قائدا فكريا يشير بالحلول في المشاكل المعلقة فتحل عقدتها .

ولعل التشتت العربي البادي للعيان ، والحرائق الملتهبة في شكل حروب قُطرية أو حدودية أو أهلية ، على امتداد مساحة الوطن العربي — سواء كانت نار تلك الحرائق بارزة ملتهبة أو مختفية تحت الرماد — لعل ذاك التشتت وتلك الحرائق تجعل بعضنا يعود إلى التساؤل من جديد :

ما هو دور المثقفين العرب لتبصير الأمة بكل تلك المخاطر التي لا تهددها الآن فقط ، ولكن تهدد بقاء أجيالها القادمة ، وما هي المخارج المعقولة لهذا الضياع الكبير ؟

نظارة المثقفين

أبلغ تعبير عن القصور الذاتي لبعض المثقفين العرب ، هو ما قرأته في احدى الدراسات التي تقول إن كلا منهم يلبس نظارة زجاجها من لون معين ! وانني أسارع بالقول بأن هذا التعبير قد يكون عاطفيا أكثر منه موضوعيا . الا أن النتيجة العلمية متقاربة ، وهي الاختلاف الشديد بين المثقفين في رؤية الموضوعات المتعلقة بالأمة ، بواقعها ومستقبلها وبأولوياتها المبتغاة والمرغوب فيها .

واذا كان الاختلاف في الرأي ــ في حدود المنطق ــ ظاهرة صحية ، الا أن التناقض إلى درجة العداء والتعطيل والتحزب الضيق ، والخروج على مصالح الأمة للدعوة إلى مصالح أعدائها ، فيه تعويق ضار بمسار الوطن والأمة .

وبعيدا عن الدخول في متابعة مدرسية لتحديد من هو المثقف الذي نعنيه فيما اذا كان متخصصا في موضوع محدد أم ملما بموضوعات شتى .. فإن ما يعنينا أن للمثقف دورا اجتماعيا يتخذ من خلاله موقفا واعيا يربط الانسان بوطنه ومجتمعه وأمته ، دورا تنويريا في أساسه وياديا في طرحه لموضوعاته .

فالمثقف العربي ينتمي إلى أمة ذات شخصية تاريخية ، وذات طموح مستقبلي ، ومهددة من أعداء شنوا عليها الحرب تلو الحرب ومازالوا يفعلون ..

من هنا فإن المثقف العربي مسئول عن الدفاع عن شخصية هذه الأمة وتراثها الروحي والمعنوي والمادي ، حيث ان هذا الدفاع له علاقة بشرف المواطنة وشرف الكلمة أيضا ، فوجب عليه أن يبحث عن مواطن تخفيف مواضع الألم ، والدعوة إلى رص الصفوف في مواجهة الأعداء المشتركين .

والمثقف مسئول أيضا عن تجاوز إرباكات الوضع السياسي الظرفي ، وعدم رهن المواقف الثابتة بمواقف متحولة ، لأن الوقوع في ذلك يعني خسارة بناء أرضية مشتركة للمثقفين العرب ، وخسارة تكوين جبهة ثقافية واحدة أو متقاربة ، تحدد فيها الأولويات الوطنية والقومية التي يمكن أن تفرض بعد ذلك خطوات حقيقية وملموسة على صناع القرار .

إن أحد الأخطاء الخطيرة لأي مثقف أن يجاري ارباكات الوضع السياسي

القطري ، أو أن يتعامل مع الآخرين ممن هم خارج القطر من موقف « المعلم » على أساس أن هذا الموقف سهل وغير مكلف ، بل قد يكون له في بعض الأحيان مردود إيجابي ! ان فعل ذلك يقع في اطار المزايدة أكثر منه عملاً في اطار الاصلاح والتنوير .

وقد يكون لبعض المثقفين خارج الوطن العربي مواقف اكثر حدة ، فهم على البعد يتعاملون من منظور مثالي بعيد عن الواقع ، غير ملمين بالإمكانات المتاحة والواقع المعيش فيضرون أكثر مما ينفعون .

* * *

قيمة الكلمة ودور الثقافة ، هو أنها تستطيع التأثير في الناس وفي الحياة ، وتدفع إلى واقع أفضل ، وهي لن تستطيع أن تفعل ذلك اذا فقدت موضوعيتها .

ان مسئولية المثقف هي في الدراسة الموضوعية لهذا التشتت ، وفهم أسباب الحرائق ، وتجاوز الإرباكات القطرية إلى منظور قومي يتجاوز الخلافات الصغيرة ويتفق على الغايات .

والسؤال الذي يجب طرحه :

هل من قبيل المصادفة حقا اغراق الوطن العربي في لجة من الحرائق الصغيرة والكبيرة ، وتعميق تشتت أقطاره وتطويقه بتناقضات وفتن داخلية ؟ وما هو دور المثقفين العرب ــ على اختلاف اجتهاداتهم ــ في تفسير ذلك ، والتنويه عنه ، ورسم مخارج حقيقية لتجاوزه ؟

اتفاق على الأسباب فقط

رغم التباين الشديد في التيارات الفكرية والثقافية العربية اليوم ، بين سلفية ومعاصرة ، وتراثية وحديثة ، وقومية وقطرية ، ورغم التشتت في البناء الفكري العربي العام الذي نلمسه بوضوح ، الا أن الجميع ــ مهما تعددت الاجتهادات ــ مدرك أن هناك (محنة) مظاهرها واضحة جلية ، أما كيفية تجاوز هذه المحنة .. فهنا تبدو الاجتهادات واسعة بل متباينة ، بعضها تغلب عليه الحسرة وأخرى مفعمة بالأمل . وقد طفق المجتهدون والمثقفون العرب في السنوات العشرين الأخيرة (أي منذ ١٩٦٧) ، وبعد سقوط مسلمات عربية ظلت ثابتة نسبيا إلى ذلك التاريخ ،

طفق المثقفون العرب ـــ في مجابهة قاسية مع الذات تذكرنا بالنقد الذاتي القاسي الذي يحدث بعد أن تفشل أمة في تحقيق ذاتها كما حدث مرارا في تاريخ الحديث ـــ يبحثون عن أسباب لهذا الواقع المؤلم .

وهنا اتجهت مجموعة من المثقفين العرب لنقد المجتمع العربي ، انها مجموعة تغمرها الحسرة ، شككت في كل ما يمكن ان ينسب إلى الأمة العربية من قدرة ، بل ان بعضهم ذهب إلى اتهام الشخصية العربية بأنها شخصية (ثنائية) تحمل الشيء ونقيضه في نفس الوقت ، وكأنها خارج السياق الانساني ، كما ان البعض استعار تشبيهات استشراقية فيها اتهام مباشر للعقل العربي بأنه « جامد وساكن » . وظهرت كتابات تقارن بين الشخصية العربية والشخصية الصهيونية ! وروج الاعلام الصهيوني العالمي لهذا المنحى من المقارنة ، فأطلق حملة من أمثلتها كتاب للكاتب الصهيوني جون لافيين فيه اكاذيب مقذعة حول (العقل العربي) أردفه بكتاب عن « العقل الإسرائيلي » المتطور !

وشهدت السبعينيات وبداية الثمانينيات ، تفشي النقد الذاتي القاسي لدى طائفة كبيرة من المثقفين العرب مما شكل بحد ذاته ظاهرة ثقافية مازالت منتشرة في الوطن العربي .

وفي المقابل فقد بحث آخرون ، في الواقع العربي ـــ من منطلق الأمل ـــ وظهرت تيارات فكرية آخذة في التبلور لتمثل حالة معاكسة للنقد القاسي بالنقد العلمي ، فكتابات الدكتور محمد عابد الجابري ـــ المفكر العربي المغربي ـــ في « الخطاب العربي المعاصر » وفي « تكوين العقل العربي » مثال للنقد الذاتي المستنير حيث نجد دعوة مكررة لفهم « العقل العربي » ومحاولة دفع مفاهيم جديدة ونقد ما هو مسلم به من مفاهيم سائدة وإعطاء بدائل ، قد لا تكون مقبولة اليوم ولكنها تفتح آفاق النقاش على مصراعيها .

ولعل آخر ما أثاره هذا التيار من قضايا للمناقشة هي قضية « الهوية العربية » وقد طرحها الجابري في أبريل الماضي ـــ وفي مقال مطول حول المثقف العربي وإشكالية النهضة ـــ فيطرح مسألة « الهوية العربية » على أنها مجموعة من الثنائيات :

عروبة واسلام ، دين ودولة ، أصالة ومعاصرة ، وحدة وتجزئة . وفي الموضوع الأخير « وحدة وتجزئة » يأتي الجابري بمحاولة غير تقليدية من مثقف عربي حيث مازالت الفكرة السائدة لدى الغالبية من المثقفين العرب . تقول : (إن الوحدة هي اهم الطرق الناجعة لتجاوز محنة العرب) .

يقول الجابري في ثنائية الوحدة والتجزئة (إننا أمام تعميم لمظهر اقليمي عربي على باقي الاقطار العربية ، لقد اعتدنا القول ان التجزئة التي لحقت بالوطن العربي هي بسبب عامل خارجي هو الاستعمار ، وهذا صحيح بمعنى ، ولكنه غير صحيح بمعنى آخر) .. يعترف الجابري بأن التجزئة في بعض المناطق العربية من جراء الاستعمار ، ولكن الجابري يستطرد فيقول : (إن القول ان الاستعمار هو المسئول الأول والأخير عن وجود الدولة القطرية هذه أو تلك انما يعني ان البلاد العربية قبل الاستعمار كانت موحدة .. وهذا في نظرنا غير صحيح ، ذلك لأنه اذا كانت معظم أقطار الوطن العربي قد « توحدت » تحت الحكم العثماني ، فانها كانت غير موحدة قبل ذلك) .

إن انتماء الجابري كمثقف إلى العروبة لا يحتاج إلى كبير إثبات كما يقول وكما نعتقد ، ولكنه يطرح (كلاما لم يعتد سماعه الكثيرون) .

من هذا المنطلق يبحث الجابري في موضوع الوحدة من منظور جديد ، فهو يعتقد أنه (لا معنى للقول مثلا إن الوحدة بين بلدين عربيين ـــ مهما كان نوع الوحدة بينهما ـــ محاولة تعرقل الوحدة الشاملة . بل يجب تشجيع كل المحاولات التي تؤدي إلى التضامن ، وإلى نوع من العمل المشترك الذي يؤدي إلى اتاحة الفرصة للقاء أبناء الأمة العربية والحد من اختلافهم واحتكاك بعضهم ببعض في كافة المجالات) وهذا يعني ان ثمة طريقا آخر للتضامن العربي ـــ ان لم يكن انجاز الوحدة الشاملة كما تصورت في الستينيات ـــ فيجب عدم التفريط في وحدات اقليمية ان أمكن ذلك .

الجابري يتعجب من طرح ثنائية (العروبة / الاسلام) ويقول :
(اننا لم نشعر يوما ـــ نحن المغاربة ـــ بأن هناك فرقا بين الاثنين أو أن هناك مشكلا في الاختيار بين العروبة والاسلام) . ويضيف الجابري (أستطيع أن أؤكد اننا عندما نقرأ كتابات مشرقية حول مشكل الاختيار أو المفاضلة بين العروبة والاسلام فاننا نجد أنفسنا أمام كتابات لا تنفذ بما تريد أن تقوله إلى وجداننا وعقولنا .

ان المشكل هو ـــ اساسا ـــ مشكل محلي وليس مشكلا عربيا) التعارض كما يرى الجابري بين العروبة والاسلام تعارض محلي واقليمي في بعض المناطق العربية ، ولكنه ليس موجودا في كثير من المناطق العربية الأخرى .

قضيتان يحاول الجابري كمثقف طرحهما مساهمة في اطفاء بعض الحرائق الناتجة عن سوء فهم لهما : الأولى قضية الوحدة التي يجب قبولها متدرجة وخضوعا لواقع معيش ، وذاك يترتب عليه احلال التضامن والوفاق والبحث عن هوامش مشتركة دون القفز إلى مثاليات ، والانطلاق منها ، مما يسبب تعويق الفهم المشترك بيننا واضعاف لحمة التضامن المطلوبة .

والقضية الثانية هي العروبة والاسلام اللذان لا يرى أغلب العرب تناقضا بينهما ، وحيثما وجد هذا التناقض وجب احلال التسامح والتوافق محل العداء والتنافر لأن الجميع يشترك في ثقافة معظم عناصرها متسقة .

يبقى هناك من يقول بأن هذه الخطوط من التفكير معقولة ومقبولة ومنطقية .. كما يبقى آخرون يرونها غير ذلك ، الا أنها محاولة جادة لمعرفة الذات وطرح أمل جديد .

المجتمع العربي

فئة أخرى من المثقفين العرب تنسب عجز فاعلية المثقف العربي في مجتمعه إلى أسباب موضوعية قابعة في المجتمع نفسه . هذه الأسباب هي التي تعوق أيضا الوقوف أمام هذا التشتت والضياع العربي ، وتتيح فرصا مناسبة لاشتعال الحرائق ، فالعجب من هزيمة جيوش المثقفين العرب ـــ كما يقول الطاهر لبيب (مفكر تونسي) ـــ هو عجب لا مبرر له في الواقع ، باعتبار أن أغلبية أهل المعرفة مرتبطون نشوءا ومصيرا بمراحل تطور مجتمعاتهم التي توظفهم في تلبية حاجاتها ، وان المجتمعات العربية ضعيفة التناقض الاقتصادي / الاجتماعي ، وهذا الضعف في معظم المجتمعات العربية حال دون بروز تيارات فكرية قوية وشبه سائدة حتى بصرف النظر عن محتوى هذه التيارات ، ويعود آخرون بجانب الطاهر لبيب لهذا الموضوع ، مثل أحمد مجدي حجازي (في المستقبل العربي ١١ / ٨٥) فيربط تخلف دور المثقف في المجتمع العربي

بتخلفه الاقتصادي / الاجتماعي ، ويجب ألا نتوقع — كما يقول حجازي وآخرون — دورا للمثقف العربي خارج المجتمع الذي ينتمي اليه ويبرز بين جنباته .

إلا أن أحد المثقفين العرب البارزين — هو هشام شرابي — حاول أخيرا أن يفهم اشكالية الشتات والتنافر العربي من منظور فهم المجتمع نفسه ، فكان أن طرح الأمر في ندوة (المفكرون العرب في المهجر) — التي عقدت في باريس في ديسمبر الماضي — يقول شرابي انه كي نفهم الآخرين علينا ان نفهم انفسنا ، واننا نستطيع ان نفهم أنفسنا من خلال نماذج معرفية ثلاثة يعتقد هشام شرابي أنها تشكل الوعي العربي الحالي ، ومن خلالها يمكن فهم المجتمع . هذه النماذج هي :

النموذج التقليدي (البطركي) ، وهو مفهوم بحد ذاته معقد بعض الشيء ويعني بشكل عام (النظرة الأبوية التسلطية المطلقة في النظر إلى الأمور وإدارتها) ، والنموذج الثاني هو (البطركي الحديث) ، أما الثالث فهو (النموذج النقدي) .

يتميز الوعي في النموذج الأول — كما يقول شرابي — بمفاهيم الوصفية والسردية وتأكيد القيم وهي لا تعرف الذات نفسها الا من خلال اختلافها مع الآخرين ، فالآخرون نفي لها أو تهديد . هذا الوعي يتميز بالرفض المطلق للاختلاف ، ويرى في أية اختلافات تناقضا كليا معه .

أما الوعي (البطركي الحديث) فهو لدى شرابي وعي للتوفيق بين التراث والحداثة ، بين الماضي والحاضر ، ولكنه ينقد هذا الوعي حيث ان منهجيته لا تختلف عن منهجية الوعي الأول في الوصفية والسرد وتأكيد الماضي ، ويعود شرابي إلى نقد نموذج الوعي هذا بقوله (ان الهرب من الواقع والتراجع نحو طفولة مستحيلة ضرب من ضروب الخلل النفسي في الأفراد ، أما في الجماعة فهو ظاهرة تخفي فوضى فكرية واجتماعية تهدد المجتمع بأسره ، هذا الوعي يخترع الحقائق ويبني النماذج كما يريد .. تارة يستمدها من منظور تراثي يفسره على هواه .. وأخرى يصنعها من نسيج ينتقيه كما يحلو له ...) .

ويلاحظ الكاتب في النموذج النقدي ان هناك وعيا ثالثا ، أو نموذجا ثالثا للوعي ، وهو ما يسميه « بالنقد العربي الحديث » الذي برز في السبعينيات — خاصة في

المغرب العربي وفي أوساط المثقفين العرب في الخارج كما يعتقد ــ ومازال هذا الوعي ذو النزعة الاستقلالية والثورة على التبعية الثقافية في مرحلة التطور والنضج .

ويحدد هشام شرابي أولويات عمل المثقف العربي ــ بصفته من المثقفين العرب المهاجرين ــ بأن المشكلة التي تشكل اليوم خطرا مباشرا (هي الهجمة الشرسة التي تشن على العرب والاسلام في الغرب على مستوى الفكر والممارسة .. وتظهر في ثلاثة أشكال متنوعة : إعلامي وسياسي وثقافي) .

هذه النماذج من الكتابات تنظر إلى أن تعويق عمل المثقف العربي ناتج من أسباب موضوعية موجودة في مجتمعه ، وتعطل جانبا كبيرا من وعيه لذاته وللآخرين ، ولكنها أيضا نظرة أمل للمستقبل ، لأن الوعي الصحيح ــ ولو كان وعي القلة ــ يتشكل بأطراد .

من ثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع

محصلة كتابات المثقفين العرب ــ باجتهاداتهم المختلفة ــ هي أننا في طور الانتقال من « ثقافة الذاكرة » ــ إن صح التعبير ــ إلى « ثقافة الابداع » ، صحيح أن الأغلبية مازالت تحن لثقافة الذاكرة ، ولكنه صحيح أيضا وبنفس القوة أن ثقافة الإبداع بدأت تظهر وتأخذ لها مكانا معقولا في الكتابات الحديثة ، ولم تعد مفاهيم فكرية مثل الحقيقة والعلم والعقل تبدو كمفاهيم خارجة عن الزمان والمكان العربيين ، أو مفاهيم تقع في اطار الثنائية التي تعود عليها بعضنا فترة طويلة ، بل أصبحت للطليعة المثقفة مفاهيم تدافع عنها ، وتتقبلها فئات اجتماعية تتسع تدريجيا .

ولم يعد الخوف من المستقبل انطلاقا من الواقع السلبي الذي نعيشه هو الهاجس والمثير ، بل أصبح صوت الأمل في مستقبل أفضل من خلال معرفة الواقع معرفة علمية هو هدف المثقف العربي .

ان معرفتنا ــ كعرب ــ لمصالحنا وأهدافنا القريبة والبعيدة ، بل وفهمنا لمقاصد أعدائنا فينا ، كلها قضايا لها أهميتها . مناقشة كل تلك القضايا وتوضيحها وجدولة أولوياتها وتحديد مسارات الاستقلال الاقتصادي والتنمية الشاملة والتعاون هي مهمات المثقف العربي اليوم ، وهي مهمات لا يستحسن قبول العزاء فيها .



الحوار الثقافي
مــع العــالـم الثــالـث

لعل أكثر مواقفنا السلبية ـــ نحن العرب ـــ وربما أكثرها إثارة للعجب ، هو ما التقطناه من تأثيرات العالم الغربي وحضارته ، وربما كان ذلك جزءا من تكويننا الثقافي المعاصر ، أو هو ظاهرة من ظواهر تخلفنا ! هذا الموقف السلبي الذي أعنيه هو نظرتنا إلى ثقافات العالم الثالث ، بكل مفرداتها ، وطريقة حياة افرادها وكيف يكسبون معاشهم ، وكيف ينظمون تعاملهم الاجتماعي .. الخ هذه النظرة التي تتجاوز الاستغراب إلى شيء من التفكه وربما النظرة الدونية !

ومع الأسف فنحن لا نستطيع أن نقيس على وجه الدقة ـــ وبطريقة علمية مقننة ـــ مدى انتشار ذلك الموقف بيننا ، لكن الرصد العلمي الحي يكاد يوصلنا إلى اقتناع يقول بأن هذا الموقف من الثقافات الأخرى ينتشر في معظم الطبقات والفئات الاجتماعية لدينا ، متعلمة أم جاهلة ، غنية أم فقيرة ، سافرت حول العالم وجابت أرجاءه وشاهدت ورأت أم قبعت في مدينتها أو حيها أو قريتها ولم تغادرها .

العادات بنت مجتمعها وظروفه

فوجيء صاحبي ونحن في (بوتان)* بالأدب الجم الذي يعد سمة مميزة لسلوك الناس ، وكذلك بالكرم الذي فاق ـــ كما قال ـــ كرم العرب رغم فقر البلد والناس هناك .

وكانت مفاجأته أكبر عندما علم أن الرجال في تلك البلاد يمكنهم أن يتزوجوا

* بوتان : تقع مملكة بوتان في قلب جبال الهملايا تحدها الصين شمالا والهند جنوبا .

من النساء أربعا أو أكثر ، واتسعت دهشته عندما قيل له انه ــ نظريا أيضا ــ يمكن أن تكون الزوجات أخوات من أم وأب واحد !

ورغم أن الاختلافات بين الشعوب في عاداتها وتقاليدها أمر ممكن بل هو حتمي ، مادامت الظروف الاجتماعية والاقتصادية وعوامل الجغرافيا والتاريخ متغايرة ، الا أن الملاحظ أن هناك من يدهش عندما يرى أن هناك اختلافا أو توافقا وتشابها في تلك العادات . فالتصور المرجعي لدى كثير منا هو إما أن تكون عادات وتقاليد الآخرين مشابهة لنا تماما أو هي مخالفة لعاداتنا وتقاليدنا تماما .. أما أن يكون شيء من هذا أو من ذاك فذلك ما يثير عجب كثير منا ، ولكن الحقيقة ان عادات الشعوب تتماثل وتختلف وتلك هى الحياة .

لقد أثبتت كثير من البحوث العلمية ، أن خصائص التأثير والتأثر بين الشعوب والمجتمعات ليست كما يقال لنا بأنها من نتائج عالمنا المعاصر ، ولا هي من نتائج ثورة الإتصال الحديثة التي حولت العالم المترامي الأطراف إلى قرية صغيرة حسب المفهوم المعلوماتي المتداول . فلم يعدم الانسان منذ القدم ــ وربما منذ أن وجد ــ طريقة للتفاهم بين أفراده ومجموعاته ، ونقل خبرته إلى الآخرين ، والأخذ من خبراتهم . إن الاتصال الانساني الذي يتجاوز اللغة والعرق ، بل وأي حاجز آخر ، كي يربط الانسان بأخيه الانسان ، قديم قدم حضارة الانسان نفسه .

لذلك نجد أن القسمات الحضارية للشعوب ــ حتى وان تباعدت في الارض ــ تتناقل خبراتها عن طريق التجارة ، وطلب العلم ، وبعثات الاستطلاع ، بل حتى الحروب ، ووجوه اخرى عديدة للنشاط الانساني ، يتم فيها التأثير والتأثر ، ويحتدم الحوار ، حتى لو كان هذا (الحوار) بواسطة السيف أو المدفع . واذا كان ابن خلدون من الأوائل الذين تنبهوا إلى أحد طرق انتقال الثقافة ، وهو على حد تعبيره (تأثر المغلوب بالغالب ومحاولة تقليده في اشعاره وتربيته وأعماله وسائر احواله وعاداته) فان هذا السبب مازال قائما ، ومازال يثبت مصداقيته العلمية في حياتنا المعاصرة .

الحوار قائم وقديم قدم تجمع البشر

أريد أن أقول بأن الحوار بين الأمم والشعوب كان قائما ، وقد يعجب المعاصرون كيف وصلت ثقافات معينة إلى مقاطعات جديدة متجاوزة الجبال والبحار وعوائق أخرى ، وتفاعلت هذه الثقافات ، حتى اصبحنا نرى جزءا من انفسنا هنا أو هناك ، ويرى بعضهم لدينا جزءا من أنفسهم .

كل شعب من الشعوب قد تأثر وأثر في جيرانه ، أو أبعد من جيرانه ، ولا توجد اليوم ثقافة بالمعنى (النقي) غير المختلط ، فكل ثقافة مجدولة بتأثيرات أخرى ، التقطتها وضمتها إلى سياقها ، متجاورة أو مندمجة .

لذلك فإن أولى خطوات التفاهم الدولي ــ في نظري ــ هي الحوار الذي يجب أن يجري بين الثقافات المختلفة ، حوار يعترف بالآخر ولا يلغيه ، ولعل أهم حوار ثقافي نطلبه نحن العرب ، ويجب أن نسعى اليه حثيثا ، هو حوار مع العالم الثالث . هذا العالم المليء بألوان الطيف من الشعوب والثقافات والأديان والتقاليد والمواقف والسياسات ، وهو يشكل ثقلا لا يمكن تجاهله على الساحة الدولية اليوم ، ويشكل عمقا وامتدادا على المستوى الجغرافي ، وانتماء ومصالح على مستوى حاجات الاقتصاد والرؤية الجديدة للتنمية والتكافل فيما بين الجنوب والجنوب .

هذا الحوار تجاهلناه كثيرا حتى الآن ، ويممنا وجوهنا شطر الغرب ، نترجم عنه ، نتتبعه ، وننبهر به ، ونعتمد عليه ، ونفتح معه حوارا سياسيا واقتصاديا وثقافيا . وحتى نظرتنا إلى ثقافات العالم الثالث كانت من منظور غربي ، وقد نظرت الينا دوله من نفس المنظور والتصور ، فجاءت صورتهم في خيالنا مشوشة ، وانعكست صورتنا لديهم أكثر تشويشا .

الثقافة مفاهيم ورؤى

وللثقافة ــ كما نعلم جميعا ــ تعاريف مختلفة ، ومفاهيم متعددة ، ويعرف « ريتشارد ماك كيون » الثقافة في كتابه « أصالة الثقافات ودورها في التفاهم الدولي » بأنها أنماط ناشئة عن تطور تاريخي ، ومن ناحية أخرى أنها مجموعة من العادات

يعترف بكونها مقبولة في جماعة معينة ، كما يمكن متابعة آثارها في كل دوائر النشاط الإنساني ، كالسياسة والحقوق والفن والدين ، والمعرفة العقلية بمختلف صورها .

ويوجز الدكتور زكي نجيب محمود فهمه للثقافة بقوله :

(إن النسيج الثقافي في بلد ما ، وعند فرد معين من الناس إنما هو « الأداة » التي يعيش بها الإنسان كيفما كان عيشه ، فإن رأيت صورة الحياة العملية قد اختلفت بين شعبين ، أو بين فردين ، فاعلم يقينا أن ذاك الاختلاف مرده إلى اختلاف فيما نسميه « الثقافة » ، أياً ما كانت العناصر التي تتألف منها الثقافة) .

صحيح ـــ كما يذهب الدكتور زكي محمود ـــ أن هناك (خصوصية) في صورة ثقافة كل شعب ، وهذه الخصوصية تتميز ، وتعلن ، وتوضح ، وتشير إلى التمايز بين هذا الفرد من هذه الأمة أو الجماعة وبين ذاك الفرد من الجماعة أو الأمة الأخرى ، وفي بعض الأوقات بين هذا الفرد أو الجماعة وبين ذاك الفرد أو الجماعة من نفس الأمة .

لكن مهما حاولنا التوكيد على ما هو (خصوصي) و (ذاتي) فإننا في الوقت نفسه نرى شواهد أخرى ، تؤكد على المشترك والعام في مظاهر العلاقات الانسانية ، وهي تؤكد أن الإنسان أخ الإنسان ، مهما اختلف اللون والعرق أو العقيدة ، والنقاء الخالص لثقافة أي أمة هو ضرب من المكابرة ، يقود في النهاية إلى التعصب والايمان بنظرية الشعب المتفوق التي تؤدي بالتالي إلى الحروب والدمار .

وحتى في الشعب الواحد فاننا نجد صعوبة هذا التطابق الكامل في الثقافة ، ويقول لنا « ايفان ديشاشيك » الذي درس نظام الحكم المقارن :

« ان من بين أكثر من ١٥٠ دولة موجودة في العالم يمكن فقط وصف تسع أو عشر دول منها بأنها « قومية » بالمعنى الأحادي العرقي فقط ، أما الأغلبية العظمى من الدول الحديثة فانها متعددة الأعراق » .

فالتنوع الثقافي ظاهرة حقيقية في العالم ، ويجب عدم ليّ ذراع الحقيقة للحديث عن التطابق ، من أجل قمع التطلع الشرعي للتعبير عن الذات لدى الثقافات المتعددة في المجتمع الواحد ، فما بالنا مع المجتمعات الأخرى !

المهمّة العسيرة

على قاعدة التعددية يصبح الأمر أكثر تشويقا عندما يوضع في إطار حوار العرب مع ثقافات العالم الثالث وشعوبه ، لكننا نحن والعالم الثالث — ونحن جزء منه — قد خضعنا لآليات التكوين الثقافي المعاصر ، وهي آليات فرضت علينا وعليهم ، وصورتها النهائية هي الهيمنة من جانب الغرب ، والتبعية من جانبنا .

وفيما يتعلق بالمشهد الثقافي في عصرنا يمكننا أن نسجل — دون خوف من تعميم أو عجالة — بأن الأقوى ثقافيا في عالم اليوم هو الذي تروج بضاعته الثقافية والاعلامية وهي تتبع صناعته وتقنيته ، ويبدو أن ما تحدث عنه ابن خلدون مازال صحيحا مع شيء طفيف من التعديل ، حيث إن (الغالب) في عصرنا لا يريد ان يحتل أرضا ، بقدر ما يريد أن يفرض طرق حياة ، طرق حياة في الاقتصاد ، والاجتماع والسياسة . وتعتمد دول العالم الثالث على نماذج ثقافية كثير من مكوناتها مستورد ، تعكس قيم التعامل الغربي ، ونمط حياته ، وأساليبه . وتتآكل الذاتية الثقافية لدى شعوب العالم الثالث ، رغم أن شعوبها وارثة ثقافات أقدم عهدا ، وأكثر ثراء وتنوعا .

قد يغري التحليل السابق بالمطالبة بالنكوص ، والتقوقع ، ورفض الآخرين لمجرد رفضهم ، وذاك مالا نرمي اليه ، بل ولا حتى نلمح .

« فالتعليب الثقافي » والعزلة عن الآخرين — حتى لو كان مطمحا — لم يعد ممكنا ، فهناك أقمار صناعية تسبح في الفضاء ، وموّجات أثير تجتاز البحار والجبال ، وأجهزة اتصال تقتحم المعاقل ، وكتب ، وأشرطة ، وانتقال سريع بين القارات ، كل ذلك يمنع التقوقع ، ويجعله أقرب إلى المستحيل .

عرب وإنسانيون

بين المتشددين في قفل الأبواب والمتساهلين تقف مكونات الثقافة العربية - وبصراحة شديدة وفي أحسن الحالات — مترددة ، منها أطراف معجبة بالغرب ، مقلدة له ، وفي نفس الوقت نافرة من ثقافات شعوب العالم الثالث ، ومنها أطراف

آخرى نابذة للغرب ، بيد أنها لا تقبل أيضا ثقافات شعوب العالم الثالث ، وهناك فئة صغيرة مستنيرة ، تحمل مشعل التعايش والاستفادة .

وينقسم الولاء الثقافي على الساحة العربية اليوم إلى قطري ، منقطع عن الآخرين ، مغرق في قطريته ، وشمولي متجاوز كل الخصوصيات الإقليمية المشروعة ، وهذا الانقسام يخلق ــ بين فترة وأخرى ــ معارك ليس لها سبب حقيقي .

أما الفئة المستنيرة فإن موقفها هو قبول الخصوصية ضمن حدود الغصن في الشجرة ، وقبول الشمولية ضمن الفروع المثمرة ، على قاعدة ان الثقافة العربية بحر واسع تكونت مادته الأساسية منذ آلاف السنين ، وأن هذا البحر انضمت اليه الكثير من فروع الأنهار والروافد التي جاءت تحمل خصوصيات المنبع ثم أصبحت جزءا من التكوين النهائي .

فالثقافة العربية في مجملها ليست غريبة في المغرب أو الخليج أو مصر ، إن كانت بلغة عربية ولهدف عربي ، وتعبر عن واقع عربي ، أما الخصوصية الموجودة في تلك الأقطار والأقاليم فهي جزء من الثقافة العربية العامة ، وهي أحد تلوينات الطيف في قوس قزح الثقافة العربية المتعدد الألوان .

قنوات التكامل

إذا كانت الثقافة العربية هي كما وصفنا في السابق فهي قادرة وقابلة للتعامل مع العالم الثالث . فهناك دائرة منه تربطنا بها عقيدة هي الاسلام ، والعربية لغة الإسلام ، ولعلنا في « العربي » نستطيع ان نقدم شهادة على هذا التفاعل عندما نعدد ما يصلنا من رسائل وطلبات من الهند وباكستان واندونيسيا وتركيا ونيجيريا والسنغال ومالاوي .. وبلاد كثيرة مسلمة .. طلبات تريد الأطلاع وبإلحاح على الثقافة العربية ، لغة الاسلام ، يؤمن أبناؤها بالدين الاسلامي السمح ، ويريدون أن يحصلوا على شيء من الثقافة التي نتكلم بها وهي لغة القرآن .

وتجمعنا محاولات النمو والنهوض من التخلف مع شعوب أخرى كثيرة من العالم الثالث ، فكلانا في دائرة ما يسمى اليوم بالجنوب المتخلف الفقير ، وبالتالي فنحن نستطيع أن نتبادل خبراتنا معها ، نعطيها بلا منّة ونأخذ منها بشكر ، ونقربها من

فهم مطالبنا العادلة ، ونشرح وجهة نظرنا في القضايا الحيوية التي نؤمن بها في هذا العالم المضطرب . وقنوات التفاعل الثقافي مع العالم الثالث كثيرة ، ثنائية بين البلد العربي الواحد والبلد الآخر ، وجماعية من خلال المؤسسات العربية العديدة .

ولكن المؤسف أن كثيرا من هذه المؤسسات الثقافية العربية المشتركة ، وكذلك جهود الدول الفردية ، انصب معظمها باتجاه الشمال الثقافي ، سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا ، ولكنها تقلصت وكادت تنضب بيننا وبين العالم الثالث .

دول العالم الثالث هي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، في الحلقتين الأوليين (آسيا وأفريقيا) نجد أن صلة الاسلام تربطنا مع كثير من هذه الشعوب ، وعلى الرغم من أن الدين الإسلامي إحدى الركائز الأساسية والجوهرية التي تجمعنا بهذه الشعوب ، فإنه كذلك تجمعنا بها علاقات ثقافية ضاربة في القدم . ومع الإسلام انتشرت اللغة العربية . صحيح أن اللغة العربية واجهتها صعوبات تتعلق بخصوصيات حضارية لتلك الشعوب ، إلا أن انتشار الاسلام وفر للعربية قواعد الانتشار ، حيث إن العبادات والمناسك لا تؤدى بصورة كاملة إلا باللغة العربية .

لذلك فإن الشعوب الاسلامية التي لم تتعرب ، دخلت العربية في خصائص تكوينها اللغوي ، وأصبح الحرف العربي هو الحرف الذي تكتب به الكثير من لغات شعوب العالم الثالث كالفارسية والأوردية ، وحتى التركية ــ قبل ظهور الأتاتوركية ــ وغيرها من اللغات .

فتلازم الدين الإسلامي مع اللغة العربية يمهد لنا الأجواء لنقيم علاقتنا الثقافية مع دول كثيرة في العالم الثالث ، على أساس الاحترام المتبادل .

فالعناصر الذاتية اللغوية ليست مجرد عقائد ورموز فقط لكنها أيضا منهج فكر وطريقة حياة وأسلوب تصور ، وهي في نهاية المطاف رؤية متكاملة للحياة .

ودول امريكا اللاتينية نرتبط بها نحن العرب بتاريخ النضال ضد الاستعمار ، وتخليص ثرواتنا القومية ، ومن بعد ذلك التوجه والطموح إلى نماء متوازن لصالح الانسان . كل هذه القيم يمكن أن نؤسس عليها تعاونا ثقافيا عميقا نكسب من بعده تأييدا عالميا لمواقفنا وحقوقنا العادلة .. والعالم الثالث بعد ذلك يمثل عمقا جغرافيا

لنا ، ونظرة على الخريطة تقول إن أفريقيا مثلا هي الفناء الخلفي للوطن العربي ، وهي المكان المتاح اقتصاديا وسياسيا لكي نضيف إلى قدراتنا قدرات ، ولكي نعزز معا ــ نحن وهم ــ جبهتنا في مواجهة الآخرين ومحاولات اختراقهم لنا .

أين هو القرار ؟

عظم الإنجاز الحضاري المتحقق من إقامة حوار مع العالم الثالث يفوق كل التضحيات التي يمكن أن نقدمها من أجله .. ولكنه فرصة عظيمة تتسرب من بين أيدينا .

لقد أحزنني كثيرا ــ كما أحزن المهتمين بالثقافة في العالم الثالث ــ ذاك القرار الذي اتخذ في أحد اجتماعات اليونسكو في باماكو عاصمة مالي ١٩٧٦ ، القرار يقضي بكتابة اللغات الأفريقية بالحروف اللاتينية وإهمال ما عداها !

هذا القرار ــ في نظري ــ هو تغليب (السياسي) على (الثقافي) ، أو بالأحرى هو انحياز ثقافي له مترتبات وأبعاد خطيرة باتجاهين : أولهما اقتراب أكثر إلى الغرب لدى هذه الشعوب ، وثانيهما ابتعاد عن العربية والاسلام .

ورغم خطورة هذا القرار فلم تكن للهيئات العربية ردة فعل وجهد يناسب هذا القرار وخطورته .

إن العوامل التكوينية التي تم ترسيخها عبر مئات السنين ، يمكن أن تتخلخل ، ويصيبها التعطل ، وربما التشويه ، من خلال اختراق مكونات أخرى جديدة ، وما قرار اليونسكو في باماكو السابق الذكر ، الا محاولة جادة لتمتين الصلة بين اللغات الأوربية من جهة ، وإضعاف العلاقة باللغة العربية من جهة اخرى .

أي أن مكوّن اللغة الجامع الموحد الممهد لأرضية الحوار مع شعوب كثيرة من العالم الثالث أصبح بعد قرار اليونسكو سابق الذكر ليس ذا قيمة ، وسوف تتضاءل قيمة الحوار مع مرور الزمن وضياع الوقت المناسب له .

وهذا يحتم علينا أن نشير إلى أهمية ضبط خطوات السياسة مع الاقتصاد ومع الثقافة في إطار العلاقات العربية مع دول العالم الثالث .

كما أن الأهداف الثقافية يمكن الوصول اليها من خلال التعاون الاقتصادي ، فالمشروعات المشتركة والمعونات الاقتصادية يمكن أن ينتج عنها فتح أبواب التعامل الثقافي المؤثرة في القطاعات الأوسع من الناس .

الأرضيّة المناسبة

تجمعنا ــ نحن العرب ــ منظمات دولية وإقليمية كثيرة مع دول العالم الثالث ، مثل منظمة دول عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وغيرها كثير .. وإذا كانت مرحلة سابقة من تأييد حركات التحرير في افريقيا وآسيا قد جعلت لنا سمعة طيبة لدى تلك الشعوب ، وتلتها مساعدة اقتصادية كثيرة ومتنوعة ، فان هذه العوامل المتراكمة تعطينا مفاتيح التعاون الثقافي وتوسيع لغة الحوار مع شعوب العالم الثالث . والخطوات العملية كثيرة ، فالمساعدة في افتتاح جامعة أو مدرسة ، أو زيادة عدد المقاعد الممنوحة لهذه البلاد أو تلك من العالم الثالث في مؤسساتنا التعليمية العالية ومعاهدنا الدينية والثقافية ، وإرسال المعلمين والبعثات العلمية ، أو حتى توفير برامج ثقافية سينمائية وتلفازية تخاطب وجدان الشعوب ، والاعتناء بتوصيل نتاجنا الثقافي من كتب ومجلات وصحف ، وإقامة أسابيع ثقافية ، وتقوية البث الإذاعي الموجه بلغات شعوب أخرى ، كل هذه الخطوات تفيد كثيرا في توفير لغة حوار حضاري بين شعوب العالم الثالث وبيننا .

لكن هذه الجهود التي تخاطب الوجدان أكثر من مخاطبتها للبطون والأجسام تبقى مكشوفة ومعرضة للاختراق مالم تغط بغطائين ضروريين :

الأول : أن ترسم الخطط وتنفذ من خلال مؤسسات قومية تغلب المصلحة القومية بعيدة المدى على المصالح الاقليمية والذاتية .

الثاني : أن تتوافق لغة الخطاب السياسي مع لغة الخطاب الثقافي ، والأرجح أن الثقافي هو أولى ضحايا السياسي إن تعارض الخطابان .

ويبقى أن نعترف أننا لسنا وحدنا في ساحة العمل الثقافي أو غيره على مجمل ساحة العالم الثالث ، فهناك آخرون لهم أهدافهم السياسية والاقتصادية ويعملون بدأب

لاختراق تلك الساحات . كما أن الحوار الثقافي يحتاج إلى عقول نيرة يقظة وأجهزة تنفيذ ومال وفير يساعد في كل ذلك .

« القرية الصغيرة » التي أصبح عليها العالم تعج بمختلف البرامج والسياسات التي تحاول السيطرة علينا وعلى الآخرين ، والتسابق رهيب على غزو العقول ، وإن لم ننسق بيننا فإن الغزو يهدد بأن يطولنا ، وهو يحاول من حولنا بكل قوة !

العربي – العدد ٣٤٥ – أغسطس ١٩٨٧

النظام العربي والمستقبل ..



ثلاث ظواهر تعالج « الموضوع العربي » تعاقبت في الأشهر الثلاثة المنصرمة ، وكلها تبحث ــ من مداخل مختلفة ــ عن حلول ومخارج للوضع العربي الذي بلغ حد التأزم حتى أصبح معضلة .

أولى الظواهر الثلاث من حيث الأسبقية الزمنية ، ملتقى علمي دراسي سُمّي بالمؤتمر الاستراتيجي الأول ، عقد في رحاب الجامعة الأردنية في منتصف سبتمبر الماضي ، ونظمه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ومركز الدراسات الاستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، وقد قدمت في هذا الملتقى مجموعة دراسات قيمة حول الوضع الاستراتيجي العربي ومنحاه الخطير في السنوات القليلة الأخيرة .

وثانية هذه الظواهر ، ملتقى علمي آخر عقد في تونس في شهر أكتوبر الماضي ، وحضره أيضا مجموعة من المهتمين بالشأن العربي والقضية العربية ، وقدمت فيه دراسات علمية متعمقة ، وكان تحت عنوان « مستقبل الأمة العربية .. التحديات والخيارات » .. وقد أعد لهذا الملتقى مركز دراسات الوحدة العربية ومقره بيروت ، وعمل في المشروع لسنوات عديدة نخبة من الدارسين العرب كان همهم استشراف البدائل المستقبلية لهذه الأمة .

أما ثالثة هذه الظواهر فسياسية ، حيث تنادى قادة العرب إلى مؤتمر لهم يعقد في عمان ، انتظرناه طويلا ــ خمسة أعوام على وجه التحديد ــ حتى يعقد لتدارس ما يمكن الخروج به من حد أدنى عربيا ، ويلاقي هذا التأزم المعضل في الوطن العربي ، ويدرس طرق وقف الهجمة الضارية على هذه الأمة .

جوهر الأزمة المعضلة

الظواهر الثلاث بجانبيها العلمي البحثي والسياسي ، تنطلق من قاعدة واحدة ، هذه القاعدة التي يشعر بها كل عربي صاحب بصر وبصيرة دون استثناء ، هي أن النظام العربي برمته تحت التهديد ، وأن الأرض تميد تحت أقدام الجميع ، البعض عن ذلك غافل ، أو في سبات عميق ، والبعض يعتقد أن التهديد لا يعنيه في هذه المرحلة على الأقل .

ولكن الحقيقة ــ إن نظرنا من مصلحة عربية شاملة ــ أنه لا أحد محصن من هذا التهديد ، واذا كان التهديد بعيدا اليوم عن البعض ، فإنه سيكون في بؤرة التهديد غدا ، لأن المستهدف هو الأمة العربية ، كمفهوم حضاري وكأمل شعبي مرتجى .

ولست أعني بالتهديد هنا ، الذاتي أو المرحلي ، أو حتى القُطري ، التهديد كما أتصوره هو للنظام العربي ككل : أي أن نكون عربا أو لا نكون ، أن نستطيع أن نتحرك على المسرح الدولي معبرين عن مصالحنا القومية ، أو نكون تابعين فرادى لهذه القوة الدولية أو الإقليمية أو كلتيهما ، أن نحافظ على أرضنا العربية أو نفقدها جزءاً جزءاً للطامعين من حولنا ، أن تكون لنا إرادة تعبر عن مصالحنا أم تسلب تلك الإرادة ، أن نستطيع أن نتحكم في تناقضاتنا الفرعية من أجل مواجهة التحديات الرئيسية أم تغلب علينا الأثرة والأنانية فننحني للتحدي الرئيسي ، من أجل حل تناقض فرعي له مردود مؤقت .

جوهر الأزمة المعضل ــ على المستوى الاستراتيجي ــ أن هناك تناقضا بين المصالح القومية العربية الكبرى ، وبين الاجتهادات القطرية في أولويات المشاكل ، وفي الطرق والمسالك التي يجب اتباعها لحل تلك المشاكل .

فالأزمة إذن ذات مستويات ثلاثة :

المستوى الاول :

أن العرب ــ معظم العرب على الأقل ــ يعتقدون بأنهم ينتمون إلى وطن عربي سكانيا وحضاريا واجتماعيا في رقعة جغرافية من الأرض متقاربة ، لها مصالح حيوية ، ولها أعداء ينظرون إلى تجمعها على أنه خطر داهم ضد مصالحهم .

المستوى الثاني :

أن الأقطار العربية المكونة لهذه الرقعة الجغرافية تنظر إلى المشكلات التي تواجهها الأمة بأولويات تختلف ــ بشكل جذري أو نسبي ــ من قطر إلى آخر .

المستوى الثالث :

أن ذلك الاختلاف الجذري أو النسبي في الأولويات يزيده تصعيدا اختلاف آخر في الطرق والسبل التي يجب أن تتخذ لملاقاة تلك التحديات أو في طرق حلها .

ولم تكن الأزمة المعضل في تاريخنا الحديث جديدة ، ولكن الجديد فيها ــ على الاقل من الخمس إلى السبع سنوات الماضية ــ هو عدم الوصول إلى حد أدنى متفق عليه ، ووضع أوزان نسبية للأولويات واحتمالات تطورها ، ومن ثم مواجهة هذه التطورات جماعيا .

وأي قراءة مستنيرة للماضي القريب سوف توصلنا إلى صيغة ثابتة هي أن تقاربنا كعرب ــ حتى على الحد الأدنى ــ ينقذنا جميعا من الوقوع فرادى تحت رحمة هذا الخصم أو ذاك .. وكلما تفرقنا تعرضنا أكثر وأكثر للاختراق .

وتلك هي دروس التاريخ من الماضي القريب .

ولنذكر بعضا منها بشيء من الايجاز :

حضَروا ثمانيّة وعقدوا ثمانية !

النظام العربي بمعناه السياسي والاستراتيجي هو مفهوم حديث ، استعرناه من علم الجغرافيا السياسية الحديثة الذي أطلق مفهوم « النظام الإقليمي » على المنظومات الإقليمية المتجانسة التي تخضع علاقاتها وتفاعلاتها لقواعد وقوانين منظمة ، بينها وبين نفسها ، وبينها وبين الآخرين ، وكان لكتابنا الاستراتيجيين العرب أن يضيفوا بعض المفاهيم الأخرى كي يتحدثوا عن « نظام عربي » فقد أضافوا إلى تلك المفاهيم العامة السابقة للنظام الإقليمي ، التجانس الثقافي الفريد والعمق التاريخي والحضاري والمصالح التي تميز النظام الإقليمي العربي .

إلا أن ما أضافه الكتاب والاستراتيجيون العرب من مفاهيم على النظام الإقليمي كي يوصف (بالنظام العربي) أقول لعل ما أضافوا اليه هو أحد مكونات التعويق في أن يلعب النظام العربي دوره في التطور التاريخي ، فالمشاعر والأماني والتوقعات أقوى من الحساب المصلحي البارد ، وعندما تتفق مجموعة من الدول متقاربة جغرافيا لوضع قوانين وقواعد فيما بينها لإدارة سياستها الاقليمية ، هذه القوانين والقواعد المحسوبة تحقق للجمع الداخل كأطراف في النظام مصالح معينة ، وتعلي الولاء للسلطة الإقليمية شيئا فشيئا ، وتقلص السيادة الجزئية شيئا فشيئا .

وهناك أمثلة كثيرة ، دول البنلكوس ـــ السوق الأوربية المشتركة ـــ الكوميكون ، دول النوردك (الشمال الأوربي) وأمثلة أخرى عديدة . ولكن هذا الحساب البارد المصلحي ـــ إن صح التعبير ـــ تزيده حرارة التفاعل العربي ، فلا تترك للقواعد والقوانين المتفق عليها أن تأخذ طريقها لإتمام التفاعل المرجو .

فالبعض يعتقد ـــ حسب هذا الترتيب السابق ـــ أن العربة قد وضعت أمام الحصان ، وليس هناك طريق لإصلاح الوضع إلا بجر الحصان ولو قسرا لوضعه أمام العربة !!

وتلك إحدى معضلات العمل العربي اليوم .. كيف يتعامل مع نفسه ..؟! فهو بين واقع إقليمي وبين أمل وحدوي شامل ، حائر ومتناقض بل وفي بعض الأوقات متصارع .

والحلول الوسطى إما ضعيفة أو غير فاعلة ، ومسيرة العرب السياسية السلمية في إخراج نظام إقليمي عربي يرتضونه .. هو البحث الدائم عن تلك الحلقات الوسطى بين الواقع المعيش والأمل المرجو ، وفي طريق هذا البحث يحتدم الصراع ، وفي بعض الأوقات يخرج عن القواعد المحسوبة فتتعرض الأمة كلها للخطر .

ولنعد إلى التاريخ القريب لنرى حركة الواقع وهي تؤكد هذا الاتجاه . فبعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء ، وضعت الأقطار العربية ـــ في معظمها ـــ تحت حكم الانتداب البريطاني أو الفرنسي وإلى حد أقل الإيطالي والإسباني .

وفيما بين الحربين قامت حركات وطنية عديدة تطالب باستقلال قطري ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فانقسم العرب فريقين : فريق مع الحلفاء وتوقع منهم مكاسب قطرية في الأساس وقومية بعد ذلك ، وتحرك هذا الفريق من العرب بمشاريع وحدوية فيدرالية خاصة في إقليم سوريا الكبرى . أما الفريق الآخر فقد رأى ضرورة فتح الحوار مع دول المحور لعلهم يفوزون بتصريح يؤيد آمال العرب في الاستقلال . الفريق الثاني حظي بتصريح هو تصريح ٢٣ أكتوبر ١٩٤٠ ، الذي تضمن اعتراف ألمانيا وايطاليا باستقلال (البلاد) العربية واهتمامها وعطفها على ما يقوم به العرب من جهود في سبيل تحقيق استقلالهم . ولكن الحرب لم تنته سنة ١٩٤٠ ، ولا هي انتهت بانتصار دول المحور .

الفريق الأول الذي نجحت مراهنته على الحلفاء بانتصارهم ، كان في ذهنه كثير من التشويش تجاه الاستقلال القطري ، أما التوجه الوحدوي فقد كان لدى المنادين به (تصورات) مختلفة تضيق وتتسع حسب وجهات نظر مقدمي المشروع من القادة العرب آنذاك .

ولم يكن الحلفاء من جهة ، ولا قادة الدول العربية المستقلة من جهة أخرى فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، قادرين أو راغبين في ايجاد اتحاد عربي قادر على العيش ، ولعل من سخرية القدر أن تنشر منذ فترة وثيقة حرب بريطانية عبارة عن ملخص لاجتماع بين وزراء بريطانيين أربعة للخارجية والمستعمرات والهند والشرق الأوسط في ٢٦ / ٩ / ١٩٤١ يرأسه وزير الخارجية البريطاني آنذاك ، تقول تلك الوثيقة من بعض ما تقول (إن للاتحاد العربي جاذبية عظيمة وفوائد كثيرة ، الا أنهم اعتبروه غير قابل للتنفيذ ، نظرا للصعاب الكثيرة التي تعترضه وأهمها الخلافات العربية ...)

وقد نمت فكرة تعاون عربي مشترك باتجاه السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية ، تحركت فيها كل من بغداد والقاهرة ودمشق والرياض لإجراء مشاورات تمهيدية للبحث عن صيغة مرضية .

في الوقت الذي كانت فيه معظم أقطار الوطن العربي الأخرى تحت الاحتلال المباشر ، وتعددت صيغ اقتراحات ذلك التعاون العربي من اتحاد فيدرالي إلى اتحاد

كونفدرالي بدول عربية وحدود جغرافية مختلفة ، وأخيرا دعا رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس في ١٢ / ٧ / ١٩٤٤ الحكومات العربية التي شاركت في سلسلة المشاورات لإرسال مندوبيها للاشتراك في (اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام) التي ستتولى صياغة مشروع لتحقيق الوحدة العربية .

واجتمعت اللجنة يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٤ في الإسكندرية بحضور مندوبين عن ثمانية أقطار عربية هي : مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن والسعودية واليمن وعرب فلسطين (ثمانية) وعقدوا (ثماني) جلسات متوالية ، واستبعد المجتمعون مجموعة من البدائل المطروحة ، ثم اتفق على تشكيل مؤسسة عربية تسمى (جامعة الدول العربية) تضم الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام اليها ، وخلال عام من العمل ظهر ميثاق جامعة الدول العربية في ٢١ أبريل ١٩٤٥ .

وبذلك ولد أول تشكيل إقليمي عربي متفق عليه ينظم العلاقة بين الدول العربية المستقلة في ذاك الوقت ، انضمت اليه الدول العربية الأخرى تباعا بعد ذلك ، وأول ما يلفت النظر هنا ظهور تعاون عربي في مرحلة وسط بين المأمول (الوحدة العربية) والواقع (القطرية العربية) .

نلاحظ هنا أن الجامعة هي جامعة (الدول العربية) في الوقت الذي تنص فيه معظم الدساتير للأقطار العربية على أن « الدولة هي جزء من الأمة العربية » ، كما ينص كذلك كثير من دساتير الأحزاب العربية في مختلف ديارها على أن « الأمة العربية أمة واحدة ذات كيان واحد » !

وقد اعتبر البعض أن ميثاق الجامعة هو حد أدنى يمكن البناء عليه وتطويره ، كما رأى آخرون أنها بداية متواضعة ، ورأى فريق ثالث أنها أداة معطلة لمسيرة الوحدة .. من هنا جاءت المحاولات المتكررة لتعديل ميثاق الجامعة العربية . الا أن المؤسسة بحد ذاتها استطاعت في أوقات الصعود القومي أن تكون مسرحا لكثير من الانجازات العربية ، كما أنها في أوقات التردي تعجز عن الحفاظ على الحد الأدنى المبتغى ، فالقضية إذن ليست نصوصا وهياكل قانونية تقيد أطراف النظام العربي بسلوك إقليمي ودولي معين ، كما أن هذه النصوص من جانب آخر لا تقف حجر عثرة إذا أصبح لدى الأقطار المكونة لها ارادة سياسية . فالمشكلة إذن كما قلنا سالفا ،

ليست شكل الجهاز ، ولكن كيف يتعامل النظام العربي مع نفسه .. فالقواعد لم تستقر ..

.. والقمّة العَربيّة

مؤتمرات القمة العربية هي هيكل آخر من هياكل التعاون في إطار النظام العربي ، فبعد أن ضعفت أجهزة الجامعة نتيجة المشاحنات والاختلاف في الاجتهادات السياسية والاجتماعية ، تبلور الموقفُ للبحث عن صيغة حد أدنى مشتركة لملاقاة الأخطار الخارجية المحدقة ، وتبين حجم الاحتياج لجماعية المواجهة ونقلها من المواجهة بالاستنكار والعزلة إلى المواجهة بالتحدي والعمل الجماعي .

الا أن قراءة متأنية لأسباب مؤتمرات القمة العربية ونتائجها التي مضى على انقضاء أولها ثلاث وعشرون سنة وعقدت حوالي ثلاثة عشر اجتماعا للقمة .. هذه القراءة توصلنا إلى ملاحظات أربع هي :

الملاحظة الأولى : أنَّ هذه المؤتمرات عقدت من أجل موآجهة أو حل قضايا طرأت في الأشهر القليلة السابقة لعقد المؤتمر . على سبيل المثال تحويل مجرى نهر الأردن في المؤتمر الأول ، ومؤتمر اللاءات الثلاث في الخرطوم (الرابع) أغسطس ١٩٦٧ . أي أن هذه المؤتمرات لم تبن على نتائج سابقة ولا كانت تمهيدا لخطوات قادمة .

الملاحظة الثانية : ان معظم مؤتمرات القمة ــ وخاصة التي عقدت بعد حرب ١٩٦٧ ــ كثيرا ما قاطعتها دولة عربية أو أكثر لأسباب مختلفة ، ولكن ظاهرة المقاطعة تكررت وتكاد تصبح القاعدة التي تتسم بها هذه المؤتمرات ، وفي بعض الأوقات ينخفض التمثيل ، فلا يصبح القرار ذا ثقل سياسي مطموح له . وفي حالة المقاطعة الواسعة لا يصدر بيان ختامي (كما حدث في مؤتمر القمة الخامس في الرباط ديسمبر ١٩٧٩) .

الملاحظة الثالثة : أن فترات انعقاد مؤتمرات القمة منذ بدأت كانت تعقد في المتوسط كل عامين مرة ، وفي بعض الأوقات مرتين في العام ، عدا الفترة من

ديسمبر ١٩٦٩ « القمة الخامسة » ونوفمبر ١٩٧٣ « القمة السادسة » إذ امتدت هذه الفترة إلى ثلاث سنوات ونصف ، وبين القمة قبل الأخيرة (أغسطس ١٩٨٢) والأخيرة (عمان نوفمبر ١٩٨٧) امتدت الفترة إلى أكثر قليلا من خمس سنوات ، وإن تخللتها قمة غير عادية في الدار البيضاء (أغسطس ١٩٨٥) لبحث حرب المخيمات فقط ، في فترات الانقطاع هذه تتصاعد المشكلات العربية من جهة ، والعربية الخارجية من جهة أخرى .

الملاحظة الرابعة : أن أحد مكونات القرارات في القمة العربية هو اتخاذ موقف (جماعي) مؤيد أو معارض لقرار كان اتخذ قطريا ، أي أن بعض الأطراف في النظام العربي تتخذ قرارا فرديا في موضوع ما ، وتطالب الآخرين بتأييده ، أو يجتمع الآخرون للتأثير في ذلك القرار .

من هذه الملاحظات نستطيع أن نصل إلى نفس الخلاصة التي واجهت مسيرة الجامعة العربية وهي : كيف يتعامل النظام العربي مع نفسه ؟

من مسيرة الجامعة العربية ، ومسيرة مؤتمرات القمة والمحاولات المتكررة للوحدة والانفصال والتعاون والاختلاف ، نستطيع أن نقول إن أحد التحديات والمخاطر التي يتعرض لها النظام العربي وبالتالي الأمن العربي هو اختلال العلاقات العربية ، الأمر الذي يؤدي إلى غياب إرادة عربية واحدة ، أو غياب حركة موحدة من دولة أو عدة دول لها ثقل بشري وسياسي لفرض حد أدنى من التنسيق .

ولعل ما أدى إلى تفاقم المشكلة في السنوات العشر الأخيرة هو خروج مصر من جهة ، وانشغال العراق من جهة أخرى ، مما أضعف بشدة امكانية تحقيق حد أدنى من الاجماع العربي . ولعل جذور ذلك تكمن في الخلاف بين أعضاء النظام العربي حول الاستراتيجيات أو السياسات الواجب اتباعها في مواجهة التهديد الإسرائيلي من الجار الدخيل (إسرائيل) ، وبعد ذلك الخلاف بين أعضاء النظام العربي في مواجهة مخاطر الحرب العراقية الايرانية ، من الجار (الأصيل) ، ولا شك أن هذا الخلاف ــ أو الخلافات الثانوية الأخرى ــ يجد بعض التفسير لأسبابه من اختلاف الأهمية النسبية التي تضعها الأطراف المشتركة في النظام العربي لكل منها .

ومَاذا عن المستقبَل ؟

لعل الرأي العاقل والمتزن يتجه بعد دراسة ما سبق ، للعمل على الوصول إلى حقائق تبدو ثابتة ، منها :

أولا : أن الهجمة على الوطن العربي ــ سواء من الجيران (دخيل أو أصيل) أو من الخارج ــ تستهدف إضعاف هذا النظام وتطويعه ، وكل الشواهد تقول إن الأعداء يتعاونون بكل الطرق وبموازين نسبية مختلفة تختلف باختلاف المصالح ، ولكن مبدأ التعاون بينهم قائم سواء كان ذلك في تشاد ، أو في جنوب السودان أو في الخليج أو في لبنان أو على دول الطوق العربية بمحاذاة (إسرائيل) أو على الشعب الفلسطيني .. فالتهديد قائم ومتصل ومتشابك ..

ثانيا : ان النظام العربي قد اضطر للالتجاء إلى (المجتمع الدولي) على ما فيه من تناقض مصالح ، كي يحصل على حد أدنى أو يحاول الحصول عليه ، فالحديث في القضية الأولى الأم (فلسطين) حديث عن مؤتمر دولي ، والحديث عن القضية الأخرى (الحرب العراقية الإيرانية) حديث عن « تطبيق قرار مجلس الأمن » .. والغائب في الحالين هو الإرادة العربية الموحدة !

ثالثا : تحت ذهنية (الأمن المحاصر) شَكَّ كثير من الأطراف العربية في بعضها البعض ، وتحولت المعارك الفكرية والإعلامية إلى استسهال الرفض بدلا من استيعاب المشكلة ومحاولة الخروج بحلول عملية لها .

واذا كان لتجارب الآخرين معنى لدينا ، فلننظر إلى أوربا من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر ، لقد كانت مركزا للكون ، وكانت قوتها العسكرية والسياسية والاقتصادية تسمح لها بأن تفرض نفسها على العالم ، إلا أن التنافس بين الأشخاص والشهوات والأنانية وعدم التسامح والمفاهيم السياسية الضيقة أولجها في حروب دموية كانت قمتها حربين عالميتين قتل فيهما الملايين من البشر ، إلى أن أبدلت المعارك العسكرية بتعاون اقتصادي .

واذا عدنا إلى وطننا العربي فلنذكّر بإحدى مقولات الوثيقة التي أشرت اليها في مطلع هذا الحديث وهي (مستقبل الأمة العربية .. التحديات والخيارات) . تقول

إحدى الفقرات : (يذكرنا التاريخ العربي بأنه لم تكن هناك ديمومة لما يمكن أن يسمى (حالة وحدة) أو (حالة تجزئة) ، كلتا الحالتين ما هما الا لحظتان تاريخيتان مؤقتتان ، وكل منهما حملت في أحشائها البذور الجنينية للحالة الأخرى) .

فهمي لهذا الكلام أن دفع الخطر الموجه ضد مكونات النظام العربي ــ مهما اختلفنا على أوزانه النسبية ــ هو مهمة عربية تفوق اختلافنا في تقييمه ، فالخطر خطر سواء كان صغيرا أو كبيرا ، وأن رجال السياسة وأبطال العالم الذين خلدهم التاريخ ليسوا أولئك الغزاة الذين اشتهروا بالعنف ، وإنما أولئك الحكام الذين تمتعوا ببعد النظر ، وعرفوا كيف يلمون شمل شعوبهم وكيف يثرونها .

العربي – العدد ٣٤٩ – ديسمبر ١٩٨٧

« التفكير في غير المألوف »



يعتاد الناس والمجتمعات في معظم الأوقات نمطاً من التفكير ، وطرق العمل ، ونظاماً من المعاملات ، ثم تصبح تلك الأنماط عادة ، بغيرها لا تستقيم الحياة لديهم ، أما التفكير في شيء يخالفها أو ينقضها فذلك جريمة لا غفران لها .

واذا كانت تلك العادات وطرق التفكير سليمة ، بمعنى أنها تخضع للمحاكمة العقلية بين فترة وأخرى ، فيقبلها العقل ، وتستقيم مع المنطق السليم ، فلا غبار على ذلك ، إلا أن المشكلة هي عندما تصبح تلك الطرق من التفكير وأنماط العمل وأشكال المعاملات كأنها شيء مقدس يجب ألا يمس ولا يقترب منه ولا يُنقد ، وقتها تصبح الأفراد والمجتمعات التي تكبلها تلك الطرق من التفكير أسرى العادة عاجزة عن مسايرة العصر ، بل ضعيفة إلى درجة عدم القدرة على مقاومة أي مرض خارجي سياسياً كان أو اجتماعياً .

مشكلات .. بلا حُلول

ولقد فكرت ملياً في هذه الاشكالية ، بعد أن جمعتني المصادفة مع أحد الأساتذة الخريجين حديثاً من إجدى الجامعات الغربية ، وذلك عندما اشتركنا معاً في محاضرة لنخبة من الدارسين ، حول السلوك الإداري والمجتمع ، فوجدت الزميل الكريم ــ ربما على غير قصد منه ــ يطيل في شرح ما اعتقد أنه سلوك اجتماعي غير سوي ، مؤثر على الإدارة ، لكن أمثلته جلها ــ ان لم تكن كلها ــ مأخوذة من ذاك النظام السياسي الاجتماعي الذي تعلم في ظله ، وعرف الأمثلة من خلاله ، وهو مجتمع غربي .

وقد بدا لي أن الدارسين لم يستطيعوا المتابعة ، أو الربط بين واقع عملهم ووجهة

نظر ذلك الزميل ، في كيفية حل المشكلات التي تصادفهم .

منذ تلك الحادثة وأنا أراقب مراقبة مقصودة — كما يقول أهل الذكر — هذه الظاهرة ، وهي تتلخص في عدة أسئلة أضعها أمام القارىء حتى يصير هضمها ، والوصول إلى ما أبتغيه منها ، سهلاً ميسوراً وواضحاً . من بين تلك الأسئلة المتعددة : « هل يقدم علماؤنا العرب حلولاً لمشكلاتنا ؟ » ، وأنا أعني هنا مشكلاتنا الواقعية ، لا ما يتخيلونه من مشكلات ، نتيجة تعليمهم الغربي ، أو ما قرأوه من تلك المشكلات على أيدي أساتذتهم أو في كتب موضوعة . وبمعنى آخر هل يحصل طلابنا على معلومات ومهارات معرفية نابعة من تحليل لمشكلاتنا التنموية الشاملة أم أن أكثر ما يحصلون عليه من « علم ومعرفة » هو من خبرة المجتمعات الأخرى ، والقليل القليل من خبرة مجتمعاتهم التي يعيشون فيها ويتمنون النهوض بها ؟

وإذا أردنا أن نبسط الأمر أكثر قلنا : هل يقدم مهندسونا — مثلاً — حلولاً لمشكلات السكن والطاقة والطرق والتصنيع ، بحيث تكون لهذه الحلول علاقة بما نواجهه من مشكلات ؟.

وبنفس المنطق نقول : هل يقدم اقتصاديونا حلولاً لما نواجهه من مشكلات اقتصادية في نقص الماء ، وضعف الزراعة ، وتدني التصنيع ، وتبعية التجارة ..؟ وهل يقدم اجتماعيونا — بالمثل — حلولاً لمشكلاتنا الاجتماعية الخاصة بالمرأة ، والشباب ، والطائفية ، والعرقية ، ومشكلات فقراء المدن والريف ؟ وبنفس السياق أيضاً نتساءل : هل يقدم علماء السياسة والإدارة عندنا حلولاً لمشكلات الحكم والإدارة التي تواجهنا نحن ، لا التي ننقلها من الآخرين ؟

إن هذه الأسئلة تعيدنا إلى القضية الأساسية التي أود عرضها وهي :

هل نقدم لطلابنا على امتداد الوطن العربي في الجامعات والمدارس معلومات لها علاقة بواقع مشكلاتنا البيئية ، سواء أكانت اجتماعية أم مادية ؟

أميل إلى الاعتقاد بأننا — في الأغلب الأعم — لا نفعل ذلك ، والأسباب كثيرة ، يعرفها كل من اشتغل بالتعليم من قريب أو بعيد ، أو على الأقل يعرفها أغلبهم ،

وخاصة من حاول منهم الوصول إلى فهم العملية التعليمية في بلداننا ، من منطلق ابتكاري ، لا من منطلق نقلي .

ثمَار النقل .. جهل بواقع الحيَاة

إذا استنجدنا بالشواهد فهي ـــ أيضا ـــ كثيرة ، فالطبيب الذي يتخرج في إحدى كليات الطب في جامعاتنا ربما يعرف عن أمراض متفشية في المجتمعات الغربية أكثر مما يعرف عن أمرض التراخوما ونقص الغذاء والبلهارسيا والملاريا وغيرها وهي من الأمراض التي تنتشر بكثرة في بيئتنا .

وأزعم أن مهندسينا المعماريين يعرفون كيف يواجهون متطلبات السكن والمواصلات في البيئات الباردة أكثر من مواجهة مشكلات البيئات الحارة ، وعلماء السياسة عندنا لا يخرجون عن هذا المنوال ، فهم يتحدثون عن « الديمقراطية الأنجلوسكسونية » وحقوق الرئيس في النظام الأمريكي ، وربما عن أشكال حكم الحزب الواحد ، لكن عطاءهم الابتكاري في هذا المنحى الهام من شئون الحياة العامة لدينا قليل ، بل نادر .

ويتبع هذا الطريق علماء الإدارة والاجتماع ، ولا يكاد المرء يستثني أي قطاع علمي في العلوم البحتة والتطبيقية* أو العلوم الاجتماعية الا النزر اليسير الذي يمكن أن يشار إليه بأنه مساهمة حقيقة وواقعية لمواجهة المشكلات التي نشكو منها ، أو نريد تخطيها .

يعرف كل من درس القانون في بلادنا ـــ على سبيل المثال لا الحصر ـــ أن معظم الأمثلة التي يلتقطها ـــ وهو طالب ـــ في كتب القانون أمثلة تبدأ بالقول (ففي حكم محكمة الاستئناف في ليون في فرنسا في عام كذا في دعوى تتلخص وقائعها .. الخ) وان لم تكن ليون فهي لندن أو باريس .

وفي كليات الزراعة عندنا قد تأخذ دراسات نباتات الزينة وترتيب الحدائق أولوية على الاهتمام بالغذاء وتنمية الثروة الحيوانية .

* هذا التعميم بحد ذاته جزء من البنية الثقافية والعلمية للمجتمعات المتقدمة وهو كمن يحاول الفصل بين الثمار والجذور فى الشجرة الواحدة .

هذا التوجه يحمل أكثر من معنى ، فهو يعني أننا حتى الآن لم نراكم من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما يكفي كي يصبح ذخيرة للتحليل ، واستخراج مفاهيم عامة منه ، ترقى إلى فرضيات معقولة ، يمكن الاستعانة بها ، وتدريسها لطلابنا ، لربط النظرية بالواقع ، كما أن هذا التوجه يعني ـــ أيضا ـــ أننا خلطنا خلطاً عجيباً بين المنهج العلمي الذي يكون صالحاً في معظم الأوقات والأماكن إذا استخدم استخداماً صحيحاً ، وبين المحتوى الذي يختلف ـــ ويجب أن يختلف ـــ بين شعب وآخر وثقافة وأخرى ، بل بين إقليم وآخر حتى في نفس البلد إن كان امتداده شاسعاً .

هذا الخلط بين المنهج والمحتوى نشأ عنه أن كليات العلوم والزراعة والطب والإدارة .. الخ يعتمد معظم التدريس فيها على الرواية بدلاً من الدراية ، فينقل فلان عن فلان ويتم الاستشهاد بالمرجع العلمي كما يتم الاستشهاد ببيت شعري ، أو مثل شعبي لحسم النقاش سواء بسواءً ! وتخرج معاهدنا التقنية فنيين يحمون سياراتهم الأجنبية الجديدة بتعويذة !

هَل هي تبعيّة ؟

إن ما يقلقني هو أن ما نشاهده يبدو وكأنه شيء من التبعية العمياء ، فعندما تحدث في بلادنا انتخابات عامة ، نجد أكثر من صاحب رأي يكتب في الصحف مطالباً بأعلى صوته أنه يجب أن تكون لدينا مؤسسات لقياس الرأي ! ويشير الكاتب إلى (جالوب) كمثال يمكن أن يحتذى ، وينسى البيئة الاجتماعية التي يتحدث عنها ، وينسى كيف يتعامل الناس في بلاده مع الأسئلة الخاصة ، لا سيما إن جاءت من غرباء ، وينسى ـــ أيضا ـــ أشياء أخرى كثيرة . وحتى في بلاد الغرب نجد أن هذا النوع من (قياس الرأي) ـــ وأنا أسوق ذلك على سبيل المثال لا الحصر ـــ غير دقيق ، وأذكر أنه قد نشرت مرة بهذا الخصوص مفارقة لا تخفى على اللبيب ، في كتاب كان عنوانه (ترتيب الفئات الاجتماعية في بريطانيا) فقد سئلت زوجات العمال ، نعم العمال : « في أي فئة تضعين نفسك في المجتمع ؟ » فأجابت ستون بالمائة منهن بأنهن من « الطبقة المتوسطة » ! هذا ما حدث في بريطانيا ، فما بالك لو طرح مثل هذا النوع من الأسئلة في ظروف عادية على أحد مواطنينا !؟

وعلى هذا القياس فإننا نشاهد ما ينقله علماء الإدارة ، فتارة عندما تصبح الصيحة « الإدارة بالأهداف » تصبح لدينا كذلك ، وعندما تكون الصيحة « الإدارة بالاستراتيجية » أو « بالحوافز » تصبح لدينا كذلك أيضا وينسى بعضنا أن الإدارة في العالم الثالث ، وفي وطننا العربي لها مواصفات وظروف تختلف كلياً عن الإدارة في مجتمع رأسمالي صناعي متقدم ، فإدارتنا معظمها حكومي ، يشكل الدافع الاجتماعي والسياسي في التوظيف فيها الضغط الأكبر ، وكذلك هي مجال للتوظيف من أجل توزيع الثروة أو خلق فرص عمل أكثر منها إدارة للإنتاج حسب معناها في تلك المجتمعات . ولقد ثبت أن ثلث العاملين أوربعهم في الادارة العامة في كثير من دول العالم الثالث ليس هناك حاجة إليهم .

فمشكلاتنا الحياتية تحتاج إذن لحلول مبتكرة وربما غير مسبوقة لوقف هذه التبعية العمياء في النقل والتلقين ، وبالتالي توجيه طلابنا والدارسين المهتمين في المجتمع ككل إلى إيجاد الحلول المبتكرة المبتغاة ، وحتى يتحقق ذلك فلابد من دراسة البيئة بمعناها الواسع ، الاجتماعي ، والاقتصادي ،والنفسي ، والمادي .

أما استمرار متابعة الصيحات الجديدة التي تبدو ــ لأول وهلة ــ مبهرة تأخذ بالألباب ، ثم نقلها لطلابنا على مقاعد الدراسة دون أن يكون بينها وبين حياتهم في المجتمع رابط حتى لو كان متخيلاً ، فذلك انقطاع وفصل بين ما هو متعلم في الفصل الدراسي ، وما هو واقعي ملموس ومشاهد .

قد تكون إحدى بدايات هذا الانقطاع هو ما نلمسه في بيئات عربية عديدة في الآونة الأخيرة ، من ضعف الدافع الاجتماعي ــ على أقل تقدير ــ لقبول المتعلمين أصحاب الشهادات . بل لقد أصبح تعبير « صاحب شهادة »يثير الابتسام المخلوط بسخرية مبطنة أكثر مما يثير الإعجاب ، لأن واقع الأمر قد أظهر للناس أن صاحب تلك الشهادة ليس لديه حلول لمشكلاتهم ، أو لديه حلول نظرية منقطعة ومعلقة في الهواء .

والأزمة المقلقة لكثيرين منا أننا في مجتمعات تحتاج إلى العلم ، أكثر من أي شيء آخر ، لمساعدتها في تجاوز عنق الزجاجة التنموي ، والعلم بمعناه الصحيح هو الطريق

الوحيد لاجتياز ذلك ، وعندما يصبح هذا (العلم) بكل تخصصاته المتعددة علماً منفصلاً عن المجتمع ، منظورا إليه من الجموع الكبيرة كشيء لا ضرورة له في النهاية ، لأنه لا منفعة منه ، عندئذ تصل الأزمة الحضارية إلى الحلقوم .

أمثلة شتى .. والداء واحد

هذا الانفصال وتلك التبعية يمكن أن نرصد لهما بعض الأمثلة ، ففي بداية الستينيات صدر كتاب لأحد الاختصاصيين النفسيين في جامعة هارفارد ــ ذاع صيته بعد ذلك ــ عنوانه (مجتمع الإنجاز) ، وكان محاولة عجيبة من الكاتب للاجابة عن سؤال اختلقه، مفاده : لماذا تشجع بعض الثقافات (المجتمعات) ــ أكثر من غيرها ــ أبناءها على الإنجاز ، أي على النجاح في المشروعات العامة والخاصة ؟.

وقد اختار الكاتب مجموعة من الظاهر الاجتماعية التي تبدو في الظاهر مقنعة لدراسة أسباب الإنجاز .

تلك الظواهر استمدها من المجتمع الأمريكي بالطبع ، فدرس الكاتب أهازيج الأمهات لأطفالهن في المهد ، وقصص الأطفال والقصص الشعبية ، وقنوات عديدة يتم توصيل القيم الاجتماعية خلالها بشكل واع أو غير واع ، وفي النهاية وجد الكاتب أن الثقافة الأمريكية تحث على النجاح ، وأن عامل النجاح الذي سماه « ن » يوجد مضاعفاً في المجتمع الأمريكي !

فالنجاح في المجتمع الأمريكي ــ كما يقول الكاتب ــ غير مرتبط بالمصادفة أو الحظ (فالرجل يصنع حظه) ، هذا بعكس ثقافات أخرى تحث أبناءها على قبول الحظ والمصادفة ، والمكتوب ، وتضع أفرادها أمام صعوبات قدرية ، خارج حدود الإرادة الإنسانية ، لا تستطيع أن تتخطاها .

لقد كان الانحياز في ذلك الكتاب واضح المعالم لا تخطئه عين ، ومع ذلك ترجم إلى لغات عديدة ــ منها العربية ــ بل ودُرِّس لطلابنا !

ولا يحدث هذا في الكتب فقط ، بل اننا في بعض الأوقات ــ كما هي الحال اليوم ــ نجد أنفسنا وقد استعرنا أشكالاً من التعليم كاملة ، كما حدث على سبيل المثال

في تدريس (الخدمة الاجتماعية) التي نشأت وتطورت في المجتمعات الغربية الصناعية ، واستعارها الرواد في الوطن العربي كما هي وعلمناها لطلابنا بقضها وقضيضها كما يقال ، إلى أن انتبهنا أخيراً لخطأ ذلك النقل فأخذنا نتحدث عن (توطين الخدمة الاجتماعية) ، وأعتقد أننا ما نزال عن ذلك بعيدين .

إنني لا أقصد هنا أن فكرة أو فلسفة تدريب بعض مواطنينا على الاهتمام بأشكال الرعاية الاجتماعية هي فكرة أو فلسفة خاطئة ، ولكنني أقصد أن الطرق والمناهج التي درسناها لطلابنا فترة طويلة في هذا الموضوع ــ ومثلها في ذلك مثل كثير من برامج التدريس ــ إنما نقلناها دون توطين ، ولا تكييف ، فجاءت أصداؤها في عقول طلابنا غريبة ، غير مفهومة .

وإذا كانت الخدمة الاجتماعية ــ كمثال ــ أصبح نقدها مطروقاً نسبياً ، فإننا أمام أخطر موضوع مطروح اليوم ما زلنا عاجزين عن توطينه ، وأقصد به دراسة الإعلام والاتصال ، صحيح أننا نستخدم وسائل الإعلام الحديثة ، كالمذياع والتلفاز والصحافة ، لكن دراستها كعلم مُوطن له علاقة بالواقع ما زالت بعيدة عن التحقيق ، وكل من كتب في الموضوع أو قرأ فيه يعرف أن هناك كثيراً من البحوث والدراسات المتوافرة أساسها غربي ، أما الدراسات العربية فهي قليلة ، بل نادرة ، ولعلي أشير إلى واحدة من المعضلات في ذلك ، فكتاباتنا العربية تنقد الصحافة المؤممة في بعض بلادنا نقداً مراً ، كما تنقد الصحافة المملوكة لأفراد من جهة أخرى بنفس المرارة ، فماذا تريد !!

أين تكمن الأسباب ؟

موضوع مثل ما نطرقه اليوم وهو محتوى ما نقدمه لطلابنا ، وهل هو قريب من الواقع مخاطب له ، وسلاح بيد أبنائنا لمواجهة مشكلات اليوم والغد ، ليس بالموضوع الهين ، كما أنه موضوع لا تجدي فيه التمنيات ، فتاريخ العلم الحديث في الوطن العربي تاريخ ليس بالبعيد ، ولم نستطع حتى الآن ــ لأسباب كثيرة ــ أن نراكم ثروة من المعلومات والمعارف في المجالات المختلفة تؤهلنا للانطلاق إلى تعميمات معقولة ، حيث إن ثروة البحوث العلمية البحتة والتطبيقية والاجتماعية ما زالت مزدهرة لدى الشعوب

المتقدمة ، وإذا أردنا أن نفسّر ذلك فسوف نجد أن معظم ما تنفقه شركات الأدوية مثلاً على بحوثها ، ومن ثم على إنتاج الأدوية ، يذهب إلى الأدوية التي تعالج أمراضاً معروفة في الغرب أما في العالم الثالث ـــ ونحن منه ـــ فلا معرفة الا بالأدوية العامة . أما أمراضنا المستوطنة فلا تصرف عليها تلك الشركات شيئاً يذكر ، هذا مثال لواقع حال البحوث العلمية في مجال حيوي كالدواء والعلاج ، وهو واقع قائم نتيجة لعدم فهمنا وإدراكنا أن البحث العلمي مجال يمكن أن ننفق عليه كثيراً من المال اليوم كي ينبت في الغد ويورق ، وقد لا يحتاج إلى أشهر معدودات وإنما إلى سنين طويلة حتى يؤتي ثماره ، وكل هذا يحتاج إلى عقلية تفهم ذلك وتعيه . فالناس على قدر عقولهم .

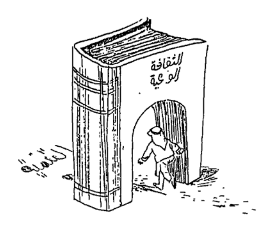
ابتكاريون لاحرفيون

ومن أسباب المشكلة التي تحدثنا عنها أن استخدامنا للمنهج العلمي مازال استخداما غير مرن ، فالعلم أساسه الشك والابتكار ، والتفكير في غير المألوف له تطبيقات وصور عديدة ، كما أن العلم يحتاج إلى (ابتكاريين) ، وليس إلى (حرفيين) من ذوي التفكير الآلي الميكانيكي ، فالعلم الاقتصادي الغربي ـــ مثلاً ـــ إن ظل في إطار النظريات التقليدية فلن يقدم لنا شيئا يذكر لحل مشكلاتنا المستعصية ، وكذلك أيضا العلم الاجتماعي والعلم البحت .. ولا يوجد مجال اليوم نشهد فيه صراعاً أكثر سخونة من الصراع في مجال العلم بين ثقافة الحرفيين والآليين ، وثقافة المبادرين بالابتكار .

واذا ظلت مدارسنا وجامعاتنا تصر على الاحتراف والنقل بدلاً من الابتكار ، انفصمت العلاقة بين ما يدرس ويقرأ ، وبين الحياة برحابتها ، وتولدت علاقة آلية (ميكانيكية) بين المدرسة وبين الوظيفة ، تزيدنا تخلفاً على تخلف .

إن صيحة العصر هي المزاوجة بين العلم والمجتمع ، واستخدام التقنية الحديثة في كثير من المجالات ، فقد تغيرت المعادلة القديمة عما كانت عليه عندما كانت ثروة الأمم وسلطتها تعتمد على مصادرها الطبيعية ، واستثمارها المالي ، وأصبح الميزان يرجح بكفته بوضوح إلى الاستثمار في البشر ، والمعرفة كمصدر (استراتيجي) للتقدم .. فهل نحن فاعلون !؟

العربي – العدد ٣٤٢ – مايو ١٩٨٧



عقْدُ التنمية الثقافية
أفكار وتسَاؤلات !

تحتفل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) هذا العام ببدء عقد سمته « العقد العالمي للتنمية الثقافية » (٨٨ ـــ ١٩٩٧) وأهداف هذا العقد كما حددتها تلك المنظمة أربعة هي :

١ ـــ مراعاة البعد الثقافي للتنمية .
٢ ـــ تأكيد الذات الثقافية وإغناؤها .
٣ ـــ زيادة المشاركة في الحياة الثقافية .
٤ ـــ النهوض بالتعاون الثقافي الدولي .

هذه الأهداف الأربعة ، وإن كانت ذات أهمية لأقطار وشعوب كثيرة في العالم ، فهي مهمة بدرجة قصوى لنا نحن العرب ، في هذه المرحلة التاريخية التي نعبر فيها منحنى تنمويا وسياسيا بالغ الخطورة والأهمية .

إلا أن الإشكالية في نظري ، هي كيف يمكن شرح هذه الأهداف المعلنة وتبسيطها وتوصيلها لفهم عقد التنمية الثقافية من جهة ، ومن ثم كيف يمكن تبني هذه الأهداف كي تصبح أهدافا مقبولة ومندمجة في إطار الثقافة العربية المعاصرة من جهة أخرى .

هناك بغير شك عقبات :

العقبة الأولى : هي مشكلة مفهوم الثقافة ، فرغم الحديث عنها وتناولها يوميا في الصحف السيارة أو بين السراة (النخبة) إلا أنها ما زالت مفهوما خلافيا بين الكثيرين ، بعضهم يتصور أنها مرتبطة بأشخاص ، فالمثقف هو من يعرف ويعلم في أمور متعددة نسبيا ، وربما هو الحاصل على درجة علمية جامعية أو ما فوقها ، أو قد

يكون هو من يجعل الثقافة طريقه في الحياة .. وتتعدد المفاهيم لتتسع أو تضيق ، لتنحصر أو تشمل ، ولكن هذه المفاهيم ــ حتى الأكاديمي منها ــ مستعصية على فهم الشخص العادي .

فالثقافة ، هذا السهل الممتنع ، تعني في نظرى مـدركا كاملاً من الحياة المادية والفكرية التي يبتكرها الإنسان لينظم بها حياته الفكرية والاجتماعية والاقتصادية ، ليكسب الإنسان بها إنسانيته .

والعقبة الثانية : هي أن الثقافة مؤسسة اجتماعية ، بمعنى أنها تصدر عن التجمع الانساني وتصب فيه ، والثقافة أيضا لها وظيفة وتحقق هدفا ، كما أن الثقافة في النهاية تبرز ملامح المجتمع في فترة معينة أو في عصر معين .

لذلك فإن المثقف إنسان يملك رؤية واضحة لمجتمعه ، بشكل عقلاني ، وما يريد أن يكون عليه هذا المجتمع ، وهو قادر على الفهم والتحليل والاستنتاج ، هذا الفهم يتيح له إمكانية استخدام أمثل لقدرات العقل وفق المناهج العلمية للتفكير .

والعقبة الثالثة : هي ان وظيفة الثقافة ليست وظيفة ضيقة ــ كوظيفة الآلة ــ التي تؤدي عملا ما محددا رتيبا ، فوظيفة الثقافة مرتبطة بالبعد المستقبلي ، بنزوع الإنسان الدائم لتحرير ذاته ومجتمعه . لذلك فانه في المراحل الحرجة التي تواجه الأمم ، يكثر الحديث عن « دور المثقفين » « دور القدوة » ممن يملكون تصورا شاملا أو قريبا إلى الشمول لتقديم حلولٰ لمشكلات مجتمعهم .

وليس غريبا أن يحمل مفهوم الثقافة في لغتنا العربية معنى أقرب إلى (تقويم ما اعوج) ، والتقويم يحدث إذا كان هناك معيار وقيم عليا يراد الوصول اليها .

بهذا المفهوم الاجتماعي التقويمي ، المادي والمعنوي ، ننظر إلى الثقافة .

ومن هذا المفهوم يظهر لنا الارتباط الوثيق بين (الثقافة) و (التنمية) .

والتنمية مَاذا تعني ؟

التنمية أيضا مفهوم خلافي من جهة ، وغامض من جهة أخرى ، وسنبذل جهدا لتبسيطه ، فالتنمية تعني اطرادا ونموا مقصودا ومخططا ومحددا له وظائف وأهداف ،

وهو يتباين بذلك عن النمو العشوائيً الذي يصيب بعض المجتمعات وفق قانون الحركة والزمن والتراكم . ولذلك فنحن نرى أن المقابلة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، تتم على أفضل وجه إذا قابلنا بين الثمار الفجة للأولى واليانعة للثانية ، التي تتمثل في نتائج ومحصلات التنمية وانعكاساتها على الحياة ، وتتم أيضا في الجذور ، أعني المحاور الأساسية للمجتمعات والقطاعات الرئيسية للإنتاج .

ومفهوم التقدم ينطوي على تراتب ، فهو يعني أن هناك مجتمعات أكثر تقدما وأخرى في طريق التقدم (نامية) . لكن أليس (التقدم) أو (النمو) هو حصيلة تدخل الانسان في الطبيعة ، وما يتلو ذلك من قيم ومفاهيم هي إحدى نتائج هذا التدخل ؟ بمعنى أن الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والمنازل الحديثة والطرق المعبدة ... الخ هي جزء من تلك النتائج .

إذن يمكن النظر إلى التنمية باعتبارها حصيلة ما حققه الإنسان أو صنعه في الطبيعة ، إنها كل ما صنعته البشرية باستغلال مواهب الإنسان المادية والفكرية .

ويصدق في هذا الصدد القول إن تمايز الإنسان عن غيره من المخلوقات هو أنه كائن يستخدم وسائل غير مباشرة لتحقيق أغراضه . وهذا المقياس صحيح أيضا بين مجتمع وآخر ، فالمجتمع الذي تقتصر فيه وسائل النقل على (الدواب) هو مجتمع لم يغير كثيرا في وسائل الطبيعة بالمقارنة مع مجتمع يستخدم وسائل النقل الأكثر تقدما كالقطار أو السيارة !

وكذلك فإن مجتمعا يستخدم الوقود كالنفط وغيره في تسيير مواصلاته وتسهيل تنقلاته هو مجتمع أكثر تقدما من الآخر الذي لا يزال يستخدم العجلة مثلا .

محصلة النقطة التوضيحية السابقة أن الاختلاف بين المجتمعات ، يظهر في أن واحداً منها طور مهاراته وابتكر أدوات لخدمة أغراضه بشكل أكثر من المجتمعات التي يملك أفرادها مهارات أقل .

ومجتمع ينظم نفسه ويحدد طرق قيادته من أجل تحقيق إنجاز أكبر بجهد أقل وبفارق نوعي ملحوظ ، هو بالتأكيد متقدم على مجتمع لا يستطيع تنظيم نفسه ، أو يطور مهارات أفراده .

هنا تأتي الثقافة بالتصور الذي وضحناه آنفا ، لتلعب دورها في قضية التنمية ، فهي إما أن تقلل من المعوقات والعقبات التي تعرقل التطوير والتنظيم في ذلك المجتمع ، وإما أن تضاعف من المعوقات وتراكمها .

وتلك هي معركة المثقف .

وليس الأمر بالسهل . فلقد قلنا إن الثقافة مؤسسة اجتماعية ، فهي ناتجة عن المجتمع ومختلطة به ، وتدخل خيارات ذاك المجتمع وظروفه وقيمه وتاريخها كلها كأجزاء من الثقافة السائدة .

وهنا ترتبط عملية الثقافة بالتنمية ، أو التنمية بالثقافة ، وبالأحرى تصبح « التنمية الثقافية » أحد الشروط الأساسية للتنمية بمعناها الشامل .

بمعنى آخر كيف تسهم الثقافة المجتمعية ، والمثقفون ، في تمهيد الطريق لتحقيق تنمية حقيقية . أي تحقيق سيطرة أكثر للإنسان على الطبيعة في المجتمع المعني .

حل هذه المعادلة ليس سهلا ، فهناك بعض الموروث الثقافي والاجتماعي قد يقف عقبة أمام بعض الخطوات التنموية ، والخطورة في هذا المقام أن هذا الموروث يحمله (إنسان) . وهنا يختلف (الإنسان) كأداة للتنمية عن بقية الأدوات كلها .

فالأدوات الهامدة (الطبيعية) لا تقاوم مستخدميها ولا تمتعض منهم ولا تجفل . ولكن الإنسان له إرادة ومشاعر وقيم وأولويات ، ولذا فإنه أصعب أدوات التغيير على الإطلاق . من هنا تأتي مقولات « الاستثمار في الإنسان » و « التثقيف للإنسان » .

هذا ما يفسر إحدى الإشكاليات الرئيسية في التنمية العربية ، فلقد ظن بعضنا لفترة طويلة أن مجرد قبول طريق (اشتراكية الدولة) أو (الليبرالية الاقتصادية) يستطيع أن يوصلنا إلى مجتمع اشتراكي أو دولة رأسمالية !! أي يجتذبنا إلى نادي البلدان الأكثر تقدما ، وهكذا تمت المحاكاة لهذا النظام أو ذاك ، ولكننا نرى اليوم أن الأقطار العربية التي اختارت هذه المحاكاة أو تلك ، لم تنتفع بها كثيرا بل ربما شوهت مفاهيم كثيرة لديها .

لقد فاتنا الدرس الأساسي وهو أنه من أجل تنمية واقعية نابعة من المجتمع ، لابد من هوية ثقافية ، تأخذ من الموروث الثقافي من جهة ، وتثري من نتائج العصر من جهة أخرى .

التفَاعُل الثقافي

من أجل تنمية نابعة من المجتمع ومحققة لأهدافه لابد من البحث عن هوية المجتمع الثقافية . ولقد طرحت قضية الهوية الثقافية العربية وتفاعلها مع الهويات الثقافية الأخرى كثيرا على ساحة الفكر العربي المعاصر ، بل أستطيع أن أقول إن هذه القضية طرحتها ثقافات أخرى متعددة قبلنا ، في البحث عن الأصيل في (الأنا) والدخيل في (الآخر) ، وأن نطرحها من جديد هنا ــ بعد أن تناولها كتاب عرب منذ قرن ونيف ــ فذلك يعني أنه مازال هناك قول يقال في هذا الصدد ، وهو في تقديري أمر صحي .

وفي كل مرحلة من التاريخ عندما تطرح أمة قضية هويتها الثقافية وعلاقتها بثقافة الآخرين ، فذلك يعني أن هناك حوارا حيويا داخليا بغرض تحديد كل من (الأنا) و (الآخر) بشكل واضح ، ومن ثم تحديد التفاعل بين (الأنا) و (الآخر) ومدى حدود التداخل والاختلاف .

هذا الحوار هدفه الوصول إلى توافق ثقافي ، ومن ثم توافق تنموي صحيح يقود الأمة إلى النهوض . وهو حوار يتصاعد في نظري بشكل أكبر في أوقات الأزمة الفكرية والتنموية والحضارية ، فهو لا يطرح بشكل واسع في أوقات المسيرة الاعتيادية لشعب أو لثقافة تؤثر وتتأثر بالآخرين بشكل متفاعل طبيعي ، ولكنه يثار فقط عندما يبدأ التفاعل بين ثقافات تشعر إحداها (بالضعف) في نفسها أو بالقوة في الأخرى أو الأخريات ، ولقد ثار هذا النقاش لدى الروس في القرن الثامن عشر عندما بدأ الاحتكاك بين الحضارة الغربية (الصناعية) وحضارة روسيا القيصرية (الزراعية / الاقطاعية) ، وأدى هذا الاحتكاك غير المتوازن إلى إثارة نقاش حاد بين المثقفين الروس في ذلك الوقت لفترة طويلة حول خصوصية وأصالة الثقافة (السلافية) في مواجهة الروح (الكونية) و (الشمولية) التي يمثلها الغرب

الجديد . وقد انقسم المثقفون إما إلى شاجب للنزعة الأوربية كليا أو إلى فئة بين هذه وتلك .

فالشاجب لهذه النزعة ، أصبحت أوربا بالنسبة له مصدرا للأفكار المخربة ، التي تنتصر للعقل على حساب كلية الكائن الإنساني ، حيث نظر إلى العلم الأوربي على أنه محدود ومؤقت ، وأن الأخلاق في المجتمع الصناعي أخلاق نفعية ... الخ المقولات المضادة . أما القابل بالروح الأوربية على أنها نهضة فكرية وصناعية جديدة فقد أشاد باهتمامها بالعلم والمعرفة والعمل والتنظيم ، وأن ذلك كله قاعدة لأي تطور اجتماعي ، ولابد من الأخذ بها وتبنيها .

وهناك فئة ثالثة من المفكرين أرادت المزاوجة ما استطاعت بين القابل والرافض لإيجاد خط وسط .

ويقول لنا التطور التاريخي إن ذاك النقاش الكبير قد حسم بشكل من الأشكال ، بدءاً من اصلاحات بطرس الأكبر ثم الثورة البلشفية في مطلع هذا القرن ، ولكن هذا الحسم ـــ وهنا بيت القصيد ـــ جاء حاملا الهوية الثقافية الروسية .

ويكاد النموذج يتكرر في اليابان بدءا من نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ونموذج آخر في الصين وفي كوريا .

الدرس المستفاد من كل تلك النماذج يتلخص في أن الخبرة الحديثة تقنية كانت أم قانونية أم اقتصادية ، هي مزاوجة بين نتائج العقل والعمل والتنظيم السائد في الغرب وبين محتوى وطني محلي ، أي ثقافة وطنية ، لا تنقل فقط ولكن تستوعب وتهضم ثم تقدم نموذجا خاصا بها .

إنها ليست الانقطاع الثقافي أو الانفصال عن المسيرة الثقافية السابقة ولا هي أيضا (الاندماج) الذي يفقد الهوية ، ولكنها مزاوجة ناجحة بينهما .

تلك المزاوجة تعتمد على عناصر عديدة منها ما تملكه تلك الثقافة من تراث حضاري سواء كان قديما وراسخا أو كان جديدا وهشا ، ومنها ما إذا كانت الأمة قد تعرضت للاستعمار الحديث ومدى قوة هذا الاستعمار في تشتيت الهوية الثقافية لتلك الأمة ... الخ من العناصر . بجانب ذلك فإن المزاوجة الناجحة ليست محصلة

تفاعل تلقائي تأتي من نفسها عن طريق تشابك العناصر الهامدة ، إنما يؤثر فيها الإنسان بحيويته وطاقته وآماله بما يريد وبما لا يريد ، بما يطمح أو لا يطمح لأمته أن تكون .

وهي أيضا مزاوجة لايمكن أن تتم في أمة تغيّب دور العقل وترفض الجديد ، وترى كل اجتهاد خروجا عن مألوف وكل تفكير تخريبا للمجتمع .

صيغة تنمَوية عربية

محاولة الوصول إلى هوية ثقافية عربية هي إحدى الخطوات الرئيسية للوصول إلى صيغة تنموية ، ولكن هذه المحاولات ظلت حتى الآن تحت صيغة التجربة والخطأ . ومنذ قرن تقريبا طفق أهل الفكر العرب يدخلون في حوار كبير ومازالوا يطرحون موضوعات (الهوية الثقافية) و (الغزو الثقافي) و (الأمن الثقافي) أو (الاستلاب الثقافي) أو (اليقظة الثقافية) إلى آخر المصطلحات العديدة التي تصب في هذا الاطار .

اللافت للنظر أن المساهمين في هذا الحوار الكبير ــ وإن تعددت انطلاقاتهم الأيديولوجية ــ يكادون يصلون اليوم إلى نفس النتائج في بحثهم عن تفاعل حيوي وإيجابي بين الثقافة العربية الإسلامية وبين الهويات الثقافية الأخرى ، هذه النتائج ــ إن استثنينا الغلاة ــ هي الدعوة إلى تفاعل حيوي وفعال . ولعل مثالا يتكرر في الكتابات الحديثة يبدو في مثل قول « علي عقلة عرسان » في مقال له نشره سنة ١٩٨٥ حول الشخصية الثقافية العربية والغزو الثقافي . فبعد جهد في توصيف وتشخيص الشخصية الثقافية العربية والغزو الثقافي يقول : (ليس العلاج في أن نقفل على أنفسنا الأبواب والنوافذ فنتقوقع خوفا أو ظنا منا أننا أفلسنا .. ولابد ألا نكتفي بالعودة إلى التراث عودة تغنينا عن العصر الذي نحن فيه ، وليس العلاج في أن نطلب من الثقافات الأخرى الغازية أن تكف بلاها عنا وليس الحق في أن نهجر القديم ...) .

هذا النوع من الحلول لإبراز الهوية الثقافية المعاصرة يكاد يظهر في معظم الكتابات .. فالدعوة ليست إلى الانغلاق ولكنها ليست إلى الانفتاح ، والدعوة ليست إلى العودة إلى التراث ولكنها ليست إهمالا له .. هذا النوع من النقاش في تقديري لا يصل إلى نتيجة ، إن الإشكالية التي أمامنا هي كيف نصل إلى نوعية حياة أفضل

لجماهيرنا العربية ؟ لن نستطيع أن نصل إليها إلا إذا كانت لدينا « قدرة حضارية » أي ما نستطيع أن نحققه للإنسان من حيث السيطرة على الطبيعة وتسخيرها له ، وانتظام المجتمع ، وتلبية حاجات العقل إلى الفهم والإدراك وحاجات النفس إلى الإيمان والثقة .

هذه القدرة الحضارية بمكوناتها تلك تحتاج منا إلى سبر أغوار ثقافتنا الموروثة وتأصيل ما يساير تلك القدرة الحضارية وتوسيعها وتعزيزها ، وتجاوز العناصر المعوقة لها في ثقافتنا كعدم الاعتماد على العقل والايمان بالخرافة وكراهية التنظيم وطلاق العلم ! وأن نحارب كل ذلك على رءوس الأشهاد .

إنه خيار ابتكاري يجعلنا نؤمن بأن التفاعل الحضاري والثقافي من سنن الحياة ، وأن نحدد بأقصى ما يمكن من الدقة والوضوح جوهر « القدرة الحضارية » وقشور الحضارة أو ما يقرب من القشور ، كل ذلك باتجاه تحقيق مستوى أفضل للحياة لجماهير أمتنا .

عُسر الحَداثة

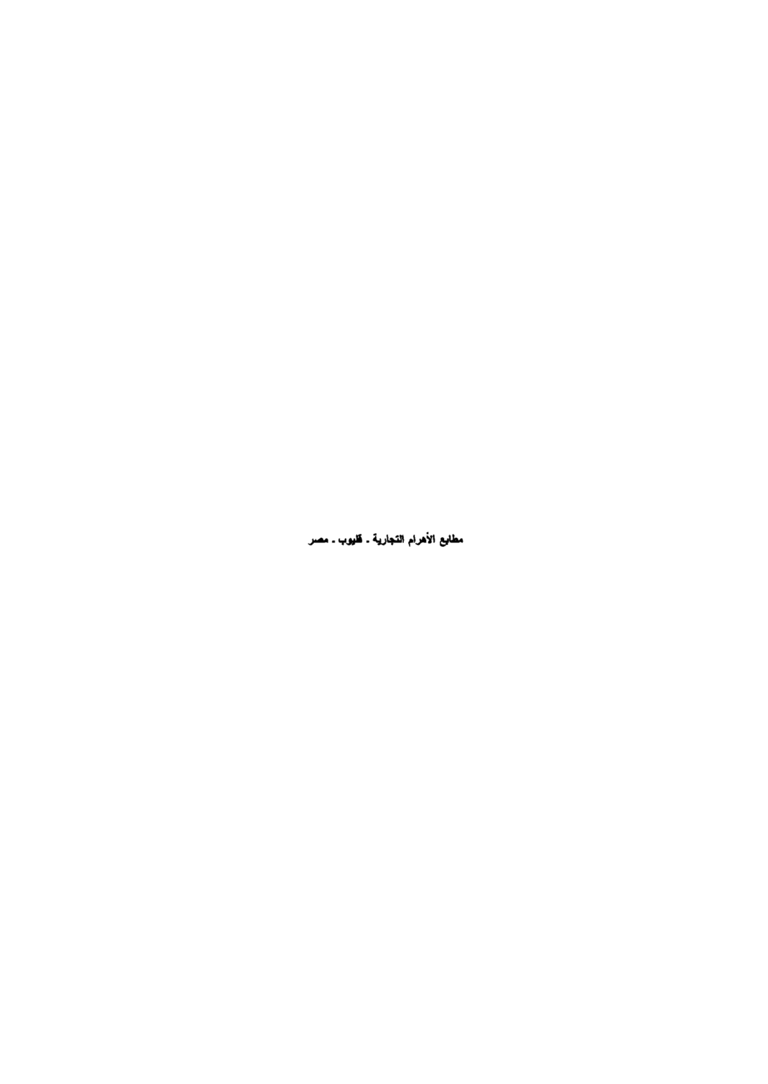
إن كان ثمة عسر للتحديث في وطننا العربي فإنه عسر لابد من مواجهته ثقافيا ، فالوطن العربي في جل أقطارنا يواجه اليوم بتحولات عميقة .

تحولات أقحمت علاقات اجتماعية جديدة ، فحل بها مجهول العلاقة ، والعلاقة غير المباشرة بدلاً من العلاقة الحميمة والدافئة ، وحلت الآلية محل العفوية وحل الإحساس بالزمن المتسارع الوتيرة محل الإحساس القديم بوفرة الزمن ، كما حل التنظيم والتعقيد محل التلقائية والعفوية ، وساد معيار الفاعلية والمنفعة محل الوفاء والقرابة . أمام هذه التحولات يسارع البعض إلى ردود فعل احتجاجية مرتدين إلى الرمز والمتخيل والتقليدي حماية للذات والجماعة من الاضطراب ، ويسارع البعض الآخر بالمطالبة بالاندماج والذوبان . هذا التحول ليس تلقائيا ولا يسيرا فهناك صراع يصاحبه في أكثر من مجال . على رأس تلك المجالات المجال الثقافي .

لذلك فإن التنمية الثقافية عملية شاقة وعسيرة ومكلفة أيضا ، ولكنها من أهم المهمات التي يجب التصدي لها لخلق تنمية حقيقية نابعة من المجتمع .

المحتويات

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٩١ / ٤٩٦٠


مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

هذا الكتاب

العرب في عالم متغير

هذا هو الجزء الأول من ثلاثية « أحاديث عربية » التي كتبها الدكتور محمد الرميحي في افتتاحياته لمجلة العربي خلال عقد الثمانينيات ويضم هذا الجزء **المقالات التي يناقش فيها المؤلف قضايا الثقافة والتنمية والإبداع والمستقبل .**

وفي هذه المقالات يتجلى منهج الكاتب الذي يتسلح بالروح الأكاديمي ، فيقترب من القضية التى يتناولها من جهات متعددة ، ويلقى عليها الضوء من مختلف الزوايا ، معتمدا أسلوب التحليل تارة ليصل إلى العمق ، وأسلوب المقارنة تارة أخرى ليكشف عن المفارقات ، وهو في كل الحالات يتجنب الأحكام القطعية لأنه لا يريد أكثر من أن يلقى بمزيد من الضوء والدفء على قضيته وعلى قارئه في الوقت ذاته !!

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

